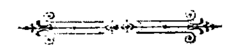
حاشية

شرح القطر في علم النحو

تأليف العالم العلامة والحبر الفهامة المحقق النحرير
والمفسر الشهير المرحوم السيد محمود افندي
الآلوسي مفتي بغداد الاسبق
عليه الرحمة والرضوان
امين



طبعت برخصة نظارة المعارف الجليلة المؤرخة في ١٤ شوال سنة ١٣١٤
و ٦ مارت سنة ١٣١٣ عدد ٤٧

في مطبعة جرجي حبيب حنانيا في القدس الشريف
سنة ١٣٢٠



سبحان من رشح قطر ندا جوده على متن جميع الاسماء ثم المسميات* وشرح بدا علامة وجوده الظاهرة في حواشي الملكوت سائر مضمرات احوال الأشكال والإشكالات* وصلوة وسلاماً على علم الهدى* و بل الصدا* المرفوع الى الغاية القصوى والمنصوب لاعراب المشكلات و كشف البلوى* عمدة العالمين* وعدة العالمين* ابي القاسم محمد* صلى الله تعالى عليه وسلم وشرف وكرم ومجد* وعلى اله التابعين لسننه والعاملين لسننه* واصحابه المتميزين بنعوت الكمال* واوصاف العطف والافضال* وعلى من نحا نحوهم* واقتفى اثرهم* من السادات الفخام* والاساتذة العلماء والاعلام* الخافضين جناحهم للمستفيد* والجازمين بسيوف كلماتهم رقبة كل جاهل عنيد

و بعد فيقول العبد المفتقر الى اللطف القديم الابدي* السيد محمود الآلوسي ابن السيد عبد الله افندي* كان الله لهما* وميز في الدارين حالهما* قد اقترح علي بعض الاحباب* من خلص الاصحاب* محمود الافعال* علي الخصال* ان اجمع له ما فرقته يد الزمان* مما علقته في صغري[1] من حواش كالعقيان* على شرح القطر* لامام العصر* مفخر الاسلام* سيدنا ابن هشام* مما وعته اذني من التقارير* او سرقته من تحارير العلماء النحارير* فاعتذرت له باشتغالي بالدرس والتدريس* وضيق وقتي حتى عن تحية جليس* فلم يزده اعتذاري الا الحاحاً* ولم يفده امتناعي الا اقتراحاً* فلما لم ار بداً من الامتثال* ولم تمكني المخالفة بحال من الاحوال* كيف وهو السويدائي الذي

[1] وكنت اذ ذاك اقرأ عصام الوضع وعمري ثلاثة عشرة سنة منه

نَزَلَ من القلب سويداه * وامتزج به حتى صار صورته وهيولاه * نتيجة قوم حازوا المفاخر * وورثوا المكارم كابرا عن كابر * فشرعت في ذلك * سالكا ان شاء الله اوضح المسالك جامعا له المعاني الرائقة * والفوائد الفائقة

من كلّ معنىً يكاد الميت يفهمه * لطفاً و يعبده القرطاس والقلم

والمرجو ممن اطّلع على سهو قلم * اوزلة قدم * ان يصلح ذلك * وان يعفو عمّا هنالك * فان الانسان * محل السهو والنسيان * لاسيما في زمان تراكمت فيه العوائق وافواج همومها * وتلاطمت فيه العلائق وامواج غمومها * واضطرب البال * بمزيد البلبال * واغبرّت آفاق المطالب * واظلمت ارجاء المكاسب * فكيف يمكننا كشف معضله * او تحقيق مسئله * وقد كلفنا بالف بصلبه * والى الله المشتكى من زمان اذا اساء اصرّ على اساءته * وان احسن ندم على ذلك من ساعته * فانا لله * ولا حول ولا قوة الاّ بالله * وها انا اشرع في المقصود * بعون الله الملك المعبود * فاقول (قوله الكلمة) ال فيها لتعريف الجنس وتعيين الماهية كما في قولهم الرجل خير من المرأة والتاء لوحدة الماهية فلا محذور وحمل ال على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لا يخلو عن ضعف (قوله قول) لم يقل قولة ليطابق الخبر مبتداه لان هذه المطابقة انما تجب اذا كان مشتقاً لا يستوي فيه التذكير والتأنيث جارياً على مبتداه ولهذا يجوز ان تقول هند انسان وهي اقبال وهذه جريح والمرأة كريم ابوها . وقول غير مشتق . والاعتبار بالاصل لا بالعارض فلا يضر النقل الى المقول ولهذا اجاز التذكير في قوله تعالى كانتا رتقا واما مثل هذا حمار وهذه حمارة فضعيف (قوله مفرد) صفة للخبر قبل

وجه الضعف انه على تقدير العهد يكون المعرف الفرد واللائق بالتعريف ان يكون للماهية وهو ظاهر على تقدير الجنس منه

وجه الضعف ان حمارا يستوي فيه التذكير والتانيث فكان ينبغي ان يقال هذه حمار وهذه حمارة [illegible] فافهم منه

تطلق الكلمة في اللغة على الجملة المفيدة كقوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى قوله ربّ ارجعون لعلّي اعمل صالحًا فيما تركت

الخبرية* على ما ذكره غير واحد من علماء العربية • والقضية هنا طبيعية * مستلزمة للكلية *وعدم استعمالها في العلوم مقيّد بمسائلها لا مطلقاً اذ استعمالها في المبادي كما هنا كثير جداً *وقيل محصورة كليّة وهو مبنيّ على ان ال للاستغراق* وفيه ان المقام لكونه مقام تعريف يقتضي الحكم على الطبيعة لا غير *واما ما يقال من انّ الحق ان لا قضيةّ ههنا مطلقا اذ لابد فيها من الحكم وقد صرّحوا ان لا حكم بين المُعرَّف ومعرّفه اذ الحكم فرع التصور ولا تصور ففيه غفلة عن مذهب ارباب العربيّة القائلين بالحكم وركون الى مذهب اهل الميزان وبتسليم اتفاق المذهبين يجاب بالمسامحة في الكلام فتأمل (قوله تطلق الكلمة) فالمراد بها لفظها نظراً الى قوله في اللغة ومعناها نظرا الى قوله في الاصطلاح ففي الكلام من قبيل الاستخدام*وهذا الاطلاق مجاز مرسل من تسمية الشيئ باسم جزئه كتسمية القصيدة قافية *او استعارة مصرّحة كانه شبه الكلام من حيث ارتباط اجزائه بعضها ببعض بالكلمة واستعير له اسمها ثم حذف • اوحقيقة نوعية والجمهور على الاوّل (قوله على الجمل المفيدة) اي جنسها فتطلق على واحدة ولا تطلق على الكلم الذي ليس بكلام وان وجدت العلاقة اذ لم يسمع *وقال بعض بالإطلاق اعتماداً عليها*نعم المسموع المتفق عليه اطلاق الكلام على ما يعمّ الكلمة والكلم لحديث البراء بن عازب امرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالسكوت ونهانا عن الكلام كذا قاله بعض الاصوليين فتأمل (قوله كلا) لها استعمالات احدها للردع والزجر كما هنا * وثانيها بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى*وثالثها بمعنى اي كقوله تعالى كلا والقمر ورابعها بمعنى الا الاستفتاحية كالآية الثانية ايضًا على قول والتخصيص بالاول قول س وبالثاني الكسائي وبالثالث النظر وبالرابع ابي حاتم وهو اولى لكثرة اطراده فان قول النظر لا يتأتى في الآية لانها لو كانت بمعنى نعم او اي لكانت

وفي الاصطلاح على القول المفرد والمراد بالقول اللفظ الدال

للوعد بالرجوع لانها بعد الطلب وهو فاسد ضرورة عدم امكانه وقول الكسائي لا يتأتى فيها ايضاً لانها لو كانت بمعنى حقاً لما كسرت همزة انّ بعدها لانها لا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها على ما قيل* وقول س لا يتأتى في قوله تعالى كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصحّ ردّه والتعسف غير مقبول كذا قال المص* وردّ بان الزمخشري جوّز ان تكون ردعاً عن انكار ما بعدها وهو قوله تعالى لاحدى الكبر* واقول هذا ونحوه لا ينفي الاولوية على ما لا يخفى وتمام الكلام في هذا المقام يطلب من المطولات (قوله وفي الاصطلاح) اي اصطلاح النحويين واحترز به على ما قيل[1] عن اصطلاح المنطقيين فان الكلمة عندهم الفعل وحده* واهمل المص ذكر المعنى الحقيقي اللغوي لشهرة مساواته للمعنى الاصطلاحي (قوله والمراد بالقول) يفهم منه ان له اطلاقا آخر غير مراد وهو كذلك فان القول يطلق ايضاً على المعنى المصدري وعلى الرأي والاعتقاد نحو قال ابو حنيفة رح كذا (قوله اللفظ) اي ما من شأنه ان يلفظه الانسان من الحروف او ما في حكمه الذي هو وقوعه مسنداً اليه ومعطوفاً عليه مثلاً[2] فخرجت الحركات الاعرابية[3] فلا يرد ما قاله الفاضل المحشّي* وما يقال من ان فيه جمعاً بين الحقيقة والمجاز فغير وارد لان المراد به الملفوظ الاصطلاحي لا العرفيّ فيكون حقيقة اصطلاحية فيهما ولو اريد به العرفيّ معه لزم ذلك وليس فليس (قوله الدال) قال الفاضل المحشي كان الاولى ان يقول الموضوع لانه لا يلزم من دلالة اللفظ على معنى وضعه له لانه يشمل ما دل مجازاً او التزاماً او تضمناً وليس واحد من الثلاثة مراداً لهم انتهى:

[1] مقابل هذا القول انه لبيان الواقع منه [2] انما قلنا مثلا ليدخل الابدال والتاكيد منه

[3] لانها ليست حروفاً ولا في حكمها الذي هو وقوعه الخ نعم من اطلق الحكم بحيث يشمل الافادة ترد عليه الحركات الاعرابية لانها في حكم الحروف من حيث الافادة بل والدوال الاربع ايضا ترد عليه على ان الورود عليه في حيز المنع كما حققه المولى عصام في شرح الوضعية منه

على معنىً كرجل وفرس والمراد باللفظ الصوت ١

ونظر فيه بعض اجلة المعاصرين بان المراد من الدلالة الدلالةُ الوضعيه فلا فرق بين قوله الدال وبين قوله الموضوع على انه يدخل ايضاً فيه المجاز والالتزام والتضمن اذ اللفظ موضوع لمعناه المجازي بالوضع النوعي وكذا الالتزام والتضمن يدل عليه تقسيمهم الدلالة الوضعية لا مطلق الدلالة الى المطابقة والتضمن والالتزام على انه لا ضرر في دخولها هذا كلامه وهو على ما فيه [1] لا يدفع الاولوية نعم في كلام المحشي ما [2] لا يخفى فتدبر [3] (قوله على معنى) هو اما مفعل كما هو الظ من عنى يعني اذا قصد اي محل القصد · واما مصدر ميمي واما مخفف معني بالتشديد اسم مفعول منه اي المقصود ذكر ذلك العلامة الجامي · فان قلت التعريف غير جامع لخروج المشترك عنه لان معنى نكرة في الاثبات فلا تعم · قلت اجيب بانّ الموضوع لمعنيين مثلاً يصدق عليه انه موضوع لمعنى فيدخل في التعريف فلا نقض (قوله والمراد باللفظ) انما قال والمراد لانه في الاصل مصدر بمعنى الرمي من الفم او مطلقا فنقل في عرف النحاة الى ما ذكر ابتداءً او بعد جعله بمعنى الملفوظ (قوله الصوت) · اعلم انّ الصوت يستعمل في معنيين · الاول المعنى المصدري وهو فعل الصائت · والثاني المعنى الاسمي وهو الكيفية الحاصلة من الفعل وهو المراد هنا اذ الاول ليس بلفظ فلا يصح الحمل · ثم هو عرض من مقولة الكيف ان فسر بما تقدّم وجوهر ان فسر على ما ذكره غير واحد بالهواء المكيف بالكيفية المخصوصة والاول هو الشايع على السنتهم والمصرّح

---

[1] وهو انا لا نسلم ان اللفظ موضوع لمعناه الالتزامي كيف ولو كان موضوعا له لم يكن التزاميا بل يكون معنى مطابقياً ح نعم اللفظ دال على المعنى الالتزامي بتوسط الوضع لتمام ما وضع له على ما هو المشهور لدى الجمهور واين هذا من ذلك واين السمك من السماك منه

[2] وهو انا لا نسلم قوله وليس واحد من الثلاثة مرادا لهم منه

[3] وجه الامر بالتدبر ما اشرنا اليه في الحاشيتين السابقتين فافهم منه

المشتمل على بعض الحروف سواء دل على معنى

به في غالب كتبهم كذا افيد[١] (قوله المشتمل) هذا الاشتمال من قبيل اشتمال الظرف على المظروف . فان قلت التعريف غير جامع لخروج واو العطف وهمزة الاستفهام ونحوها عنه فانها لفظ مع عدم اشتمالها اذ الشيء لا يشتمل على نفسه ضرورة مغايرة المشتمل للمشتمل عليه فالصواب تعريفه بالصوت المعتمد على مقطع كما عرّفه به محققوا النحاة * قلت[٢] اجيب بان الصوت له جهتان جهة عموم وهي كونه مصوتا وجهة خصوص وهي كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه وهذا القدر من المغايرة كاف فلا محذور . و بعض من يدعي الفضل اجاب بان الاشتمال على بعض الحروف مجاز عن وجوده عند النطق والعلاقة اللزوم فليتدبر[٣] (قوله الهجائية) نسبة للهجاء الذي هو تقطيع حروف الكلمة لبيان اسمها . وتسمى حروف المباني لا بتناء الكلمة منها . واعلم ان الحروف الهجائية لا تتوقف معرفتها على معرفة اللفظ ولا على معرفة الكلمة بل هي بديهية كما ذكره بعض المحققين فلا يلزم الدور الصريح في الاول والمضمر في الثاني فتدبر[٤] . وسمي الصوت المشتمل على ما ذكر لفظا لانه يحصل بسبب رمي الهواء من داخل الرئه الى خارجها فهو كما قاله الفخر الرازي من اطلاق اسم السبب على المسبب (قوله سواء) اي دلالته على معنى

---

[١] اعلم اني كلما ذكرت كذا افيد او افيد فمرادي بالمفيد علامة عصره وفهامة مصره شيخ الكل في الكل ومعدن الكشف والفراسه والنبل سيدى علاء الدين علي افندي ابن الشيخ الواصل والنحرير الكامل يوسف افندي الموصلي الحنفي رحمهما الله تعالى امين منه

[٢] اقول الاولى ان يجاب بمنع ذلك فان الحرف على ما في الشفا هيئة عارضة للصوت يتميز بها صوت عن صوت اخر مثله في الحدود والثقل تميزا في المسموع انتهى فهما متغايران فلا اشكال فليحفظ عبد الله ابن المؤلف [٣] وجه الامر بالتدبر ان في هذا التوجيه ارتكاب مجاز وانت تعلم ما على مرتكبه في التعريف منه واجيب بان اهل هذا الفن يكتفون بدلالة الالتزام في التعاريف تسامحا فتدبر عبد الله [٤] وجه الامر بالتدبر الاشارة الى الدقة والاحتياج الى معرفة الدور بقسميه والكلام في ذلك طويل وذكر مثل هذه المباحث للتشحيذ والتمرين فلا تكن من المعترضين منه

كزيد او لم يدل كديز مقلوب زيد وقد تبين ان كل قول لفظ ولا ينعكس والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه وذلك

وعدمها مستوٍ في صحة اطلاق اللافظ عليه · فسوآء في الاصل مصدر بمعنى الاستواء (قوله كزيد) اي علما كما هو الظاهر او مصدرا من زاد يزيد او جمع تكسير لمذكر بمعنى زائدون (قوله او لم يدل) اي على معنى بطريق الوضع له · وبهذا يستقيم التمثيل والا فديز مقلوب زيد دال على حيوة اللافظ به من وراء جدار مثلا (قوله مقلوب زيد) اراد به غير موضوع لشيء (قوله وقد) هي للتحقيق قيل او للتوقع (قوله تبين) اي ظهر مما ذكرنا من اختصاص القول بالموضوع لمعنى وعدم اختصاص اللفظ به (قوله لا ينعكس) اي عكسا لغويا وهو جعل الجزء الاول من الكلام ثانيا والثاني اولا بدون تغيير شيء من كلية وجزئية فلا يقال كل لفظ قول لئلا يلزم حمل المباين على مباينه كما لا يخفى على الناظر واحترزنا بالتقييد عن العكس الاصطلاحي المشهور فانه عبارة عن الجعل[1] السابق الا انه يشترط فيه ما لم يشترط فيما سبق فان عكس الكلية جزئية فيصح ان يقال بعض اللفظ قول ويراد به الموضوع (قوله والمراد بالمفرد) فيه اشارة الى ان للمفرد غير هذا المعنى وهو كذلك فان له عندهم اطلاقات غير ما ذكر فيطلق تارة على ما ليس مثنى ولا مجموعاً وذلك في باب ما خرج عن الاصل · وتارة على ما ليس جملة ولا شبهها وذلك في باب المبتدا والخبر · وتارة على ما ليس مضافا ولا شبيها به وذلك في بابي المنادى ولا النافية للجنس وبيان النسب بين هذه المعاني مع طوله لا يتعلق به غرض ههنا كما لا يخفى[2] (قوله بالمفرد) اي المتقدم في التقسيم (قوله ما لا يدل جزئه) اي حال الجزئية فعبد الله علما كلمة واحدة فان قيل الكلمة الواحدة يلزم ان تكون معربة باعراب واحد وعبد الله معرب باعرابين فلا يكون كلمة لانتفآء الملزوم بانتفآء اللازم · قلت هو باعتبار معناه العلمي

---

[1] بدون ملاحظة بدون الخ منه [2] وقد ذكرت ذلك في بعض تعليقاتي على حواشي السيد على شرح الشمسية منه

نحو زيد فانّ اجزاءه وهي الزايُ والياء والدال اذا افردت لا تدخل على شيء مما يدل هو عليه بخلاف قولك

كلمة واحدة معربة باعراب واحد وهو اعراب الجزء الاوّل · وتعيّن الاول لذلك لان الثاني لما كان مشغولاً بالاعراب المحكي وهو اعراب المضاف اليه والاول فارغاً لكون التركيب الاضافي سبباً لاعراب المضاف اليه لا المضاف اظهر فيه اعرابه كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في غير فلا يكون فيه اعرابان باعتبار معناه العلميّ واللازم وحدة الاعراب باعتبار افراد المعنى فلا يضر تعدده باعتبارين قاله الفضل فخر الدين في العالية شرح الكافيه · لكن صرح الحمصي بخلافه وجعل هذا مذهب المناطقه وتبع في ذلك العضد وابن الحاجب والمسئلة طويلة الذيل فلتحرر (قوله نحو زيد) اي اذا كان علما كما هو المتبادر · اما اذا كان اسم فاعل او مصدرا نائبا مناب الفعل وقلنا باستتار الضمير فيه فانه ح يكون مركبًا كما لا يخفى (قوله جزئه) قيل اي المسموع واحترزوا به عن غير المسموع كالهيئة في الفعل فانها تدل على احد الازمنة الثلاثة وهو احد اجزاء معناه والمادة تدل على جزء آخر وهو الحدث فلولم يقيد يلزم التركيب ولا قائل به فليتامل[1] (قوله وهي الزاء الخ) اي مسمياتها كما يقتضيه قاعدة الحكم على اللفظ وبه حكم على معناه او به الا لقرينة (قوله لا تدل على شيء مما يدل هو عليه) فانه يدل على الحيوان الناطق المتشخص وزه مثلا لا يدل على شيء من ذلك · نعم يدل في بعض الاصطلاحات على اعداد مخصوصة ولسنا بصددها اذ الكلام في الدلالة باعتبار وضع اللغة كما صرّح به غير واحد من الائمة (قوله بخلاف قولك) حال من نحو زيد · والاولى بخلاف نحو قولك

---

[1] يمكن ان يكون وجه الامر بالتامل الاشارة الى ما قيل ان في التقييد بالمسموع تمحلاً ولا يشعر به الحد فيفسد فينبغي المصير الى احد الامرين اما التصريح بهذا القيد واما القول بمنع كون الهيئة جزءا من اللفظ بل هي عرض عليه فافهم منه

غلام زيد فان كلاً من جزئيه وهما الغلام وزيد دالّ على جزء معناه فهذا يسمى مركباً لا مفرداً فان قلت لم لا اشترطت في الكلمة الوضع كما اشترطه من قال الكلمة لفظ وضع لمعنىً مفرد قلتُ

(قوله غلام زيد) اي غير علم فتذكر (قوله فانّ كلاًّ من جزئيه) تعليل للمخالفة وبيان لما . والمراد من الجزء الجزء القريبُ كما يشعر بذلك قوله وهما الغلام وزيد . فلا يرد ان جزئه وهو غ مثلا لا يدل على جزء المعنى ايضاً وهو ظ (قوله لا مفرداً) زيادةٌ ايضاح للمطلوب (قوله فان قلت) قيل السوال ان كان قوياً صدّر بو لقائل ان يقول او ولك ان تقول او وقد يقال . وان كان متوسطاً صدّر بفَاِنْ قلت او فان سئلت وان كان ضعيفاً صدّر بفان قيل اولا يقال انتهى . واقول الحكم اغلبيّ لا كلي اذ قد ينعكس كما لا يخفى على المتتبع فتدبر[1] (قوله الوضع) هو[2] تخصيص اللفظ ليدل على معنى عند اطلاقه او تخيله . وهو اما لغوي او شرعي او عرفي او اصطلاحي وله تقسيم آخر يطلب كتمام الكلام على الوضع من محله . فان قلت ظاهر التعريف لا يشمل الحروف لانها حيث اطلقت لا يفهم معناها بل لا بد من ضم ضميمة فيلزم ان لا تكون موضوعة فلا تكون كلمة وفساده ظ . اجيب بان المراد عند اطلاقه اطلاقاً صحيحاً واطلاق الحروف بلا ضميمة غير صحيح . وقال العلامة الجامي روح الله تعالى روحه ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد انتهى (قوله من قال) قيل الظ انه اراد به العلامة عثمان ابن الحاجب فانه عبر بذلك في الكافية وله في ذلك متابعون (قوله قلت الخ) قال المحشي يرد عليه انه اكتفى في التعريف بدلالة الالتزام وهي مهجورة في التعريف فالاولى ما قاله ابن الحاجب . واقول هذا كلام نشاء من ضعف النظر

---

[1] وجه التدبر انه يمكن ان يكون مراد القائل ذلك او ان مراده بقوله صدر في المواضع الثلاثة انه ينبغي ان يصدر بذلك منه [2] اي وضع اللفظ منه

انما احتاجوا الى ذلك لاخذهم اللفظ جنساً للكلمة واللفظ ينقسم الى موضوع ومهمل فاحتاجوا الى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضع ولما اخذت القول جنساً للكلمة وهو خاصٌ بالموضوع اغناني ذلك عن اشتراط الوضع فان قلت فلم عدلت عن اللفظ الى القول قلت لان اللفظ جنسٌ بعيد لانطلاقه على المهمل والمستعمل كما ذكرنا

في المعنى الموضوع لفظ القول بازائه (قوله انما احتاجوا) الضمير راجع الى مَنْ في قوله من قال وفي الكلام استعمال مَنْ بالافراد والجمع (قوله واللفظ) اي جنسه وهذا سبب العدول عن الضمير تامل (قوله ومهمل عطف على موضوع وهو مقابل له لانه الذي لم يوضع ويقابل المستعمل ايضاً ان قلنا بمساواته للموضوع بارادة الاستعمال ولو بالقوة وكأن العدول عن الموضوع الى المستعمل فيما ياتي آنفاً اشارة الى المساوات فلا تَغفُل (قوله ولما اخذت القول جنساً للكلمة الخ) لايقال القول اسم فيكون قسما من الكلمة موقوفاً معرفته على معرفتها فلو كان جنساً لها توقف معرفتها على معرفته فيلزم الدور المحال . لانا نقول القول جنس لها من حيث شمول معناه لها ولغيرها ونوع منها من حيث انه كلمة مخصوصة فلا يلزم الدور لاختلاف جهتي المتوقف (قوله لان اللفظ جنس بعيد) قيل المراد بالبعد والقرب ههنا كثرة الافراد وقلتها فافهم[1] (قوله لانطلاقه) اي لاطلاقه والتعبير به اولى لان باب الانفعال لايبنى الا مما فيه علاج ولا علاج هنا (قوله والقول جنس) اي كالجنس اذ هم يتحاشون من اطلاق الجنس في الماهيات الاعتبارية فلا بد في اطلاقه من ان يكون تحت ماهيات متحققه في الخارج وقد ذكر ان الكلمة من الماهيات الاعتبارية واخذ القول في تعريفها لايحققها لانه ايضاً اعتباري لاخذ الوضع الاعتباري المتوقف على المنتسبين في تعريفه والمركب من الاعتباري وغيره اعتباري كذا قالوا . ولعله اصطلاح ميزاني لايلتفت أليه ارباب

---

[1] وجه الفهم هو ان الداعي لهذا القائل على العدول عن تفسير اهل الميزان الى هذا التغير لعله صعوبة فهمه على افهام المتبدئين منه

والقول جنسٌ قريب لاختصاصه بالمستعمل واستعمال الاجناس البعيدة في الحدود معيبٌ عند اهل النظر * ص وهي

العربية وظ اطلاقاتهم يؤذن بذلك والله تعالى اعلم (قوله جنس قريب) قيل لكن يرد عليه ان القول مشترك كما تقدم واستعمال المشترك في الحد معيب · واجيب بان القول وان كان مشتركا في نفس الامر الا انه نظراً لاستعمال النحويين كغير المشترك هذا واقول قلما يسلم تعريف عن استعمال مشترك اومجاز ايضاً كما يفهمه كلام العلامة السبكي فكانهم يتساهلون في امثال ذلك · وهذا اولى في الجواب مما ذكره المجيب لانه على تقدير تمامه انما يتم في القول وتبقى صفته[1] والتكلف تعسف مستغني عنه فاندفع ما لبعض الناظرين في هذا المقام من الخبط التام (قوله الاجناس) اي اللغوية (قوله في الحدود) اي التعاريف مطلقاً لا التعريف بالذاتيات كما هو مصطلح اهل الميزان (قوله معيب) قال المحشي ان اراد انه فاسد فهو غير صحيح لانهم جوزوا التعريف بالاعم · وان اراد ان الاولى بخلافه فهو لايضر في المقصود انتهى · واقول يمكن ان يختار الشق الاول قوله غير صحيح لانهم جوزوا الخ قلنا المعتمد عدم جواز التعريف بالاعمّ اذا كان المراد كشف حقيقة المحدود او تمييزه عن جميع ما عداه كما هنا وعليه المحققون · وقد يختار الشق الثاني وقوله فهو لايضر في المقصود ممنوع كيف وقد قال امام الحرمين وذووا البصائر لا يردعون مقاصد الحدود الا في عبارات هي قوالب لها تبلغ الغرض من غير قصور ولا ازدياد يفهمها المبتدون ويحسنها المنتهون ولا شك ان ابقاء العام على عمومه تقصير وتخصيصه بالقيود زيادة مستغنى عنها وللمعرّف مخلص منها كذا افيد فليفهم (قوله عند اهل النظر) اراد بهم المنطقيين والنظر ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول تصوري او تصديقي · والقول بان اهل النظر هنا هم المتكلمون لاينظر اليه كالقول بانهم اهل الاداب (قوله وهي)

[1] اي مفرد فانه مشترك ايضاً كما قدمنا منه

اسم وفعلٌ وحرف * ش لما ذكرتُ حدّ الكلمة بيّنتُ انها جنسٌ تحته ثلاثة انواع الاسم والفعل والحرف والدليلُ على انحصار انواعها في هذه الثلاثة الاستقراء فان علماءَ

الضمير عائد الى لفظ الكلمة وباعتبار معناها تنقسم الى الثلاثة المذكورة اذ التقسيم ضم قيود متباينة او متخالفة الى مفهوم ليحصل من ضم كل قيد قسم مباين او مخالف للآخر . فاندفع ما قيل ان الضمير ان عاد للفظ الكلمة وَرَدَ ان لفظها لا يكون الا اسما فيلزم تقسيم الشيءُ الى نفسه والى غيره او الى معناها وَرَدَ انه ليس بمؤنث هذا . بقيَ ان الاولى ان يقول وهو بدل وهيَ لما ذكروا ان الضمير اذا كان مرجعه موًنثاً وخبره مذكرًا او بالعكس فمراعاة الخبر احسن . اللهم الا ان يقال ذاك مذهب غيره وليس من مستحسناته فتأمل[1] (قوله اسم الخ) هو وما بعده خبر عن الضمير والعطف سابق على الخبرية . وجعله بدلا من خبر محذوف هو ثلاثة ليس بالجيد كما لا يخفى (قوله حد الكلمة) اي تعريفها بذاتياتها كما هو مصطلح اهل الميزان او تعريفها الجامع المانع مطلقاً كما هو المشهور عند ارباب العربية (قوله على انحصار انواعها) اي الدال عليه التقسيم (قوله الاستقراء) هو لغة على ما قيل تتبع القرى . واصطلاحها تصفح الجزئيات لاثبات حكم كليّ ومفاده الظن ان تصفح بعض الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرّك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والفرس والبقر والابل كذلك . وذلك لما نسمعه في التمساح من انه يحرّك فكه الاعلى عنده والجزم ان تصفحت باسرها وانما يكون اذا كانت مضبوطة كما تقول كل عنصر متحيز لان الارض والمآء والهوآء والنار كذلك وهذا النوع عندهم في حكم القياس ولهذا يحوّلونه الى صورته كما يقال في هذا المثال كل العناصر هذه الاربعة وكل هذه الاربعة متحيز فكل العناصر متحيز . ويسمّى الاول استقرآء ناقصاً والثاني تاماً . وما

---

[1] اي في الترجيح والاستحسان منه

هذا الفن تتبعوا كلام العرب فلم يجدوا الا ثلاثة انواع فلو كان ثمّ نوعٌ رابع لعثروا على شيءٍ منه * ص فاما الاسم فيعرف بال كالرجل وبالتنوين كرجل وبالحديث عنه كتاءِ ضربت * ش لما بينت ما انحصرت فيه انواع الكلمة الثلاثة شرعت في بيان ما يتميز به كل واحد منها عن قسيميه لتتم فائدة ما ذكرته فذكرت ان للاسم ثلاث علامات علامة من اوله وهي

نحن فيه من الاوّل على ما قيل تدبرْ (قوله هذا الفن) اي العلم والاشارة للتعظيم كقولهم هذا الامير يأمر بكذا كذا قيل وفيه بعد (قوله فلو كان ثمّه) اي وجد هناك اي في كلامهم (قوله لعثروا) اي لظفروا به واطلعوا عليه. وفيه انه لا يلزم من عدم الوجدان عدم الوجود. واجيب بان الملازمة باعتبار العادة الاغلبية فافهم (قوله فاما الاسم) الفآء فصيحة اي اذا اردت معرفة كل من هذه الاقسام الثلثة فنقول اما الخ (قوله فيعرف بال) قدمها لدخولها على الاول. واعقبها بالتنوين لدخوله على الآخر وثلث بالاسناد لاتصاف الاسم بمجموعه به (قوله و بالحديث عنه) الضمير راجع الى الاسم باعتبار انه كلمة او لا يحتاج الى مرجع كما قيل في المفعول به. ولايصح رجوعه الى الاسم من حيث انه اسم لئلا يلزم الدور لان معرفة الاسناد ح تتوقف على معرفة الاسم ومعرفة الاسم موقوفة على معرفة الاسناد كما لايخفى (قوله لتتم فائدة ماذكرته) لان في ذكر الاقسام مجردة عن التعريف وان كان فيه فائدة في الجملة الا انها غير تامة وانما تتم بذكر التعريف هذا ما يفهمه ظ العبارة. وظ كلام المحشي نفي الفائدة مطلقاً عن التقسيم المجرد حيث كتب على قوله لتتم الخ ما نصه لان الشخص اذا قسم الشيءَ الى اقسام ولم يذكر ما يميز تلك الاقسام لم يكن تقسيمه مفيداً انتهى وهو مخالف لظاهر كلام الش اللهم الا ان يحمل على نفي الكمال قوله من جهة اوله وهي الالف واللام التعبير بال كما في المتن اولى من هذا التعبير لما ذكروا من ان الكلمة اذا كانت على حرفٍ واحد يعبر عنها باسمها فيقال في نحو مررت بزيد التآء فاعل والبآء حرف جرّ

الالف واللام كالفرس والغلام وعلامة من آخره وهي التنوين

ولا يقال ت ولا ب · وان كانت على حرفين او اكثر يعبر عنها بلفظها فيقال في نحو هل قام زيد هل حرف استفهام وقام فعل ماضٍ ولا يقال الهاء واللام ولا القاف والالف والميم · وما نحن فيه من هذا القبيل وهو ظ · لكن قيل ان التعبير باداة التعريف اولى منهما لشموله الهمزة وحدها على قول من يراها انها المعرّفة · واللام ايضاً كذلك وام عندطي · والندا على ما ذكره جمع · وال لا تشتمل ذلك · ويمكن ان يجاب بان ال ايضاً شاملة للاولين لانه لم يضف التعريف لمجموعها ولا لجزئها · وبان العلامة في الحقيقة صحة الدخول وكل ما تدخله ام تدخله ال · وبان المعرف عنده الندا بمعنى طلب الاقبال لاحرف الندا كما نص عليه في الاوضح وعليه غير واحد من المحققين ايضاً والندا بهذا المعنى لا يصدق عليه انه اداة لانها انما تطلق في استعمالهم على الاموز اللفظية دون المعنوية فليتامل[1] (قوله وهي الالف واللام) المراد ال باقسامها من المعرفة كالرجل والموصولة كالضارب زيداً الان · والزائدة كاليزيد · واللامحة للاصل كالحسن · الا الاستفهامية فليست علامة للاسم لدخولها الفعل الماضي في قولهم ال فعلت بمعنى هل فعلت وهذا في غاية القلة ولا يبعد ان يراد بال المعرفة لانها الفرد الكامل حتى قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلقت ال يراد بها المعرفة واذا اريد غيرها قيد واختصت به لافادتها التعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم لاستقلاله وضعاً بتمام معناه دون غيره · واما اختصاص الاقسام الباقية فقيل لمشابهتها ال المعرفة فتامل فيه (قوله كالفرس والغلام) مثال للعاقل وغير العاقل فالاول للثاني والثاني للاول (قوله وعلامة من اخره) اي من جهة آخره (قوله وهي التنوين) هو في اصل اللغة التصويت يقال نوّن الطائر اذا صوت نبه على ذلك بعض المحققين · وله اصل آخر ايضاً لكن اختلف فيه · فقيل هو ادخال نون مطلقاً وهو

---

[1] يجوز ان يكون وجه الامر بالتامل ان ما ذكر لا يدفع الاولوية منه

وهو نون ساكنة زائدة تلحق الاخر

ظاهر كلام التصريح · وقيل ادخال النون المذكورة وهو ظ كلام الحمصي في حواشيه على شرح الفاكهي وكلام التصريح اشهر · ولا يبعد ان يكون ما ذكره الحمصي معنى ثالثاله كذا افيد (قوله وهونون الخ) اي باعتبار نقله لا باعتبار اصله فاندفع ما في نتائج الفكر من ان تصحيح العبارة ان يقال التنوين الحاق الاسم نوناً ساكنة لان التنوين مصدر نونتُ الحرف اي الحقته نونا كما ان التنعيل مصدر نعلت الرجل اذا جعلت لها نعلاً وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها هذا ووجه الاندفاع ظ · وانما اختصت هذه النون بالاسم حتى جعلت علامة له لانها لمعان لا توجد الا في الاسم كما يظهر لك عن قريب ان شآء الله تعالى (قوله نون) وكان نوناً لانها اشبه الحروف بحروف العلة الموضوعة لادآء مثل هذه المعاني لكنها لما لم يمكن الحاقها للثقل في الواو وللالتباس بالمنقوص والمقصور في اليآء والالف اتي باشبه الحروف لها وهو النون مراعاة لحقها في الجملة (قوله ساكنة) اي اصالة فلا يضر تحريكها لعارض التقآء الساكنين كما في محظوراً [1] انظر · وكانت ساكنة لان السكون هو الاصل والمقصود من التنوين حاصل به فيكون التحريك ضايعاً مع ما فيه من الثقل (قوله زائدة) اي ليست من نفس الكلمة لا انها لا احتياج اليها لان فيها منافع شتى وكانت زائدة لدلالتها على امر زائد (قوله تلحق الاخر) ذكر الآخر للتوضيح والا فاللحوق لا يكون الا له ففي الكلام تجريد · والمراد بالاخر اعم من ان يكون حقيقة كاخر زيد او حكما كاخر يدٍ · واختصت بالاخر لانها لكماله المعنوي فاللائق به ان يكون بعد كماله اللفظي · قيل وهذا باعتبار الغالب والا فقد تدخل على الاول نحو شربت مآً · واجاب الشارح طاب ثراه في حواشيه على التوضيح بان التنوين لحق الالف وهو اخر ثم حذف لالتقآء الساكنين · واعترض بانا لانسلم ان التنوين لحق الالف

[1] في قوله تعالى وما كان عطاء ربك محظورا انظر الاية منه

لفظا لاخطاً لغير توكيد نحو زيد

وانما لحق الهمزة وهي لاتحذف لالتقاء الساكنين لانها متحركة · وانتصر له بعضهم بان الهمزة مع التنوين حذفا والحق به تنوين آخر فالتقى مع الالف فحذفت · ولا يخفى انه تكلف · وعليه فاعرابه تقديري على الهمزة المحذوفة كما لا يخفى · وقد اجاب بعض المحققين عن المثال بان الميم كما هي اول باعتبار عدم تقدم شيئ عليها آخر باعتبار عدم تأخر شيئ عنها وبهذا الاعتبار لحقها التنوين · وهو خالٍ عمّا ورد على الشارح فليحفظ (قوله لفظاً) اي الالعارض كالتخفيف فتحذف كزيد بن عمر و بحذف تنوين زيد (قوله لا خطاً) اتى به بعد قوله لفظا لان التنوين في اللغة لا ينافيه الوجود في الخط · ولم يقيد قوله لفظاً بقوله فقط فاحتاج الى اخراج الثبوت في الخط فصرّح بقوله لا خطاً · والمراد بالخط على ما ذكره الشهاب القاسمي في حواشي التوضيح أن بصورتها لا او بعوضها من الالف ايضاً والا لم يحتج الى لغير توكيد لاخراج نحو لنسفعا على تقدير رسمها بالالف لوقوعها بعد الفتحة ومن عمم لم يحتج الى ذلك ولا يرد عليه زيدا في الوقف حيث تكتب بعوضها لان السقوط خطا يكفي في بعض الاحوال كحالة الرفع والجر (قوله لغير توكيد) اخرج به نحو لنسفعاً على ما سلف · وبساكنة وكذا بقيد عدم الخط النون الاولى في نحو ضيفنن للطفيلي لانها زائدة للالحاق بجعفر لكنها متحركة وصلاً ثابتة خطا · وكذا بقيد عدم الخط ايضاً النون في نحو انكسر و بقوله لا خطا النون اللاحقة للقوافي كما في نحو اقلي اللوم عاذل والعتابن كذا قالوا · وقال السيف الحنفي هذه كلها تخرج بقيد لا خطا فلا حاجة في اخراجها لقيد آخر · ثم قال والحق ان القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز و يكفي في تعريفه نون تثبت لفظاً لاخطا هذا ولا تغفل عما سلف (قوله نحو زيد) مثال لتنوين التمكين وهو لقب للاحق لبعض الاسماء المعربة للدلالة على تمكنها في الاسمية بحيث لم تشبه الحرف فتبنى ولا الفعل فتمتنع من الصرف

ورجل وصه ومسلمات

(قوله ورجل) مثال لتنوين التمكين ايضاً · وذهب بعضهم الى انه تنوين تنكير ·
قال ابن الحاجب والذي يدل على ان تنوين نحو رجل للتمكين لا التنكير بقآئه بعد
النقل · واورد عليه نحو صه اذا سمي به فانه يبقى على حاله · واجاب في اماليه بانه
لا يخلوا اما ان يسمى بصه المعرفة او النكرة · فان كان الاول صار علما ولا يرد ح ·
وان كان الثاني فلا يخ اما ان تحكيه او لا · فان حكيته اتيت بالتنوين محكيًا وهو على
كسرةٍ فتقول هذا صهٍ ورأيت صهٍ ومررت بصهٍ كما لوسميت بسيبويه منونا فانك
تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير · وان لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين
واعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان والا احتمل ان يجري مجرى
هند لخفته وان يقال هو مصروف لا غير لانه اخف من باب هند · هذا · وقال
الدنوشري ويمكن ان يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه
التمكين · وقال الرضي وانا لا ارى منعاً من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير
معًا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين
في رجل يفيد التنكير ايضاً فاذا سميت به تمحض للتمكين انتهى وهو عندي من
الحسن بمكان مكين (قوله وصه) مثال لتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات
للدلالة على التنكير فما نون منها كان نكرة وما لم ينوّن كان معرفة · وهو قياسي في
باب العلم المختوم بويه وسماعي في باب اسم الفعل المختوم بالهآء وغيرها وفي اسم الصوت
كذا قالوا ومن قال بان تنوين نحو رجل للتنكير عرفه بما يدخل على ما ليس بنكرة
فيصير نكرة سوآء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل او غير معرفة
كما انه ليس بنكرة كاسمآء الاجناس كذا في التوشيح · وفيه اثبات الواسطة بين النكرة
والمعرفة وهو مذهب بعض النحويين فلا تغفل (قوله مسلمات) مثال لتنوين المقابلة
وهو اللاحق لما جمع بالف وتآء مزيدتين جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم

وحينئذ فهذه وما اشبهها اسماء بدليل وجود التنوين في آخرها

اي قائم مقامها في الدلالة على تمام الاسم كما ان النون قائمة مقام تنوين الواحد في ذلك قاله الرضي . وهو اولى في توجيه المقابلة مما ذكره شارح اللباب في توجيهها بان جمع المذكر السالم زيدَ فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر السالم كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين . اذ يرد عليه كما قال الازهري ان التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها . ولو[1] سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا بل وفيما يكون لمذكر كاصطبلات هذا . ثم ما ذكرنا من ان تنوين نحو مسلمات للمقابلة هو ما ذكره الجمهور . وهو المشهور . وقال الربعي للتمكين . وبعضهم للتنكير . وبعضهم للتعويض عن الفتحة نصباً . ويرد الاول ثبوته[2] مع ما فيه فرعيتان كعرفات علما . والثاني ثبوته مع المعربات والثالث ان الكسرة قد عوضت[3] عنها كذا قيل ولا يخفى ما في بعض الردود من النظر[4] فليتدبر (قوله وحينئذ) مثال لتنوين العوض وهو اللاحق لاذ عوضاً عما تضاف اليه جملة او اكثر فاصل حينئذ مثلا حين اذ كان كذا فحذفت الجملة ايجازا وتحسينا وجيء بالتنوين عوضا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فكسر الذال على الاصل وليست الكسرة للاعراب خلافا للاخفش فالتنوين عنده للتمكين اذ العرب قالوا يومئذاً بفتح الذال منونا ولو كان معربا لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل ذلك على انه مبني لكن تارة يكسر على الاصل وتارة يفتح للخفة هذا . فان قلت كيف صحت الاضافة في حينئذ مع ان حين واذ كل منهما

---

(١) يمكنه ان يدعي ان ذلك من باب طرد الباب . ابنه (٢) فيه انه قد يحذف . منه (٣) فيه ان الكسرة وان عوضت الا انه قد حصل ودن جبر بهذا التعويض ايضاً . منه (٤) قد اشرنا الى ذلك في التعليقتين وهو وجه التدبر . منه

وعلامة معنوية وهي الحديث عنه كقام زيد فزيد اسم ~ لانك قد حدثت عنه بالقيام وهذه العلامه انفع العلامات المذكورة للاسم

بمعنى الزمان . قلت هذا عند ابن مالك من اضافة احد المترادفين الى الاخر وهي جائزة عنده وعند الجمهور من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك لان اذ تخصصت بالاضافة الى ما بعدها فلا محذور . فان قلت هل يعوض التنوين عن مفرد وعن حرف كما يعوض عن جملة قلت قد ذكر ذلك بعض النحويين ومثلوا له بنحو كل وبعض وبجوار وغواش . وكأن المص لا يقول به ولا يرتضيه يشير الى ذلك سكوته لكن صرح بالثاني في التوضيح فتدبر . فان قلت هذه الاقسام التي ذكرها للتنوين لا تعرف الا بعد معرفة الاسم فجعلها علامة الاسم دوري . قلت المجعول علامة هو مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظا لا خطا . او ان التعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الاسماء ولو بالتوقيف . فان قلت نراهم يذكرون للتنوين اقساماً غير هذه كتنوين الضرورة والشاذ والحكاية والترنم والغالي فما الحكمة في الاقتصار على ما ذكر . قلت الحكمة فيه الاشارة الى ان هذه هي المعتبرة والباقية بعضها راجعة اليها كالثلاثة الاول فانها على ما قيل ترجع لتنوين التمكين والبعض الاخر ليس بتنوين حقيقة لثبوته خطا فلذا تركها . ثم اعلم ان اشرف الاقسام المذكورة تنوين التمكين حتى قال ابن ابي الربيع انه المتبادر من لفظ التنوين واذا اريد غيره قيد . ويليه التنكير حتى قال ابن الحاجب في شرح منظومته الوافية ما نصه ونعني بالتنوين التمكين والتنكير . ويليها العوض حتى قال صاحب اللباب التنوين الخاص بالاسم ثلاثة التمكين والتنكير والعوض . واسقط المقابلة . ويليها المقابلة وهو ظ . وبما قررناه يعلم ما في كلام الش من تقديم مثال المقابلة على العوض اذ كان الاولى العكس لتتم الاشارة الى ما ذكرنا (قوله وعلامة معنوية) قيل فيها خفاء على المبتدي فالاولى تركها والاقتصار على العلامة اللفظيه . واقول الامر في ذلك سهل (قوله انفع العلامات المذكورة للاسم) اراد المذكورة هنا فح لا ورود لقول الفاضل الحطابي ما نصه والظ

وبها استدل على اسمية التاء في ضربت الا ترى انها لا تقبل ال ولا يلحقها التنوين ولا غيرهما من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط (ص) وهو ضربان معرب وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة كزيد

ان وجه انفعيتها كونه استدل بها فقط على اسمية التآء دون غيرها من العلامات واذا كان كذا فالندا ايضاً استدل به على اسمية مَكْرُمان ونحوه ولا يقبل من العلامات غيره فتأمل انتهى على انا نقول يمكن ان يراد بالحديث عنه الحديث عنه ولو[1] معنى والمنادى كذلك الا ترى ان معنى يازيد عندهم ادعو زيدا وما آلهُ زيد مدعوّي . او نقول المراد بالحديث عنه صحة الحديث ونحو مكرمان يصح الحديث عنه غاية الامر انه التزم ندآئه وذلك لا يضرنا ولعل امره بالتامل لذلك كذا افيد فليفهم (قوله وبها استدل) الاولى اذ بها استدل ليكون تعليلا للانفعية . وربما يقال صنيع الش اولى اذ فيه اشارة الى ان الانفعية في غاية الظهور فلا تحتاج الى برهان الان فيه بعداً كما لا يخفى (قوله فقط) اي فحسب ولم تسمع منهم الا مقرونة بالفاء وهي زائدة لازمة وكذا في قولهم فحسبُ قاله الش في حواشي التسهيل . وفي المطول ان قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا اما تصدر بالفآء تزيينا للفظ وكأنه جزآء شرط محذوف وفي كتاب المسائل لابن السيد وانما صلحت الفآء في هذه لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به انتهى ومنه يعلم انها عاطفة ومن المطول انها فصيحة ولكل وجهة (قوله وهو ضربان) قال الحمصي الضرب والنوع والصنف بمعنى

---

(١) بقي ههنا شيئان الاول ان الاسم يعرف بالاسناد اليه ولو باعتبار معناه فقط فلا يرد علينا نحو قط في نحو ما فعلته قط فانه لا يقبل شيئاً مما ذكر لانا نقول انه يقبل الاسناد بالمعنى الذي ذكرناه فمعنى المثال الزمان المتقدم ما فعلته فيه الثاني ان المراد بالحديث عنه عند الجمهور الاسناد المعنوي كما مر واللفظي كمن حرفان وخصه في التسهيل بالاول والكلام في ذلك عريض لا يسعه المقام . منه

ومبني وهو بخلافه كهؤلاء في لزوم الكسر وكذلك حذام وامس في لغة الحجازيين وكاحد عشر واخواته في لزوم الفتح وكقبل وبعد واخواتها في لزوم الضم اذا حذف المضاف اليه ونوى معناه وكمن وكم في لزوم السكون وهو اصل البناء (ش) لما فرغ من تعريف الاسم

اي ما كان اخصّ من الشيء ومندرجاً تحته وهكذا قال غير واحد من علماء العربية. وكانه اصطلاح لهم والا فقد ذكر سيد المحققين ان الاصناف الافراد المختلفة بالعرضيات كالزنجي والرومي. والانواع الافراد المختلفة بالذاتيات كالانسان والفرس. والضروب الافراد المختلفة مطلقاً. فهي اعم منهما فليحفظ. واراد بقوله ضربان ذو ضربين وهو خبر عن هو فلا يرد ان ضربان مثنى فلا يصح ان يكون خبرا عن المفرد اذ التطابق لابدّ منه كذا قرره لي الوالد سلمه الله تعالى حال قرائتي عليه. واناختي مطايا التحصيل بين يديه. واجيب ايضاً بان هو راجع الى الاسم والمراد به ماصدقه وهو صادق بالمثنى وغيره انتهى وماقرره الوالد اظهر للولد كما لايخفى على احد. ثم ان هذا التقسيم من تقسيم الشيء الى ما هو اخصّ منه كما في الفواكه الجنية. وقال العلامة فخر الدين في شرح الكافية وهذا تقسيم الاسم الى اخصّ منه من وجه لان الاسم اعمّ من ان يكون معربا او مبنياً والمعرب اعمّ من ان يكون اسما اوفعلا مضارعا وكذا المبنيّ اعم من ان يكون اسما او فعلا ماضياً انتهى. وفيه غفلة عما شاع وذاع. وملاء الاسماع والبقاع. حتى صار معلوماً عند الخاص والعام. من ان المقسم ملاحظ في الاقسام. فلا عموم في المعرب والمبني كما لا يخفى على ذوي الافهام (قوله ومبني) اصله مبنويّ اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء (قوله بخلافه) الاولى خلافه والمراد بالمخالفة المخالفة التامة وهي ما تقتضي عدم الاجتماع والارتفاع بقرينة التقسيم لان تنافي الاقسام وعدم اجتماعها هو الاصل

بذكر شيء من علاماته عقبت ذلك ببيان انقسامه الى معرب ومبني وقدمت المعرب لانه الاصل واخرت المبني لانه الفرع

في التقسيم فلا يرد عليه ان الخلافين قد يجتمعان فالاولى التعبير بضده او نقيضه على ان التعبير بذلك لايخ عن شيء فافهم (قوله بذكر شيء) متعلق بتعريف واضافته الى شيء من اضافة المصدر الى مفعوله اي بذكري شيئاً وفيه اشارة الى انه لم يذكر جميع علاماته وهو كذلك اذ جملتها تبلغ نيفاً وعشرين على ما ذكره بعضهم منها ما ذكرها المص ومنها الجر وكونه مضافا وكونه مضافاً اليه وكونه فاعلاً ومفعولا وموصوفا وذا حال وتمييزا ومثنى ومجموعاً ومنادى ومصغرا ومكبرا ومستثنى منه ومرجعاً للضمير بلا تأويل ومنصرفاً وغير منصرف وابدال اسم صريح منه والتنكير والتعريف والتذكير والتاء المتحركة وياء النسبة والندا (قوله من علاماته) بيان لشيء لا للتبعيض كذا افيد (قوله ببيان انقسامه الى معرب ومبنيّ) لايخفى ان التقسيم متضمن للحصر ففي الكلام اشارة الى انه لا واسطة بين المعرب والمبني وبعضهم قال بها في المضاف الى الياء كغلامي وليس بشيء. فان قلت اذا انحصرت الاسماء في قسمين. فالاسماء قبل التركيب من اي الفريقين. قلت اختلفوا فيها. فذهب بعضهم الى انها مبنية لشبهها بعض الحروف في الاستعمال من حيث انها لا عاملة ولا معمولة وعليه ابن الحاجب. واختار صاحب الكشاف انها معربة بمعنى صلاحيتها لاستحقاق الاعراب ووجوده بالفعل انما يكون بعد وجود العامل. وسكونها ليس ببناء بل هو وقف ولهذا اغتفر التقاء الساكنين فيها ولو كان بناءً لما جازَ. واختار ابو حيان القول بالواسطة فيها ايضاً. وهذا الخلاف في اسماء لم تشبه الحرف شبها قويا اتفاقيا. اما هي كالمضمرات واسماء الاشارة فمبنية اتفاقاً فلا تغفل (قوله لانه الاصل) اي الراجح فالاولى في مقابله لانه خلافه لا الفرع اذ الفرع انما يناسب الاصل بمعنى ما يُبنى عليه غيره كذا قيل

وذكرت ان المعرب هو ما يتغير آخره

وقد يجاب عنه بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الاصل والفرع من ان للفرع ابتناء على الراجح . فان قلت كيف يكون الاصل في الاسماء الاعراب مع انهم صرحوا بان الاصل في الاسماء الافراد فالتركيب الذي يكون فيه الاعراب خلاف الاصل . قلت ان غرض الواضع من الاسماء استعمالها مركبة فكان هو الاصل وافرادها وان كان اصلا بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الاصل نظرًا الى غرض الواضع (قوله وذكرت ان المعرب الخ) اي ذكرت ما هذا معناه (قوله هو الذي) فيه اشارة الى ان ما في التعريف السالف موصولة . ويحتمل ان تكون موصوفة بمعنى شيء بل هذا اولى لامرين . الاول ان ما خبر عن هو والاصل في الخبر التنكير والموصول معرفة . الثاني ان في الكلام ح جنسًا هو شيء وفصلا هو صفته بخلافه على تقدير الموصولية اذ يخلو الكلام ح عن جنس لان الموصول وصلته كالشيء الواحد كذا قيل وفيه [1] ما فيه (قوله هو الذي يتغير الخ) هذا هو الشايع في تعريفه . وعرفه بعضهم بانه الذي لم يشبه مبنيّ الاصل وجعل هذا حكما من احكامه وتحقيق ذلك يطلب من شروح الكافيه وحواشيها (قوله يتغير) ليس المراد به الحدوث الاستقبالي مثلا بل المراد به وبامثاله من الافعال الواقعة في التعريف مجرد الحدث والاستمرار لا الاقتران بزمان وح يتناول التعريف الاسماء حال عدم تركيبها اذا سبق تركيبها فافهم (قوله ما يتغير آخره) المراد تغيره ذاتا اوصفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي ان يبدل حرفا باخر حقيقة او حكما كما في النصب والجر والتغير الوصفي ان يبدل الحركة باخرى كذلك كما في جمع المونث السالم

[1] اشارة الى ما اعترض به عليه اما الاول فلا سلم وجود الجنس الفصل على تقدير الموصوفية ودون اثباته خرط القتاد واما ثانيا فانه على تقدير التسليم فتقدير الموصولية مشتمل على مثل ذلك بالتقدير انته و بعد لايخفى عليك ان المقام بعد محتاج الى الكلام . منه

بسبب ما يدخل عليه من العوامل كزيد تقول جاءني زيدٌ ورايت زيداً ومررت بزيد الا ترى ان آخر زيد تغير بالضمة والفتحة والكسرة بسبب ما دخل عليه من جاءني ورايت والباء فلو كان التغيير في غير الآخر لم يكن اعراباً كقولك في فلس اذا صغرته فليس واذا كسّرته افلس وفلوس وكذلك لو كان التغيّر في الآخر ولكنه ليس بسبب العوامل كقولك جلست حيث جلس زيد فانه يجوز لك ان تقول حيث بالضم وحيث بالفتح وحيث بالكسر الا ان هذه الا وجه الثلاثة ليست بسبب العوامل

في حالة الجرّ والنصب (قوله بسبب مايدخل عليه) المراد بالسبب السبب البعيد والقريب هو الحركات والحروف الاعرابيّة وكانّ في عدولهِ عن باء السببيّه بان يقول بما يدخل عليه الى هذا التعبير رمزا خفياً الى ذلك (قوله يدخل عليه) اي يطلبه و يقتضيه وان تأخّر لفظاً كزيدا رايت او يقال المراد بالدخول الدخول ولو تقديرا (قوله من العوامل) يحتمل ان تكون من بيانيّة فالمراد منَ العوامل جنسها وان تكون تبعيضيه فلا يحتاج لذلك والعوامل جمع عامل وهو ما اثّر في آخر الكلمة من فعل اوحرفٍ او اسمٍ والاصل فيه ان يكون على الترتيب المذكور وجاز جمع فاعل وصفا على فواعل لعدم شرط المنع وهو كونه لمذكر عاقل او لانه صار لغلبة الاستعمال اسما فلا حاجة الى القول بانه جمع عاملة (قوله تغير) اي حصلت فيه هيئات متغايرة (قوله فُلَيسٌ) الاولى فليساً بالنصب كما لا يخفى (قوله حيث) وطيّ تقول حوث وهي ظرف مكان اتفاقاً وقد ترد للزمان وجملة جلس زيد مجرورة باضافة حيث اليها ولا تضاف الى مفردٍ الانادرا نحو حيث سهيل طالعا واندر منها اضافتها الى جملة محذوفة (قوله بالضم) وهو اشهر لغاتها و بنيت على الضم تشبيها بالغايات [1] والاضافة الى الجملة لا تعتبر وعلل الرضيّ ذلك بان الاضافة في المعنى ليست للجملة بل للمصدر الذي تضمنته وقيل لان الاثر وهو الجرّ غير ظـ والاول اولى (قوله بالفتح) اي للخفة (قوله بالكسر) اي

---

(١) كقبل و بعد . منه

الا ترى ان العامل واحد وهو جلس وقد وجد معه التغير المذكور * ولما فرغت * من ذكر المعرب ذكرت المبني وانه الذي يلزم طريقة واحدة ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه ثم قسمته الى اربعة اقسام مبنيّ على الكسر ومبني على الفتح ومبني على الضمّ ومبني على السكون ثم قسمتُ المبني على الكسر الى قسمين قسم متفق عليه وهو هؤلاء فان

على اصل التخلص من التقاء الساكنين واقول ما قرره من بناء حيث هو المشهور وبعض العرب يعربها وتسمّى لغة فقعسية (قوله ولا يتغير) عطف على قوله وانه الذي الخ من عطف السبب على المسبب وسبب عدم التغيّر مشابهته الحرف اما وضعاً بان يكون على حرفٍ او على حرفين مطلقا او ثانيهما حرف لين على قول او معنى بان تضمّن معنى هو بالحرف اليق سواء وضع له حرف اوَّلا اواستعمالا بان يكون مفتقرا كالموصول او عاملا غير معمول كاسم الفعل او لاعامل ولا معمول كأسماء السور والاسماء قبل التركيب على ما قيل (قوله ثمّ قسمته الى اربعة اقسام) قيل عليه بقيت اقسام اخر وهو المبنيّ على الالف والواو كالمنادى المثنى والمجموع وعلى الياء كاسم لاالتبرئة واجيب عن ذلك باجوبة الأول انه ليس المقص الحصر لان العدد لامفهوم له الثاني انه لو سلّم الحصر فهو باعتبار الأصل وما ذكره فرع فلا يرد نقضا الثالث ان المراد مبني على الضمّ او نائبه وهكذا الرابع ان المراد مبني على الضم حقيقة او حكما والثاني اولا فليحفظ (قوله مبني على الكسر الخ) قدّم المبنيّ على الحركات على المبني على السكون وان كان هو الأصل لان المبني على الحركات يشبه المعرب في الجملة دون المبنيّ على السكون فهو اشرف منه وقدم المبني على الكسر لان الكسر هو الأصل في تحريك الساكن لانه اقرب الحركات الى السكون لان بين نظيريهما وهما الجر والجزم تشابه التضاد من جهة اختصاص الاول بالاسماء والثاني بالافعال واعقبه بالفتح لخفته فتعين تاخير الضم (قوله ثم قسمت) ثم هنا بمعنى الواو والا فالتقسيم

جميع العرب يكسرون آخره في جميع الاحوال وقسم مختلف فيه وهو حذام وقطام ونحوهما من الاعلام المؤنثة الآتية على وزن فعال وامس اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك فاما بابُ حذام ونحوه فاهل الحجاز

في اثناء التقسيم الاول كما ترى (قوله جميع العرب) اي المعتد بلغتهم او انه بلغه ان الذي يضم يكسر فحكاية قطرب الضم لاتضر وكذا حكاية الكسر مع التنوين لانها غير مشهورة ايضاً فاعتراض الفاضل الخطابي مما لايلتفت اليه (قوله يكسرون آخره الخ) اعلم ان سبب بنائه تضمنه معنى الاشارة وهو معنى حرفي وان لم يوضع له حرف بخصوصه يودي به نعم قد يفهم من ال الحضورية في نحو قوله اليوم اكملت لكم دينكم وقيل بني حملا على ذا وذي المشبه للحرف في الوضع وقيل لشبهه بالحرف في الافتقار لانه مفتقر الى ما يبين مسماه والاول اشهر وسبب بنائه على حركة دفع التقاء الساكنين الالف والهمزة وكانت كسرة لانها الاصل فيه (قوله من الاعلام المؤنثة) يفهم منه ان المذكرة لايثبت لها هذا الحكم وهو كذلك لانها معربة ممنوعة[1] من الصرف للعلمية والنقل[2] (قوله الآتية على وزن فعال بفتح اوله) اي معدولا والا فما ليس بمعدول كجناح وذهاب وسحاب اذا سميت به شيئاً انصرف قولا واحداً الا المؤنث كعناق فممنوع من الصرف كما ذكر ذلك شراح التسهيل ففي الاطلاق هنا ما لايخفى (قوله اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك) اي يوماً معيناً والايلاء ليس بشرط كما يفهم ذلك مقابلته بما اذا نكر والتقييد بالايلاء في بعض عباراتهم بالنظر الى الغالب فافهم (قوله اذا اردت به الخ) اي ولم يستعمل ظرفاً والا بني اتفاقاً كما في الاوضح وخالفه الزجاج ولم يكسر ولم يثنى ولم يضف ولم يصغر ولم يعرّف بال والا اعرب واما بنائه في قوله واني وقفت اليوم والامس قبله* ببابك حتى كادت الشمس تغرب* بكسر السين والقياس نصبه عطفاً

---

[1] ويجوز صرفها كما صرح به الاشموني. نعمان [2] اي عن المونث منه

يبنونه على الكسر مطلقاً فيقولون جاءتني حذام ورايت حذام ومررت بحذام وعلى ذلك قول الشاعر *

ولولا المزعجات من الليالي * لما ترك القطاطيبَ المنامِ

اذا قالتْ حذام فصدّقوها * فان القول ما قالت حذامِ

فذكرها في البيت مرّتين مكسورة مع انها فاعل* وافترقت بنو تميم فرقتين فبعضهم يعرب ذلك كله بالضم رفعاً و بالفتح نصباً وجرًّا فيقول جاءتني حذام بالضم ورأيت حذام ومررت بحذام بالفتح واكثرهم يفصّل بينَ ما كان آخره راءً كوبار اسمٌ لقبيلة وحضار اسمٌ لكوكب وسفار اسم لماءٍ فيبنيه على الكسر كالحجازيين

على اليوم فلغة بعض العرب وخرجه بعضهم على زيادة ال او اضمار الجار فالكسر اعراب لابناء (قوله يبنونه) وعلة البناء الشبه لنزال في التأنيث والتعريف والزنة هذا هو المشهور وذهب الربعي الى ان علة بنائه تضمنه معنى هاء التأنيث والمبرد الى انها توالي علل منع الصرف فان فيه العلميّة والعدل والتأنيث فاذا منعوا الصرف لسببين فليثبتوا الثلاثة وردُّ الاول ظَآ و يرد الثاني بان آذربيجان فيه خمسة اسباب وليس بمبنيّ والجواب عنه بانهم نبهّوا باعرابه على ان اجتماع الاسباب مجوز للبناء لاموجب وليس بشيءْ (قوله على الكسر) لاصالته في التخلص من التقاء الساكنين كما قدمنا (قوله مطلقاً) اي سواء ختم براء ام لا وهو اولى مما قاله الفاضل الخطابيّ اي في حالة الرفع والنصب والخفض كما لايخفى (قوله بالضمة رفعاً و بالفتحة نصباً وجرًّا) لو قال اعراب ما لاينصرف لكان اخصر وعلة منعها من الصرف العلمية والعدل عند سٓ ناظرا الى ان في العدل ملاحظة النقل وهو الغالب في الاعلام والعلمية والتأنيث المعنوي عند المبرّد ناظرا الى انه لايعدل الى العدل الا اذا لم يوجد سبب غيره وقد وجد (قوله واكثرهم يفصل الخ) قال الفاضل الحمصي وذلك حرصاً على الامالة التي هي مذهبهم اذ لو اعربوه اعراب ما لاينصرف وكانت الراء مضمومة

وما ليس آخره راءً كحذام وقطام فيعرب به اعراب ما لا ينصرف واما امس اذا اردت به اليوم الذي قبل يومك فاهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون مضى امس واعتكفت امس وما رايته مذ امس بالكسر في الاحوال الثلاث قال الشاعر

منع البقاءَ تقلبُ الشمس * وطلوعها من حيث لا تمسي

وطلوعها حمراء صافية * وغروبها صفراء كالورسِ

اليوم اعلم ما يجيءُ بـه * ومضى بفصل قضائه امسِ

فامس في البيت فاعل لمضى وهو مكسورٌ كما ترى وافترقت بنو تميم فرقتين فمنهم من اعربه

او مفتوحة فلا يتأتى الامالة كذا قالوا ولا يخفى ما فيه لان الامالة مذهب الجميع لا الجمهور فقط ثم الامالة لاتوجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء فاذا كان للبناء سبب عندهم فهو المقتضى له والا فلا يصح البناء فليتدبر انتهى واقول فيه ان ضمير الجماعة راجع الى بني تميم لا للاكثر فلا ورود للاول ومسلم ان الامالة لاتوجب بناء ما لم يوجد فيه سبب البناء وهي هنا كذلك اذ سبب البناء عند ذاك الاكثر المشابهة ايضاً كما سبق والحرص على الامالة قوي داعي الشبه لا انه اوجبه بخلاف البعض فانه لم يعتبر الشبه لانه مشبه للحرف بالواسطة ولا حرص عنده يقوي جانب الشبه لانه يعتبر الامالة عند وجود السبب لامطلقاً فلا ورود للثاني ولعل هذا وجه الامر بالتدبر كذا افيد فليفهم (قوله واما ليس الخ) الصواب وما ليس فكانّ اما وقعت سهواً من قلم الناسخ لان البينة لاتكون الا في شيئين صريحاً كجلست بين زيد وعمرو او معنى كقوله تعالى مذبذبين بين ذلك اذ المعنى مذبذبين بين الفريقين وما نحن فيه ليس من تين القبيلتين (قوله لماء) اي الملحوظ فيه معنى التأنيث وقال الجوهري اسم لبئر وهو المناسب للمقام اذ الكلام في الاعلام المؤنثة قاله المحشي وهو يجري في قوله اسم لكوكب (قوله فيبنونه على الكسر) قال مولانا فخر الدين في شرح الكافيه لان الراء حرف ثقيل لكونه حرفاً يقتضي التكرير والبناء

بالضمة رفعاً و بالفتحة مطلقاً فقال مضى امس بالضم واعتكفتُ امس وما رايته مذ امس بالفتح قال الشاعر

لقد رايتُ عجباً مذامسا * عجائزاً مثل السعالى خمساً

يا كلن مافي رحلهن همسا * لا ترك الله لهنَّ ضرساً

ولا لقين الدهر الا تعسا

اخف من الاعراب لانه على حالة واحدة انتهى ولا تغفل عما اسلفناه لك فلاحظه وانظر قوله والبناء اخف من الاعراب فانه مخالف للمشهور والله تعالى اعلم بخفايا الأمور (قوله فيبنونه على الكسر) وعلة بنائه تضمنه لام التعريف عند الجمهور ومعنى الاشارة اذ معناه ذلك الوقت عند الزجاج وفيه نظر اذ جميع الاعلام كذلك مع اعرابها كما لايخفى واستدل على التضمين بوجهين الاول انه معرفة لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه ال ولولا انه معرفة بتقدير ال لما وصف بالمعرفة وانما لم يبنَ غداً مع كونه معرفة لانه ليس بواقع وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع اولان امس بمعنى الفعل الماضي وهو مبني وغداً بمعنى الفعل المستقبل وهو معرب قاله ابن كيسان والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة كذا قيل وتحقيق هذا المطلب يطلب من المطولات وللعلماء في ذلك رسائل هي لتحقيقه انفع الوسائل (قوله واعتكفت الخ) الاولى بدله رأيت امس وكذا فيما ياتي لان هذا مبني اتفاقاً لانه ظرف فلا تغفل (قوله بالضمة والفتحة) اي اعراب ما لاينصرف للعلمية والعدل عن الأمس والفرق بين العدل والتضمن ان الاول يجوز ان يظهر فيه ال دون الثاني فلذا اعرب المعدول وبني المتضمن وقيل العدل تغيير صيغة الكلمة اللفظية مع بقاء معناها والتضمين استعمالها في المعنى الاصلي مزيداً عليه معنى آخر (قوله مطلقاً) اي في حالة النصب والجر ومن فسره بقوله سواء اريد به اليوم الذي قبل يومك او لم يرد

ومنهم من اعربه بالضمة رفعاً وبناه على الكسر نصباً وجرًا وزعم الزجاجي ان من العرب من يبني امس على الفتح وانشد عليه قوله مذ امسى وهو وهم والصوابُ ما قدمناه من انه معربٌ غير منصرف وزعم بعضهم ان امسا في اليت فعل ماض وفاعله مستتر والتقدير مذ امسى المساء * ولما فرغتُ من ذكر المبني على الكسر ذكرتُ المبنيّ على الفتح

به ذلك فقدوهم وقال وما فهم لان محل النزاع فيها انما هو فيما اذا اريد به اليوم المذكور كما ينبئ عنه قوله واما امس اذا اريد به الخ فاهل الحجاز ولم يقل واما امس فاهل الحجاز يبنونه على الكسر اذا اريد به الخ وهذا ظ (قوله اعربه بالضمة رفعاً) كقوله * اعتصم بالرجا ان عز بأس * وتناس الذي تضمن امس * (قوله وبناه على الكسر نصباً وجرا) لعل وجه ذلك ان هذا البعض لايعتبر ذلك السبب المقتضي لبنائه اعتباراً تاماً كالحجازيين ولا يهمله بالكلية كالاولين بل يعتبره عند العامل الضعيف وهو عامل النصب والجر ويهمله عند العامل القوي وهو عامل الرفع فهو كالمتوسط في المسئلة كذا افيد وقال بعض الفضلاء في توجيه ذلك انه لما جاز ان يعتبر فيه موجب البناء وموجب منع الصرف كما تقدم ابتداوًا باعتبار موجب منع الصرف لانه من الاعراب والاعراب اشرف واعتبر اسبق اوجه الاعراب واشرفها وهو الرفع فاعطي حالة الرفع وبقي حالة النصب والجر وهما مستويا الحركة في غير المنصرف ورأوا اعتبار موجب البناء فاشركوها في البناء على الكسر لانهم لو ضموا آخره لالتبس بحالة الاعراب ولو فتحوه لالتبس بغير المنصرف فكسروه للتخلص من ذلك انتهى وهو توجيه وجيه كما لايخفى على الناظر فيه فليفهم (قوله وزعم) الزعم قول بلا دليل او مع دليل فاسد (قوله وَهَمَ) بفتح الهاء واسكانها اي غلط وذلك لمخالفته الثقاة وائمة العربية كسيبويه وغيره (قوله فعل ماض) لايساعد على هذا رسم الكتابة لانه لو كان فعلا لكتب بصورة الياء لا بالالف لانه يائي لا واويّ يقال امسيت لا امسوت (قوله وفاعله مستتر فيه) والتقدير مذ امسا

ومثله باحد عشر واخواته تقول جاءني احدَ عشر رجلاً ورايتُ احد عشر رجلاً ومررت باحد عشر رجلاً بفتح الكلمتين في الاحوال الثلاثة وكذا تقول في اخواته

المساء اي الضمير راجع لما دل عليه الفعل على حدّ قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن اي لايشرب هو اي الشارب لكن حسن ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني وهو مؤمن فافهم* خاتمة * اعلم انك اذا سميت رجلاً بأمس على لغة الحجازيين اعربته وصرفته كما يصرف غاق اذا سمي به وذلك لان كل مفرد مبني يسمى به فالواجب فيه الاعراب مع الصرف واذا سميت به على لغة بني تميم صرفته ايضاً في الاحوال الثلاثة لانه لابد من صرفه في النصب والجرّ لانه مبني عندهم فيها واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضاً اذ ليس في الكلام اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع قاله الرضي فليحفظ (قوله واخواته) اي نظائره شبه النظائر بالاخوات لما بينها من التقارب ثم اطلق اسم المشبه به على المشبه على وجه الاستعارة التصريحية والقرينة اضافته الى الضمير والمراد بالاخوات الاعداد من ثلاثة عشر الى تسعة عشر بادخال الغاية كذا قالوا وفيه قصور لانه لايشمل احدا عشر كما لايخفى وكون الاخوات كلها مبنية على الفتح هو الكثير الشايع والا فقد ذكروا انه يجوز في ثماني عشر اسكان الياء و بنائه على السكون وحذفها والبناء على الكسر (قوله بفتح الكلمتين) اي اذا لم تضف لمستحق المعدود فانه اضيف نحو احد عشرك فانه يجوز فيه امران الاول اعراب العجز مع بقاء الصدر الثاني اعراب الصدر مع جرّ العجز وهي عند بعضهم ليست بقياسية (قوله الكلمتين) وهما مركبتان تركيباً مزجياً على الصحيح لا اضافياً كما قد يتوهم فان قلتَ لِمَ مزج النيف مع هذا العقد دون سائر العقود نحو عشرين ومائة والف قلت قال الرضيّ لقرب هذا المركب من مرتبة الاعداد التي الفاظها مفردة دون الباقي (قوله في الاحوال الثلاثة) اي في حالة الرفع والنصب والجر

الاّ اثني عشر فان الكلمة الاولى منه تعرب بالالف رفعاً و بالياء نصباً وجراً تقول جاءني اثناعشر رجلاً ورايت اثني عشر رجلاً ومررت باثني عشر رجلاً وانما لم استثن هذا من اطلاق قولي واخواته لانني سا ذكر فيما بعد ان اثنين واثنتين يعربان اعرابَ المثنى مطلقاً وان ركبا * ولما فرغت من ذكر المبني على الفتح ذكرت المبني على الضم ومثلته بقبل وبعدُ

وبنيا لتضمنها معنى حرف العطف والقول به في الثاني فقط دون الاول تساهل كما في شرح اللباب وعلل بعضهم الاول بالافتقار الى الثاني وبعضهم بوقوع آخره وسطاً للكلمة الذي ليس محلا للاعراب وما ذكرناه اولى اذ في كل من التعليلين نظر اما في الاول فلانه ينافي قولهم الافتقار المؤثر هو الافتقار المتأصل الى جملة لا مطلقاً والا لبني رجل في نحو جاء رجل قام ابوه وسبحان في سبحان الله والجواب بان ذلك في البناء المتأصل لا العارض بالتركيب كما هنا لا يدفع الاولوية واما في الثاني فلان الوقوع في الوسط ليس من اسباب البناء والا لبني الجزء الاول من المركب العلمي ولا قائل به فتأمل ولا تغفل (قوله فان الكلمة الاولى معربة الخ) ولم تبن كراهة بناء المثنى وشاع التعليل بوقوع العجز موقع النون بدليل انه لا يضاف كما يضاف اخواته فلا يقال اثني عشرك لانه كاثناتك لكن ربما يرد عليه ان وقوع العجز هنا موقع التنوين المقتضي للاعراب دون وقوعه موقع التنوين نحو احد عشر تحكم بحت ويجاب بالفرق لان النون تقارن الوضع الافرادي السابق على التركيب والتنوين انما يقع بعد الاعراب الواقع بعد التركيب الواقع بعد الوضع الافرادي السابق على التركيب فيعتبر بعد النون وقبل التنوين والعقل حاكم بصحة وقوع المتأخر موقع المتقدم دون العكس فلهذا وقعت موقع النون دون التنوين فلا تحكم ذكره البدر ابن مالك وهو لازمة التحقيق مالك (قوله لاني ساذكره الخ) في الاكتفاء

واشرتُ الى ان لهما اربع حالات * احدها ان يكونا مضافين فيعربان نصباً على الظرفية او خفضاً بمِنْ تقول جئتك قبلَ زيدٍ وبعدهُ فتنصبهُما على الظرفية ومن قبله ومن بعده فتخفضهما بمن قال الله تعالى كذبت قبلهم قوم نوح وقال تعالى فبايّ حديثٍ بعد الله وآياته يؤمنون وقال تعالى الم يأتهم نبأ الذين من قبلهم من بعد ما اهلكنا القرون الاولى * الحالة الثانية ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيعربان الاعراب المذكور ولا ينوّنان لنيّة الاضافة وذلك كقوله ه

ومن قبلِ نادى كل مولىً قرابةً * فما عطفت مولىً عليه العواطفُ

الرواية بخفض قبل بغير تنوين اي ومن قبل ذلك فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتاً وقرأ الجحدريّ والعقيلي لله الامر من قبلِ ومن بعدِ بالخفض بغير تنوين اي من قبل الغلَبِ ومن بعده فحذف المضاف اليه وقدر وجوده ثابتاً * والحالة الثالثة ان يقطعا عن الاضافة لفظا ولا ينوى المضاف اليه فيعربان ايضاً الاعرابَ المذكور

بمالم يعلَم بَعْدُ بُعدٌ (قوله واشرت) اي بقولي اذا حذف المضاف اليه ونوي معناه ووجه الاشارة ظ (قوله او خفضاً بمن) اي فقط واختصت بذلك لكونها امّ الباب ولامِ كل باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيته كما اختصت ان المكسورة بدخول اللام في خبرها واختصت كان بجواز ايقاع الفعل الماضي خبراً لها واختصت باداة القسم باستعمالها مع ظهور فعل القسم وبدخولها على الاسم المضمر الى غير ذلك من الامهات وهل هي زائدة ام لا قولان ذهب الى الاول ابن مالك والجمهور الى الثاني وعليه فهي بمعنى في كما هو الغالب فيها عند دخولها على الظروف الغير المتصرفة كمِنْ بيننا وبينك حجاب ومجيئها لابتداء الغاية كجئت من عندك وهب لي من لدنك قليل (قوله لنيّة الاضافة) اي والاضافة لا تجامع التنوين لما بينهما من التنافي لان الاضافة تدل على النقصان والتنوين يدل على التمام والشيء لا يكون تاماً ناقصاً في حالة واحدة (قوله فحذف ذلك) فيه لطافة لاتخفى على لطيف (قوله لانها ج اسمان تامان الخ)

ولكنهما ينوّنان لانهما حينئذٍ اسمان تامان كسائر الاسماء النكرات تقول جئتك قبلاً
و بعداً ومن قبلٍ ومن بعدٍ قال الشاعر

فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلاً * اكاد اغصّ بالماء الفراتِ

وقرأ بعضهم لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ بالخفض والتنوين * الحالة الرابعة ان يحذف
المضاف اليه وينوى معناه دون لفظه فيبنيان حينئذٍ على الضمّ كقراءة السبعة لله
الامر من قبلُ ومن بعدُ * وقولي واخواتهما اردت به

فتنوينهما للتمكين على الاصح وافهم التقييد بقوله ح انهما في باقي الاحوال ليسا متعيني
التنكير لا انهما معرفتان كما وهم بل هما بحسب المضاف اليه ان نكرة فنكرتان او معر..
فمعرفتان وهذا بناء على القول بتعريفهما بالاضافة اما اذا قلنا بتوغلهما في الابهام
فالظاهر انهما نكرتان مطلقاً (قوله كسائر اسماء النكرات) قيل يحتمل ان يكون
سائر بمعنى باقي ومنه قيل لما يبقى في الماء سؤر ويحتمل ان يكون بمعنى جميع ومنه قيل
للمحيط بالبلد سور (قوله قبلاً) اي في الزمن المتقدم و بعكس ذا فقل[1] في بعداً
(قوله و ينوى معناه) اي النسبه التي بين المضاف والمضاف اليه لانفس مدلول
المضاف اليه الذي هو ذات زيد مثلاً كما قد يتوهم كذا افيد وهو من الدقة بمكان
(قوله فيبنيان ح على الضم)قال بعضهم انما يبنيان على الضم اذا كان المضاف اليه
معرفة اما اذا كان نكرة فانهما معربان سواء نويت معناه ام لا وفي [illegible] ما
يؤيده وسبب البناء تضمنهما معنى الاضافة او شبههما باحرف الجواب في الاستغناء بهما
عما بعدهما على ما قيل او افتقارهما الى معنى ذلك المحذوف على ما قاله الرضي فان
قلت هلاً بنيتا عند وجود ما يحتاجان اليه كالموصول مع صلته قلت ظهور الاضافة
يرجح الاسمية لاختصاصها بالاسماء ولا كذلك الصلة ومنه لف..
كوجوده فان قلت لم اختاروا بنائهما عند الحذف ولم يعوض

---

(1) تقول منه

اسماءَ الجهات الستّ واوّل ودون ونحوهنَّ قال الشاعر

لعمرُك ما ادري واني لاَوْجلُ * على اينا تعدو المنيّة اولُ

وقالَ آخر

اذا انا لم أُومنْ عليك ولم يكن * لقاؤك الاّ من وراءُ وراءُ

ولما فرغت من ذكر المبني على الضم ذكرتُ المبني على السكون ومثلته بمن وكم

ما هو الشايع قلت لانهما ليسا متصرفين وعدم التصرف ينافي البناء اذ معناه عدم التصرف الاعرابي وهكذا تقول في اخواتهما وبنيا على الضم دفعاً للساكنين باقوى الحركات ليجبر الوهن الحاصل بالحذف (قوله اسماء الجهات) اي بعضها والا فذات اليمين وذات الشمال معربان (قوله الست) صفة للجهات لا للاسماء اذ هي اكثر من ذلك (قوله واول) بتشديد الواو اصله اوْأل قلبت الهمزة الثانية واوا لوقوعها بعدها وادغمت الواو في الواو و يستعمل افعل تفضيل بمعنى الأسبق واسما بمعنى قبل وهو المراد هنا (قوله ودون) معناها في الاصل ادنى مكان من الشيء ويستعمل لتفاوت الحال كزيد دون عمرو اي شرفاً وبمعنى اسفل نحو انت دون عمرو اي اسفله مرتبة ثم اتسع فيها الى ان استعملت لتجاوز حدٍ الى حد كقوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين اي لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين الى ولاية الكافرين (قوله ونحوهن) كناحية وجانب وحسب الساكنة السين التي بمعنى لا غير ثم اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل و بعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف ودون واول ومن عل ولا يقاس عليها ما هو بمعناها من نحو يمين وشمال

الخ قاله الرضي وظ كلام المص هنا وفي الاوضح يخالفه وكذا اختلف في

بعضهم كاسماء الجهات في الاحكام وقال ابو حيان والاوجه نصبها لانها

عنهم نصبها حالا اذا كانت نكرة كذا ذكر فليحرر (قوله ومثلته

الحرف في الوضع فيما اذا كانت موصوفة . او فيه

تقول جاءني من قام ورايت من قام ومررت بمن قام فتجد مَنْ ملازمة للسكون في
الاحوال الثلاثة وكذا تقول كم ما لك وكم عبداً ملكت وبكم درهم اشتريت فكم
في المثال الاول في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وعلى الخبرية عند الاخفش
وفي الثاني في موضع نصب على المفعولية بالفعل الذي بعدها وفي الثالث في موضع
خفض بالباء وهي ساكنة في الاحوال الثلاثة كما ترى * ولما ذكرت المبني على
السكون متاخراً خشيتُ من وهم من يتوهم انه خلاف الاصل فدفعتُ هذا الوهم
بقولي وهو اصل البناء *

وفي المعنى فيما كانت شرطية او استفهامية او فيه وفي الافتقار فيما اذا كانت موصولة
وبنيت كم لشبهها بالحرف وضعاً او معنى وهو الاستفهام الذي هو معنى الهمزة في كم
الاستفهامية والتكثير الذي هو معنى رب في كم الخبرية (قوله تقول جاءني من
قام) قال المحشي من موصولة اي الشخص الذي قام او نكرة موصوفة اي شخص قام
انتهى وكونها موصولة اولى لانه الشائع الكثير في امثال هذا التركيب ولان الكسائي
زعم انه لايجوز ان تكون في نحو هذا التركيب مما لايخص النكرات نكرة موصوفة
وكانه رحمه الله تعالى اشار الى ما ذكرنا بتقديم احتمال كونها موصولة على احتمال
كونها نكرة موصوفة ثم لايخفى انه على تقدير كونها موصولة لا يحتاج الى ذكر
شخص كما يفهمه ظ عبارته (قوله كم مالك الخ) مثال للاستفهامية وترك ...
الخبرية ومثال من الشرطية والاستفهامية للاختصار (قوله وعلى الخبرية عند الاخفش)
اذ لايجوز عنده الاخبار بالمعرفة عن النكرة مطلقاً ويجوز ذلك عند س اذا كان
المبتدأ اسم استفهام كما هنا (قوله متأخر قد سلف منا ما يفهم سبب التاخير فتذكر
(قوله اصل البناء) اي اصل انواعه وذلك لخفته وثقل البناء ولا
الاعراب واصل الاعراب بالحركات فاصل البناء السكون
ان ما جاء مبنياً على السكون لايسئل عن سبب

ص واما الفعل فثلاثة اقسام ماضٍ ويعرف بتاء التأنيث الساكنة وبناؤه على الفتح كضرب الا مع واو الجماعة فيضم كضربوا والضمير المرفوع المتحرك فيسكن كضربت ومنه نعم وبئس وعسى وليس في الاصح وامر ويعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة وبناؤه على السكون كاضرب الا المعتل فعلى حذف آخره كاغز واخش وارم ونحو قوما وقوموا وقومي فعلى حذف النون ومنه هلمّ في لغة تميم وهات وتعال في الاصح ومضارع ويعرف بلم وافتتاحه بحرف من حروف نأيت نحو نقوم واقوم ويقوم وتقوم ويضم اوله ان كان ماضيه رباعياً كيدحرج ويكرم ويفتح في غيره كيضرب ويستخرج ويسكن

(قوله واما الفعل) سمي به لكونه مشتقاً من المصدر وهو فعل حقيقيّ ودالا عليه تسمية الدال باسم المدلول (قوله ثلاثة اقسام) اي عند جمهور البصريين وقسمان عند الاخفش والكوفيين باسقاط الامر بناءً على ان اصله مضارع واستنصر لهم المص في المغني وقواه وسيأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى (قوله يعرف بتاء التأنيث) اي بصحة دخولها بان لايمتنع لغة مع استقامة المعنى ومعرفة ذلك تمكن بدون معرفة ان ما دخلت عليه فعل فلا دور قاله الحمصي (قوله وبنائه على الفتح) هذا مبنيّ على ان البناء معنوي واما على القول بانه لفظيّ فحق العبارة وبنائه فتحة (قوله ومنه) فصله بمنه اشارة الى الخلاف (قوله على الطلب الخ) اي الامر بالصيغة والمراد به الامر اللغوي لا الاصطلاحي والالزم الدور فان قيل يرد على الامر المذكور افعل في التعجب نحو قوله تعالى اسمع بهم فانه امر مع انه لايفهم منه الامر اجيب بانا لانسلم انه فعل امر بل هو فعل ماض صورته صورة الامر وقيل فعل امر وشرط العلامة الاطراد دون الانعكاس والاول اولى (قوله مع قبوله) الاولى وقبوله لان مع ... [illegible] ومتبوع والغالب دخولها على المتبوع ولا تبعية ههنا (قوله وافتتاحه) ...ف ولولا كلام الشن الآتي لقلنا بجره عطفاً على لم فافهم (قوله وعند السهيلي هو معرب تقديراً منع من ظهوره التزامهم

اخره مع نون النسوة نحو يتربصنَ والا ان يعفون

السكون في محل الاعراب والاول هو المشهور واختلف في سببه فقيل لاتصاله بالنون التي لاتتصل الا بالفعل ورد بانه يلزم بناء المقرون بحرف التنفيس وبنحو لم واجيب بالفرق بين النون وما ذكر بان النون لما اتصلت صارت كالجزء فتعذر الاعراب لفظاً ولا داعي الى تقديره لانه رجع الى الأصل وقيل حملاً على الماضي المتصل بها وفيه انه ان اريد تعليل نفس البناء فلا نسلم ان بناءَ الماضي لاجل الاتصال بدليل انه مبني قبله وان اريد تعليل كون البناء على السكون ففيه ان البناءَ على السكون غير محتاج للتعليل لانه الاصل وايضاً الماضي مع النون مبني على الفتح المقدر لا السكون الظاهر وقد يجاب على تقدير اختيار الشق الاول بانه من قبيل قياس الشبه لاقياس العلة وعلى تقديراختيار الشق الثاني نظر الى الاعتراض الاول بما قاله الشهاب القاسمي بانه لما استحق المضارع الاعراب الذي اصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على ان الحركة هي المنظور اليها والسكون ملغى اعتباره فاذا خرج عن الحركة مع نون الاناث احتيج الى وجه اخراجه ولا يكفي ان يتمسك بان الاصل في البناء السكون ونظر الى الاعتراض الثاني بان ذلك مبني على القول بان بناءَ الماضي مع النون على السكون وان كان ضعيفاً وقيل لتركيبها معها و يرده ما نقل عن المص من ان التركيب لايستدعي البناء ولا تلازم بينهما بل كونه مما يضاد البناء اولى منه بان يقتضيه الاترى ان الاسم دائماً او غالباً يبنى لشبه الحرف ولا تركيب في الحروف حتى قيل انه من خصائص الاسماء نعم يصح جعله علة كون البناء على الفتح دون غيره لانه يقتضي التخفيف لا علة اصل البناء ويمكن ان يجاب بان المقص ان التركيب لما حصل الامتزاج وامتنع دخول الاعراب على الكلمة الاولى لئيلا يلزم دخوله في الوسط وعلى الثانية لئلا يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة مع ان الاصل الاصيل فيه البناء قلنا ببنائه لذلك لاان

ويفتح مع نون التوكيد المباشرة لفظاً وتقديراً نحو لينبذنّ ويعربُ فيما عدا ذلك نحو يقوم زيد ولا تتبعانّ لتبلونّ فاما ترين ولا يصدُّنك * ش * لما فرغت من ذكر علامات الاسم وبيان انقسامه الى معرب ومبني وبيان انقسام المبني منه الى مكسور ومفتوح ومضموم وموقوف شرعتُ في ذكر الفعل فذكرت انّه ينقسمُ الى ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامرّ وذكرتُ لكلّ واحدٍ منها علامته الدّالّة عليه وحكمه الثابت له من بناء واعراب

التركيب من غير هذه الملاحظة سبب له فافهم ذاك . والله تعالى يتولى هداك (قوله ويفتح) اي فتحة بناء وقيل معرب تقديراً وقيل لا معرب ولا مبني والاول هو الصحيح وسببه تركيبها معها تركيب خمسة عشر وفيه ما سبق فلا تغفل (قوله المباشرة) نعت للنون واشترط كونها مباشرة لانهم لا يركبون ثلاث كلمات التركيب المذكور كذا شاع بين الجمهور واعترض بانهم جوزوا في وصف اسم لا النكرة الفتح وقالوا ان الصفة والموصوف ركّبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا ان الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون واقول لايخفى ما في الكلام وان صدر عن بعض العلماء الاعلام لان تركيب الفعل مع الفاعل كيف ما اتفق لايقتضي البنا عندهم والا لبني كل فعل اسند الى فاعل لاسيما اذا كان الف الاثنين او واو الجماعة والتركيب الملاحظ هنا هو تركيب الفعل مع النون لا مع الفاعل والقول بتركيبهما قبل الفاعل يأباه الطبع السليم والذهن المستقيم فليفهم والله تعالى اعلم (قوله الى ثلاثة اقسام) قيل علة الانحصار المفهوم من التقسيم انحصار الزمان بذلك فان الفعل لا يخلواما ان يكون سابقاً على زمن الاخبار فهو الماضي او مقارناً له فالحال او متأخراً عنه فالمستقبل (قوله ماض) اصله ماضيٌ استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم الياء للساكنين (قوله الدالة عليه) صفة لعلامة ولا تكون الا دالة فهو على حد قوله الالمعيّ الذي يظن بك الظن كان قد رءا وقد سمعا وكذا الحال

وبدأتُ من ذلك بالماضي فذكرتُ انّ علامتَه انْ يقبل تاء التأنيث الساكنة كقام وقعد تقول قامتْ وقعدت وانّ حكمه في الاصْل البناء على الفتح كما مثلنا وقد يخرج عنه

في قوله وحكمه الثابت له كذا افيد (قوله وبدأت بالماضي) وعلة ذلك كونه اصلا لغيره ومنهم من يبدأ بالمضارع لشرفه بمشابهته الاسم اكثر من غيره ولكل وجهة (قوله تاء التأنيث الساكنة) اي وضعاً ولا التفات لعروض الحركة نحو قالت امّه وقالت امرأة العزيز وقالتا اتينا طائعين وانما وضعت ساكنة ليفرق بين تاء الاسماء وتاء الافعال لان تاء الاسماء متحركة ولم يعكس قصدا للتعادل لان الفعل لتركبه ثقيل والسكون خفيف والاسم لبساطته خفيف والحركة ثقيلة ثم الاكتفاء في تقييد تاء التأنيث بالساكنة هو المشهور وزاد الامين المحلي الدالة على تأنيث الفاعل احترازا عن ربّت وثمّت بالاسكان ومن جعل تاء التانيث الساكنة علما بالغلبة للتاء الدالة على تانيث المرفوع لم يحتج الى التقييد بل قال بعضهم ان المتبادر من التأنيث تأنيث المعنى لانه الفرد الكامل فح لاحاجة الى التقييد ولا الى القول بان تاء التأنيث علما بالغلبة لما ذكر واقتصر المص على هذه العلامة ولم يذكر معها كما في الاوضح تاء الفاعل للاختصار ولانها الاشهر ولشمولها جميع الافعال بخلاف تاء الفاعل فانها لا تدخل على نعم وبئس كذا قيل وفيه نظر لان تاء التأنيث ايضا لا تدخل على تبارك وتدخلها تاء الفاعل فقط كما قاله ابن مالك في شرح الكافية ونقل العجيسى عن بعضهم انه لامانع من ان يقال بتاركت اسماء الله تعالى ولا يقبل على اطلاقه بل ان كان مسموعا فذاك وان لم يك مسموعا كما هو الظ من العبارة فلا اذ اللغة على الصحيح لا تثبت بالقياس فتدبر (قوله البناء على الفتح) اي لفظاً كما مثل او تقديراً كما في رمى وضربت وضربوا فان الفتح مقدر في الجميع لكن للتقل في ضربت والتعذر في رمى وضربوا على الصحيح وبني على حركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو قال واطّرد في الباقي

الى الضمّ وذلك اذا اتصلت به واوالجماعة كقولك قامواوقعدُوا او الى السكون وذلك اذا اتصل به الضّمير

وقيل لمشابهته المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً وحالاوشرطًا واعترضه بعضهم بان الواقع صفة الخ الماضي ومرفوعه لاهووحده ويمكن ان يجاب بان المراد بالمشابهة في الجملة بمعنى ان المشابهة على طريق الاجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل ان المشابهة في الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنها باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكونِ كلّ من اللفظين لفظًا حقيقة بخلاف فاعلها وهو الضمير فلذا جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر وكانت الحركة فتحة للخفة (قوله الى الضم) اي لفظًا كما مثل او تقديرًا كما في دعوا ورموا اذ اصلهما دعووا ورميوا وصارا الى ما ذكر لعلة تصريفية وليس هذا الضم ضم بناء بل ضم مناسبة على الصحيح والعبارة وان اوهمت البناء على الضم وكذا على السكون الا انه لا يبعد ان يكون مراده انه يبنى على الفتح لفظًا الا فيما ذكر فلا يبني عليه لفظًا بل تقديرًا وهو ظ ويؤيده تصريحه بذلك في التوضيح (قوله اوالى السكون الخ) اختلف في سبب التسكين فعند الجمهور سببه دفع اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهو مكروه وعند ابن مالك سببه تمييز الفاعل عن المفعول في نحو اكرَمَنا واكرَمْنا وفي التاء والنون لمساواتهما لنا في الرفع والاتصال وضعف العلة الاولى بانهاقاصرة اذ لا توجدالافي الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والكثير لاتوالي فيه فمراعاته اولى وبانّ التوالي قد ورد في جندل وعلبط وشجرة واجيب عن الاول بمنع اولوية مراعاة الكثير هنا كيف ومراعاته مستلزمة للتوالي المستكره ولو في بعض الصور وعن الثاني بان التوالي في جندل وعلبط عارض اذ الأصل جنادل وعلابط وفي شجرة في كلمتين اذ التاء طارية على الأصل ويرد على الجواب عنه الثاني بان جعل شجرة وامثاله كلمتين فيجوز فيه توالي اربع متحركات وضربت وامثاله في حكم الكلمة الواحدة مع ان لكل

المرفوع المتحرك كقولك قمتُ وقعدت وقمنا وقعدنا والنسوَة قمن وقعدن وتلخّص من ذلك انّ له ثلاث حالات الضمّ والفتح والسكون وقد بيّنتُ ذلك ولما كان من الافعال الماضية ما اختلف في فعليته نصصتُ عليه ونبّهتُ على انّ الاصح فعليّته وهو اربع كلمات نعم وبئس وعسى وليس فاما نعم وبئس فذهب الفراء وجماعة من الكوفيين

من جزئيه حكماً ممّا لايظهر له وجه فالاولى في ذلك ما ذهب اليه ابن مالك (قوله المرفوع) خرج به المنصوب فان الفعل باق معه على الفتح كضربك ولا يلزم توالي ما ذكر لان الضمير المذكور في معنى الانفصال وان اتصل بالفعل ولا التباس في عدم الالتباس (قوله المتحرك) خرج به الساكن غير الواو فان الفعل باق معه على اصله نحو الزيد ان ضربا فهو مبني على الفتح الظاهر لاعلى المقدر ويجعل الظاهر لمناسبة الالف كالكسرة في مررت بغلامي لان حركة المناسبة في نحو غلامي سابقة على دخول العامل في نحو مررت بغلام فلم يمكن الا التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب سّ من اعراب الامثلة الخمسة بالحركات بخلاف الفتحة في ضربا لانها موجودة في آخر الفعل قبل وجود الالف التي هي الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقي على فتحه ومن هنا علمت ان القول بعدم الفرق بين غلامي وضربا وكذا القول بان الفرق تحكم ليس بشيء (قوله من الافعال الماضية) اي في نفس الامر فافهم (قوله الاصح) اي الصحيح كما يدل عليه القول الاتي والصحيح (قوله فاما نعم وبئس) الخ اي اذا استعملا لانشاء المدح والذم اما اذا استعملا للاخبار بالنعمة والبؤس فليس من محل النزاع بل هما اذ ذاك فعلان متصرفان بالاتفاق قاله بعضهم وقال ابن عصفور في تصانيفه المتأخرة لم يختلف احد من النحويين البصريين والكوفيين في ان نحو نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بينهم بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا بمنزلة تأبط شرا وبرق نحره فنعم الرجل

الى انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجرّ عليهما في قول بعضهم وقد بشر
ببنتٍ والله ماهي بنعم الولد وقول آخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطيئ السير نعم
السير على بئس العير * واما ليس فذهب الفارسيّ في الحلبيات الى انها حرف نفي

عنده اسم للمدوح وبئس الرجل للمذموم وهما جملتان في الاصل نقلاً عن اصلهما
وسمّي بهما انتهى ولم ارَ في ذلك نقلا عن غيره (قوله اسمان) قيل بمعنى الممدوح
والمذموم وقال ابو البقاء في التبيين قال الكوفيون هما اسمان وهما في الاصل صفة
لموصوف محذوف كانك اذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما
حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل
مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل انتهى وهما مبنيان ووجه بنائهما ح شبههما
للحرف في الجمود وقال المحشيّ لتضمنهما معنى الانشاء وفيه ان الانشاء بالجملة لا بنعم
او بئس وحدها فتامل (قوله وقد بشر الخ) جملة معترضة بين القول ومقوله ولعل
فائدتها التنبيه على مرجع الضمير في قوله ما هي بنعم الولد (قوله ما هي بنعم الولد)
لينظر اهل الرواية بجر الولد او رفعه ثم ليحرر هذا المقام (قوله وقد سار الخ) جملة
معترضة بين القول والمقول ايضا ومن ذلك يعلم ما في قول الدماميني في المنهل
الصافي عند تفسيرقوله نعم السيران السير هنا جلد يوضع في عنق الحمار من الذهول
التام الذي ليس عليه غبار اذ المقام لايساعده والقضية لاتعاضده نعم لو قطع النظر
عن القصة لاحتمل المبني هذا المعنى (قوله على بئس العير) هو بفتح العين كما في
القاموس الحمار وحشيا او انسيا وللفاضل الحمصي ههنا لطيفة وهي ان قرء بعضهم
بحضرته العير بالكسرة فقال له افتح عينك ولا يخفى لطف الاضافة وكانه يشير الى
ان من كسر العين شارك مفتوح العين (قوله حرف نفي) واجاب عن الحاق الضمائر
فيها بانه لشبهها الفعل في كونها ثلاثية ورافعة وناصبة ولعله لايقول بان هذه العلامة
من خواص الفعل وايضاً استدل على ذلك بعدم دلالتها على المضيّ لجواز

بمنزلة ما النافية وتبعه على ذلك ابو بكر بن شقير واما عسى فذهب الكوفيون الى انها حرف ترجّ بمنزلة لعل وتبعهم على ذلك ابن السَّراج والصحيح انَّ الاربعة افعال بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهنّ

ليس زيد بقائم غدى وبعدم تصرفها تصرّف الافعال وفيه ان عدم دلالتها عارض وعدم التصرّف لايقتضي الحرفية كما لايخفى (قوله بمنزلة ما النافية) ويؤيد ذلك با نهم شبهوها بها في ابطال عملها بدخول الاعلى الخبر في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع ويبعده ويؤيدالفعلية جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما· وعند الكوفيين تكون حرف عطف في المفردات تقول قام القوم ليس زيد ورأيت القوم ليس زيداً ومررت بالقوم ليس زيد هذا واصلها ليس بكسر الياء كما يقال عَلْمَ في عَلِمَ والتزامهم تخفيفها باسكان الياء وتركهم قلب يائها الفاً كما هو القياس لمخالفتها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان تكون مفتوحة العين اذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفاً ولا مضمومة اذ لم يوجد المضموم في يائي العين الا في هيوء اي حسنت هيئته فليحفظ (قوله وتبعه على ذلك ابو بكر) وابو علي في احد قوليه فانه قال انه حرف اذ لوكان مخفف فعل ويمكن ان يجاب عنه بان ذلك لعله لمفارقته اخواته في عدم التصرف (قوله واما عسى الجامدة) واما المتصرفة التي بمعنى اشتدّ ففعل بالاتفاق · كقوله

لو لا الحياء وان رأسي قد عسى فيه المشيب لزرت امّ القاسم

(قوله الى انها حرف) اي مطلقاً وسّ على ما نقل عنه يقول بالحرفية اذا اتصلت بالضمير المنصوب (قولة بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة بهن) قيل عليه ان التاء المتصلة بهنّ ليست لتأنيث الفاعل اما عسى وليس فلان المرفوع ليس فاعلا لمعناهما لان معناهما النفي والرجاء وهو لم يفعلهما واما في نعم وبئس فلان مرفوعهما ايضاً ليس موصوفا بمعناهما لانه ان كان مدح او ذم فذاك وان كان حسن او قبح

كقوله عليه الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل والمعنى من توضأ يوم الجمعة فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة الوضوء وتقول بئست المراة حمّالة الحطب وليْست هند مفلحة وعست هند ان تزورنا * واما ما استدل به الكوفيون

فلان الفاعل هو الجنس اي الماهية والحقيقة وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا انوثة ومن هنا قال بعض المحققين المتجه ان ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس وذمه ودخلت التاء فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها ويمكن الجواب نظراً الى نعم وبئس بان المراد بالتانيث تانيث الفاعل نفسه او فرده المقصود بالحكم ونظراً الى الاخيرين بان المراد بالمصدر الحاصل به فمعنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ماتت هند والمراد بفاعل الفعل ما يشمل من صدر عنه الفعل او قام به وفيه تكلف فالاولى ان يستدل على الفعلية بلحوق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف قال الرضي وهذه التاء انما تدخل الفعل واربعة من الحروف لات وربت وثمت ولعلت انتهى فليتامل (قوله كقوله عليه الصلوة والسلام من توضئ الخ) رواه ابو داود والترمذي والنسائي والامام احمد في المسند من حديث سمرة (قوله من اغتسل فالغسل افضل) قيل في اعرابه ان من اسم شرط جازم مبتدا واغتسل فعل الشرط وجملة فالغسل افضل من المبتدا والخبر جواب الشرط والمجموع خبر من واستشكل كون الجملة جواباً بان مضمونها متحقق سواء تحقق الشرط ام لم يتحقق لان افضلية الغسل ثابتة في نفس الامر سواء ثبت من الشخص اغتسال ام لم يثبت وبانها خالية عن ضمير يرجع الى من وهو مطلوب فيها كما لا يخفى على من تتبع الامثلة ونظر المعنى واجيب بان الجملة في الحقيقة ليست هي الجواب بل دليله والجواب محذوف يقدر بما يناسب المقام مثل نال الثواب وله نظائر لا تخفى على ذوي الالباب (قوله فبالرخصة) قدر ابن مالك فبالسنّة ولعل تقدير الشارح اولى (قوله رخصة منصوب على التميز وجاز حذفه لدلالة التاء عليه (قوله عست هند ان تزورنا) قيل في اعرابه

فمؤوّل على حذف الموصوف وصفته واقامة معمول الصفة مقامها والتقدير وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عيرٍ مقول فيه بئس العير فحرف الجرّ في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف كما بينّا وكما قال الآخر (والله ما ليلي بنام صاحبه) اي بليل

عسى فعل ماضي وهند اسمها والمصدر الحاصل من ان وما بعدها خبرها واستشكل بان المصدر حدث والمخبر عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات وأجيب بانه على تقدير مضاف ما قبل الاسم اي عسى امر هند الزيارة فلما حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كره ان يقال عسى بالتجريد فالحقت التاء ٠ او بعده اي عست هند ذات زيارة ٠ او انه من قبيل زيد عدل ٠ او ان ان زائدة او ان المصدر في تأويل اسم الفاعل اي زائرة وفيه تدبر فتدبّر (قوله فمؤّل على حذف الموصوف الخ) قال الحمصي وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون في الضرورة او حيث يكون الاسم بعضاً من متقدم جرّ بمن او في نحو منا اقام ومنا ظعن ٠ وما في قومها يفضلها اي فريق اقام وفريق ظعن وواحد يفضلها وكلا الامرين منتف في المثالين انتهى واقول يمكن ان يجاب بان الصفة وان كانت بحسب الحقيقة هي الجملة الا انها بحسب الظ اسم مفرد وهو مقول والجملة معمولة كما هو نص كلامه رحمه الله تعالى فلا نسلم لابدية ذلك فيها (قوله مقول فيه الخ) قدره لان جملة نعم انشائية وهي لا تقع نعتاً (قوله فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الخ) حاصله ان العلامة الفعلية لا تقبل التأويل لاطرادها بخلاف العلامة الاسمية لان حرف الجر يدخل على ما ليس اسما اتفاقاً كما في قوله بنام ٠ بقي ان الرواية ان كانت برفع الولد فذاك وان كانت بجرّه كما ورد في قوله

صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب فاخر

فلا يتمشى ما ذكر من الجواب ٠ ويمكن ان يتكلف ح ويجاب بان الباء داخلة على الولد ونعم مقحمة بين الجار ومجروره كذا افيد ولم ار ذلك مصرحاً به في كتاب

مقول فيه نام صاحبه * ولما فرغتُ من ذكر علامات الماضي وحكمه و بيان ما اختلف فيه منه ثنيتُ بالكلام على فعل الامر فذكرت ان علامته التي يعرف بها مركبة من مجموع شيئين وهما دلالته على الطلب وقبوله ياءَ المخاطبة وذلك نحو قم فانه دال على طلب القيام ويقبل ياء المخاطبة تقول اذا امرت المرأة قومي وكذلك اقعدْ واقعدي واذهب واذهبي قال الله تعالى فكلي واشربي وقري عيناً فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة نحو صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف او قبلت ياءَ المخاطبة ولم تدُل على الطلب نحو انت ياهند تقومين وتاكلين لم يكن فعل امر * ثم بينتُ ان حكم فعل الامر في الاصل

فليفهم والله تعالى الهادي الى صوب الصواب (قوله مقول فيه نام صاحبه) كذا في النسخ التي رأيناها وفيه انه لا حاجة هنا الى تقدير مقول لان الجملة جزئية وهي تصلح للوصفية لا انشائية كما تقدم ولعل ذلك للمشاكلة مع السابق او فرار من حذف الموصوف بالجملة في غير محل الحذف على ما قررناه آنفاً (قوله علامات الماضي) قيل عليه لم يذكر الا علامة واحدة فما معنى هذا الجمع واجاب بعض المعاصرين بان اضافة علامات الى الماضي جنسية وهي كال الجنسية تبطل معنى الجمعيّة وقال الوالد رحمه الله تعالى انه لا يبعد ان يقال ايضاً ان هذا الجمع نظراً لافراد الماضي وهي متعددة ولذلك نظائر كثيرة (قوله دلالته على الطلب) اي بنفسه وضعاً ليخرج نحو لتضرب ولا تضرب ونحو قوله تعالى تؤمنون بالله مما اللام فيه مقدرة ونحو قوله تعالى والمطلقات يتربصن مما دلالته على الطلب عارضة وليدخل نحو قوله تعالى فاصطادوا مما استعمل في غير الطلب وهو الاباحة هنا . (قوله ياءَ المخاطبة) لم يقل ضمير المخاطبة . لان بعضهم ذهب الى حرفيتها وجعل الفاعل ضميراً مستتراً ولضعفه لا ينبغي ان يلتفت اليه (قوله قال الله تعالى فكلي) لا يخفى حسن الاختصار على ما سبق . اذ كلامنا فيما يقبل الياءَ وكلي لا يقبله (قوله لم يكن فعل امر) بل هو اسم فعل امر كما في الاول وفعل مضارع كما

البناء على السكون كاضرب واذهب

في الثاني (قوله في الاصل) قيل يحتمل ان يكون متعلقاً بقوله بينت في الاصل اي
في المتن ويحتمل ان يكون متعلقاً بمحذوف حالا من المضاف اليه فيصير المعنى ح
بينت ان حكم الامر حال كونه في اصل الوضع البناء الخ انتهى ويحتمل ان يكون
متعلقاً بمحذوف صفة الحكم او حالا منه والمراد به اصل الوضع كما في الاحتمال الثاني
فافهم (قوله البناء على السكون) اي اذا لم يتصل به نونا التوكيد فانه حـ يبنى على الفتح
وقيل على السكون ايضاً وهذا الحكم عند جمهور البصريين · وذهب الاخفش
والكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام الامر المحذوفة لانه مقتطع من المضارع والفعل
عندهم قسمان · ماضٍ · ومضارع · وانتصر لهم الش في المغنى وقال و بقولهم اقول · لان
الامر معنى فحقه ان يودى بالحرف ولانه اخو النهي وقد دل عليه بالحرف · ولان
الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امراً او خبراً خارج
عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقولهم

لتقم انت ياابن خير قريش * كي لتقضي حوائج المسلمينا

وكقرائة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقانية · وفي الحديث لتأخذوا مصافكم
ولانك تقول اخش واغز وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم
ولان البناء لم يعهد كونه بالحرف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة
عن الزمان [illegible] وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك [illegible]
تجردها عارض لها [illegible] نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم اذ [illegible]
غير هذه وح فيشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء [illegible]
لا الفعل انتهى واعترض على الوجه الاول بان النهي معنى فلم [illegible]
بالحرف وكذا المضي معنى والاستقبال معنى ويوديان بغير الحرف وعلى الثاني بان
الامر وان كان اخا النهي الا انه ايضاً من جهة كونه انشاء اخو الخبر [illegible]

وقد يبنى على حذف آخره وذلك ان كان معتلاً نحو اغزُ واخش وارم وقد يبنى على حذف النون وذلك اذا كان مسنداً لالف الاثنين نحو قوما او واو الجماعة نحو قوموا او ياء المخاطبة نحو قومي فهذه ثلاثة احوال للأمر كما ان للماضي ثلاثة احوال ايضاً* ولما كان بعض كلمات الامر مختلفا فيها هل هي فعل او اسم فعل نبهت عليها كما فعلت مثل ذلك في الفعل الماضي وهي ثلاثة هلمّ وهات وتعال

وعلى الثالث بانه يقتضي ان يكون الفعل موضوعاً للدلالة وزمانه وهو باطل وعلى الرابع بان ذلك نادر فلا عبرة به وعلى الخامس بان موافقة الشيء للشيء صورة لايقتضي اعطائه حكمه فان هذان موافقة للزيدان صورة مع تصحيح القول ببنائه وعلى السادس بان اصل كل شيء لم يعهد ولا يبعد ان يقال حمل البناء على الاعراب لان الشيء كما يحمل على نظيره يحمل على نقيضه وعلى السابع بان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاء والامر لادلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء كما هو المشهور هذا ومنشأ الخلاف قيل اصالة البناء في الافعال وعدمها وقيل كونه اصلا برأسه وعدمه فجمهور البصريين على الاول والكوفيون على الثاني فليتأمل (قوله وقد يبنى على حذف الخ) قيل لو قال على ما يجزم به مضارعه لو كان معربا لكان اولى [1] وفيه انه يرد عليه الامر المتصل به نون التوكيد فانه مبني على الفتح على الصحيح كما سبقت اليه الاشارة آنفاً ولا يقال ان مضارعه مجزوم بالفتح ولا يشمل نحو هات مما لامضارع [2] له وكذا لايعلم حال الذي مضارعه مبني كامر جمع المؤنث. وتفوت ايضاً مراعات السباق والسياق

---

[1] لاختصاره. منه [2] قاله الجوهري . منه

فامّا هلمّ فاختلف فيها العرب على لغتين احداهما إن تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلمّ يازيد وهلمّ يازيدان وهلمّ يازيدون وهلمّ ياهند وهلمّ ياهندان وهلمّ ياهندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاءَ التنزيل قال الله تعالى والقائلين لاخوانهم هلمّ الينا اي ائتوا الينا وقال تعالى قل هلم شهداءَكم اي احضروا شهداءَكم وهي عندهم اسم فعل لا فعل امر لانها وان كانت دالّة على الطّلب لكنها لا تقبلُ ياء المخاطبة والثانية ان تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم وهلما وهلموا وهَلْمُمْنَ بالفك وسكون اللام وهلمي وهي لغة بني تميم وهي عند هؤلاء فعل امر لدلالتها على الطلب وقبولها ياء المخاطبة وقد تبيّن بما استشهدت به من الآيتين انّ هلمّ

فافهم (قوله فامّاً هلم) هي بفتح الميم . وحكي الجرمي كسرها ايضاً وقد تضم عند اتصال بعض الضمائر البارزة ولا تضم في نحو هلمّه وهلمّ الرجل بل تفتح للخفة واصلها على ما قيل هلا امّ وهلا كلمة استعجال وامّ بمعنى اسرع او اقبل نقلت ضمّة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس والتزم التخفيف هنا لثقل التركيب . وقيل هي بسيطة واختاره جمع (قوله احدهما ان تلزم) وهذه اللغة افصح كما يشير الى ذلك تقديمها ومجيئ التنزيل بها (قوله وسكون اللام) المراد بها ما هو مصطلح الصرفيين وهو آخر الكلمة اعني بها هنا الميم الثانية وسكنت لاتصال النون وهذا السكون هو سبب الفك اذ لا يتأتى الادغام [1] ح كما لا يخفى . ويحتمل كون المراد باللام اللام التي قبل الميم الاولى والاوّل هو الاولى (قوله وهي لغة بني تميم) وهي عندهم لا تتصرف ملتزم فيها الادغام . واستعمل لها مضارعاً من قيل له هلمّ فقال لا اَهَلُمّ . وزعم بعضهم انها عندهم اسم غُلّب عليها جانب الفعليّة وليس بشيئ (قوله فعل امر) فهو مبني على سكون مقدّر منع من ظهوره حركة ادغام المثلين (قوله لازمة) اسي ان كانت بمعنى ائتِ كالآية الاولى . ولا يتوهم ان تعديتها مخصوصة بالى بل قد

---

[1] اذ الساكن لا يدغم فيه . منه

تستعمل قاصرة ومتعدية واماهات وتعال فعدّهما جماعة من النحويين في اسماء الافعال والصواب انهما فعلا امر بدليل انهما دالان على الطلب وتلحقهما ياء المخاطبة تقول هاتي وتعالي واعلم ان آخر هات مكسور ابداً الاّ اذا كان لجماعة المذكرين فانه يضم تقول هاتِ يازيد وهاتي ياهند وهاتيا يازيدان او ياهندان وهاتين ياهندات كل ذلك بالكسر وتقول هاتوا ياقوم بضمّها قال الله تعالى قل هاتوا برهانكم . وانّ آخر تعال مفتوح في جميع احواله

تتعدى باللام كما يقال هلمّ للثريد (قوله متعدية) اي ان كانت بمعنى احضر كالآية الثانية (قوله فعدّهما جماعة من النحويين في اسماء الافعال) واجابوا عن اتصال الضمائر بهما بانه لشبههما بالافعال فتذكر (قوله والصواب انهما فعلا امر) نصّ الرضيّ على ذلك في هات فقال ما حاصله تصرف هات بحسب المأموز افرادا وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً دليل فعليته نعم تصرفه غير تام اذ لا يبنى منه مضارع على ما قيل وهذا لا يضرنا . وقال ابن خطيب المنصوريه ما حاصله ان هات غير مختص بالامر كما يوهمه بعض عباراتهم بل يقال هاتي كعاطي وتصريفه كتصريفه . ويدخل عليه ما يدخل على عاطى من علامات الافعال قال * لله ما يعطي وما يهاتي اي ما يأخذ واصله ات قلبت همزته هاء (قوله وتلحقهما ياء المخاطبة) وفي الحاق نون التوكيد توقف (قوله اخر هات مكسور) لمناسبة الياء المحذوفة عند مدّعي الفعلية ولدفع التقاء الساكنين بالحركة الاصلية عند مدّعي الاسميَّة كذا قيل (قوله فانه يضم) اي لمناسبة الواو (قوله وان آخر تعالى مفتوح) للخفة عند بعض ولمناسبة الالف المحذوفة عند آخرين اذ اصله تعالى على وزن تفاعل فاللام عين الفعل . وهو في الاصل لفظ يدعى به الانسان الى مكان مرتفع ثم جعل للدعاء الى كل مكان قاله الراغب [1] . وقال بعضهم اصله من العلو وهو ارتفاع المنزلة فكانه دعي الى ما فيه

---

[1] وكلام الراغب ارغب . منه

من غير استثناء تقول تعال يا زيد وتعال ياهند وتعاليا يا زيدان وتعالوا يا زيدون وتعالين ياهندات كل ذلك بالفتح قال الله تعالى قل تعالوا اتل وقال تعالى فتعالين أُمَتِّعْكُنَّ ومن ثم لحّنوا من قال * تعالي اقاسمك الهموم تعالي * بكسر اللام * ولما فرغت من ذكر علامات الأمر وحكمه وبيان ما اختلف فيه منه ثلثت بالمضارع فذكرت انّ علامته انْ يصلح دخول لم عليه نحو لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد وذكرت انه لا بدّ ان يكون في اوله حرف

رفعة (قوله من غير استثناء) اي كما استثني في هات وذلك لخفة الفتحة في تعالوا دون الكسرة في هاتوا (قوله تعالى) اصله تعالوى قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها فصار تعاليي بياءين حذفت كسرة الياء الاولى للاستثقال والياء للساكنين فصار تعالى (قوله ومن ثمّ) اي من اجل ان آخر تعال مفتوح في جميع احواله (قوله لحّنوا) اللحن الخروج عن الصواب (قوله من قال) اراد به ابا فراس الحمداني وهو ليس[1] بعربيّ يستشهد بكلامه (قوله بكسر اللام) لوقال بكسر اللامين لكان اوضح واولى فتأمل (قوله فيه) الضمير راجع الى ما (قوله منه) راجع للامر (قوله ان يصحّ) اي مع استقامة المعنى. والدور المتوهم هنا يدفع بما ذكرناه هناك فتذكر (قوله لم) خصها بالذكر لانها اشهر عوامله المغيرة لمعناه بناء على قول المبرد انها تقلب معنى المضارع ماضياً وس يقول انها تصرف لفظ الماضي الى المضارع فسبب ذلك ح الشهرة فقط[2] وبقيت للفعل علامات والمجموع على ماذكره بعضهم اربعة عشر علامة تاء الفاعل وياؤه وتاء التأنيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة على الصحيح ونونا التوكيد واتصاله

---

(١) لكنه شاعر مفلق حتى قالوا بداء الشعر بملك وختم بملك ارادوا بالاول امرء القيس وبالثاني ابا فراس . منه (٢) الحصر اضافي . منه لانها اشهر عوامله المغيرة لمعناه . منه

من حروف نأيت وهي النون والالف والياء والتاء نحو نقوم واقوم ويقوم ونقوم وتسمّى هذه الاربعة احرف المضارعة وانما ذكرت هذه الاحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها لا لاعرف الفعل المضارع بها لانا وجدناها تدخل في اول الفعل الماضي نحو اكرمتُ زيداً

بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقايه وتغيير صيغته لاختلاف الزمان (قوله من حروف) الاولى احرف على وزن افعل جمع قلة[1] (قوله نائيت) اي ولو مثل بانيت اي ادركت لكان اولى نظرا للنسبة التضعيفية لان الهمزة لمعنى والنون لاثنين والياء لاربعة والتاء لثمانية. وجعلُ بعضهم وجه الاولوّلية التفأل ليس بالقوي[2] (قوله النون) اي مسماها وكذا نقول في الباقي (قوله وتسمّى هذه الاحرف احرف المضارعة) وذلك لان الفعل بها يحصل له مضارعة[3] اي مشابهة للاسم من جهة اللفظ والمعنى. اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات واما من جهة المعنى فلانّ كلاًّ منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال. فان قلت اذا كانت المضارعة بمعنى المشابهة فما بالهم لايسمّون الاسم الذي لاينصرف المشابه للفعل في علتين فرعيتين حقيقة اوحكما والاسم المبني المشابه للحرف فيما تقدّم مضارعاً لوجود المشابهة فيه. قلت اجيب بان الاسم خرج عن بابه الى مشابهة الفعل والحرف فلو قيل اسم مضارع لم يعلم اي القسمين هو فمنعناه من التسمية ولا كذلك الفعل. وايضاً الاسم شابه الفعل فيما لاينصرف من وجهين فنقص تمكنه وشابه الفعل في الحركات والسكنات مثلا حتى عمل فلو سمي مضارعاً لالتبس المقصود تدبر (قوله بساطاً) في بعض النسخ بسطاً والمعنى توطئة وتمهيداً (قوله للحكم الذي بعدها) عنى به قوله فيضم الخ وقوله ويفتح الخ (قوله لا لاعرف الخ)

(١) قد يستعمل جمع الكثرة في مقام جمع القلة كقوله تعالى ثلاثة قروء وبالعكس كقوله تعالى لابثين فيها احقابا على قول. منه

(٢) لانه لايلتفت اليه في امثال هذا المقام. منه (٣) من ضارعه اذا شرب معه من ضرع واحد. منه

وتعلمتُ المسئلة ونرجستُ الدّواء اذا جعلت فيه نرجساً و يرنأتُ الشيب اذاخضبته باليرناوهوالحناء وانما العمده في تعريف المضارع دخول لم عليه *ولمافرغت من ذكر علاماته

فيه نظر بل قيل انها انفع العلامات له لعدم انفكاكها عنه كما هومذهب س وسائر البصريين وهو المعتمد وعلى تقدير الانفكاك لفظاً كما قاله الكوفيون في نحو نارا تلظى [١] فهو ملاحظة تقديرا كما لا يخفى نعم يشترط ان تكون الهمزة للمتكلم وحده والنون له ومعه غيره او للمعظم نفسه والياء للفظ الغائب المذكر مطلقاً او لجمع الغائبات والتاء للمخاطب مطلقاً او للغائبة اوللغائبتين · وهذه المعاني لاتوجد في اوائل الفعل الماضي واعتذر بعضهم عمّن اختار لم عليها بان كون هذه الاحرف علامات يتوقف على معرفة وجود هذه المعاني فيها والنظر الى المعاني مما فيه نوع عسر على المبتدي بخلاف لم اذ لايحتاج الى ذلك فافهم [٢] (قوله فيه) الضمير المذكر راجع الى الدواء وفي بعض النسخ فيها فالضمير المؤنث راجع الى الدواة الموجودة في بعض النسخ بدل الدواء (قوله نرجساً) هو بسكون الراء وكسر الجيم وَرْدٌ ابيض مشرّب بصفرة غالباً [٣] طيب الرائحة وللشعراء وَلَع بتشبيه عين المعشوق به و بعضهم يشبه به عين الرقيب · فقأها الله تعالى بسهم مصيب · وتطيّر منه بعضهم حتى نسبه الى الغدر قال العباس بن الاحنف في جارية اسمها نرجس

ان الذي سمّاكِ يامنيتي ✡ بالنرجس الغدار ما انصفا
فكلّ من كان سميّا له ✡ شاركه في غدره والجفا

(قوله من علاماته) الكلام هنا و كذافي قوله علامات الامر كالكلام فيما تقدم من قوله

[١] اذ الاصل تتلظى بتائين تاء المضارعة وتاء الكلمة حذف احد التائين بالاجماع واختلف في التعيين فقال الكوفيون الاولى لانها لمعنى فتلاحظ وقال البصريون الثانية اذ بها حصل التكرار وتمام الكلام يطلب من محله · منه

[٢] لعل وجه الفهم ان معرفة كون الفعل مضارعا عند عدم وجود لم فيها نوع عسر ايضا · منه

[٣] ومن غير الغالب يكون مشربا بحمرة وقيل ان ذلك يحصل بعمل كان يسقى ماء القرمز مثلا · منه

شرعتُ في ذكر حكمه فذكرت انّ له حكمين حكما باعتبار اوله وحكما باعتبار آخره فامـا حكمه باعتبار اوله فانه يضم تارة ويفتح اخرى فيضم ان كان الماضي اربعة احرف سواء كانت كلها اصولاً نحو دحرج يدحرج او كان بعضها اصلا وبعضها زائدًا نحو اكرم يكرم فان الهمزة فيه زائدة لان اصله كرم ويفتح ان كان الماضي اقلّ من اربعة او اكثر منها فالاول نحو ضرب يضرب وذهبَ يذهبُ ودخل يدخل والثاني نحو انطلق ينطلق واستخرج يستخرج *واما حكمه باعتبار آخره فانه تارة يبنى على السكون وتارة يبنى على الفتح وتارة يعرب فهذه ثلاث حالات لآخره كما ان لآخر الماضي ثلاث حالات ولآخر الامر ثلاث حالات *فاما بناؤه على السكون فمشروط بان يتصل به نون الاناث نحو النسوة يقمن والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن ومنه الا ان يعفون لان الواو اصلية وهي واو عفا يعفو والفعل منها مبنيّ على السكون لاتصاله بالنون والنون فاعل مضمر عائد على المطلقات ووزنه يفعلن وليس هذا كيعفون في قولك الرجال يعفون لان تلك الواو ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو الفعل حذفت والنون علامة الرفع ووزنه يفعون وهذا يقال فيه الا انّ يعفوا بحذف نونه كما تقول الاان يقوموا

علامات الماضي فلا تغفل (قوله تارة) اي مرّة وهو منصوب على الظرفية ابدا (قوله ويفتح) اي في اللغة الفصحى (قوله اخرى) اي تارة اخرى (قوله اصولا) وينحصر في باب الرباعي المجرّد كما مثل والملحق به كتجورب (قوله نون الاناث) اي الموضوعة لذلك فدخل نون نحو يرجعن في قوله

يمرّون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب

فان هذه النون وان استعملت في الذكور بدليل يمرون الا انها موضوعة للاناث (قوله ومنه) فصله بمنه اشارة الى الخفاء (قوله وواو الفعل حذفت) اي لالتقاء الساكنين لان اصله يعفوون بواوين اولاهما لام الكلمة والثانية واو الجمع استثقلت

وسيأتي شرح ذلك كله *واما بناؤه على الفتح فمشروط بان تباشره نون التوكيد لفظاً او تقديراً نحو كلاً لينبذن واحترزت بذكر المباشرة من نحو قوله تعالى ولا تتبعآنّ سبيل الذين لايعلمون

الضمة على الواو فحذفت للثقل وتبعتها الواو للساكنين واختصت بالحذف دون الثانية لامور احدها كونها جزءًا وحذفه اسهل وثانيها كونها آخر الفعل وحذفه اولى وثالثها انها لاتدل على معنى فحذفها احسن والثانية ليست كذلك لانها كلٌّ وتدل على معنى وليست بآخر (قوله وسيأتي شرح ذلك) اي في باب الامثلة الخمسة ان شاء الله تعالى وهو انها تنصب بحذف النون (قوله بذكر المباشرة) لم يقيد بذلك في نون النسوة لانها لاتكون الا كذلك (قوله ولا تتبعان) لاناهية وتتبعان فعل مضارع مجزوم بحذف النون والضمير فاعله . واصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بالتخفيف فدخلت لا الناهية فحذفت النون ثم اكد بالنون الثقيلة المدغمة في مثلها فالتقى ساكنان . وحركت النون الثانية وهي المدغم فيها ليتأتي الادغام وكان بالكسرة تشبيهاً بنون التثنية . ولا يتوهم ان التحريك لدفع التقاء الساكنين لانه باق مع التحريك لان الساكنين الالف والنون الاولى لاهو والنون الثانية المحركة كما لايخفى والتقاء الساكنين هنا مغتفر اما عند من اجازه حيث يكون الاول منهما حرف مدّ والثاني مدّغما في مثله كدابّة وخويّصه ولم يشترط كونه في كلمة فالامر[1] واضح واما عند من اجازه هناك لكن اشترط ان يكون في كلمة فللضرورة اذ لا يمكن حذف الالف لانه ربما يلتبس بفعل الواحد ولا النون لفوات الغرض وهو التوكيد كذا حققه بعض المحققين ثم ما ذكر من التمثيل انما هو على قرائة التشديد اما على قرائة التخفيف فلا يتمشى وعليها فلا نافية بالفاء لا بالهاء وتتبعان فعل مضارع مرفوع

---

[1] لان الاول حرف مدّ وهو الالف والثاني مدغم في مثله وهو النون ولا يضر عدم كونهما في كلمة لان البناء على عدم الاشتراط . منه

لتبلونّ في اموالكم فاما ترينّ من البشر احداً فانّ الالف في الاول والواو في الثاني والياء في الثالث فاصلة بين الفعل والنون فهو معربٌ لامبنيّ وكذلك لوكان الفاصل بينهما مقدّراً كان الفعل ايضاً معرباً وذلك كقوله تعالى ولا يصدّنك عن آيات الله ولتسمعنّ مثله الاّ ان نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الامثال ثم التقى ساكنان

بثبوت النون والالف ضمير الفاعل والمعنى على النهي [١] (قوله لتبلون) في بعض النسخ بالواو العاطفة وفي بعضها بنيتها وهو عطف على لاتتبعان وكذا في فاما ترين وهو فعل مضارع مبنيّ للمجهول مسند لجماعة الذكور مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالى الامثال . واصله قبل التوكيد [٢] لتبلوون بواوين اولهما لام الكلمة والثاني واو الجماعة تحركت الواو الاولى وانفتح ما قبلها قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين . ثم اكدّ بالنون الثقيلة فاجتمعت ثلاث نونات زوائد ليست كنونات نحو ظننّ فحذفت نون الرفع كراهة الاجتماع فالتقى ساكنان وهو وان جاز على ماذكرنا الاّ ان فيه نوع ثقل فحرك احدهما وهو الواو بحركة مجانسة له وهي الضمة فصار لتبلون . ولم تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان ذلك عارض فلا يعتد به (قوله فاما ترين) فعل مضارع مجزوم بان المدغمة بما وعلامة جزمه حذف النون وما سيف خطيب [٣] والياء ضمير الفاعل واصله قبل التوكيد والشرط ترأيين [٤] نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت للساكنين ثم دخل الجازم فحذف النون ثم اكدّ وعمل به نحو ما تقدّم (قوله ولا يصدنك) بضم الدال فعل مضارع مسند لجماعة الذكور مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون (قوله الا نون الرفع حذفت تخفيفاً لتوالي الامثال) وحذفت دون نون التوكيد مع انها جيئ بها لمعنى ايضاً لان نون التوكيد تدل عليها بعد الحذف دون العكس . بيانه ان نون التوكيد اما ثقيلة

---

(١) وهو ابلغ من النهي الصريح على ما قالوا . منه (٢) هذا غير متعين فتأمل . منه (٣) اي زائدة . منه
(٤) هذا ايضا غير متعين كما لايخفى على المتأمل . منه

اصله قبل دخول الجازم يصدوننك فلما دخل الجازم وهو لا الناهية حذفت النون فالتقى ساكنان الواو والنون فحذفت الواو لاعتلالها ووجود دليل يدلّ عليها وهو الضمة وقدّر الفعل معربًا وان كانت النون مباشرة لآخره لفظًا لكونها منفصلة منه تقديرًا وقد اشرتُ الى ذلك كله ممثلاً* واما اعرابه ففيما عدا هذين الموضعين نحو يقوم زيد ولن يقوم زيد ولم يقم زيد

مفتوحة او خفيفة ساكنة ونون الاعراب خفيفة مكسورة في التثنية مفتوحة في غيرها فاذا حذفت وبقيت نون التوكيد والفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم يعلم ضرورة ان نون الرفع محذوفة لان الثابتة لاتصلح لذلك قاله الحمصي ۰ وقال غيره سبب حذفها دونها ان نون التوكيد لو حذفت فات غرض التاكيد بالكلية اذ لاداعي عندنا لملاحظته بخلاف نون الرفع فانها اذا حذفت دعي لملاحظتها عدم جواز خلوّ الكلمة من الاعراب ۰ والقول بانها حذفت لانها لجزء اخير من الفعل وحذفه اسهل ولا كذلك نون التوكيد ليس باكيد ولا سديد فافهم (قوله اصله قبل دخول الجازم يصدوننك) فيه ان الشايع فيما بينهم ان الفعل الخالي من الطلب والقسم لايؤكد فكان عليه ان يقول اصله قبل دخول الجازم يصدونك فلما دخل الجازم وحذف النون اكد فالتقى ساكنان (قوله وقدر الفعل معربًا) اي جعل الفعل معربًا لان هناك اعرابًا مقدرا لان الاعراب ظاهر وهو حذف النون قاله الخطابي وهو من باب حسن الظن (قوله واما اعرابه الخ) قيل سبب اعرابه مشابهته الاسم في توارد المعاني التركيبيه المختلفة ففي الاسم نحو ما احسن زيدا وفي الفعل نحو لاتاكل السمك وتشرب اللبن ۰ وتقرير ذلك مشهور وهو مختار ابن مالك ۰ وفيه ان الماضي قد تتوارد عليه ايضًا نحو ما صام واعتكف فانه يحتمل ان المعني ما صام وما اعتكف او ولكن اعتكف او معتكفًا مع انه لم يعرب ۰ وقيل مشابهته الاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتداء والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته وهو

مختار الجمهور وفيه ان الاول والثاني مما يقبلهما الماضي ايضاً تقول زيد ذهب فيحتمل قرب الذهاب و بعده فاذا قلت قد ذهب فقد تخصص [١] واما الثالث فالاسم والماضي يشتركان فيه اذا وقعا جواباً لِلَوْ · واما الرابع فليس بمطرد [٢] · ولو سلم [٣] فالماضي يجري ايضاً على الاسم كفَرِحَ فهو فَرِحٌ وأَشِرَ فهو أَشِرٌ وغَلَبَ غَلَباً وجَلَبَ جلَباً قاله ابن مالك · وقال الحمصي الحق ان الاسم انما اعرب لتواتر الفاعلية والمفعولية والاضافة عليه وهذه لاتتصور في الفعل المضارع لكنه لما توارد عليه الحال والاستقبال اشبه الاسم مشابهة ما فاعرب · واعترض بانه على تقدير تمام سببيته لايتمشى الا على مذهب من يقول باشتراك المضارع بين الحال والاستقبال [٤] اما على مذهب من يقول انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال او بالعكس فلا [٥] كما لايخفى · فالحق الحقيق بالقبول انه انما اعرب لمشابهته الاسم مشابهة كاملة لايوجد مثلها في الفعل الماضي الاترى ان كل فعل مضارع جار على حركات اسم الفاعل وسكناته لفظاً كضارب و يضرب او تقديراً كقائم ويقوم ولا كذلك كلّ ماض · وايضاً نقول مشابهة المضارع للاسم في الابهام والتخصيص اقوى من مشابهة الماضي له في ذلك فان المضارع اذا تخصص يتخصص باحد زمانين مستقلين متميزين فهو كتخصيص الاسم النكرة بمدلول متعين ولا كذلك الماضي لانه اذا تخصص يتخصص باحد وصفي الماضي وشتان ما بين التخصيصين · وكذا يقال في الباقي كذا افيد وللمفيد اعلى الله تعالى مقامه كلام غير هذا يتعلق بهذا المقام ذكره في كتابه المنهل العذب [٦] ان اردته فارجع اليه · فان قيل لمّا

---

(١) بالقرب · منه (٢) لعدم الجريان في قائم و يقوم · منه (٣) وجه التسليم ان يراد الجريان لفظا او تقديرا فيطرد ح لان يقوم جار على قائم اذ اصله يقوم على وزن يحسن استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى القاف وكذا تقول في نظائره · منه (٤) اي التوارد المذكور · منه (٥) اذ الماضي ايضا يتوارد عليه حقيقة ومجازا المضي والاستقبال كخلق الله السموات ونفخ في الصور فافهم · منه (٦) شرح لغز نظمه عمر اغا الملي في لفظ مريخ لوزير بغداد سعيد باشا · منه

*ص*واما الحرف فيعرف بان لايقبل شيأ من علامات الاسم والفعل نحو هل و بل وليس منه مهما واذما بل ما المصدرية ولما الرابطة في الاصح * ش* لما فرغت من القول في الاسم والفعل شرعت في ذكر الحرف فذكرتُ انه يعرف بان لا يقبل شيأ من علامات الاسم ولا من علامات الفعل

شابه الفعل الاسم لِمَ أعطي الاعراب دون التصغير والتثنية والجمع · اجيب بان التصغير والتثنية والجمع معانٍ تختص بالذوات والاعراب معنى يختص بالحال والفعل ليس من الذوات فلهذا اعطي الاعراب دون التصغير واخويه · وايضاً [1] التصغير صورة واحدة فلو اعطيت الفعل للمشابهة لكان الاصل كالفرع تأمل فهذا المقام · من مطارح ذوي الافهام (قوله بان لايقبل شيئًا من علامات الخ) اي ما ذكرت وما لم تذكر وليس فيه حوالة على مجهول لان الموقّف [2] يبين ذلك · ولا يرد ما قيل انّ في معرفة الحرف بانه لايقبل شيئاً مما ذكر انعكاس العلامة وقد قالوا انها تطرد ولا تنعكس · لانا نقول محلّ هذا ما لم تكن العلامة شاملة كما هنا والمراد بعلامات الاسم والفعل الفاظ مخصوصة يمكن معرفتها بدون معرفة الحرف والا يلزم الدور اذ علاماتهما [3] حروف فكانه قيل يعرف الحرف بانه لايقبل شيئا من الحرف هذا لكن بقي انه كان عليه ان يزيد قيداً آخر يخرج اسماء الافعال كما قال ابن الناظم ولم يدل [4] على نفي الحرفية دليل اي كأنْ تقع الكلمة احد ركني الاسناد فانها ح تنتفي عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم اصل والالحاق به عند التردد اولى قاله العلامة ناصر الدين اللقاني · واعترض ايضا بان كيف لايحسن فيها شيءٌ من العلامات مع انها اسم · اللهم الاّ ان يراد بالاسناد الاسناد في اللفظ اوفى المعنى كما ذُكِرَ في قط فلا ورود او يقال انها يحسن فيها بعض العلامات فقد حكى في المغنى دخول حرف

---

(١) هذا لاينفع ظاهرا الافي التصغير فنفعه يسير تدبر · منه (٢) اي المعلم · منه (٣) اي الغالب اذ الاسناد ليس بحرف · منه (٤) مقول القول · منه

نحو هل وبل فانهما لايقبلان شيأ من علامات الاسماء ولا شيأ من علامات
الافعال فانتفى ان يكونا اسمين وان يكونا فعلين وتعيّن ان يكونا
حرفين اذ ليس لنا الاّ ثلاثة اقسام وقد انتفى اثنان فتعين الثالث ولما كان من الحروف
ما اختلف فيه هل هو حرف او اسم نصصت عليه كما فعلت في الفعل الماضي وفعل
الامر وهو اربعة اِذْما ومهما وما المصدرية ولما الرابطة فاما اذما فاختلف فيها سيبويه
وغيره فقال سيبويه انها حرف بمنزلة ان الشرطية فاذا قلت اذما تقم اقم فمعناه انْ تقم اقم
وقال المبرد وابن السراج والفارسيّ انها ظرف زمان وان المعنى في المثال متى تقم اقم
واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل عدم التغيير واجيب بانّ التغيير قد
تحقق قطعاً بدليل انها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى

الجرّ عليها في قول بعض العرَب على كيف تبيع الاحمرين فتأمل (قوله نحو هل وبل)
اشار بهذين المثالين الى ان الحرف ينقسم الى قسمين ماله صدر الكلام كهل ولذا
قدّمه وما ليس كذلك كبل وقيل غير ذلك (قوله ولما كان من الحروف الخ) فيه
تغليب جانب الحرف على جانب الاسم لان البحث فيه (قوله فقال سٓ انها حرف)
وهو الاصح كما قال بعضهم خلافاً للمص وسنحقق ذلك قريباً (قوله بمنزلة ان الشرطية)
اي في مجرد الدلالة على التعليق من غير دلالة على زمان او مكان كذا قالوا. ولينظر
هل هي مثلها عند عدم [1] الجزم بالشرط اولا لم ارَ في ذلك نصاً فليحرر (قوله قبل
دخول ما) وهي زآئدة لازمة عند مدّعي الحرفية وكافة عن الاضافة عند الآخر
قاله غير واحد (قوله كانت اسما) موضوعة للزمان الماضى (قوله واجيب الخ)
حاصله انه وان كان الاصل عدم التغيير وبقاء ما كان على ما كان الا ان تغيرّ

---

(١) يعني انّ اِنْ تستعمل عند عدم جزم المتكلم بمضمون الشرط وتردده فيه مثلا اذا كان مترددا
في قيام زيد غير جازم به يقول ان قام زيد افعل كذا فهل هذه الكلمة مثلها في هذا الاستعمال
اولا فيه تردد قال بعض المعاصرين الذي ينقدح في الذهن الثاني. منه

البتة وفي هذا الجواب نظر لايحتمله هذا المختصر واما مهما فذهب الجمهور انها اسم
بدليل قوله تعالى مهما تأتنا به من آية

المعنى المتحقق قطعاً يدل بظاهره على ان الحالة الاولى التي كانت عليها الكلمة لم تبق
اصلا (قوله البتة) منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف وهو بتّ اي قطع
(قوله الجواب) من جاب الفلاة قطعها وسمّي الكلام الذي يقع في مقابلة السؤال
جواباً لقطعه [1] كلام السائل (قوله نظر) وجهه الش المحقق [2] بانه لا يلزم من
تغيير زمانها انسلاخها عن الاسميّة الى الحرفية بدليل ان المضارع موضوع
للحال اوله وللاستقبال واذا دخلت عليه لم قلبت معناه الى الماضى ولم يخرج لفظه
عن كونه مضارعاً انتهي · وفيه انه انما يتمشى على القول بان لم تقلب معنى المضارع
ماضياً اما على القول بانها تقلب لفظ الماضى مضارعاً كما هو مذهب سَ وقد سلف
فلا · على ان لقائل ان يقول بعد التسليم فرق بين المضارع واذ لان اذ في غاية
الامتزاج مع ما وان كانت زائدة ولا كذلك المضارع مع لم كما لايخفى (قوله واما
مهما) اقول اختلف فيها ايضا من حيث التركيبُ وعدمُهُ فقيل انها مركبة من مهْ
وما الشرطية · وقيل من ما الشرطيه وما الزائده فقلبت الالف هاء خوف
التكرار · وقيل بسيطة وهو الاصح (قوله فذهب الجمهور)في بعض النسخ فزعم والأولى
أولى [3] (قوله مهما تأتنا به من آية) مهما مبتدا او مفعول لفعل محذوف يفسره فعل
الشرط فيكون من باب الاشتغال اي ايّ شخص تحضر تأتنا به ومن آية حال
من الضمير المجرور من به او من مهما على تقدير جعلها مفعولا لامنها على تقدير
جعلها مبتدا خلافاً لسَ لكن قال العلامة الشمني في حواشيه على المغنى انها وان
كانت مبتدا لكنها مفعول في المعنى والمفعول في المعنى يصحّ اتيان الحال منه وانما
الممتنع الاتيان بالحال من المبتدا الذي ليس بفاعل ولا بمفعول في المعنى انتهى فان

---

(١) بزعم المجيب · منه (٢) اعني الفاكهي · منه (٣) لان الزعم كثيرا مّا يستعمل في الباطل · منه

فالهاء من به عائدة عليها والضمير لا يعود الا على الاسماء وزعم السهيلي وابن يسعون انها حرف واستدلا على ذلك بقول زهير

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم

وتقرير الدليل انها اعربا خليقة اسما لتكن ومن زائدة فتعين خلوّ الفعل من الضمير وكون مهما لاموضع لها من الاعراب اذ لايليق بها هنا لو كان لها محل ان تكون الا مبتدا والابتداء هنا متعذر لعدم رابط يربط الجملة الواقعة خبراً له واذا ثبت انها لاموضع لها من الاعراب تعين كونها حرفا والتحقيق ان اسم تكن مستتر ومن خليقة بيان لمهما كما ان من آية تفسير لما في قوله تعالى ماننسخ من آية ومهما مبتدا والجملة خبر واما ما المصدرية فهي التي تسبك مع ما بعدها بمصدر نحو قوله تعالى

صحّ في هذا نقل عن جمهور النحاة قلنا بجواز كون من آية حالاً من مهما على التقديرين (قوله من به) وكذا من بها على ما قيل (قوله عايد عليها) اما الاول فباعتبار لفظها واما الثاني فباعتبار معناها لان المراد بها ايّ آية والاولى كما في المغنى رجوع الضمير من بها الى آية (قوله لايعود الا على الاسماء) بالاستقراء ولعل ذلك لاستلزامه الاخبار عنه وهو مختص بالاسم . ولا يرد اعدلوا هو اقرب للتقوى اذ ليس الضمير عائدا على فعل الامر نفسه بل على المصدر المفهوم منه وهو العدل ثم ان هذا مبني على ان القائل بالحرفية قائل بلزومها كما هو الظ والاّ فلا يصحّ الردّ عليه بهذه الآية كما لايخفى (قوله وزعم الخ) فيه اشارة[1] الى ان دليله لفساده كالعدم (قوله مستتر فيها) راجع الى مهما (قوله واذا ثبت الخ) بناء على ان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم (قوله ومهما مبتدا) ويجوز كما في المغنى جعلها اسم تكن ومن زائدة وخليقة خبرها لان الشرط[2] غير موجب عند ابي علي (قوله التي تسبك مع ما بعدها) الاولى تسبك هي وما بعدها وبعض قال المسبوك ما بعدها بواسطتها فلا تغفل

---

[1] قيل قد يطلق الزعم على مطلق القول . منه [2] فلا يرد ان من لاتزاد في الايجاب فافهم . منه

ودّوا ما عنتم اي ودواعنتكم وقول الشاعر

يسرّ المرءَ ما ذهبَ الليالي * وكان ذهابهُنّ له ذهابا

اي يسرّ المرء ذهاب الليالي وقد اختلف فيها فذهب سيبويه الى انها حرف بمنزلة ان المصدرية وذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم بمنزلة الذي واقع على ما لايعقل وهو الحدث والمعنى ودّوا الذي عنتموه اي العنت الذي عنتموه و يسرّ المرء الذي ذهبه الليالي اي الذهاب الذي ذهبه الليالي ويرد هذا القول انه لم يسمع اعجبني ماقمته ولو صحّ ما ذكر لجاز ذلك لان الاصل ان العائد يكون مذكوراً

(قوله وقد اختلف فيها الخ) وثمرة الخلاف انه على القول باسميتها يكون لها محلّ من الاعراب وتفتقر الى ضمير من صلتها ويجوز ان يعود عليها ضمير من غيرها ايضاً كاعجبني ما قمته على ما قيل وهو حسن · وعلى القول بالحرفية لايكون كذلك (قوله وذهب الاخفش وابن السراج الى انها اسم) ويرجح هذا القول على ما ذكره بعضهم ان فيه تخلصا من دعوى اشتراك لاداعي اليه فان كونها حرفا فيه دعوى اشتراك ما بين المعنى المصدري الحرفي والمعنى الاسمي الموصولي و كونها اسما فيه تخلص عن ذلك الاشتراك لان ما الموصولية الاسمية موضوعة لما لا يعقل ومن جملته الحدث فيكون اطلاقها عليه باعتبار انه لا يعقل اطلاقا باعتبار الوضع الاول لا باعتبار وضع جديد (قوله واقع) بالرفع صفة لاسم (قوله الحدث) اي المفهوم من الفعل الدال عليه تضمنا (قوله العنت) الظـ ان المراد به الاثم لا الزنا كما في قوله تعالى لمن خشي العنت (قوله لم يسمع) سند للرد وفيه اشارة الى امكانه وهو كذلك · وقيل لايمكن لان قام غير متعدوهوكما في المغنى خطاء بين لان الهاء المقدرة مفعول مطلق لامفعول به والمفعول المطلق ممكن مع كل فعل متعديا كان او غيره هذا وقيل الاولى في الرد قوله

اليس اميري في الامور بانما * بما لستما اهل الخيانة والغدر

اذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير قطعا (قوله لجاز) الظاهر لسمع بدل لجاز

لا محذوفا · واما لما فانها في العربية على ثلاثة اقسام نافية بمنزلة لم نحو لما يقض ما امره اي لم يقض ما امره وايجابية بمنزلة الا نحو قولهم عزمتُ عليك لمّا فعلتَ كذا اي الا فعلتَ كذا اي ما اطلبُ منك الا فعل كذا وهي في هذين القسمين حرف باتفاق والثالث ان تكون رابطة لوجود شيءٍ بوجود غيره نحو لما جاءني اكرمته فانها ربطت وجود الاكرام بوجود المجيء واختلف في هذه فقال سيبويه انها حرف وجود لوجود وقال الفارسي وجماعة انها ظرفٌ بمعنى حين وردّ بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت الآية وذلك لانها لو كانت ظرفًا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل

(قوله في العربية) اي في اللغة العربية وفيه رد على الجوهري القائل ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة (قوله على ثلاثة اقسام) قيل عليه ان هناك قسما رابعا وهو مجيئها فعلا ماضيا · واجيب بان الفعل لَمَّ والالف ضمير الفاعل والكلام في لما بمجموعها (قوله بمنزلة لم) ظاهره في مجرد النفي والجزم وسيأتي ان شاء الله تعالى الفرق بينهما من وجوه (قوله بمنزلة الا) فتدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قرآءة من شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى كما مثل الشارح (قوله اي الا) تفسير لما (قوله اي ما اطلب) تفسير لعزمت (قوله حرف وجود لوجود) وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب بالباء بدل الدال قال بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ولما حرف عند س يدل على ربط جملة باخرى ربط السببية انتهى وعليه فاللام في قوله حرف وجود لوجود لام التعليل (قوله حرف وجود) اي بمنزلة اللام فمعنى لما جاء زيد جاء عمرو جاء عمرو لمجيء زيد (قوله وقال الفارسي) اي تبعا لابن السراج وكذا ابن جني تبعا لهما (قوله انها ظرف) وهو المصحح (قوله بمعنى حين) وليس فيها معنى الشرط (قوله ورد بقوله الخ) وكذا بقولهم لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها ان قدرت ظرفا كان عاملها جوابها والواقع في اليوم لا يكون واقعا امس · والجواب ان المعنى لما ثبت اليوم

امـا قضينا اودلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين بانها اسم زعموا انها مضافة الى مـا يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود بان ما النافية لايعمل مابعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها عامل تعين ان لاموضوع لها من الاعراب وذلك يقتضى الحرفية *

(ص) وجميع الحروف مبنية * (ش) لما فرغت من ذكر علامات الحرف

اكرامك لي امس اكرمتك · كذا قاله بعض الفضلاء (قوله فان القائلين الخ) لايصلح سندا للرد اذ القائلون باسميتها لايقولون بالاضافة كما صرّح به الازهري كاذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فما قاله المحشي نقلا عن شيخه ان هذا الجواب انما ينتهض اذا كان قد صرّح بما ذكر في لما نفسها مدفوع بما ذكرنا (قوله والمضاف اليه) اي وجزئه لا يعمل في المضاف اليه ولا فيما قبله اذا كان غيرا وقصد بها النفي فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليها كقولك زيد عمروا غير ضارب · وقد رأيت في بعض الهوامش لواحد من الفضلاء القول بصحة عمل المضاف اليه في المضاف النصب بناء على عموم قولهم المعمول يجوز ان يكون عاملا في العامل فيه نحو من تضرب اضرب ولم أرَ ذلك لغيره ممن يعتمد عليه فلا تغفل (قوله مردود بان ما النافية الخ) قد يقال ان الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره · او ان العامل محذوف اي اختبر بموته ان قلنا كما قال المص ان ذلك خاص بالشعر (قوله وجميع الحروف) اي كل فردٍ من افرادها (قوله مبنية) لانها لا تتصرف تصرّف الافعال ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه الى الاعراب الّا اذا اريد لفظها فانها ح اسماء · وعبارة المصنف هنا احسن من عبارة ابن مالك في الالفية حيث قال

وكل حرف مستحق للبنـا * والاصل في المبني ان يُسكّنا

اذ لايلزم من استحقاق البناء الا تصاف به · نعم اجيب عنه بان الواضع حكيم يعطى الاشياء ما تستحقه فحيث استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به · لكن هذا

و بيان مااختلف فيه منه ذكرت حكمه وانه مبنيّ لاحظ لشيءٍ من كلماته في الاعراب * (ص) والكلام لفظ

لايدفع الاولوّية كذا قيل وافيد ان كلام المص لايخلوايضاً عن شيءٍ اذ لايلزم من البنآء الاستحقاق فيحتاج الى ان يقال ان الواضع لايعطى الاشياء الاّ ما تستحقه فاذا ثبت البنآء ثبت الاستحقاق فافهم (قوله و بيان ما اختلف فيه منه) فيه ما تقدم فتذكر (قوله وانه مبني) عطف تفسير على سابقه (قوله لاحظّ لشيءٍ من كلماته في الاعراب) بل ليس له قابلية لذلك على ما قيل فلهذا اذا اشبه الاسم بان كان رباعياً كلعلّ او خماسيًّا كلكنَّ مثلا لايعطى حكم الاسم فيعرب (قوله الكلام) اي في اصطلاح النحات اذ هو في اصطلاح اللغويين كما ذكر في القاموس عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه . وعلى ما ذكره بعضهم يطلق حقيقة ايضا على التكلم الذي هو المصدر . وفي اصطلاح المتكلمين يطلق بالاشتراك على الكلام النفسي وعلى الكلام اللفظي الدال عليه نظر الله تعالى وغيره . والاقتصار على الاوّل تقصير فلا تكن من القاصرين . وال فيه للحقيقه كما هو المعهود في المعرفات . وقيل للحضور اي هذا اللفظ و يشير اليه ما في الشرح من قوله فذكرت انه عبارة الخ لان المعبر به اللفظ (قوله لفظ) اي ملفوظ عربيّ لان النحو انما وضع للبحث عن احوال اللفظ العربي وهو خبر عن الكلام . قيل والاولى ان يقول بدله قول كما في تعريف الكلمة واقول لعل اخذ الجنس القريب اولاً والبعيد ثانياً للاشارة الى جواز اخذ كل منهما واولوّية اخذ القريب والكرم بهذه الفائدة يغطى عيب بخله بالجنس القريب ههنا على ان المص نفسه صرّح في بعض تعليقاته بان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشيءُ ليعرف انه صاحب هذا الاسم ولهذا لاتراهم يحترزون عما يحترز عنه اهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه وانما وقع الاعتراض عليهم بذلك وامثاله في كتب

مفيد * (ش) لما انهيت القول في الكلمة واقسامها الثلاثة شرعت في تفسير الكلام فذكرت انه عبارة عن اللفظ المفيد ونعني باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف او ما هو في قوة ذلك فالاول نحو رجل وفرس والثاني

النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ارباب الفنون انتهى وهو من التحقيق بمكان فاذا علمت ذلك فاعلم ان كثيرا من محققي النحاة ممن يقول بهذا ايضاً يعترض ويجيب . ويستحسن و يعيب . كل ذلك على سبيل المماشاة فليحفظ (قوله مفيد) خبر بعد خبر وهما في حكم الخبر الواحد او صفة لفظ على نحو ما تقدم (قوله في تفسير الكلام) اي ايضاحي الكلام فهو من اضافة المصدر المتأصل برأسه الى مفعوله . وقيل مأخوذ من الفسر . واعترض بان الصحيح ان مصدر المزيد ليس مأخوذاً من مصدر المجرد كما حقق في موضعه (قوله انه) قيل الضمير راجع الى لفظ الكلام . والمراد به عند قوله الكلام لفظ الحقيقة ففي الكلام استخدام واقول ح يكذب قول المص فذكرت انه الخ على ما هو الظاهر فافهم (قوله عبارة) اي معبر به وهي مصدر عبرّ كنصر استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله ونعني باللفظ الصوت الخ) وهو في هذا المعنى حقيقة عرفية وبه يندفع اعتراض ابي حيان بان اللفظ جمع لفظه واقل الجمع ثلاثة فيلزم ان لا يكون كلاما الا ما وجد فيه الثلاثة وليس كذلك (قوله الصوت) اي من الفم كما صرّح به العلامة الرضي فان قلت يشكل ح اخذ اللفظ في التعريف لعدم شموله كلام الباري تعالى واجيب بان المراد ما يمكن ان يخرج من الفم وان لم يخرج منه . والحاصل ان المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل او لا فيشمل كلام الله تعالى وتسبيح الحصى وانما لم يقل لفظ الله رعاية للادب كذا قيل . والكلام في ذلك طويل (قوله المشتمل) تقدم ما فيه (قوله بعض الحروف) اي الهجائية اعني اَ بَ تَ الخ وهي بديهية تعرف من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظ كذا فيلزم

كالضمير المستتر في نحو اضرب واذهب المقدر بقولك انت ونعنى بالمفيد مايصح الاكتفاء به فنحو قام زيد كلام لانه لفظ يصح الاكتفاء به ونحو زيد ليس بكلام لأنه لفظ لايصح الاكتفاء به واذا كتبت زيد قائم مثلاً فليس بكلام لانه وان صح الاكتفاء به

ذكر اللفظ في تعريف اللفظ وهو باطل وقد مرت منا الاشارة الى هذا فتذكر (قوله او ما هو الخ) واستعماله فيه على طريق المجاز المشهور ومثله يجوز في التعريف على انه يمكن ان يدعى ان الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا فاندفع ما قيل يلزم ان يكون اللفظ مستعملا امّا في حقيقته او مجازه ان استعمل فيهما جميعا او في مجازه فقط ان استعمل في معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز في التعريف ووجه الاندفاع ظاهر (قوله كالضمير المستتر) فانه ليس بحرف ولا صوت ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له واجروا عليه احكام اللفظ كالاسناد اليه . وتوكيده والعطف عليه وغير ذلك فهو لفظ حكما لا حقيقة (قوله ونعني بالمفيد الخ) اي في تعريف الكلام فان المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الاربع . واعترض بان هذا دفع بالعناية وهو غير مقبول لان الايراد لا يُدفع بالمراد . واجيب بان هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ذلك والمنصرف اليه عند الاطلاق فيكون ماعداه بالنسبة اليه كالعدم فيكون من قبيل الحقيقة العرفية فتكون مقبولة قاله الحمصي . وقال السيف الحنفي ان هذا هو المعنىّ بالمفيد حيث وقع قيداً للّفظ وكذا قال غير واحد (قوله ونعنى بالمفيد ما يصح الخ) عرّفه دون الافادة مع ان الاولى تعريفها لانها هي التي يشتمل عليها الكلام لان تصور المشتق لكونه اخصّ يستلزم تصور المشتق منه لكونه اعمّ فيحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله ما يصحّ الاكتفاء به) اي يحسن السكوت عليه بحيث لايصير السامع منتظراً انتظاراً تاماً كالانتظار الذي يبقى مع المسند بدون المسند اليه او بالعكس فخرج الانتظار الواقع مع الفعل المتعدي بدون المفعول لكونه غير تام

لكنه ليس بلفظ وكذلك اذا اشرت لاحد بالقيام او القعود فليس بكلام لانه ليس بلفظ *ص* واقل ائتلافه من اسمين كزيد قائم او فعل واسم كقام زيد·

اذ تعقل المتعدي انما يتوقف على تعقل شيءٍ مّا وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر ذكره للتعقل بل لاجل الربط وبيان الواقع · لايقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط ايضا ولا يحتاج الى ذكر الفاعل ولا ينتظر ويكون الكلام تاماً · لانا نقول الاحتياج الى ذكر خصوص الفاعل لاجل بناء الفعل المبني للفاعل لا لاصل الافادة حتى لو بني للمفعول لكفى المفعول هذا · واعلم ان سبب ترك المص قيد التركيب والقصد وكذا الاسناد لاغناء المفيد بهذا التفسير عنه لان المفيد الفائدة المذكورة كما في التصريح يستلزم التركيب وكذا الاسناد وحسن السكوت يستدعي ان يكون قاصداً لما تكلم به كما ذكره المص في التعليقة الكبرى · ولا يرد عليه الاكتفاء في الحدود بدلالة الالتزام وهي مهجورة فيها لان اهل هذه الفنون كثيرا ما يتسامحون في امثال ذلك كما مرّت الاشارة اليه غير مرّة · وكذا لا يرد نحو نعم وبلى في الجواب لان المراد بقولنا يستلزم التركيب انه يستلزمه لفظاً او تقديراً وهذا من قبيل الثاني خلافاً لابن طلحه · نعم يرد عليه الاعداد المسرودة فانها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظاً ولا تقديراً · اللهم الا ان يقال هي في المعنى مسندة للمعدود فيحصل التركيب ايضاً فتدبر · بقي ان المص ذكر في التعليقه الكبرى قيداً آخر في تعريف المفيد لم يذكر هنا اصلا حيث قال المتحرر في حد المفيد انه الدال على معنى يحسن السكوت عليه بما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السماء فوقنا والنار حارّة وللمفيد حدود مدخوله وهذا هو الذي تحرر لي انتهى · ولعلّ ذلك كقولي مجتهد · ثم قضية جعل المعلوم للمخاطب غير مفيد انه ليس بكلام وصحح ابو حيان انه كلام وقال الاصفهاني مثل هذا كلام لانه خبر وكل خبر كلام · فان قلت انما يكون خبرا اذا افاد السامع وهذا ليس كذلك · قلت اجيب بمنع

* ش * صور تأليف الكلام ست وذلك لانه اما ان يتألف

الاشتراط ولئن سلّم فالمراد في ظن المتكلم لا في نفس الامر بل اذا نزّل المتكلم المخاطب العالم منزلة غيره كفى وهذا هو الحق[١] الحقيق بالقبول فليفهم (قوله صور تاليفه الخ) قال الازهري في التصريح التأليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب اذ التركيب ضم كلمة الى كلمة فاكثر فكلّ مؤلف مركب ولا عكس انتهى اقول هذا تفسير للتأليف باللازم[٢] نعم هو للتألّف تفسير بالعين واراد بالالفة والمناسبة مجرد ارتباط الاجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدا بخبره هكذا ينبغي ان يفهم (قوله ست) قيل بقي عليه سابع وهو تأليفه من اسم وجملة كزيد يقوم ابوه وثامن وهو تأليفه من حرف واسم كقولك الا ماء فان الا التي للتمني لاخبر لها وتم الكلام حملا على المعنى اي اتمنى ماء انتهى . وفي بعض النسخ الحاق التاء بالعدد وجاز ذلك كما قال المراوي نظراً الى اضافة المعدود الى المميز والالحاق وعدمه جائزان في هذه الصورة اولان المعدود متقدم ومحلّ ما اشتهر كما قال بعضهم اذا تأخر المعدود لامطلقاً (قوله اما ان يتألف) قيل يشعر تعبيره بيتألف دون يؤلف بعدم اشتراط القصد في الكلام على خلاف

---

(١) لان قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد اذ الفائدة المعتبرة في الكلام غير المعتبرة في باب المبتدا لان صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل ويبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضي لصحة التركيب مع اخراجه عن الكلام اصطلاحاً الا ان يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما اذا افادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين اما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء واما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد فالاوجه التسوية بين البابين وان كل ما صح الابتداء به كان كلاماً اصطلاحاً وكل ما صح كونه كلاماً اصطلاحاً صح الابتداء به وان تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدمها كذا قاله بعض المحققين والله خير الموفقين . منه

(٢) اذ هو فعل الفاعل ووقوع الالفة الخ ليس فعل الفاعل . منه

من اسمين او من فعل واسم او من جملتين او من فعل واسمين او من فعل وثلاثة اسماء او من فعل واربعة اسمآء اما ائتلافه من اسمين فله اربع صور احداها ان يكونا مبتدأ وخبرا نحو زيد قائم الثانيه ان يكونا مبتدأ وفاعلاً

ما سلف في التعليقه وقد يقال [1] ان يتألف من باب التفعيل وله معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعّل هي التي قبول اثر الفاعل وذلك مما يقتضى القصدفيه (قوله من اسمين) من ابتدائية اي اما تاليفه [2] ناشئا من اسمين الخ وقدّم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئيه التقديم · وانما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لان المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل · وقيل قدم ذلك لانه الغالب · فان قلت يجب التغاير بين المؤلف والمؤلف منه ضرورة ولا تغاير هنا اذ الاسمان نفس الكلام قلت التغاير الاعتباري كاف فان المولف المجموع والمؤلف منه الاجزاء ملحوظة على التفصيل فلا محذور (قوله نحو زيد قائم) قيل هو ثلاثة اسماء بعدّ الضمير المستتر في الوصف واجيب بان المراد اسمان ولو حكما والوصف مع مرفوعه المستتر [3] في حكم الاسم الواحد من جهة عدم تطرّق التغيير اليه تكلما وخطابا وغيبة كما في انا قائم وانت قائم فهو والخالي عنه سيّان نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام ولذا لم يحكموا بانه جملة ولا كذلك الفعل مطلقا مع مرفوعه واما قول بعضهم انه جملة اذا وقع صلة لال فما ذاك الا لانه في تلك الحال فعل جيئ به في صورة الاسم لغرض تعلّق بذلك · قاله غير واحد وبه اجبت الشيخ عند ما سئل الطلبة فارتضاه لكن له تتمة تطلب من المطولات · ثم اعلم ان ابا علي الفارسي مثل للاسمين بزيد اخوك كما نقله عنه الش في التعليقة وتعقبه بعض المتاخرين بنحو ما ذكر وعدّ الضمير المضاف اليه ثالثا وصوب التمثيل بذا زيد ·

---

[1] او يقال صرّح شيخ الاسلام في شرح اللب بانه لا فرق بين التأليف والتأليف فليراجع تامل ولا تغفل · منه [2] بيان حاصل المعنى · منه [3] احتراز عن الظاهر فانه معه قد يكون كلاما نحو اقائم الزيدان · منه

سدّ مسدّ الخبر نحو اَقائمٌ الزيدان . وانما جاز ذلك لانه في قوة قولك ايقوم الزيدان وذلك كلام تآمّ لا حاجة له الى شيء فكذلك هذا الثالثة ان يكونا مبتدأً ونائباً عن فاعل سدّ مسدّ الخبر نحو امضروب الزيدان لانه في قوة قولك ايضرب الزيدان الرابعة ان يكونا اسم فعل وفاعله نحو هيهات العقيق فهيهات اسم فعل وهو بمعنى بَعُدَ والعقيق فاعل به * واما ائتلافه من فعل واسم فله صورتان احداهما ان يكون الاسم فاعلاً نحو قام زيدٌ والثانية ان يكون الاسم نائباً عن الفاعل نحو ضرب زيد * واما ائتلافه من جملتين فله صورتان ايضاً

واجيب بان الثالث جيء به لبيان الثاني وتعريفه ثم وقع الاسناد بين الاول والثاني فقط [1] على ان للمشاح ان يشاحّ في ذا زيد ايضا كما قال الش لان التنوين حرف معنى فالمثال السالم ذا احمدُ . بقي انه انما يتم كون الاسمين بمجردهما كلاما بناء على ان الاسناد شرط فيه لاشطر وهذا بحث طويل الذيل . وفيما قررنا كفاية . لمن اخذت بيده العناية . وبه يعلم ما في الكلام . كما لا يخفى على ذوي الافهام (قوله سدّ مسدّ الخبر) لم يجعل خبرا او فاعلا بل جعل فاعلا سدّ مسدّه لان هذا الوصف فيه جهتان فعلية مرجعها المعنى واسمية مرجعها اللفظ ففي جعله خبرا فقط اهمال الاولى وفي جعله فاعلا فقط اهمال الثانية ففُعِل مافعل اعمالا لهما . ولم يجعل خبرا سدّ مسدّ الفاعل مع ايفائه بذلك ترجيحا لجانب المعنى على جانب اللفظ وسيأتي هذا ان شاء الله تعالى (قوله فله صورتان احداهما ان يكون الاسم فاعلاً نحو قام زيد) من المحققين من استحسن زيادة نحو يازيد في التمثيل لانه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لان حرف النداء نآئب عن الفعل بدليل ان الكلام لابدّ فيه من مسند ومسند اليه والحرف لايصلح لذلك وان لام الاستغاثه تلحق المنادى وهي من حروف الجرّ فلا بد من فعل او ما في معناه لتتعلق به وان يا تُمال والحرف لايمال فعلم انها انما اميلت لقيامها مقام الفعل

---

[1] اي ولاحظ للثالث في ذلك . منه

احداهما جملتا الشرط والجزاء نحو ان قام زيد قمتُ والثانية جملتا القسم وجوابه نحو احلفُ بالله لزيد قائم * واما ائتلافه من فعل واسمين فنحو كان زيد قائمًا * واما ائتلافه من فعل وثلاثة اسماء فنحو علمتُ زيدًا فضلاً * واما ائتلافه من فعل واربعة اسماء فنحو اعلمت زيدًا عمرًا فاضلاً فهذه صور التأليف واقل ائتلافه من اسمين او من فعل واسم كما ذكرت وما صرحتُ به من ان ذلك هو اقل ما يتألف منه الكلام هو مراد النحويين وعبارة بعضهم توهم انه لا يكون الا من اسمين او من فعل واسم

واما كون يازيد انشاء وادعوا زيدًا اخبارا فلا يصح كونها بمعنًى فمدفوع بان النيابة انما كانت لهذا الغرض وبانه لايلزم تساوي المتناوبين في معنى في جميع الاحكام كذا قيل واذا اخذت العناية بيديك تستفيد من هذا الجواب عما سلف آنفا من زيادة قسم ثامن فتأمل (قوله جملتا الشرط والجزاء) اقول ما ذكره تبعاً لغيره من ان الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو المجموع خلاف ما صرّح به الرضيّ فانه قيد الاسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته واخرج بذلك الاسناد الذي في الجملة القسمية لانها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء قال فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطيّه والقسميّه . وقال السيّد السند جواب القسم كلام بلا نزاع واما جواب الشرط ففيه بحث والحقّ ان الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لان الصدق والكذب انما يتعلقان بالنسبة التي بينهما لا النسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك ان ضربتني ضربتك فانه قد لايوجد منك ضرب المخاطب اصلا ويكون هذا الكلام صادقًا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية انتهى وتحقيق هذا المقام يطلب من محلّه (قوله ان قام زيد الخ) قال المحشي الظ ان اداة الشرط هنا جزء من الكلام انتهى وفيه تأمل (قوله بعضهم) الظ على ما قيل انه ابن الحاجب (قوله توهم الخ) اقول قد وجهها السيّد في حاشية

* ص * فصل انواع الاعراب اربعة رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد يقوم وان زيداً لن يقوم وجر في اسم نحو بزيد وجزم في فعل نحو لم يقم فيرفع بضمة وينصب بفتحة ويجر بكسرة ويجزم بحذف حركة * ش * الاعراب اثر

المتوسط بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بين المسند والمسند اليه وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها انتهى . واجاب بعضهم ايضاً بان الحصر اضافي بالنسبة الى اوجه التركيب الباقية اي لا من فعلين او حرفين او فعل وحرف او حرف واسم فكانه قال يحصل منهما لا من بقية الاقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر انتهى وحسنه بعض المحققين والله تعالى اعلم (قوله فصل) خبر مبتدا محذوف اي هذا فصل واحتمال ان لا محل له من الاعراب لانه كالبياض بين المسئلتين ضعيف كما صرح به في نظائره . والفصل لغة الحجز ويفسر بالحاجز بين الشيئين واصطلاحاً عبارة عن الفاظ مخصوصة دالة على معان كذلك مفصولة عما قبلها وما بعدها اوفاصلة ما بعدها عما قبلها كذا قيل (قوله انواع) المراد بها الانواع اللغوية . وفي بعض النسخ وانواع بالواو وهو خلاف المعهود من مجيء الجملة الاستينافية بدون الواو فما في الاولى اولى (قوله وانواع الاعراب) اي من حيث هو والا فان اعتبر في الاسماء او في الافعال فثلاثة او فيهما معا فستة كما لا يخفى (قوله اربعة) ذكره ولم يقتصر على التفصيل محافظة على نكتة الاجمال والتفصيل او للاشارة الى ان الخبر مجموع المتعاطفات (قوله وجزم في فعل) عد الجزم في الاعراب مذهب الجمهور واما المازني فلم يعده فيه نقله عنه عبد القوي (قوله فيرفع) اي كل من الاسم والفعل . وقيل اي المرفوع (قوله بضمة الخ) قيل الاولى برفعة ونصبة وجرة فافهم (قوله الاعراب اثر الخ) هذا معناه الاصطلاحي وفي اللغة يطلق على معان انهاها الدنوشري الى ستة الاول اعرب اي ابان . الثاني اعرب اي اجاد . الثالث اعرب اي حسن . الرابع اعرب اي غير . الخامس اعرب اي

ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة فالظاهر كالذي في اخر زيد في قولك جاء زيد ورايتُ زيدًا ومررت بزيد* والمقدر كالذي في آخر الفتى في قولك جاء الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى فانك تقدر في الضمة في الاول والفتحة في الثاني والكسرة في الثالث لتعذر الحركة فيها وذلك المقدر هو الاعراب والاعراب جنسٌ

ازال عرب الشيء وهو فساده · السادس اعرب اي تكلم بالعربية · وانها ها الاشموني الى اثنى عشر فليراجع واشهر المعاني على ما ذكره بعض المحققين البيان فلذلك اقتصر عليه جمع من الفضلاء (قوله ظاهر اي موجود لان السكون والحذف غير ملفوظ بهما وان تعلقا بملفوظ قيل ولو عبّر بموجود لكان اولى لان المتبادر من الظاهر الملفوظ بقرينة المقابلة (قوله او مقدّر) اي معدوم مفروض الوجود (قوله يجلبه) اي يطلبه ويقتضيه لايحدثه بعد ان لم يكن والاّ وردت الاسماء الستة والمثنى والجمع رفعًا فان العامل لم يجلب شيئًا وهو ظ · واحترز بهذا القيد عن حركة الاتباع والنقل مثلا اذ العامل لم يجلبها (قوله العامل) قال في التصريح المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب انتهى وهو صريح في نسبة العمل لجاء مثلا لا الفاعلية ولعلّ ذلك لانه امر لفظيّ بخلاف الفاعلية فانه رمز خفي والباء في قوله ما به يحدث الخ للسببيّة والمراد السبب في عرفهم (قوله في اخر الكلمة) قيل الظرفية مجازية لان الاعراب قد يكون نفس الآخر كالف المثنى والمراد بكونه فيه ان يكون معه فيتمشى على جميع الاقوال الثلثه فانه اختلف هل الاعراب مع الآخر او قبله او بعده والثالث هو الذي اختاره الرضيّ والمراد بالكلمة الاسم والفعل المعربان ولم يقل في آخر المعرب فرارًا من الدور وان اجيب عنه بان المراد بالاول اللغوي وبالثاني الاصطلاحي والمراد بالآخر الآخر حقيقة او حكما · وكان الاعراب فيه لانه للبيان وحقه بعد التمام هذا ثم اعلم ان هذا تعريف من يقول ان الاعراب لفظيّ وهو المصحح عند عامة المحققين و يؤيده ان الاعراب انما جيء به لغرض البيان وهو باللفظي اَولى ·

تحته اربعة انواع الرفع

والقول[١] بانه يلزم اضافة الشيء الى نفسه في مثل حركات الاعراب مدفوع بان ذلك من اضافة العام الى الخاص كثوب خزّ وباب ساج ولا محذور فيه . ومن قال انه معنوي عرفه بانه تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة لفظًا او تقديرًا وفيه[٢] ان التغيير فعل الفاعل والاعراب وصف الكلمة فلا يصح الحمل . وايضًا الدخول لا يصدق على العامل المعنويّ كالتجرد . وايضًا قولهم لفظًا او تقديرًا لا يصح ان يكون تفصيلا للتغيير لانه لا يلفظ به ولا يقدر ولا للعامل لانه لايشمل المعنوي كالابتدآء . وايضا يلزم الدور لانهم اخذوا العامل في تعريف الاعراب وقد اخذوا الاعراب في تعريفه كما سلف آنفًا . وربما يجاب اما عن الاول فبانه اطلق[٣] المصدر واراد الاثر الحاصل به وهو التغير وهو وصف الكلمة . واما عن الثاني فبان المراد بالدخول الطلب ومثل التجرد طالب . واما عن الثالث فبانه تفصيل للتغيير باعتبار مايدل عليه . واما عن الرابع فبان هذا التعريف لفظي لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته اعرابا . وبقي ههنا اسوئلة واجوبة لايسعها المقام فلتطلب من زبد العلمآء الاعلام (قوله الرفع) اي بحركة او حرف وهكذا في البواقي وهو بدل من اربعة بدل مفصّل من مجمل وقدّمه لعدم استغنآء الكلام بالنسبة الى النصب والجرّ عنه . لايقال الرفع وما عطف عليه تقدم انها انواع البناء وهو ضد الاعراب وهو غاية التخالف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذاتٍ والعلامة لازمة للمعلم بحيث يلزم من وجودها وجوده فيلزم من جعل انواع البنآء علامات انواع الاعراب وجود الاعراب والبنآء في كلمة واحدة وهومستحيل . لانا نقول ان المذكوراعمّ من انواع البنآء فانه ان كان لعامل فعلامة اعراب والّا فان كان لازمًا فبنآء او غيرهما فحركة نقل او اتباع او تخلصّ من ساكنين فليفهم

[١] وكذا القول بان الحركة تزول في الوقف مدفوع بتقديرها منه [٢] اي هذا التعريف منه [٣] اي من عرف منه

والنصب والجر والجزم وهذه الانواع الاربعة تنقسم الى ثلاثة اقسام · قسم يشترك فيه الاسماء والافعال وهو الرفع والنصب تقول زيد يقوم وان زيداً لن يقوم · وقسم يختص بالاسماء وهو الجرّ تقول مررت بزيد وقسم يختص بالافعال وهو الجزم تقول لم يقم ولهذه الانواع الاربع علامات تدل عليها وهي ضربان علامات اصول وعلامات فروع

(قوله النصب) قدّمه على الجرّ لانه يكون في الفاعل معنى نحو شارك زيد عمروا (قوله الجرّ) قدّمه على الجزم لاختصاصه بالاشرف (قوله مختص به الاسماء) وذلك لثقله وخفتها (قوله مختص به الافعال) وذلك لخفته وثقلها وعلل الاختصاص في كلّ بغير ما ذكر وما ذكر هو المشهور (قوله ولهذه الانواع الاربعة علامات) اعترض عليه بان هذا انما يتجه على القول بان الاعراب معنويّ لا لفظيّ فينا في ما تقدّم[1] واجيب عن ذلك باجوبة الاول ان الضمة مثلا علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وردّ بانه ان كان علم جنس لزم منع لفظ الضمة من الصرف للعلمية والتانيث مع انه مصروف قطعاً او علم شخص فكذلك ايضاً مع عدم تناولها لسائر افراد الرفع الثاني ما قاله الاشموني من انه لا منافات بين جعل هذه الاشياء اعراباً وجعلها علامات اعراب اذ هي اعراب من حيث عموم كونها اثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من جهة الخصوص · وردّ[2] بان هذا يستلزم الاتحاد في الخارج وهو لا يناسب الاعراب لانه اثر خارجي والقصد من وضع العلامة تمييزه والدلالة عليه ومع الاتحاد في الخارج لا يتصوّر تمييز الثالث وهو الحق ان هذه عبارة المتقدمين القائلين بان الاعراب معنوي جرت على السنة المتأخرين المخالفين في ذلك من غير قصد فافهم ذاك · والله تعالى يتولى هداك (قوله علامات اصول وعلامات فروع) اذا اريد من

---

[1] قال الرضى بين الرفع والضم عموم من وجه يجتمعان في زيد قائم ويفترق الرفع في جاء الزيدان والضم في حيث · منه [2] واعترض عليه ايضا بان هذه العلامات من جهة الخصوص انواع والانواع ليست علامات للاجناس فان الانسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه وله ان يجيب عن هذا بان ذلك فى الانواع المنطقيه لا اللغوية كما هنا · منه

فالعلامات الاصول اربعة · الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم · وقد مثلت كلها والعلامات الفروع منحصرة في سبعة ابواب خمسة في الاسماء واثنان في الافعال وستمر بك هذه الابواب مفصلة باباً باباً * ص* الا الاسماء الستة

الانواع الانواع اللغوية يندفع استشكال انقاسمها الى اصول وفروع كما لايخفى (قوله فالعلامات الاصول اربعة الخ) اي الاعراب بها اصل للاعراب بغيرها وذلك لوجهين · الاوّل انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعني كانت الحركات اَوْلى لانها اخف واقلّ وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو ثقيل · والثاني انا لما افتقرنا الى علامة تدلّ على المعنى وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامة غير الحروف لان العلامة غير المعلم كذا قالو · وانت تعلم ان هذا لايدل على اصالة النصب بالفتحة بالنسبة الى النصب بالكسرة ولا على اصالة الجر بالكسرة بالنسبة على الجرّ بالفتحة كما لا يخفى فلابد من العناية فتأمل (قوله والعلامات الفروع) قال في التصريح وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهو[1] الواو والالف والنون واربعة تنوب عن الفتحه وهي الكسرة والياء والالف وحذف النون · واثنان ينوبان عن الكسرة الفتحة والياء · وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة او النون (قوله مفصلة) بالنصب حال من هذه (قوله باباً باباً) قال السيالكوتي[2] ناقلا عن الاقليد ان العرب تكرر الشئ مرتين فتستوعب جميع جنسه وفي شرح التسهيل في بحث الحال وفي نصب الثاني من المكرر خلاف ذهب الزجاج الى انه تاكيد وابن جنى الى انه صفة للاول وذهب الفارسى الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل · وردّ مذهب الزجاج بانه لو كان توكيدا لادّى مودّى الاول · والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعها هو الاول ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير الفاء لكان مذهباً حسناً انتهى

---

(١) التذكير باعتبار الخبر · منه (٢) العلامة عبد الحكيم الهندي في حواشيه على المطول · منه

وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه

وللاحسائي في هذا المقام ايضا كلام جيد ان اردته فارجع اليه (قوله الباب الاول في الاسماء الستة) لايخفى ان استعمال الباب في هذا المقام مجازي لانها حقيقة في الحسيات وما هنا معنوي · واتى بالاسماء الستة اولا لكونها مفردة والمفرد مقدم · ثم بالمثنى لانه يليه · ثم بالجمع لانه يليهما · ثم بالجمع المؤنث لانه في الشرف بعد المذكر · ثم بما لاينصرف لانحطاط رتبته بمشابهة الفعل · ثم بالامثلة الخمسة لشرفها على ما يليها بصحة اخرها غالبا · ثم بالمعتل اذ لم يبق له الا التأخير ثم اقتضاء ما ذكر التقديم والتأخير لاينافي اقتضاء غيره خلاف ذلك اذ لاتزاحم في النكات فلا ورود لما قاله الش المدقق[1] في الشرح (قوله وهي ابوه الخ) اضافها لضمير الغائب لوجهين · الاول للتنبيه على ان الحم من اقارب الزوج كابيه واخيه ولو اضافها الى الكاف لم يعلم ذلك · الثاني انه لو اضافها الى الكاف لزم اضافة الهن اليه وفيه بشاعة وسوء ادب لما سيجيء ان شاء الله تعالى قاله الحريري وعلى كل من الوجهين غبار اما الاول فلان قوله لم يعلم ذلك ممنوع اذ لافرق بين ضميري المخاطب والغائب في ذلك · واما الثاني فلانا لانسلم لزوم اضافة الهن اليه لجواز اضافة سائر الاسماء الى الكاف دونه الا ان يقال اللزوم بالنسبة الى عدم التخالف[2] · وقيل اضافها لضمير الغائب لانه لما تعين في المشهور اضافة ذي الى اسم ظاهر وبينه و بين ضمير الغائب قرب اضافها اليه للمناسبة · وهذا اولى مما قاله الحريري[3]، ويرد على المص ان الاولى تقديم ذو مال[4] للزومه الاعراب بالحروف ثم فوك للزومه الاضافة كذو الا ان فو يضاف الى ياء المتكلم وذو لايضاف اليه · ثم الاب والاخ والحم لتساويها في الاعراب

(١) الفاكهي · منه (٢) بحيث يكون كلها على نمطٍ واحد · منه (٣) وقيل ان صنيع المص من قبيل تناول عطشان احد قدحي ماء عنده او سلوك خائف احد طريقين يوصلان الى المطلوب · منه (٤) ياعجبا حتى في الكتابة يقدم · منه

وذو مال فانها ترفع بالواو وتنصبُ بالالف وتجرّ بالياء

بالحروف عند الاضافة لغير الياء مع ترتبها في الشرف ثم الهن لقلة اعرابه بالحروف (قوله ابوه)اقول هذا االفظ قد يستعمل فعلاً مضارعاً بمعنى افتخر نحو زيد ابوه بهوقد سئلت عن اعراب هذا المثال وانا ابن تسع سنين فاجبت بذلك ولم اره ولله الحمد (قوله ذو مال) لفيف مقرون لان اصله ذوو بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى ما قبلها بعد سلب حركته فالتقى ساكنان فحذفت . وقال الدنوشري ان وزنهافعل بالتحريك عند سـ ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو (قوله فانها ترفع بالواو الخ)هذا هو المشهور وعزي الى قطرب . وقيل معربة بحركات مقدّرة وعزي الى سـ . قال ابن مالك والاول اسهل وابعد عن التكلف . ووجهه انهم قالوا اصل قام ابو زيد قام ابَوُ زيد بفتح الباء وضم الواو ثم اتبعت حركة الباء لحركه الواو واستثقلت الضمة على الواو فحذفت . واصل رأيت اباك رأيت ابوَك تحركت الواو وانفتح ماقبلهاقلبت الفا واصل مررت بابيك مررت بابَوِك بفتح الباء وكسر الواو اتبعت حركة الباء لحركة الواو واستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وقلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة وقال المازني الثاني اولى على ما فيه من التكلف اذ فيه مراعاة الاصل وهو الاعراب بالحركاة مع انه ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها ولانه يلزم بقاء فوك وذو مال على حرف واحد لان الاعراب زائد ولا يوجد ذلك في المعربات الا شذوذا . واعترض من وجوه اما اولا فبان الاصل كثيراً ما يترك اذا احسن غيره . واما ثانيا فبانه لاضير في انه ليس في المفردات ما يعرب بالحروف غيرها كيف وقد علل المحققون ذلك بانهم لما رأوا [1] ان المثنى والجمع قد اعربا بالحروف التي هي اقوى من الحركات [2] وهما فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الاعراب بالحروف في اسماء مفردة

---

[1] هذا التعليل برمته ذكره بعض الفضلاء والدرك عليه منه [2] لان كل حرف بمنزلة حركتين على ما قاله ابن جني . منه

* ش * هذا الباب الاول مما خرج عن الاصل وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة وهي ابوه واخوه وحموها وهنوه وفوه وذو مال فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة وتجرّ بالياء نيابة عن الكسرة تقول جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وكذلك القول في الباقي . وشرط اعراب هذه الاسماء بالحروف المذكورة ثلاثة امور احدها ان تكون مفردة فلو كانت مثناة اعربت بالالف رفعاً وبالياء جراً ونصباً كما تعرب كل تثنية تقول جاءني ابوان ورأيت ابوين ومررت بابوين وان كانت مجموعة جمع تكسير اعربت بالحركات على الاصل كقولك جاءني آباؤك ورايت آباءك ومررت بآبائك وان كانت مجموعة جمع تصحيح اعربت بالواو رفعاً وبالياء جراً ونصباً تقول جاءني ابون ورايت ابين ومررت بابين ولم يجمع منها

ايضاً واختاروا ان تكون ستة لان اعداد الجمع والمثنى كذلك ثلاثة في كل واحد واختاروا هذه الكلمات لانها اشبهت المثنى في استلزامها ذاتا اخرى ووجود حرف صالح للاعراب فيها وخصوا ذلك بحال اضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة . واما ثالثاً فبانه ان اراد بقوله ان الاعراب زائد على الكلمة انه زائد تحقيقاً دائماً فممنوع كيف والمثنى والمجموع ليسا كذلك . وان اراد ولو اعتبارا فمسلم لكنه لايستلزم ما ذكره من البقاء على حرف واحد . وفي هذا المقام . كلام كثير تقصر عنه الاقلام . من سوال وجواب . وخطاء وصواب . ان اردته فارجع الى المطوّلات (قوله هذا الباب الاوّل) الاشارة مجازية بتنزيل المعقول منزلة المحسوس (قوله فانها ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجرّ بالياء) هذا احد مذاهب في هذه الاسماء انهاها في الهمع الى اثني عشر مذهباً فليراجع والاولى ان يقول فان رفعها الواو ونصبها الالف وجرها الياء قاله الدنوشري (قوله ثلاثه شروط) قال الحطّابي بقي عليه انه يشترط في الفم ان لايكون بالميم والاّ اعرب بالحركات انتهى قيل ولعله لشهرته تركه (قوله ولم يجمع منها هذا الجمع الاّ الاب الخ) اي في المشهور والاّ فقد حكي هنون وذون

هذا الجمع الا الاب والاخ والحم · الثاني ان تكون مكبرة فلو صغرت اعربت بالحركات نحو جاءني ابيُّك ورايت ابيك ومررت بابيك الثالث ان تكون مضافة فلو كانت مفردة غير مضافة اعربت ايضا بالحركات نحو هذا ابٌ ورايت اباً ومررت باب ولهذا الشرط الاخير شرط وهو ان يكون المضاف اليه غير ياء المتكلم فان كان ياء المتكلم اعربت ايضاً بالحركات لكنها تكون مقدرة تقول هذا ابي ورايت ابي ومررت بابي فيكون آخرها مكسوراً في الاحوال الثلاثة والحركات مقدرة فيه كما تقدرُ في جميع الاسماء المضافة الى الياء نحو ابي واخي وغلامي * واستغنيت عن اشتراط هذه الشروط

وثعلب يقول في فم فون [1] (قوله والحم) اي فيقال حمون قال ابن مالك لو قيل لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع · وقال ابو حيّان ينبغي ان يمتنع لان القياس يأباه (قوله هذا اب) يجوز فيه تشديد الباء على الصحيح · والتخفيف افصح فلا وجه لقول بعضهم من شدد الباء من الاب الذي هو الوالد لايكون الاّ دابة (قوله غير ياء المتكلم) التقييد بالمتكلم للايضاح لان الياء المضاف اليها لاتكون الاّ لهُ · قيل وهذا الشرط بالنسبة لغير ذي اذ هي ملازمة للاضافة لغيره اعني اسم الجنس غالباً [2] فلا حاجة الى الاشتراط لانه لتحصيل ما لم يحصل ولا يتأتى ههنا · والسر في لزومها الاضافة ابهامها · واشتُرِطَ اسمُ الجنس لانهم وضعوها ليتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس قاله الحمصي · وقيل لان في اسم الجنس نوع ابهامٍ فيوافق شنٌّ طبقَه · ثم اعلم ان المراد بالاضافة الى غير الياء الاضافة ولو تقديراً ليدخل نحو خياشيم وفا اسمي خياشيمها وفاها · ومما ينتظم في هذا السلك نحو لا اَبَ لزيد لان اَبَ مضاف الى زيد واللام مقحمة لا اعتداد بها لكن يشكل نحو لا ابا لي الآن يقال بالاستثناء

---

[1] وفيه شذوذ لان هذا الجمع من خواص العقلاء · منه [2] من غير الغالب انا الله ذو بكة ومنه ايضا اضافتها للضمير والى الجملة نحو اذهب بذي تسلم · منه

لكوني لفظت بها مفردة مكبرةً مضافة الى غير ياء المتكلم وانما قلت وحموها فاضفت الحم الى ضمير المونث لابيّن ان الحم اقارب زوج المراة كابيه وعمه وابن عمه على انه ربما اطلق على اقارب الزوجة والهن قيل اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغير ذلك وقيل عما يستقبح التصريح به وقيل عن الفرج خاصة * ص * والافصح استعمال

فليحرر (قوله لكوني لفظت بها الخ) فيه ان المفهوم من التلفظ بها اما خصوص المضاف اليه واما عمومه وعلى الاوّل يلزم اختصاص اعرابها بما ذكر حال اضافتها الى ضمير الغائب ٠ وعلى الثاني يلزم اعرابها حال اضافتها الى الياآء وكلاهما خلاف الواقع ٠ فالوجه ان يقول واستغنيت عن الاشتراط لشيوع ذلك (قوله لان الحم اقارب زوج المرأة) قيل[1] فلامه ياآء من الحماية لان احماآء المرأة يحمونها (قوله على انه) ذكر بعض الفضلاآء ان على هذه للاستدراك بمعنى لكن نحو قولك زيد لايدخل الجنة لسوء عمله على انه لاييأس من رحمة الله اي لكنه ولا يبعد ان تكون للعلاوة (قوله عن اسماآء الاجناس) اي مسمياتها اذ الظاهر ان مدلوله ليس اسم جنس (قوله عن الفرج خاصة) ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وسلّم من تعزّى بعزاآء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا (قوله والافصح) اي الاكثر استعمالاً وهو اصطلاح نحويّ لان الفصاحة في اصطلاح اهل المعاني لا تنطبق على المخالف للقياس وهن مخالف له اما اولاً فلان القياس يقتضي انقلاب واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واما ثانياً فلان القياس يقتضي ارجاع المحذوف عند الاضافة كما هو القاعدة فيها ٠ ويمكن الجواب اما عن الثاني فبان الاضافة لا ترد كلّ اصل بل الذي حذف لعلة اما الذي حذف اعتباطًا فحقه ان يبقى على ما كان قبلها نحو يد ودم فانه يقال يدك ودمك بلا ارجاع شيئ ٠ واما عن الاول فبان هذه مخالفة ثبتت عن الواضع في جميع الاسماآء فتتحمل منه ولا تضرّ في صحة اطلاق المعنى الثابت في علم المعاني كما

---

[1] وقيل واو بدليل حموان منه

هن كغد * ش * اذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصاً اي محذوف اللام معرباً بالحركات كسائر اخواته تقول هذا هنٌ ورأيت هناً ومررت بهنٍ كما تقول يعجبني غد واصوم غدًا واعتكفتُ في غدٍ * واذا استعمل مضافاً فجمهور العرب تستعمله كذلك فتقول هذا هنكَ ورأيت هنك ومررت بهنك كما يفعلون في غدك و بعضهم يجريه مجرى اب واخ فيعربه بالحروف الثلاثة فيقول هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك وهي لغة قليلة ذكرها سيبويه ولم يطّلع عليها الفرآء ولا الزجاجي فاسقطاها من عدّة هذه الاسماء * ص * والمثنى كالزيدان

قالوا ذلك في ابى يأبى فلا حاجة لدعوى اصطلاح جديد (قوله كغد) هذا اولى مما عبّر به بعضهم من قوله كيد لان يدًا يائي وهناً كغد واويّ فالتشبيه به اَوْلى (قوله هذا هنك الخ) الاولى على ما قال الحريري اضافته لضمير الغآئب (قوله وبعضهم يجريه مجرى اب) و بعضهم يعكس فيجري ابا مجراه و يعربه بالحركات نحو قوله

بابِه اقتدى عدي في الكرم * ومن يشابه ابَهَ فما ظلم

واحتمالُ ان يكونُ الاصل بابيه واباه وحذفت اليآء والالف للضرورة بعيد [1] بقي ان في الهن لغةً لم يذكرها وهي القصر ولعل ذلك لغرابتها كما نص عليه في شرح الشواهد ويفهم من كلامهم انها اغرب من قصر اب نحو ان اباها وابا اباها فان القياس [2] الشايع ان يقول وابا ابيها لانه مضاف اليه وجرّه باليآء . وكذا اغرب من قصر اخ نحو مكره اخاك لابطل . ومن قصر حم كما يفهمه قولهم للمرأة حماة اذ يقتضي ان يقولوا للرجل حما لان صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تآء التأنيث فلما اتصلت التآء نقل الاعراب من الالف اليها (قوله كالزيدان) بكسر النون وقد تضم نحو

يا ابتا ارّقني القذان * والنوم لاتألفه العينان

---

[1] حتى قيل انه لاينا في الاستشهاد . منه [2] وكذا القياس في الاول ابوها اذا كانت ان بمعنى نعم مثلها في ان وراكبها وان هذان لساحران على قول لانه ح متبدا ورفعه بالواو . منه

فانه يرفع بالالف وجمع المذكر السالم كالزيدون فيرفع بالواو ويجران وينصبان بالياء وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى وكذا اثنان واثنتان مطلقاً وان ركبا واولوا وعشرون واخواته وعالمون واهلون ووابلون وارضون وسنون و بابه وبنون وعليون وشبهه كالجمع * ش * الباب الثاني والثالث مما خرج عن الاصل المثنى كالزيدان والعمران وجمع المذكر السالم كالزيدون والعمرون اما المثنى

وقد تفتح ايضاً عند بعضهم وانشد

اعرف منها الجيد والعينانا * ومنخرين اشبها ظبيانا

وقيل هذا المثال مصنوع وليس بشيءٌ (قوله فانه) اي المثنى بعد وصفه بالتثنية وقيامها به والاّ فالمثنى بمعنى الذي يثنّى هو المفرد وهو لايعرب بما ذكر (قوله يرفع بالالف) لخفتها واستعمالها ضميرا لاثنين في نحو قاما · فان قلت علامة الاعراب لاتكون الاّ بعد تمام الكلمة وانتم اخبرتم هنا بحصولها قبل التمام · فالجواب ان ذلك في الاعراب بالحركات اما الاعراب بالحروف التي هي من نفس الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها لاغير · فان قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لايعقل · اجيب بان المثنى لما كان لايصلح الاّ لوجه واحد [1] فلم يكن زيدان لاكثر من اثنين فكان من يعقل وما لايعقل واحد في المثنى ولم يحتج الى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فانه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع كذا قيل فليتدبر (قوله واولو) مبتدا خبره قوله في آخر المتن كالجمع · والمراد به جمع المذكر السالم فال للعهد الذكري (قوله الباب الثاني والثالث الخ) جمعها لاشتراكهما في الجر والنصب بالياء مع رعاية الاختصار (قوله فانه يرفع الخ) هذا هو المشهور · وقيل

---

[1] اي غالبا لئلا يرد فارجع البصر كرتين اذ المراد كرات · منه

فانه يرفع بالالف نيابة عن الضمة

انه معرب بحركات مقدّرة على الحروف [1] وقيل انه معرب جرًّا ونصبًا بالتغيير والانقلاب وفي الرفع معرب بغير علامة . وقيل انه معرب بحركات مقدّرة في لام المفرد وحرف التثنية دال عليه . وقيل مبني على الحروف لتضمنه معنى حرف العطف لان اصل جاءَ الزيدان جاءَ زيد وزيد وكل من المشهور وغيره مشكل . اما الاوّل فلانّ الاعراب اذا قدّر سقوطه لم يخل بالكلمة وهذه الحروف اذا سقطت اختلت الكلمة ولانها دالة على التثنية فلا تدل على الاعراب لان دلالة الحرف في وقت واحد على معنيين غير معهودة واما الثاني فلانه يلزم منه ان تظهر الفتحة على الياءِ جرًّا ونصبًا اذ لاتستثقل الحركه على حرف العلة الاّ ان يكون قبله حركة مجانسة ويلزم على هذا قبلها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها . واما الثالث فلمخالفته الظاهر ولان الرفع اقوى وجوه الاعراب فجعل علامته عدمية مناف لذلك . واما الرابع فلان الحرف المزاد في الكلمة لايحلّ الاعراب على ما قبله كالمزيد فيه ياءُ النسبة وتاءُ التأنيث . واما الخامس فلاتفاقهم على اعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم مع ان اصلهما كاصله . ويمكن الجواب عن غالب هذه الاعتراضات وخوف السئام مانع عن جري القلم . لكن نذكر الجواب عما ورد على المشهور لانه مذهب الجمهور . فنقول اجيب عنه بان كلا الاعتراضين ممنوع اما الاول فلانه خاص بالاعراب بالحركات وبما اتي به لمحض الاعراب وما نحن فيه ليس كذلك . واما الثاني فلان بعض الائمة قال بدلالة حرف واحد على معنيين كما في تنوين رجل فانه دال على كل من التمكين والتنكير ولا مانع من ذلك عقلا بل اذا انصف المتتبع رأى كثيرًا من هذا القبيل ولا اظنك في مرية من هذا القيل . فتأمل مستعينًا بالله الجليل

(قوله فانه يرفع بالالف الخ) اي على اللغة المشهوره . ومن العرب من يلزمه

---

[1] الجمع لغوي . منه

ويجر و ينصب بالياء نيابة عن الكسرة والفتحة تقول جاءني الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين وحملوا عليه في ذالك

الالف [١] في الاحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدّرة وعلى هذه اللغة [٢] جاء على ما قيل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا وتران في ليلة · ومنهم من يلزمه الالف دائمًا و يعربه بحركات ظاهرة على النون اجراءً للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل (قوله ويجر و ينصب بالياء) قدّم الجرّ على النصب لان الجرّ بالياء اصل للنصب بها لما بين الياء والكسرة من الاخوّة التي ليست بين الفتحة والياء وحمل النصب عليه دون الرفع للتناسب في الفضلية (قوله نيابة) قال المص في التذكرة ذكر ثعلب في اماليه انه يقال ناب عن هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله وحملوا عليه الخ) وانما كان ذلك محمولاً لانخرام بعض شروط المثنى منه فانهم اشترطوا فيه امورًا · الاوّل الافراد فالمثنى والمجموع مطلقًا لا يثنيان [٣] لئلا يلزم اجتماع اعرابين وكذا ما سمي به منهما ان اعرب اعرابهما والاّ جاز ما لم يتجاوز خمسة احرف فتقول في رجلان رجلانان لانه لا يخرج بذلك عن نهاية زيادة الاسم وهو سبعة احرف وان اجتمع في اخره اربع زوائد بخلاف المجاوز فانه يخرج عن منهاج كلامهم مع ما فيه من الاجتماع وجاز مستخرجان لعدم الاجتماع · الثاني الاعراب فلا يثنى المبني خلافًا للمبرد والزيادة في منان للحكاية بدليل حذفها وصلا · والبناء في نحو يا زيدان غير سابق على النداء ونحو اللذان صيغة تثنية لا تثنية اولمّا ثنيّ اعرب [٤] الثالث

[١] ومنه قول شيخ الشيوخ ابن حموية في مليح رآه بموضع يعرف بعمان

افدي حبيبا منذ واجهته * عن وجه بدر التم اغناني

في خده خالان لولاهما * ما كنت مفتونا بعمان

اذ لولا ذلك لقال عمين . منه [٢] وليس منها غايتاها في قوله . قد بلغا في المجد غايتاها · بل الصحيح ان الفه للاشباع اذ ليس للشيء غايتان الا ان يقال باعتبار الاول والاخر او باعتبار الاب والام فتأمل · منه [٣] وندر لفاحان سودا وان · منه [٤] واللذون صيغة جمع بالاتفاق · منه

اربعة الفاظ لفظين بشرط ولفظين بغير شرط فاللفظان اللذان بشرط

عدم التركيب فلا يثنى المركب الاسنادي كتأبط شرًّا اتفاقًا وكذا المزجي كحضرموت خلافًا للكوفيين فان ثني قلت حضرموتان او حضران ولا المختوم بويه كسيبويه خلافًا لبعضهم [١] فان ثني قلت سيبويهان او سيبوان . واما الاعلام المضافة فيستغنى بتثنية المضاف وجوّز الكوفيون تثنية المضاف والمضاف اليه معا فيقولون في نحو ابي بكر ابوا البكرين ولم يذكروا حال المركب التقييدي كالحيوان الناطق فلينظر ما حاله والذي يلوح انه يثنى كل من الجزئين فليحرر . الرابع تنكيره فلا يثنى العلم باقيًا على علميته بل يجب قصد التنكير فلذا كان الاجود ان يحلّى بال عوضا عما سلب من التعريف وان اختلف التعريفان اذ هذا غاية المجهود في الخلاص من شناعة التنكير ثم هذا فيما يمكن فيه قصد التنكير اما الذي لا يمكن فيه ذلك مما لا يقبل التنكير كالكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة واسماء الاشارة والموصولات فلا يثنى اصلا لملازمة التعريف كذا قيل ونوزع فيه . الخامس [٢] اتفاق اللفظ والمعنى فلا يثنى نحو شمس وقمر ونحو اسد لزيد واسد للحيوان المفترس . ونحو القمران على سبيل التغليب وهو من الملحق عند بعض ونحو القلم احد اللسانين شاذ عند الجمهور وجائز عند غيرهم . السادس ان لا يستغنى بغيره عن تثنيته فلا يثنّى نحو بعض [٣] للاستغناء بجزأين ولا نحو ثلاثة للاستغناء بستة خلافًا للاخفش . السابع وجود الفائدة فلا يثنى نحو واحد . الثامن ان لا يكون له شبهٌ قويّ بالفعل فلا يثنّى قائم في اقائم الزيدان الا على لغة اكلوني البراغيث اذا علمت هذا عرفت ما المخرم من الشروط في هذه الكلمات فلا تغفل (قوله اربعة الفاظ) بقي ما سمّي به منه كالزيدان علما فالاولى ذكره قياسًا على الجمع . والقول بانه اراد بالمثنى ما يسمّى مثنى ولو فيما مضى

(١) اي النحويين منه (٢) واشتراط وجود ثان له في الخارج مستغنًى عنه باشتراط اتفاق اللفظ فافهم . منه (٣) وكذا يسار للاستغناء بشمال وكذا اجمع للاستغناء بكلا خلافا للبصريين . منه

كلا وكلتا وشرطها ان يكونا مضافين الى الضمير تقول جاءني كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما

فلا حاجة ح الى ذكره لا يدفع الا ولوية كما لا يخفى (قوله كلا وكلتا) وجد بخط المص ما نصه اعلم ان الف كلا اصل اذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند س لانه الغالب في المتطرفة ولانها اميلت · وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فان لامها عن واو مثل تجاه وتراث وبنت واخت لاعن ياء كثنتان اذ لا ثاني له · واما الا مالة فللكسرة اوللرجوع للياء جرّا ونصباً · والف كلتا عند س للتأنيث والتاء عن الواو · وقال الجرمي الالف لامه والتاء للتأنيث فلو سمّي به ثم نكر لم ينصرف عند س وانصرف عند الجرمي · ويرّد قوله انه لايعرف فعْتل وانّ التاء لاتقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح · وقال ابو علي انما ابدلوا لام كلتا لانها وقعت قبل الف التأنيث فلا بدّ من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة اذا كانت الفا الا ترى انهم قالوا احد واحدى واماّ اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فيهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء انتهى كلامه · فان قلت[1] يفهم منه ان الالف فيهما اصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون اعرابا · اجيب بانه لامانع من ذلك كالاسماء الخمسة فانّ اعرابها جزء منها (قوله وشرطها ان يكونا مضافين الخ) هذا الاشتراط هو المشهور وبعضهم يعربها بالحروف مطلقاً وبعضهم بالحركات كذلك · وجه الاول ان كلا وكلتا مفردين لفظا مثنيين معنى فبالجهة الاولى تقتضي الاعراب بالحركات وبالثانية الاعراب بالحروف واعتبار احدهما مفوّت للاخرى فاستحسنوا اعمال الجهتين فاعربوا بالاصل اعني الحركات عند الاضافة الى الاصل اعنى الظاهر وبالفرع اعنى الحروف عند الاضافة الى الفرع اعني الضمير لان شبيه الشيء منجذب اليه · ووجه الثاني انهما لما خرجا عن الاصل نظرا للمعنى اطرد ذلك في جميع الاحوال

[1] السوال للدنوشرى والجواب للقاني · منه

فان كانا مضافين الى ظاهر كانا بالالف على كل حال تقول جاءني كلا اخويك ورأيت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك فيكون اعرابها حينئذ بحركات مقدرة في الالف لانهما مقصوران كالفتى والعصا وكذا القول في كلتا تقول كلتاهما رفعاً وكلتيهما جرًّا ونصباً وكلتا اختيك بالالف في الاحوال كلها . واللفظان اللذان بغير شرط اثنان واثنتان تقول جاءني اثنان واثنتان ورايت اثنين ومررت باثنين فتعربهما اعراب المثنى وان كانا غير مضافين وكذا تعربهما اعرابه ان كانا مضافين للضمير نحو اثناهم او للظاهر نحو اثنا اخويك او كانا مركبين مع العشرة نحو جاءني اثناعشر ورايت اثني عشر

ليكونا على نمط واحد واعتبار جانب المعنى لكونه المقصود بالذات اولى من اعتبار جانب اللفظ . ووجه الثالث ان الاعراب بالحركات اصل وقد امكن مع وجود مقتضيه فلا يعدل عنه . وترجيح جانب اللفظ على جانب المعنى في هذا الفن اكثر من ان يحصى (قوله الى المضمر تقول كلاهما) وكلاكما وكلانا ولا يجوز غير ذلك كما نص عليه الرضي فيمتنع كلاكم لانه جمع الا اذاتجوز به عن الاثنين ومع هذا لم يسمع في الفصيح . وكذا تمتنع الاضافة الى الضمير المفرد واجازه ابن الانباري بشرط التكرر نحو كلاي وكلاك محسنان . ومنعه الجمهور مطلقا ومن هذا التفصيل يظهر ان اطلاق المضمر في كلام الشارح ليس على ماينبغي (قوله فان كانا مضافين الى ظاهر) اختلف في نوعه فعند الرضيّ لا بد فيه من التثنية والتعريف فيقال كلا الرجلين ولا يقال كلا رجلين ولا كلا زيد وعمرو الا في الشعر[1] وعند الكوفيين يجوز اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك فان رجلين تخصص[2] بوصفه بالظرف . وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي باركة للغزل (قوله كلتا اختيك) ويجوز كلا اختيك باسقاط التاء من كلتا الا انّ الافصح الالحاق نصّ عليه الرضيّ (قوله وكذا تعربهما اعرابه ان كانا مضافين للضمير) اي ضمير المفرد او الجمع لا المثنى

---

[1] قيد للاخير . منه [2] اي هذا اللفظ . منه

ومررت باثني عشر * واما جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء

قال المص في شرح اللمحة ما حاصله و يمتنع اضافتها الى ضمير تثنية لانه نصّ في الاثنين والشيء لا يضاف الى نفسه وضمير الجمع [1] ليس نصافيهما فلا محذور انتهى قيل وفيه بحث من وجوه اما اولا فلان العينية غير مسلّمة فيما اذا اريد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف اليه فيختصان بملك او غيره كعبدي المخاطبين في اثنا كما او الغائبين في اثناهما وظاهر الكلام الاطلاق · واما ثانيا فلانه يشكل بقولك كلاهما او كلا كما · واما ثالثا فلانه يشكل ايضا بنحو جاءَ الزيدان نفساهما عند الجمهور واما رابعاً فلانه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي التنزيل الهين اثنين فلوكان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط المغايرة بين الصفة والموصوف وعلى التاكيد لانه ليس لفظيا وما ليس بلفظي لابد فيه من المغايرة ايضا [2] واما خامساً فلانا لانسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فان مفهوم الاثنين اعمّ من مفهوم الضمير المضاف اليه واضافة العام الى الخاص جائزة هذا · والحق انه ان اريد بالمضاف والمضاف اليه شيء واحد امتنعت الاضافة مطلقا والاصحت مطلقا فليفهم (قوله بالواو) اي المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون او تقديراً كالاعلون اذ اصله الاعليون والياء مبدلة من الواو لانه من العلو (قوله ويجرّ و ينصب بالياء) اي المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها على عكس ياء المثنى قال ابو البقاء وفتح ماقبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدها ان المثنى اكثر من الجمع فخصّ بالفتحة لانها اخف من الكسرة · والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها

---

[1] وكذا المفرد · منه [2] واجيب عن الثاني والثالث بالفرق اما في الثاني فقد يفرق بان المضاف يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف اليه فانه بمعني الشخصين فتغايرا واما الثالث فقد يفرق ايضا بان النفس مغايره باعتبار الاصل وان اريد منها هنا معنى الذات · منه

تقول جاءني الزيدون ورايت الزيدين ومررت بالزيدين

وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك في الجمع ليحصل [١] الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيبقى في كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة انتهى ٠ وعلل بعضهم فتح ما قبل الياء بانهم ابقوا الفتحة قبلها اشعارا بانها منقلبة عن الالف وان الفتح قبل الياء هو المألوف ولعل هذا اولى من الوجه الثاني لانه لايطرد في لغة من فتح النون ومن ضمها كما لا يخفى (قوله جائني الزيدون) بفتح النون ولم يسمع الضم للثقل ولا الكسر لعدم التجانس (قوله ورأيت الزيدين ومررت بالزيدين) بفتح النون والكسر جائز مسموع خلافاً للجوهري كقول سحيم

عرفنا جعفرا و بني ابيه وانكرنا زعانف اخرين

وقول الاخر

وماذا تبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حدّ الاربعين

بكسر نون آخرين واربعين ٠ وهذه النون على ما قاله الرضي كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على اقسام بخلاف النون فانها لايشوبها من تلك المعاني شيء ٠ وانما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ولا تسقط النون معه لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين رفعا وجرّا في الوقف و يقلب الفاً في النصب بخلاف النون فانها متحركة و باسكان المتحرك يكتفي في الوقف ولابن الناظم [٢] في هذا المقام

[١] فيه اشارة الا ان الفرق انما يحصل بمجموع الامرين وهو كذلك وانه لايكفي في الفرق اختلاف حركة ما قبل الاخر لانه قد يفتح في الجمع للاعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للاضافة كذا قيل وقد يقال الفرق في نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الاخر لان الالف في نحو مصطفى تحذف في الجمع وتقلب ياء في التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان والمصطفين بياء والمصطفيين بيائين فالاولى تعليل ذلك بالمبالغة في الفرق تدبر ٠ منه [٢] في شرح الالفية منه

وحملوا عليه في ذلك الفاظا

كلام لايخلوا عن حسن فليراجع (قوله وحملوا عليه في ذلك الفاظاً) سبب حملها وعدم جعلها منه عدم استيفائها للشروط فانهم اشترطوا فيه ما تقدم في المثنى وشروطا اخر · منها الخلوّ من التاء الموضوعة للتأنيث المغايرة لمافي عدة وثبة علمين فلا يجمع هذا الجمع نحوطلحة وعلاّمة لئلا يجتمع علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرّد منها · ومنها ان يكون لمذكر مناسبةً بينهما[1] فلايجمع نحو زينب وحائض وان كانا على مذكر جاز[2] ومنها ان يكون لعالم للمناسبة بينهما ايضاً من حيث ان السلامة في الجمع اشرف من التكسير كما ان العالم اشرف من غيره فلا يجمع نحو واشق لكلب وسابق لفرس وان لعالِم جاز الجمع · ولا يشترط صرافة المذكر والعالم على ما وهم بل يكفي وجودهما ولو مع الغير فيجوز زيد والهندات ضاربون وزيد والحمير مقبلون قاله الرضي[3] وكذا لايشترط كونهما حقيقيين بل المنزل منزلتهما كذلك كما في التسهيل فلا نقض بقوله تعالى قالتا اتينا طايعين خلافاً لبعضهم وهذه شروط لكل من الاسم والصفة واما ما يشترط في الاسم فقط فقد قيل انه يشترط فيه ان يكون علما غير مركب كالمثنى ولا منافاة بين اشتراط العلمية واشتراط التنكير المعلوم من الاشتراك في الاشتراط السابق لان العلمية شرط للاقدام على الجمعية والتنكير شرط لوجودها بالفعل وفيه يقول البدر الدماميني

فيسأل ما امر شرطتم وجوده ✲ لامر فلم تقض النحاة برده

فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا ✲ ابيتم حصول الحكم الاّ بفقده

واما ما يشترط في الصفة فقط فهو على ما قيل ان تقبل التاء[4] المقصود بها معنى

---

(١) اي بين المذكر وهذا الجمع في الشرف (٢) كما لو كان زيد علم مؤنث امتنع الجمع · منه

(٣) وكذلك لا يشترط ان يكون عالما بالفعل بل المراد ماهو من جنس العلماء فلا يرد قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على غورات النساء فليفهم · منه (٤) اي باطراد ليخرج مسكين فان مسكينه على خلاف القياس فلا يقال مسكينون على القياس · منه

منها أولوا قال الله تعالى ولا يأتل اولو الفضل منكم والسعة ان يؤتوا اولى القربي فأولوا فاعل وعلامة رفعه الواو واولى مفعول وعلامة نصبه الياء وقال تعالى انّ في ذلك لذكرى لاولى الالباب فهذا مجرور وعلامة جره الياء ومنها عشرون

التأنيث [١] اوتدل على التفضيل كقائم ومذنب وافضل فلا يجمع جريح وصبور وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء [٢] ولا تدل على تفضيل واعترض بنحو خصيّ مما هو صفة خاصة بالمذكر فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يصدق عليه شيء مما ذكر اذ لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل قاله الدماميني . وكذا بنحو نساب فانّ التاء التي يقبلها لتاكيد المبالغة مع انه يجمع هذا الجمع كما قيل في نسبه صلى الله تعالى عليه وسلم بعد عدنان و بعد ذلك كذب النسابون الا ان يقال بقبوله التاء الدالة على التانيث وضعا وعدم القبول عارض في الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده لها وضعاً فتثبّت في هذا المقام . فانه من مزالق الافهام . وتأمل كي تطلع على سبب الحاق هذه الالفاظ ونظمها في سلك ذيالك النظام (قوله منها اولو بمعني) اصحاب اسم جمع لذو [٤] بمعنى صاحب وقيل جمع لذو على غير لفظه وليس بشيء (قوله ولا يأتل) اما من الاليه وهي اليمين او من قولهم ما الوت جهدا اي ما قصرّت وعلى التقديرين ان في انْ يأتوا مفتوحة لتقدير على على الاول [٥] وفي في الثاني (قوله ومنها عشرون) فهو اسم جمع لا واحد له لا من لفظه ولا من معناه وجعل مفرده عشرة مستلزم [٦] لصحة اطلاق عشرين على ثلاثين لانّ اقلّ الجمع في اصطلاحهم ثلاث مفردات وهو بديهيّ البطلان على انّ الاعداد ملتئمة من الآحاد حاصلة

---

[١] لا للعوض كعدة ولا لتاكيد المبالغة كنسّابة منه [٢] ومثله التصغير . منه [٣] نظرا الى جريح وصبور انما يتمشى اذا تبع موصوفه في الغالب فليحفظ . منه [٤] لم يقل اسم جمع صاحب لان صاحبا صفة والو ليس بوصف كما ان ذو كذلك . منه [٥] الاول اولى للقصة فارجع الى التفاسير . منه [٦] وهذا الوجه وجه حسن كما لايخفى . منه

واخواته الى تسعين تقول جاءني عشرون ورايت عشرين ومررت بعشرين وكذا تقول في الباقي ومنها اهلون قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا· من اوسط ما تطعمون اهليكم الى اهليهم ابدا الاول فاعل والثاني مفعول والثالث مجرور

من تكرارها لا من تكرار مراتب الاعداد كما بين في موضعه· وايضا يجب ان يقال عشرون بفتح الشين لان مفرده عشرة كذلك ومقتضي السلامة الموافقة وما نقل عن الحجازيين من تسكين شين عشرة وعن التميميين من كسرها وفتحها خاص بالتركيب نحو اثني عشر فليحفظ (قوله واخواته الى تسعين) بادخال الغاية والكل واقع في التنزيل قال تعالى ان يكن منكم عشرون . وواعدنا موسى ثلاثين . فتم ميقات ربه اربعين· الف سنة الا خمسين عاما . فاطعام ستين مسكينا· ذرعها سبعون ذراعا· فاجلدوهم ثمانين جلدة· ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة قاله الازهري في التصريح (قوله ومنها اهلون) جمع اهل وهو العشيرة فهو ليس علما ولا صفة واهل في قولهم الحمد لله اهل الحمد وصف بمعنى مستحق ولا كلام فيه على انه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل وقد اشترط ذلك كما سلف واعلم ان المصنف ذكر اهلون في المتن بعد ذكر عالمون وهنا لم يتعرض له بالكلية فكأنه غفل عنه وانتقل من عشرون واخواته الى اهلون ونحن نتعرض له تتميما للفائدة فنقول جعله بعضهم اسم جمع لعالم وليس جمعا له لان العالم عام في العلماء وغيرهم والعالمون مختص بالاول والخاص لا يكون جمعا[1] لما هو اعم منه وفيه نظر. اما اولا فلانا لا نسلم الاختصاص فقد نقل عن الراغب ان العالمين يشمل غير العلماء وانما غلبوا في جمعهم بالواو والنون لشرفهم· واما ثانيا فعلى تقدير التسليم نقول هو جمع لعالم مرادا به العاقل. واما ثالثا فلانه على التقدير لا نسلم ان الجمع اخص من مفرده بل اما مساو او اوسع دائرة لان عمومه شمولي وعموم المفرد

---

(١) قال بعضهم يجوز ان يكون الجمع اخص نحو قائمون فانه اخص من قائم لانه بحسب مفهومه يطلق على غير العاقل انتهى· منه

ومنها وابلون وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير ومنها ارضون بتحريك الراء و يجوز اسكانها في ضرورة الشعر ومنها سنون وبابه وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامهُ وعوض عنها هاء التأنيث

بدلي قاله الحمصي وقال بعضهم هو جمع لم يستوف الشروط لان مفرده ليس بعلم ولا صفة بل هو اسم جنس وهو المعتمد وهل العالم ح مفسّر باصناف الخلق مطلقا او العقلاء قولان الاول لابي الحسن والثاني لابي عبيدة (قوله ووابلون) وهو جمع لوابل وهو المطر الغزير فمفرده غير عالم والغزير الكثير (قوله ومنها ارضون)[1] بتحريك الراء جمع ارض بسكونها فهو مما تغير فيه بناء مفرده مع انه غير عالم . واراد بتحريك الراء تحريكها بالفتح وذلك لان ارضون ناب عن ارضات فهو الاصل لان ارضا مؤنث بدليل قوله تعالى ان الارض يرثها عبادي الصالحون و بدليل قولهم في التصغير اريضه . وقول العامة في جمعها اراضي لحن لان فعلا لا يجمع على افاعل قاله الحريري في الدرة (قوله سنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها والسنة اسم للعام (قوله و بابه) اي ماجرى على سننه (قوله حذفت) احتراز عن نحو تمرة فلا يجمع هذا الجمع لعدم الحذف (قوله لامه) احتراز عن نحو عدة غير علم[2] لان المحذوف الفاء واصله وِعْد بكسر اوّله وسكون ثانيه استثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء فلهذا لا يجمع هذا الجمع وشذ رقون جمع رقة وهي الدراهم المضروبة مع انه من باب عدة (قوله وعوض عنها) احتراز عن يد لعدم التعويض واصله يدي بسكون الدال[3] او فتحها فحذفت الياء على غير القياس ولم يعوض عنها شيء فلهذا لا يجمع وشذّابون[4] فانه جمع مع عدم التعويض تدبر (قوله هاء التأنيث) احتراز عن نحو اسم واخت لان العوض

(١) الاولى تأخير ارضون عن سنون لانه مما شذ من بابه فتامل . منه

(٢) اما اذا كان علما فيجمع تقول عدون. منه

(٣) الفتح مذهب الكوفيين واختاره ابن طاهر . منه (٤) قيل هو مخالف للقياس دون الاستعمال وهذا احد اقسام الشاذ فلا ينافي ما سبق من قول الشارح ولا يجمع هذا الجمع الا الاب الخ ولعل هذا وجه الامر بالتدبر . منه

الا ترى ان سنة اصلها سنواوسنه بدليل قولهم في الجمع بالالف والتآء سنوات اوسنهات فلما حذفوا من المفرد اللام وهي الواو اوالهاء وعوضوا عنها هاء التأنيث ارادوا في جمع التكسير ان يجعلوه على صورة جمع المذكر السالم اعني مختوماً بالواو والنون رفعاً و بالياء والنون جرًّا ونصباً ليكون ذلك جبراً لما فاته من حذف اللام وكذلك القول فى نظائره وهي عضة وعضون

فيهما عن لامهما غير الهآء . اما اسم فاصله سمو[1] عند البصريين فحذفت لامه وعوض عنها الهمزة في اوله . واما اخت فاصله اِخْو بكسر[2] الهمزة وسكون الخآء فحذفت اللام وعوض عنها على ما قيل تآء التانيث لاهآئه والفرق بينهما ان التآء لاتبدل في الوقف هآء وتكتب طويلة وهآء التانيث يوقف عليها بالهآء وتكتب مربوطة . وشذ بنون لان العوض فيه همزة الوصل واصله بنو لان مؤنثه بنت ولم نر هذه التآء تلحق مؤنثا الا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري هذا . والاولى ان يُلحِق في التعريف ولم يكسر تكسيرا يعرب معه بالحركات كما فعل غيره احترازا من نحو شفه لانها كسرّت على شفاه فاستغني بتكسيره عن تصحيحه واصله شفهه بدليل الجمع والتصغير على شفيهه وهما يردان الاشيآء الى اصولها فحذفت الهآء وقصد بهآء التانيث ان تكون عوضا والقول بان اصله شفو بدليل شفوات لا دليل على صحته كما قاله الجوهري[3] ولا يرد نحو ظِبة وظبون مع انه كسر على ظِبى لشذوذه والظبة بكسر الظآء المعجمة وفتح البآء طرف[4] السهم والسيف (قوله اوسنه) قيل اوهنا للشك العارض من الجمع (قوله عضة) بكسر العين المهملة وفتح الضاد المعجمة واصلها عضه بالهآء بدليل عضيهة وقيل عضو بدليل عضوات . والعضة اما الكذب

---

[1] واما ان قلنا اصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه . منه [2] وقيل بالضم والسكون لكن المضبوط عن الازهري ماذكرناه . منه [3] ولو جعل شفه علما لايجمع ايضا اذ شرط هذا الجمع عند البعض كون الكلمة لاتكسير لها قبل العلمية . منه [4] وقيل حدها . منه

وعزة وعزون وثبة وثبون وقلة وقلون ونحو ذلك قال تعالى الذين جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن الشمال عزين ومما حمل على جمع المذكر السالم في الاعراب بنون وكذلك عليّون وما اشبهه مما سمي به من الجموع الا ترى انّ عليين

والبهتان ومنه لايعضه بعضكم بعضاً او من عضوته اذا فرقته ومنه قول روبة . وليس دين الله بالمعَضّى * (قوله وعزة) بكسر العين المهملة وفتح الزآء الفرقة من الناس [1] واصله عزي فحذفت اللام وعوّض الهآء (قوله وثبة) بضم الثآء المثلثة وفتح الباء الموحدة الجماعة واصله ثبو اوثبي [2] وقد يطلق على وسط الحوض ولا كلام فيه على الصحيح لانه محذوف العين لا اللام لانه من ثاب يثوب اذا رجع . والقول بانه محذوف اللام لانه من يثبت فيثبت له هذا الجمع ضعيف (قوله قلة) بضم القاف وفتح اللام خشبة صغيرة يلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة كذا في بعض الكتب واصله قلو وليعلم ان حاصل ما ذكر من محذوف اللام ثلاثة انواع مفتوح الفآء كسنة ومكسورها كعضة ومضمومها كثبه فالاول مكسور الفآء في الجمع . والثاني لايغير والثالث ذو وجهين الضم والكسر وهو الاكثر كذا في التصريح فليحفظ (قوله قال الله تعالى الذين) الاية قيل لم يمثّل لقلة وثبة كما مثّل للاولين لعدم وقوعها في التنزيل اما الاول فبالكلية واما الثاني فوقع مجموعاً بالالف والتآء قال الله تعالى فانفروا ثبات فافهم [3] (قوله ومما حمل على جمع المذكر بنون) قال الدنوشري هذا مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي حيث قال وبنون جمع سالم خلافاً لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح ان اللفظ اذا رجع الى اصله في الجمع لايوجب جعله جمع تكسير هذا والله تعالى الهادي [4] (قوله بنون) قال في التصريح قياس جمعه

---

(١) وعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير ما تعتزي اليه الاخرى . منه
(٢) من ثبيت اذا جمعت . منه (٣) لعل وجه الامر بالفهم ان عدم الوقوع في التنزيل لايستدعي عدم التمثيل بل ربما يقتضي التمثيل . منه (٤) في هذا اشارة الى ما يرد على ابن فلاح مما لايخفى على احد . منه

في الاصل جمع لعلّيّ فنقل عن ذلك المعنى وسمّيّ به اعلى الجنة واعرب هذا الاعراب

جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية ادّت الى حذف الهمزة انتهى · كتب بعض الافاضل لعلّ العلّة والله اعلم ثقل الانتقال من الكسر الى الضم لان الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فان الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امشوا * وانا اقول يمكن ان يقال لو حذفت الالف من ابنان وقيل بنان لالتبس ببنان الاصابع فكتب الفاضل الاول قد ابعد هذا القائل غاية الابعاد · واتى بما لا يقارب ولا يكاد · اذ الضمة في امشوا عارضة ليس بها اعتداد · ولا يصح بذكرها ايراد انتهى · وعلل بعضهم ذلك بان الجمع لما كان ثقيلا خفف بحذف الهمزة بخلاف التثنية فانها خفيفة فابقيت فيها الهمزة وقال بعضهم غير ذلك[1] (قوله جمع لعلّيّ) بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيلى من العلو (قوله سمي به اعلى الجنة) قيل الظاهر من قوله تعالى وما ادريك الآية ان عليين اسم للكتاب المرقوم الا ان يقال ان في الآية حذف مضاف اي محل كتاب بدليل ان كتاب الابرار لفى عليين · وقيل[2] هو اسم اشرف الجنان كما ان سجين اسم اشرف النيران · وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وانتصر له بعض المحققين بان هذا اقرب الى العربية لان هذا الجمع يختص العالمين والمعنى حينئذ ان الابرار في جملة هولآء فيكون كقوله تعالى اولئك الذين انعم الله عليهم الآية (قوله اعرب هذا الاعراب) اي في المشهور والا فقد ذكروا انه

---

(١) وهو ان ابن اصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الاشياء الى اصولها فلما رجعت الواو ذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة واما في التثنية فلو رجعت الواو ولم يكن هناك ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتح وهو خفيف وقد حذفت اولا لغرض التخفيف فلو رجعت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قبلها الفا سكون ما بعدها ولو رجعت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببنان الكف بخلاف بنون · منه

(٢) قاله الراغب · منه (٢) الواحد على · منه

نظرًا الى اصله قال الله تعالى كلاّ ان كتاب الابرار لفي عليّين وما ادراك ماعليّون
فعلى ذلك اذا سميت رجلاً بزيدون قلت هذا زيدون ورايت زيدين ومررت

يجوز في هذا النوع ان يجري مجرى غسلين[1] في لزوم اليآء والاعراب على النون مصروفاً كعليّين او غير مصروف كقنسرين اذ فيه العلمية والعجمة وان يجري ايضاً مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة وان يجري ايضاً مجرى عربون بفتح العين والرآء المهملتين في لزوم الواو والاعراب على النون منونة وجوّزوا ايضاً ان يلزمه الواو وفتح النون مطلقاً . واغرب من هذا اجرآء بعض العرب بنين و باب سنين مجرى غسلين كقوله

وكان لنا ابو حسن علي * ابا برّا ونحن له بنين

وقوله

دعاني من نجد فان سنينه * لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

بضم النون في الاول وفتحها في الثاني والاعراب عليها في الموضعين . واغرب من هذا كله اطراد بعضهم ذلك في جمع المذكر السالم وخرّج عليه قوله

ربّ حيّ عرندس ذي طلال * لايزالون ضاربينَ القبابِ[2]

وكذا عند بعضهم قوله

فماذا تبتغي الشعرآء مني * وقد جاوزت حدّ الاربعينِ[3]

(قوله واولات) عطف على الاسمآء الخمسة وهو من الملحقات اذ لامفرد له من لفظه وقدّمه على المجموع بالف وتآء ليتصل بالملحقات قبله وان لم يكن من نوعها ولئلا يسبق للوهم عطف قوله وما جمع على مدخول الكاف مما قبله وان قوله فينصب

[1] هوما يسيل والعياذ بالله تعالى من جلود اهل النار عانا الله تعالى والمسلمين منها . منه
[2] فضار بين منصوب على انه خبر يزالون وعلامة نصبه فتح اخره مضاف الى القباب . منه
[3] والاربعين عند هذا البعض مجرور بالاضافة وعلامة جره كسر آخره . منه

بز يدين فتعر به كما تعرب به حين كان جمعاً*ص* واولات وما جمع بالف وتاء مز يدتين وما سمي به منهما فينصب بالكسرة

خاص باولات وهو باطل كما لا يخفى ثم هو ملازم للاضافة الى اسم جنس ظاهر. واصله على ما قيل اوليات تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين (قوله وما جمع بالفٍ وتاء) قدّم الالف لتقدّمها عند النطق وكان له علامتان قياساً على جمع المذكر. واختصت الزيادة بهما لما قال الدماميني من اولبتهما به من حيث ان كلاًّ منهما جاء للتأنيث والجماعة اما مجيء الالف للتأنيث ففي نحو حبلى واما الجمع ففي رجال. واما مجيء التاء للتأنيث فظاهر. واما في الجمع ففي نحو كماه فانه جمع كما وكماة وكما عكس تخمة وتخم انتهى. وفيه نظر لانا لانسلم انّ الجمع يفهم من التاء والالف وانما يفهم من ابنيته المجموع قاله الراعي في شرح الالفية. واجيب بوجهين الاول ادعاء ان الانفهام منهما والدليل على ذلك الدوران. الثاني على تقدير التسليم نقول لا اقل من ان يكون لهما دخل في الدلالة وذلك يكفي في المقصود فافهم (قوله مزيدتين) قال اللقاني ان كانت الباء للملابسة اي الجمع المتلبس بذلك فقيد مزيدتين لابد منه احترازاً عن نحو ابيات وقضاة وان كانت صلة[1] الجمع فالقيد مستدرك انتهى والمراد بزيادتهما ان لا يقابلا بالفاء والعين واللام كما في فاطمة وبنت واخت نبه على ذلك البدر الدماميني في شرح لامية العجم فاحفظه فانه لطيف (قوله وما سمي به) نحو عرفات ولم يوجد هذا النوع في بعض النسخ ولعلّ ذلك سقطة من الكاتب (قوله فينصب بالكسرة) اي كل واحد مما تقدم وهذا هو المشهور وربما نصب الجمع بالفتحة ان كان محذوف اللام نحو سمعت لغاتهم بفتح التاء على ما حكاه الكسائي وذلك تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل هاءً في الوقف وجبراً لما فاته من حذف لامه. واما النوع الاخير فغير المشهور فيه على ما هو المشور بينهم

[1] وكذا ان كانت سببية. منه

نحو خلق الله السموات واصطفى البنات *ش* الباب الرابع مما خرج عن الاصل ماجمع بالف وتاء مزيدتين كهندات وزينبات فانه ينصب بالكسرة

امران اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية والتأنيث واعرابه اعراب الجمع مراعاة للحال المنقول منها مع حذف التنوين مراعاة للحال المنقول اليها فمن ذهب الى المشهور راعى الحال الاولى فقط ومن ذهب الى اوّل الامرين راعى الحال الثانية فقط ومن ذهب الى ثانيهما راعى الحالين معاً فهو كالمتوسط في المسئلة كذا قيل · وقال بعض المحققين ما حاصله ان هذا النوع ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه . وفيه مع ذلك ثلاثة اوجه اعرابه اعراب الجمع مع ثبات تنوينه لانه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة · واعرابه اعراب الجمع مع حذف التنوين لانه وان لم يكن تنوين الصرف الاّ انه يشبهه · واعرابه اعراب ما لا ينصرف انتهى وهو مخالف لظاهر كلامهم فارجع اليه (قوله خلق الله السماوات واصطفى البنات) مثل بمثالين اشارة الى ان الجمع منه قياسي كالثاني ومنه سماعيّ كالاول وانما كان سماعياً لان مفرده سماء وهو ليس مما اطرد فيه هذا الجمع لانه انما يطرد على ما في التصريح فيما اذا كان علما لمؤنث مطلقا او صفة له مقرونة بالتاء او دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرون بالتاء او صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات او مصغره كدريهمات[1] وسماء ليس بواحد من ذلك لانه اسم جنس وليس مؤنثا بالالف الممدودة ولذا صرف في قوله تعالى واوحى في كل سماءٍ امرها لان الفه زائدة وهمزته بدلا من واو اصلية هي لام الكلمة وليست بدلا[2] من الف التأنيث لانها لا تصحب الا اكثر من اصلين كما حقق في موضعه ومن ههنا تعلم انه ليس بقياسيّ ايضا على من يقول باطراد جمع اسم الجنس المؤنث بالالف المقصورة والممدودة على ماذكره في الهمع وتبعه غير واحد من المحققين (قوله فانه ينصب الخ)

[1] في كلام التصريح كلام يطلب من حواشيه · منه [2] وقلبت لتطرفها بعد الف · منه

نيابة عن الفتحة تقول رايت الهندات والزينبات قال الله تعالى خلق الله السموات واصطفى البنات فاما في الرفع والجر فانه على الاصل تقول جاءت الهندات فترفعه بالضمة ومررت بالهندات فتجرهُ بالكسرة ولا فرق بين ان يكون مسمى هذا الجمع موءنثاً بالمعنى كهند وهندات او بالتاء كطلحة وطلحات او بالتاء والمعنى جميعاً كفاطمة وفاطمات او بالالف المقصورة كحبلي وحبليات او الممدوة كصحراء وصحراوات او يكون مسماه مذكراً

اي حملا للنصب على الجر كما فعل في اصله الذي هو جمع المذكر ولم يعرب بالحروف لعدم وجود حرف في اخره صالح للاعراب (قوله بالكسرة) هي كسرة اعراب على الصحيح · وقال الاخفش والمبرّد هي فيه حالة النصب حركة بناء لا اعراب ولا وجه له (قوله قال الله تعالى خلق الله السموات) قيل السموات مفعول به واختاره الجمهور وقيل مفعول مطلق واختاره المصنف وعلل ذلك بان المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذا تا لان الله تعالى موجود للافعال والذوات جمعا والسموات هنا لم تكن موجودة قبل بل الفعل العامل فيها هو فعل ايجادها والجمهور يمنعون اشتراط كون المفعول به موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه والشرط عندهم توقف عقلية الفعل عليه سواء موجودا قبله كضربت زيدا ام لا كبنيت الدار وعلى ذلك تاج الدين التبريزي وشمس الدين الاصفهاني وهو الذي يقتضيه كلام الرضي وبقولهم اقول (قوله واصطفى البنات) قيل البنات مفعول به اتفاقا ولعله لذلك ايضا مثل بمثالين (قوله موءنثا بالمعنى) اي فقط و يستثنى منه على ما قاله الدنوشري باب قطام في لغة من بناه (قوله او بالالف المقصورة) كحبلى وحبليات او بالممدودة كصحراء وصحراوات قال الدنوشري يستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات او فعلا افعل كحمرا فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون واجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين في المذكر ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفيه وان سمي بهما جمعا

كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات وكذلك لافرق بين ان يكون قد سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات او تغيرت كسجده وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات الا ترى ان الاول متحرك وسطه والثاني قلبت الفه ياءً والثالث قلبت همزته واوًا ولهذا عدلت عن قول اكثرهم جمع المؤنث السالم الى ان قلتُ الجمع بالالف والتاء لاعمّ جمعَ المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير وقيدت الالف والتاء بالزيادة ليخرج نحو بيت وابيات وميت واموات فان التاء فيهما اصلية

بالالف والتاء بلا خلاف كذا نقله الحمصي (قوله كاصطبل واصطبلات وحمام وحمامات) الاولى التمثيل بطلحة وطلحات لان ما ذكر لايطرد فيه هذا الجمع كما لايخفى والاصطبل مربط الدواب (قوله اوتغيرت) الاولى وتغيرت بالواو وكذا في قوله قبله او ان يكون مسماه الخ لان بين لاتضاف الا لمتعدد (قوله ولهذا عدلت) اي لاجل ان ماجمع بالف وتاء مزيدتين صادق على ما ذكر عدلت عن قول اكثرهم جمع المؤنث السالم لعدم شموله لجميع ما ذكر بل هو قاصر على غالب احوال الجمع المذكور. لايقال نعم هو كذلك في الاصل لكنه صار في الاصطلاح اسما للجمع بالالف والتاء مطلقا فلا فرق بينهما . لانا نقول شتّان ما بينهما كيف لا وهو بعدُ غير خال عن ايهام (قوله الى ان قلت الجمع بالالف والتاء) فيه اشارة الى ان المراد بقوله ماجمع المفرد بوصف الجمعيه فلا يرد ان ماجمع هو المفرد وهو لايثبت له هذا الحكم (قوله وقيدت الالف والتاء بالزيادة ليخرج الخ) قيل والظاهر انه لايحتاج اليه في اخراج ما ذكر لان قوله ماجمع بالف وتاء كاف في اخراجه اذ ما معناه ما استدل على جمعيته بالف وتاء وما ذكر من نحو ابيات وقضات ليس كذلك بل استدل على الجمعية هناك بغيرها وهو الصيغة الدالة على الجمع انتهى قيل وكأنه مبني على ان الباء في قوله بالف وتاء صلة او سببية وليس بمتعين كما مرّت اليه الاشارة (قوله فان التاء فيهما اصلية) اي مقابلة باللام من فَعْلٍ وذلك بخلاف تاء طلحة وتاء بنت فان الاولى

فينصبان بالفتحة على الاصل تقول سكنتُ اياتا وحضرت امواتا قال الله تعالى وكنتم امواتا فاحيا كم وكذلك نحو قضاة وغزاة فان التاء فيهما وان كانت زائدة الا ان الالف فيهما اصلية لانها منقلبة عن اصلي الا ترى ان الاصل قضية وغزوة لانهما من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا الفين فلذلك ينصبان بالفتحة على الاصل تقول رايت قضاة وغزاة * ص * وما لا ينصرف فيجر بالفتحة نحو بافضل منه الا مع ال نحو بالافضل او الاضافة نحو بافضلكم * ش * البابُ الخامسُ مما خرج عن الاصل ما لا ينصرف وهو ما فيه علتان فرعيتان

زائدة لتأنيث اللفظ والثانية للعوض فلا يردان نقضاً فتذكر (قوله قضية وغزوة) هما على وزن فُعَلة بضم الاول وفتح الثاني · ثم ليت شعري لم ترك المص شرح قوله واولات وشرح ماسمي به منهما ولم يظهر للذهن الكايل وجه وجيه لذلك · ولعله غفلة عما هنالك · وسبحان من لا يغفل (قوله ما فيه علتان) اي على وجه خاصّ معتبر فيما بينهم اذ ليس كل ما فيه علتان فرعيتان يمتنع صرفه الا ترى نحو قائمة فيه الصفة والتأنيث وهما فرعا الجمود والتذكير ولم يمنع من الصرف لان الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الالف الا مع العلمية اذ لا يكون لازما الا معها · فان قلت انما اكتفوا بعلة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجهٍ واحد ولم يكتفوا بذلك في مشابهة الاسم للفعل · اجيب بان مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فانها ظاهرة قوية وبهذا يندفع ايضا ما يمكن ان يقال ان اعطاء اسم الفعل البناء واسم الفاعل العمل والاسم الغير المنصرف حذف التنوين مع ان كلا منها مشابه للفعل تحكم وتوضيح ذلك ان مشابهة الاسم للفعل على ثلاثة اضرب · احدها وهو الاقوى ان يصير معنى الاسم ومعنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى ايضا عمله · وثانيها وهو الاوسط ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصيلة و يشابهه

في شيئ من المعنى كاسم الفاعل فيعطى حينئذ عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى كالاول لضعف امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع في الاعراب على الاسم فلا يبنى منه الاقوي المشابهة ۰ وثالثها وهو الاضعف ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه ببعيد وجهٍ ككونه فرعا لاصل فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البنآء ولا يعطى ايضا عمله لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلوّ منه بل ينزع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة ثم يتبعها الكسر على قول لئلا يلزم توهم الاضافة او البنآء او ينزعان معاً على قول آخر ۰ فلهذا اختص كلّ بما اختص نص على ذلك الرضيّ و بقي كلام [1]

---

[1] وهو انه ينبغي ان يعلم ان قول النحات ان الشيئ الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيئ ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيئ وذلك الحكم ويسمى هذا الحكم عند الاصوليين موجب العلة وتسميتهم ايضا لكل واحد في غير المنصرف سبباً وعلة مجاز لان كل واحد منهما جزء علة لاعلة تامة اذ فاجتماع اثنين يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها ومن ههنا يعلم الجواب عما يقال ان جعل معلول العلتين الفرعية اشكل ان الفرعية تحصل بعلة واحدة وتكون الاخري ضايعة وان جعل معلولها منع الصرف اشكل انه امر واحد وتوارد العلتين على امر واحد باطل وحاصل الجواب باختيار الشق الثاني وهو جعل معلولهما منع الصرف وقوله وتوارد العلتين على امر واحد باطل قلنا ان اراد بالعلتين العلتين التامتين فمسلم بطلان تواردها لكن العلتين فيما نحو فيه غير تامتين ومجموعهما علة تامة وان اراد بهما مطلقا اي ولو ناقصتين فظاهر البطلان لان توارد العلتين الغير التامتين مما لا نزاع في جوازه هذا و يمكن الجواب ايضا باختيار الشق الاول وهو جعل معلول العلتين الفرعية ويجاب بان احدى العلتين يكفى لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق الا بعلتين توجب احدهما الفرعية بجهة والاخرى الفرعية بجهة اخرى او ما يقوم مقامها وحاصل هذا الجواب انا لا نسلم ان الفرعية المطلوبة ههنا تحصل بعلة واحدة وتكون الاخرى ضايعة اذ المطلوب الفرعية بجهتين وهى لا تحصل بعلتين نعم لو كان المطلوب فرعية مطلقا يرد الاشكال وليس فليس قاله بعض المحققين و بعد في هذا المقام ۰ كلام ۰ والله تعالى وليّ التوفيق و بيده ازمة التحقيق ۰ منه

من علل تسع اوواحدة منها تقوم مقامها فالاول كفاطمة فان فيه التعريف والتانيث وهما علتان فرعيتان عن التنكير والتذكير والثاني نحو مساجد ومصابيح فانهما جمعان والجمع فرع عن المفرد وصيغتهما صيغة منتهى الجموع ومعنى هذا ان مفاعل ومفاعيل وقفت الجموع عندهما وانتهت اليهما فلا تتجاوزهما فلا يجمعان مرة اخرى بخلاف غيرهما من الجموع فانه قد يجمع تقول كلب واكلب كفلس وافلس ثم تقول اكلب واكالب ولايجوز في اكالب ان يجمع بعده وكذا اعرب واعارب فلا يجوز في اعارب ان يجمع كما يجمع اكلب على اكالب وآصال على اصائل فكان الجمع قد تكرر فيهما فنزلا بذلك منزلة جمعين وكذلك صحراء وحبلى فان فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير وهو تأنيث لازم فنزل لزومه منزلة تأنيث ثان ولهذا الباب مكان يأتي شرحه فيه ان شاء الله تعالى وحكمه ان يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة حملوا جره على نصبه

لا يسعه المقام (قوله من علل تسع اي على المشهور) وزاد بعضهم عاشرة وهي شبه الف التانيث كارطى وتسمى الف الالحاق والمقصورة قال السيوطي في الفيته

والف الالحاق ذات القصر * مع علم وذا ختام الامر

و بعض آخر زاد اخرى وهي مراعاة الاصل كاحمر اذا نكر بعد العلمية وقال بعضهم العلل ثلاثة عشر هذه الاحدى عشر مع لزوم التانيث وعدم النظير في الآحاد . وقيل هي اثنتان الحكاية والتركيب (قوله بخلاف غيرهما من الجموع) قيل اي جموع التكسير وتحقيق هذا الباب . سيأتي ان شاء الله تعالى الملك الوهاب على اتم وجه في آخر هذا الكتاب (قوله ان يجر بالفتحة) اعترض بان هذا منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بالف وتاء والملحق به بناء على انه معرب باعراب اصله . واجيب بان هذا ونحوه من الاعلام المحكية لا يدخل في الكلام كما لا يدخل العلم المبني كسيبويه قاله الحمصي في حواشي الالفية (قوله حملوا جره على نصبه) فان قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره اجيب بان المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل احدهما

كما عكسوا ذلك في الباب السابق تقول مررت بفاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء فتفتحها كما تفتح اذا قلت رايت فاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء قال الله تعالى واوحينا الى ابراهيم واسمعيل واسحاق و يعقوب وقال تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل ويستثنى من ذلك صورتان احداهما ان تدخل عليه ال والثانية ان يضاف فانه يجر فيهما بالكسرة على الاصل

على الاخر كما في المثنى والمجموع وهذا هو المشهور . لدى الجمهور . وذهب الاخفش والمبرد والزجاج الى انه مبني في حالة الجر على الفتح لخفته ومعرب في حالتي الرفع والنصب . ووجه بان مشابهة للمبني الذي هو الفعل ضعيفة فحذفت لها علامة الاعراب وبني في حالة واحدة فقط وكانت حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر هذا وكانه لضعفه قال المصنف ولا وجه لكلامهم (قوله كما عكسوا ذلك) اي الحمل في الباب السابق وهو باب الجمع بالف وتآء فانهم حملوا هناك النصب على الجر كما عرفت (قوله ان تدخل عليه ال) اي سواء كانت حرف تعريف كالافضل على ما صححه في المغني او موصولة نحو ما انت باليقضان او زآئدة كالبيت المذكور في الكتاب قيل او مبدلا لامها ميما كما في لغة حمير نحو تبيت بليلِ امْ اَرْمدِ (قوله فانه يجر فيهما بالكسرة على الاصل) لان المشابهة عورضت بما هو من خواص الاسمآء فلم توءثر شيئاً . فان قلت لِمَ لَمْ يرجع الى الاصل عند دخول حرف الجر مع اختصاصه بالاسمآء ايضاً . اجيب بان المعارضة فيما ذكر اشد لان ال ومدخولها كالكلمة بدليل ان العامل الضعيف يتخطاها وكذا المتضايفان بدليل اكتساب المضاف من المضاف اليه اموراً كالتأنيث والتذكير في مثل* كما شرقت صدر القناة من الدم . وانارة العقل مكسوف بطوع هوىً . ولا كذلك حرف الجر مع مجروره . فان قلت نراه يجر بالكسرة ايضاً في غير ما ذكر كما اذا خيف الزحاف نحو قوله

اَعِدْ ذكر نعمانٍ لنا انّ ذكره * هو المسك ما كررته يتضوّع

فالاولى نحو وانتم عاكفون في المساجد والثانية نحو في احسن تقويم وتمثيلي في الاصل بقولي بافضلكم اولى من تمثيل بعضهم بقوله مررتُ بعثماننا فان الاعلام لاتضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان نكرةً زال منه احد السببين المانعين له من الصرف وهو العلمية فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه بخلاف افضل فان مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه اضفته ام لم تضفه وكذلك تمثيلي بالافضل اولى من تمثيل بعضهم بقوله

رايت الوليد بن اليزيد مباركاً * شديداً باعباء الخلافة كاهله

لان يحتمل ان يكون قدر في يزيد الشياع فصار نكرةً ثم ادخل عليه ال للتعريف فعلى هذا ليس فيه الاّ وزن الفعل خاصة ويحتمل ان يكون باقياً على علميته وال زائدة فيه كما زعم من مثل به * ص * والامثلة

فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به الطبع السليم ۰ اواقتضته ضرورة رعاية القافية نحو قوله

سلام على خير الانام جميعهم * حبيب اله العالمين محمدِ

بشيرٍ نذيرٍ هاشميّ مكرّم * رؤوف عطوف من يسمى باحمدِ

وهو ظاهر[1] وقد ينون ايضاً مرفوعا للضرورة نحو

صبّت عليّ مصائب لو انها * صبّت على الايام صِرنَ لياليا

او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا اجيب بان ذلك مخالف للقياس المعهود فيما بينهم ولا كلام فيه على ان ذلك غير داخل فيما لاينصرف عند المحققين بناء على تقييد العلة بالاعتبار اذ العلة فيه غير معتبرة لمعارضتها بالدواعي المذكورة كذا قيل (قوله والامثلة) لم يعبر بالافعال كما عبر فيما تقدم بالاسماء لانها ليست

---

(١) فانه لو قال باحمد بالفتح لايخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة ۰ منه

الخمسة وهي تفعلان وتفعلون بالتآء واليآء فيهما وتفعلين فترفع بثبوت النون وتجزم
وتنصب بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا * ش *الباب السادس مما خرج عن
الاصل الامثلة الخمسة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف الاثنين نحو يقومان
للغائبين وتقومان للحاضرين او واو الجمع نحو تقومون للحاضرين و يقومون للغائبين
او يآء المخاطبة نحو تقومين وحكم هذه الامثلة الخمسة انها ترفع

افعالاً باعيانها كما ان الاسمآء الستة اسمآء باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل
فعل كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان و ينطلقان ويستخرجان وغير ذلك
وكذا البواقي قاله المصنف في شرح اللمحة وهو يقتضي ان لا يعبر عنها بالافعال اذ لاتعين
لها كالاسمآء وكثير منهم يعبر بذلك اعتمادا على التعين النوعي وحرصاً على المشاكلة
(قوله الخمسة) اي باعتبار الفاظها والا فهي باعتبار معناها اكثر من ذلك كما لايخفى
(قوله وهي كل فعل الخ) قيل عليه ان التعريف للماهية وكل للافراد . وايضاً كل
تفهم ان كل واحد منها هو الخمسة وهو ظاهر البطلان واجيب بان التعريف بما بعد
كل وفائدة الاتيان بها التصريح من اول الامر بان الحدّ مطرّد منعكس وفي شرح
الكافية للعلامة الجامي في بحث التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لاباس بمراجعته (قوله الف
الاثنين) عبر به دون ضمير الاثنين للاشارة الى انه لافرق بين ان يكون اسما كما
في نحو الزيدان يفعلان او حرفا كما في نحو يفعلان الزيدان على قولٍ وكذا نقول
في قوله او واو الجمع (قوله او واو الجمع)فيه انه لايشمل نحو زيد وعمرو و بكر يقومون
فالاولى التعبير بالجماعة بدل الجمع (قوله او يآء المخاطبة) الاولى اوضمير المخاطبة لئلا
يتوهم انها تكون حرفا ايضا كالاولين مع انها لاتكون الا اسما على الاصح وقول المازني
والاخفش بانها حرف خطاب لاينبغي ان يعوّل عليه (قوله فانها ترفع الخ) قال
الرضي لما اشتغل محلّ الاعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران
الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البنآء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل

بثبوت النون نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نيابةً عن السكون والفتحة تقول

الرفع لمشابهته في الغنة للواو وخص هذا الابدال بهذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشى والقاضي وغلامي ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وحمل الياء في تفعلين على اخويه انتهى وللمصنف[1] في تعليل ذلك غير هذا تركناه خوف الاطالة . ثم اعلم ان هذا مذهب الجمهور . وهو المشهور . وقيل انها معربة بالواو والالف والياء وعليه فهي حروف والفاعل مستتر ولم يصرحوا بذلك وليس بالبعيد . وذهب الاخفش وابن درستويه الى تقدير الاعراب قبل هذه الحروف والنونُ دليل الاعراب ووافقه السهيلي في ذلك الا انه لم يجعل النون دليل الاعراب بل قال انها ثبتت رفعا لشبه الفعل الاسم وتحذف حالتي الجزم والنصب لفوات المشاكلة (قوله بثبوت النون) قيل[2] هذا منقوض بالامثلة المقرونة بنون التوكيد فان اعرابها بالحركات مقدرة كما اشار[3] اليه المصنف في التوضيح وصرح به الرضي اجيب[4] بان ما ذكر خلاف المشهور والمشهور انه معرب بالنون المقدرة والحروف تقدر كالحركات هذا ثم ان قوله بثبوت النون على معنى بالنون الثابتة فهو من قبيل جرد قطيفة وعبر به ليقابل قوله بحذفها كما ذكر بعض المحققين . واراد بالنون المكسورة غالبا بعد الالف على الاصل في التخلص من الساكنين وقرء شاذاً اتعدانَني بالفتح وترزقانُه بالضم والمفتوحة بعد الواو والياء للخفة كذا قيل . في التعليل . وقال ابو حيان انما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الالف تشبيها بنون التثنية (قوله وتجزم وتنصب) في تقديم الجزم على النصب اشارة الى اصالته وحمل النصب عليه وهو كذلك لان الجزم في الافعال كالجر في الاسماء فكما حمل النصب في نظيرها من الاسماء على الجر حمل هنا ايضاً على نظيره رعاية للمشاكلة (قوله بحذفها) اي للجازم والناصب قال المصنف في حواشي التوضيح وقد

---

(١) في حواشي التوضيح . منه (٢) اللقاني . منه (٣) حيث قال فانه معرب معها تقديرا . منه (٤) النحراوي . منه

انتم تقومون ولم تقوموا ولن تقوموا رفعت الاول لخلوه عن الناصب والجازم وجعلت علامة رفعه النون وجزمت الثاني بلم ونصبت الثالث بلن وجعلت علامة النصب والجزم حذف النون قال الله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الاول جازم ومجزوم والثاني ناصبٌ ومنصُوب وعلامة النصب والجزم الحذف *ص* والفعل المعتل الآخر فيجزم بحذف آخره نحو لم يغز ولم يخش ولم يرم *ش* هذا الباب السابع مما خرج عن الاصل وهو الفعل المعتل الآخر نحو يغزو ويخشى ويرمي فانه يجزم بحذف آخره

تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجبٍ لنون التوكيد نحو ولا يصدنّك واما ترينّ واما يبلغنّ وجائز وهو ضربان كثيرٌ وذلك لنون الوقاية بناءً على ان المحذوف نون الرفع وهو الاصح نحوا فغير الله تأمروني على قرآئة التخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لاتدخلوا الجنة حتى تأمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى بادنى زيادة وانما حذفت لانها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في نحو بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف لأَمِنَتْ مما لم يؤمن منه الاصل كذا في روس المسآئل للنووي (قوله الاول جازم ومجزوم) اي لم حرف جزم وتفعلوا مجزوم به والجملة مجزومة بان وهذا هو الجاري على الالسنة . وقيل كلاهما عامل في تفعلوا على جهة التنازع وهو لايتمشى الا على قول ابن العلج من جواز التنازع في الحرف والله تعالى اعلم (قوله المعتل) لم يقل المعلّ لان المدار على كون آخره حرف علة سوآء اعلّ كيخشى او لم يُعَلّ كيدعو ويرمي (قوله فيجزم بحذف آخره) اي في الاختيار او على اللغة المشهورة فلا يزد ولا ترضاها على رواية اثبات الالف وعدم كونها للاشباع وكون لاناهية بالهاء لا بالفاء [1] والمراد بالاخر الاخر الاصلي الغير المبدل من همزة [2] اما المبدل منها كيقرا ويضوُفان كان الابدال على القياس بان كان بعد [3] دخول

---

[1] وعليه فالواو للحال اي فطلقها غير مرضي لها . منه [2] اي وان كان بدلا من بآء كيخشى اذ الالف لاتكون اصلا ابدا . منه [3] لان ابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ماقبلها قياسي . منه

فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة تقول لم يغز ولم يخش ولم يرم * ص* فصل
تقدر جميعُ الحركات في نحو غلامي والفتى ويسمّى الثاني مقصوراً والضمّة والكسرة
في نحو القاضي ويسمّى منقوصاً والضمة والفتحة في نحو يخشى والضمة في نحو يدعو ويقضي
وتظهر الفتحة في نحو انّ القاضي لن يقضي ولن يدعو *ش* علامة الاعراب على ضربين
ظاهرة وهي الاصل وقد تقدمت امثلتها ومقدرة وهذا الفصل معقود لذكرها فالذي
يقدر فيه الاعراب خمسة انواع احدها ما يقدر فيه حركات الاعراب جميعها لكون

الجازم فحذف الحرف حينئذ ممتنع لاخذ الجازم مقتضاه وان كان على غير القياس بان
كان قبل دخول الجازم عند تعاصي الهمزة بالحركة عن الابدال فالحذف وعدمه
جائزان بناء على الاعتداد بالعارض وهو الابدال وعدمه وهو الاكثر كما ذهب الى
ذلك ابن عصفور وذهب غيره الى ان الحذف ممتنع ايضاً لان تسهيل الهمزة كتحقيقها
(قوله فانه يجزم الخ) فان قلت لِمَ لم يلحق النصب بالجزم في المعتلّ كما الحق به في
الباب المتقدم قلت لتعذر الاعراب بالحركة ثَمَّ بخلافه هنا فاعرب على الاصل
(قوله فينوب حذف الحرف عن حذف الحركة) وذلك لان الحرف لضعفه بسكونه
صار كالحركة وهي تحذف عند دخول الجازم وهذا بظاهره انما يتمشى على قول ابن
السراج ومتابعيه من ان هذه الافعال لايقدر فيها الاعراب في حالة الرفع والفتحة
على الالف في حالة النصب لما ان الاعراب في الفعل فرع فلا حاجة الى التقدير فيه
بل هو معرب بنفس الحرف او انّه مبني وكونه معرباً ولا اعراب له لا يكاد يفهم .
واما على قول سيبويه ومن تابعه من ان الاعراب مقدّر والجازم حاذف له والحرف
محذوف تبعا زيادة في الفرق بين المرفوع والمجزوم فلايتمشى فصل تقدّر الى آخره
(قوله وذلك) اي الذي تقدّر فيه جميع حركات الاعراب الاسم المقصور والمراد به
ما ليس ممنوعا من الصرف كموسى اما هو فتقدر فيه الضمة والفتحة اصالة او نيابة عن
الكسرة الا ان اضيف كموسى بني اسرائل فتقدّر فيه الكسرة ايضاً هذا مذهب الجمهور

الحرف الآخر منه لا يقبلُ الحركة لذاته وذلك هو الاسم المقصُور وهو الذي آخره الف لازمة نحو الفتى تقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى فتقدر في الاول ضمة وفي الثاني فتحة وفي الثالث كسرة وهذا التقدير

وقال ابن فلاح بتقديرها مطلقاً وظاهر العبارة يوافقه (قوله هو الاسم) قيل يخرج الفعل والحرف كيخشى وعلى فلا تغفل (قوله المقصور) من القصر وهو اما المنع لمنعه عن ظهور الحركات فيه واما مقابل الممدود لا يقال يلزم على الاول صدق المقصور على نحو يخشى وغلامي · وعلى الثاني صدقه على نحو دعا ورمى ولا قائل به لانا نقول من المعلوم ان وجه التسمية لا يجب اطراده على ان نحو غلامي عند بعض النحاة مبني والمقصور من القاب المعرب كذا بهامش الدنوشري بخط الاصل · وايضاً لانسلم صدق المقصور على نحو دعا ورمى اذ هو مقابل الممدود وليس في الفعل ممدود وشاء يشاء عند الاكثرين ليسا بممدودين لان الالف التي قبل الهمزة منقلبة عن العين وفي الممدود يشترط زيادتها (قوله لازمة) المراد باللزوم في الالف لزوم وجودها في احوال الاعراب كلها لفظا كالفتى او تقديراً كفتى فيخرج الف نحو اباك لتبدلها عند تبدّل العامل لكنه يخرج ايضاً الالف العارضة بسبب انقلابها عن همزة كالمقرا اسم مفعول من يقرا فان التقدير المذكور محقق فيه مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التي هي الاصل واجيب بان لزوم وجودها لفظا او تقديراً ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذي باعتباره وجدت الالف · والعارضةُ بسبب الابدال لازمةٌ باعتباره وان لم تكن لازمة من حيث هي او باعتبار الاصل او في الجملة [1] وهذا بخلاف الالف في رأيت اباك فانها باعتبار هذا الاستعمال الذي وقعت بسببه وهو الاعراب بالحروف ليست

---

(1) وايضاح ذلك ان للمقري استعمالين احدهما تحقيق الهمزة والثاني ابدالها فباعتبار هذا الاستعمال وملاحظته تكون الالف لازمة والا انتفى الابدال فلا يكون تغييرا ملاحظا وان كانت في حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال الى استعمال اخر · منه

لانّ ذات الالف لاتقبل الحركة لذاتها · الثاني ما يقدر فيه حركات الاعراب جميعها لكون الحرف الاخير منه لا يقبل الحركة لا لذاته بل لاجل ما اتصل به وهو الاسم المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي واخي وابي وذلك لان ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لاجل المناسبة فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الاعراب فيه · الثالث ما يقدر فيه الضمة والكسرة فقط للاستثقال وهو الاسم

لازمة لانها في ذلك الاستعمال تسقط في غير النصب كذا قاله بعض الافاضل فليفهم (قوله لان ذات الالف لاتقبل الحركة) وذلك لانها هوائية تجري مع النفس والحركة تقطع الحرف وتمنعه من الجري فلم يجتمعا (قوله وهو الاسم المضاف) اي بناء على المشهور والا فقد قال بعضهم ببنائه وبعض اخر بتقدير الاعراب رفعاً ونصباً وظهوره جرًا وعزي الى ابن مالك · واخر بالواسطة · ورد الاول والثالث ظاهر · ويرد الثاني بان الكسرة مستحقة قبل العامل للمناسبة ودعوى زوالها بعروض حركة الاعراب مما لاوجه لها اذ لامعنى لزوال الشيء مع بقاء سببه مع ان الاصل بقاء ما كان على ما كان · والعناية بكسرة المناسبة اشد وليس هناك تضييع جانب الاعراب بالكلية لجواز تقديره فان قلت يشكل ما ذكرت بالالف في المثنى والواو في الجمع فانهما مستحقان قبل التركيب فكان القياس فيهما تقدير الف وواو اجيب بانه انما جاز كون علامتي التثنية والجمع اعرابا لانهما احد الامرين وهما الالف والياء في التثنية والواو والياء في الجمع ومعنى التثنية والجمع لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لخصوصية احدهما ولا كذلك ما نحن فيه فتأمله فانه دقيق (قوله الى ياء المتكلم) ولو محذوفة او مبدلة نحو ياغلاما و ياابت والاشتغال بحركة المناسبة ظاهر (قوله بكسرة المناسبة) الاولى بحركة المناسبة كما لايخفى (قوله وهو الاسم الخ) تقدير الكسرة فيه انما هو اذا لم يكن ممنوعا من الصرف اما اذا كان ممنوعا منه كجوار وقاضيَ علم امرأَة فلا تقدّر على الصحيح لكن هل تظهر الفتحة لخفتها في حدّ ذاتها او تقدّر

المنقوص ونعني به الاسم الذي آخره ياء مكسور ماقبلها كالقاضي والداعي · الرابع مانقدر فيه الضمة والفتحة للتعذر وهو الفعل المعتل بالالف نحو يخشى تقول يخشى زيد ولن يخشى عمرو فتقدرَ في الاول الضمة وفي الثاني الفتحة لتعذر ظهور الحركة على الالف الخامس ما تقدر فيه الضمة فقط وهو الفعل المعتل بالواو نحو زيد يدعو وبالياء نحو زيد يرمي وتظهر الفتحة لخفتها على الياء في الاسماء والافعال

لنيابتها عن الثقيل قولان صحح بعض المحققين الثاني (قوله المنقوص) سمي بذلك لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها · اولانه قد تحذف لامه في نحو قاض ومرتق والحذف نقص · قال الازهري وفي كلا التعليلين نظراما الاول فلان يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو لايسمى منقوصاً · واما الثاني فلانّ نحو فتىً حذفت لامه لاجل التنوين ولا يسمىّ منقوصاً ايضا انتهى · قلت ولا يخفى جواب هذا النظر على من تذكر ما اسلفناه ونظر (قوله الاسم) قيل خرج نحو يرمي وفي (قوله آخره ياء) اي لازمة ليخرج نحو ابيك والكلام في الياء العارضة بسبب ابدال الهمزة نحو المقري كالكلام فيما سبق (قوله مكسور ما قبلها) خرج نحو ظبي فالاعراب فيه ظاهر اذ لاثقل بظهوره للخفة بسكون ما قبلها (قوله وتظهر الفتحة لخفتها على الياء في الاسماء) اي في المشهور · قال الاشموني ومن العرَب من يسكّن الياء في النصب قال الشاعر

ولو انّ واشٍ باليمامة داره * وداري باعلا حضرموت اهتدى ليا

قال المبرد هذا من احسن الضرورات الشعرية لانه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر انتهى · وعلى هذا فتقدّر الفتحة على الياء · وكذا تقدّر عليها في المركب المزجيّ اذا كان آخر الجزء الاول ياء واعرب اعراب المتضايفين نحو معدي كرب بلاخلاف قال في الهمع بقي ان الف لدى تقلب ياء نحو لديهم فهل تقدر الفتحة على الياء اذا نصب او على الالف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هرباً من تخلف قاعدة ظهور الفتحة

وعلى الواو في الافعال كقولك ان القاضي لن يقضي ولن يدعو قال الله تعالى اجيبوا داعي الله · لن يؤتيهم الله خيرا · لن ندعو من دونه الٰها

على اليآء كذا قيل فتدبر ولا تغفل (قوله وعلى الواو) وعدم الظهور في قوله

وما سوّدتني عامر عن وراثة * ابى الله ان اسمو بامٍ ولا اب

لايقاس عليه (قوله في الافعال) يفهم منه انه ليس في الاسماء واو يقدّر عليها الاعراب وهو كذلك فليحفظ واعلم انه بقي مما يقدّر فيه الاعراب اشياء لم يذكرها المصنف ولعله روما للاختصار · ونحن نذكر بعضاً منها لتحصل الفآئدة في الجملة لذوي الابصار · منها المدغم آخره فيما بعده نحو وقتل داود جالوت بادغام دال داود بجيم جالوت[1] ويضرب بكر بادغام بآء يضرب بباء بكر ومنها المسكن آخره وقفاً نحو رأيت زيد بسكون الدال ونحو زيد يضرب[2] بسكون البآء من يضرب ومنها ماسكن تخفيفاً نحو ان الله يأمركم في قرأة السكون وتوبوا الى بارئكم فيها ايضاً ومنها المحكي بمن نحو من زيدا في جواب رأيت زيدا والتقدير في هذا كله للتعذر على قول[3] وصرّح الرضي بكونه للثقل في المسكن للوقف وتحقيقه يطلب من حواشي الحمصي على شرح الفاكهي ثم اعلم ايضاً ان المصنف لم يذكر شيئاً مما يقدر فيه الحروف اصلا ولعلّ ذلك لفرعيته وعدم الاعتناء به · ومثاله في الاسماء جآء مسلمي فان الواو مقدّره وهذه اليآء علامة للجمع فقط اذ الرفع يقتضي خصوصية الواو ولم تبق · وكذا على ما قيل كل جمع صحيح اضيف الى كلمة اولها ساكن فانه يكون اعرابه تقديريا في الاحوال كلها نحو جآء صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وكذا المثنى في الرفع فقط نحو جآء غلاما الرجل وذلك لحذف الحروف دفعا لالتقآء الساكنين لكن قيل بثبوتها خطا لمصلحة · ومثاله في الافعال لتضربانّ بنون التوكيد الثقيلة واضربن

---

[1] ونحو والعاديات ضبحا · وترى الناس سكارى · منه [2] لم يذكر هذا في كلامهم فتدبر · منه

[3] ومن زيد في جواب جاء زيد مختلف فيه · منه

* ص * فصل يرفع المضارع خالياً من ناصب وجازم نحو يقوم زيد * ش * اجمع النحويون على ان الفعل المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم كان مرفوعاً كقولك يقوم زيد و يقعد عمرو وانما اختلفوا في تحقيق الرافع له ما هو فقال الفرآء واصحابه رافعه نفسُ تجرّده من الناصب والجازم وقال الكسائي حروف المضارعة وقال ثعلب مضارعته للاسم وقال البصريون حلوله محل الاسم قالوا ولهذا اذا دخل عليه نحو ان ولن ولم ولمّا امتنع رفعه لان الاسم لايقع بعدها فليس حينئذ حالاً محل الاسم

ياهند بنون النسوة ونون الرفع مقدّرة فيهما . وبقي ان للمقصوز والمنقوص شروطا واحكاما لايتسع المقام لذكرها فلتطالب مع تحقيق ما ذكرناه من المطولات * فصل (قوله يرفع المضارع) اي لفظا كيضرب او تقديراً كيخشى او محلا كيضربن كما يشعر به[1] ظاهر الاطلاق وعبارة بعضهم تشعر بارادة الاولين فقط حيث قيد بقوله اذا سلم من النونين . ولعل الاول اولى . وقدم الرفع لكونه اقوى الحركات وان كان فيه نوع توقف على معرفة الناصب والجازم (قوله خاليا) حال من المضارع وجعله خبراً لكان محذوفة كما يفهمه عبارة البعض لايخلو عن تكلف . ولعلّه بيان لحاصل المعنى ولم يقل بخلوّه على قياس ما قال في المنصوب والمجزوم ليكون كلامه جاريا على كل المذاهب مع ما فيه من الايماء الى ما اختاره هنا وفي الاوضح من ان رافعه التجرد لان تعليق الحكم بالمشتق يفيد عليّة مأخذ الاشتقاق فافهم (قوله من ناصب او جازم) المتبادر من الوصف ما هو المتلبس بالفعل فلا حاجة الى قول البعض خاليا من ناصب ينصبه او جازم يجزمه (قوله كقولك يقوم زيد ويقعد عمرو) مثال للمعتل والصحيح ولا يظهر وجه وجيه لتقديم المعتل سوى ان ذلك عادة الزمان . وبالله تعالى المستعان (قوله وانما اختلفوا الخ) قيل ليس في هذا الاختلاف كثير نفع (قوله حلوله محل الاسم) اي من حيث هو اسم سوآء كان مرفوعا اولا . وارتفع لانه

---

(1) وقيل انا لمصنف لم يقيد اكتفآء بما سلف فافهم . منه

واصح الاقوال الاول وهو الذي يجرى على السنة المعربين يقولون مرفوع لتجرده من الناصب والجازم · ويفسد قول الكسائي ان جزء الشيء لا يعمل فيه · وقول ثعلب انّ المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل يقتضيه ثم يلزم على هذين المذهبين ان يكون المضارع مرفوعاً دائماً ولاقائل به ويرد قول البصريين ارتفاعه في نحو هلاّ يقوم لانّ الاسم لا يقع بعد حروف التخضيض *ص* وينصب بلن نحو لن نبرح * ش* لمّا انقضى الكلام على الحالة التي يرفع فيها المضارع ثنيتُ بالكلام على الحالة التي ينصبُ فيها وذلك اذا دخل عليه حرف من حروف اربعة وهي لن وكي واذا وان وبدأ بالكلام على لن لانها ملازمة للنصب بخلاف البواقي وختم بالكلام على ان لطول الكلام عليها

صار حينئذ كالاسم فاعطي اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع (قوله واصح الاقوال الاول) ويؤيده الدوران اذ حيثما وجد وجد وحيثما انتفى انتفى · ولا يرد عليه ان التجرد عدميّ والرفع وجودي فلا يكون منقدحا منه لان الشيء ما لم يُوجَدْ هو نفسه لا يُوجِدُ غيره ضرورة · لانا لانسلم انه عدميّ اذ هو الايتان بالمضارع على اول احواله · او نقول انه علامة ولا مانع من كونها عدميّة (قوله ثم يلزم على المذهبين الخ) قد يقال بمنع اللزوم بناءً على قوة عامل النصب والجزم بالنسبة الى هذا العامل (قوله ويرد قول البصريين ارتفاعه الخ) اجيب بان الارتفاع استقر قبل دخول نحو هلاّ فلا يزول الاّ بعامل يقتضي نصباً او جزما · والرفع في نحو يقوم الزيدان بناءً على انه من مظانّ صحة وقوع الاسم · فان قلت هلا كان الماضي كذلك لانه ايضاً حال محل الاسم · قلت هو مبني الاصل فلا يؤثر فيه هذا فافهم (قوله ملازمة للنصب) اي في المشهور والا فقد ورد اهمالها حملا على لا وكذا الجزم بها كما قاله في المغنى ومثل له بقوله * لن يحلُ للعينين بعدك منظر * وقوله

لن يخب الآن من رجائك منْ * حرّك دون بابك الحلقه

ولن حرف يفيدُ النفي والاستقبال بالاتفاق ولا تقتضي تأبيداً خلافاً للزمخشري في انموذجه ولا تاكيداً خلافاً له في كشافه بل قولك لن اقوم محتمل لان تريد بذلك انك لا تقوم ابداً او انك لا تقوم في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التاكيد ولا تقع لن للدعاء

ثم قال والاول محتمل للاجزاء بالفتحة عن الالف للضرورة (قوله يفيد النفي) قيل اي الانتفاء اذ النفي على ما هو الظاهر فعل النافي وهو قائم به (قوله ولا تقتضي تابيداً) بل هي لمطلق النفي واستدل بانها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى فلن اكلّم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في لن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه. وردّ بان ذلك عند اطلاق منفيها وخلوّ المقام عن التقييدات. وبان ابدا تصريح بما يفهم بالتضمن دفعا لتوهم النفي المجرّد بناءً على استبعاد تمنى الموت منهم على جهة التأبيد وليس بتكرار لا لفظا وهو ظاهر ولا بالمرادف لان الاسم لا يرادف الحرف ولان التأبيد نفس معنى ابدا وجزء معنى لن قاله الشمني (قوله خلافاً للزمخري) قيل حمله على ذلك اعتقاده امتناع رؤيته تعالى في الآخرة فيتأتى له الاستدلال بقوله تعالى لن تراني. وفيه ان الاعتقاد لا دخل له في الاوضاع اللغوية. بل لعل الداعي له نقله ذلك عن العرب واستفادته من لن يخلقوا ذباباً ولن يخلف الله وعده. وانت خبير بان النقل اذا خالف الاوثق لا يعبأ به وان استفادة التأبيد من الآيتين من خارج اذ الخلق مستحيل على غيره تعالى وخلف الوعد ممتنع منه عزّ وجلّ وشاهد هذا بقاء التأبيد لو أُتِيَ بلا بدَلها. وايد بعضهم ما ذهب اليه الزمخشري بان لن يفعل نقيض سيفعل وهي مطلقة ونقيضها دائمة فلا بد في لن يفعل من ملاحظة التأبيد. وهو في حيز المنع لان نقيض سيفعل لن يفعل ابدا لا لن يفعل بدون تقييد فلا بد لنفي هذا من دليل ودونه خرط القتاد على ان للبحث فيما ذكروه بعد مجالا واسعا كما لا يخفى على من له تدرب بعلم الميزان (قوله في انموذجه) اي في بعض نسخه (قوله ولا تقع لن للدعاء)

خلافا لابن السرّاج ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى قال رب بما انعمت عليّ فلن اكون ظهيرًا للمجرمين مدعيًا ان معناه فاجعلنى لا اكون لامكان حملها على النفي المحض و يكون ذلك معاهدة منه لله سبحانه وتعالى انه لايظاهر مجرمًا جزاءً لتلك النعمة التي انعمها عليه ولا هي مركبة من لا ان فحذفت الهمزة تخفيفًا والالف لالتقاء الساكنين خلافًا للخليل

هذا مذهب بعضهم · قال في المغنى وتأتي للدعاء كما تأتى لا كذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله

لن تزالوا كذا لكم ثم لا زلت * خالدا لكم خلود الجبال

واما قوله تعالى رب بما انعمت عليّ الآية فليس منه لان فعل الدعاء لايسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يارب لاعذبت فلانا ونحو لاعذب الله عمروا انتهى · قال الدماميني وقد يقال لايقوم بهذا البيت حجة لاحتمال ان يكون لن تزالوا خبرا لادعاء ولا يعينه كون المعطوف بثم دعاء بناءً على عطف الانشاء على الاخبار · قال الشمني واقول ان لم يعينه كون المعطوف عليه دعاء عيّنه كون لاتزالوا لو كان خبرًا لكان لنفي الاستقبال ولا معنى له · واعترضه الحمصي قائلاً معناه الاخبار ببقائهم على هذه الحال التي هم عليها الآن بناءً على ما عرفه من القرائن المقتضية للبقاء عادة اي انتم لاتزول عنكم في المستقبل هذه الحالة الموجوده بل تستمر معكم في المستقبل وهذا معنى صحيح انتهى · وانا اقول هذا تكلّف واحتمال بعيد على ما ذكر في شرح جمع الجوامع وهو لايبطل الحجية · لاسيا والمسئلة ظنيه · وليت شعري ما الداعي لتاؤيل ما ظاهره الدعاء والقياس لا يأباه · كما لايخفى ذلك على كل فاضل اوّاه (قوله مدعيا ان معناه الخ) لعلّ سبب ذلك ما مرّ آنفاً في كلام المغنى (قوله ولا هي مركبة من لا اَنْ) قال الجامي فقصر كأيْشْ في اي شيءٍ (قوله خلافا للخليل)اي والكسائي قال في المغنى بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا

ولا اصلها لا فابدلت الالف نونا خلافاً للفرآء *ص* وبكي المصدرية نحو لكيلا تأسوا
ش الناصب الثاني كي وانما تكون ناصبةً اذا كانت مصدرية بمنزلة ان وانما تكون

لن اضرب خلافا للاخفش الصغير وامتناع زيدا يعجبني ان اضرب خلافاً للفرآء
ولان الموصول وصلته مفرد ولن افعل كلام تام وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره
اي لا فعلي واقع مردود بانه لم ينطق به مع انه لم يسد شيءٌ مسده بخلاف لو لا زيد
لاكرمتك وبان الكلام تام بدون المقدّر وبان لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة
التكرار اذا لم تعمل ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك فان الاستقرآء
يشهد بذلك انتهى . وهو كلام حق . وردّ صدق . والقول بان الاول لا ينتهض
دليلا لجواز تجدد وضع بالتركيب بعيدٌ ويبعده الاعلال المذكور مع قول المبرد انّ
انْ وما بعدها مبتدا حذف خبره اذ يقتضي هذا انه لم يعرض بالتركيب وضع
مستأنف وكذا القول بان قوله لم ينطق به ليس مقتضياً لامتناع تقديره فالصواب
اسقاطه في الردّ ليسعى بشيءٍ لان الرد بالمجموع كما يشير اليه كلمة مع واي ضرر فيه
حينئذ كما لا يخفى (قوله ولا اصلها لا الخ) قال في المغنى لان المعروف هو ابدال النون
الفا نحو قوله تعالى لنسفعا وليكونا انتهى . والقول بالحمل يبعده اصالة عدم التغير مع
ان التغير لا دليل عليه (قوله والصحيح هي حرف برأسه) كذا في بعض النسخ وفي
البعض اسقاطه وهذا مذهب سيبويه ويؤيده ان الاصل البساطة ولا دليل على غيرها
بل قد يستدل عليها بجواز تقديم معمول معمولها نحو زيدا لن اضرب والظاهر عدم
تغير حكمها بالتركيب فافهم (قوله بكي المصدرية) اي التي تسبك بمصدر مدخولها .
واحترز بذلك عن المقتطعة من كيف كما في قوله كي تجنحون الى سلم[1] . وعن الجارة
كما سيتضح لك (قوله الناصب الثاني كي) هذا عند غير الاخفش وهو الصحيح
قال في المغنى وعن الاخفش ان كي جارة دآئما وان النصب بعدها بان ظاهرة او مضمرة

[1] تمامه . وما ثئرت . قتلاكم ولظى الهيجآء تضطرم . منه

كذلك اذا دخلت عليها اللام لفظا كقوله تعالى لكيلا تأسوا. لكيلا يكون على المؤمنين حرج او تقديرًا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فان لم تقدّر اللام كانت حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت ان مضمرة بعدها اضمارًا لازمًا *ص* وباذا مصدّرة

و يرده نحو لكيلا تأسوا فان زعم ان كي تاكيد للام كقوله[1] ولا للما بهم ابدًا دواء ردّ بانّ الفصيح لا يخرج على الشاذ انتهى (قوله اذا دخلت عليها اللام) لانها حينئذ يمتنع كونها حرف جرّ لما يلزم عليه من دخول حرف الجرّ على مثله وهو ممتنع في الفصيح (قوله فان لم تقدّر اللام كانت حرف جرّ) اي في المشهور وعن الكوفيين انها ناصبة دائمًا و يرده قولهم كيمه كما يقولون لمه. وقول حاتم *واوقدت ناري كي لتبصر ضوءها[2] لان لام الجرّ لا تفصل بين الفعل وناصبه. واجابوا عن الثاني بانه ضرورة وعن الاوّل بان كي ناصبة والفعل محذوف بعدها مثل ما قيل في الحديث فيذهب كيما فيعود ظهره طبقًا واحدًا من ان المراد كيما يسجد. ولا يخفى انه قياس على غريب. على ان في كلامهم اخراج ما الاستفهامية عن الصدر. وحذف الفها في غير الجرّ. (قوله وكانت ان مضمرة بعدها اضمارًا واجبًا) اي فلا تظهر الا في الضرورة كما في المغني وجعل ابن مالك في التسهيل اظهار ان بعدها قليلا ومن الاظهار قوله

فقالت أكلّ الناس اصبحت مانحا * لسانك كيما ان تغر وتخدعا

والمحفوظ الاظهار بعد المقرونة بما ولم يسمع في غيرها هذا وتلخص مما ذكره ان لكي حالتين وجوب كونها ناصبة ووجوب كونها جارة وذلك ظاهر. لكن بقي لها حالة ثالثة وهي جواز الامرين وذلك فيما اذا تقدمت عليها اللام وتأخرت عنها ان كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي[3] *فان قدرتها جارة كانت توكيدا للام. وان قدرتها

---

(١) فلا والله لا يلفي لما بي. منه (٢) تمامه واخرجت كلبي وهو في البيت داخله. منه (٤) تمامه. فتتركها شنا ببيداء بلقع. منه

وهو مستقبل متصل او منفصل بقسم نحو اذا اكرمك واذا والله نرميهم بحرب

ش الناصب الثالث اذن وهي حرف جواب وجزاء عندسيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذا اظنك صادقاً

ناصبة كانت ان توكيدا لها . وعند الضرورات تباح المحظورات . لكن الاوّل اولى لان توكيد حرف الجرّ بمثله اسهل من توكيد حرف مصدري بمثله . ولانّ أنْ امّ الباب فلا ينبغي ان تكون تاكيدا . ولان الفعل والٍ لها فهي احق بالعمل به . وكذا يجوز الامران اذا لم يظهر شيءٌ قبلها ولا بعدا . لكن الاولى هنا ان تكون ناصبة بتقدير اللام لانه الكثير (قوله الناصب الثالث اذن) هذا عندغير الخليل اما عنده فالناصب ان مضمرة بعدها مطلقا كما حكاه عنه الفارسي وغيره . وعليه فالحاصل من الانسباك فاعل لمحذوف اي وقع اكرامك مثلا . قال الرضي وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوي كونها غير ناصبة بنفسها كان اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله . واما قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر انتهى . وكان الرضي راضي بمذهب الخليل (قوله اذن) قيل[1] اصلها اذ ان نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت . وقيل انها بسيطة وهو الاصح . واختلف في رسمها فقيل بالالف مطلقا . وقيل بالنون مطلقاً . وقيل ان عملت فبالالف . والا فبالنون جبراً لها ولعله الاولى في غير المصحف اما فيه فبالالف مطلقا للاتباع (قوله وهي حرف جزاء وجواب) اي معناها الجواب والجزاء وذلك باعتبار مضمون الكلام الذي بعدها وما ذكره من الحرفية هو الصحيح وهو مذهب الجمهور . وقال بعض باسميتها وان الاصل في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك بالرفع فحذفت الجملة المضافة اليها وعوض التنوين ولا يخفى انه تكلف (قوله وقال الفارسي

---

[1] ونسبا الى الخليل . منه

اذ لامجازاة بها هنا وانما تكون ناصبة بثلاثة شروط الاول ان تكون واقعةً في صدر الكلام فلو قلت زيد

في الاكثر) وهو ابعد عن التكلف (قوله اذ لامجازات بها) اي بدخولها اذ يشترط في الجزاء الاستقبال او المضي ولا دخل للحال فيه على ما قاله الرضى . وقال ابن الملا في حواشيه على المغني وانما لم تكن هنا مجازات لان ظن الصدق لايصح ان يكون جزاءً للمحبة لان المجازات انما تكون بفعل اختياري على مثله والظن والحب غير اختياريين اما الحب فظاهر . واما الظن فبتقدير حصوله عقيب صحيح النظر فهو اضطراري[1] اذ لايمكن دفعه كالعلم الحاصل عقيبه من غير فرق . والقول بان الحب اختياري والظنّ مكتسب فبالنظر في الاول الى اسبابه وفي الثاني الى طريقه نعم ايراد احدهما يمكن ان يكون جزاء لايراد الآخر لكن جزائيته ليست بحسب الا يراد كما لايخفى انتهى وكلام الرضيّ اوفق بمذاق اهل هذا الفن (قوله وانّما تكون ناصبة بثلاثة شروط) اي غالبا وسمع الغاۤئها مع تلك الشروط الاّ انه نادر لا يقاس عليه . قيل وكان القياس الغاۤئها لعدم اختصاصها لكن اعملوها حملا على ظنّ لانها مثلها في جواز تقدمّها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزئيها انتهى . قال المصنف في بعض تعاليقه ودعوى عدم الاختصاص ممنوعة فيما نحن فيه . ولعلّ منشاء ذلك قوله تعالى ولن تفلحوا اذن ابداً والفرق مثل الشمس ظاهر (قوله في صدر الكلام) ظاهره وجوب الاهمال في نحو يازيد اذن اكرمك ونحو زيدا اذن اكرم . نكن لايبعد في هذا جواز الاعمال والاهمال بناۤء على انها مصدرة نية لان المفعول في نيّة التاخير غير مصدّرة ظاهراً لتقدّم المفعول عليها لفظا فتُعْمَلَ الجهتان كما قالوا في المسبوقة بعاطف كالواو

[1] والمذاهب في حصول العلم عقيب النظر اربعة عادي عند الاشعري و بالاعداد عند الفلاسفة و بالتوليد عند المعتزلة وواجب لازم عند الامام . والبحث فى ذلك ليس من وضيفة هذا الفن ومحله كتب الكلام . منه

اذا قلت اكرمه بالرفع · الثاني ان يكون الفعل بعدها مستقبلاً فلو حدثك شخص بحديث فقلت اذا تصدق رفعت لان المراد به الحال · الثالث ان لا يفصل بينهما بفاصل غير القسم نحو اذا اكرمك واذا والله اكرمك قال الشاعر

اذا والله نرميهم بحرب * يشيبُ الطفل من قبل المشيب

ولو قلت اذا يازيد قلت اكرمك بالرفع وكذا اذا قلت اذا في اكرمك واذا يوم الجمعة اكرمك كل ذلك بالرفع * ص * وبان المصدرية ظاهرة نحو ان يغفر لي ما لم تسبق بعلم نحو علم ان سيكون منكم مرضى فان سبقت بظن فوجهان نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة ومضمرة جوازاً بعد عاطف مسبوق باسم خالص نحو ولبس عباءة وتقرَّ عيني * وبعد اللام نحو لتبين للناس الا في نحو لئلا يكون للناس فتظهر لا غير ونحو وما كان الله ليعذبهم فتضمر لا غير كاضمارها بعد حتى ان كان مستقبلاً نحو

والفاء انها مصدّرة نظرا لوقوعها صدر جملة وغير مصدّرة نظرا الى كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب العطف[1] (قوله قلت اكرمه بالرفع) لضعفها عن العمل بسبب وقوعها حشوا وما ورد من النصب في قوله اني اذن اهلك ضرورة او خبر ان محذوف تقديره لا استطيع وما بعده ابتداء (قوله مستقبلا) الظاهر استقباليته بالنسبة الى زمن التكلم فيجب الرفع في المستقبل بالنظر الى ما قبلها كما اذا قال شخص جاءني زيد امس فقلت اذن اكرمه وكان الاكرام والمجيء قد مضيا الا ان الاكرام وقع عقيبه · ولم يصرح بذلك فيما رأيت فليتتبع وليحرر (قوله غير القسم) قيل اي بشرط ان يكون محذوف الجواب · واغتفر الفصل به لانه لتاكيد الكلام فكانه غير اجنبي · وتخصيص الجواز بالقسم مذهب بعضهم وروي جواز الفصل بالجملة الدعائية نحو اذاً يغفر الله لك تدخلَ الجنة · وبلا النافية نحو اذاً لا اهينك · وبالمفعول[2] نحو اذا زيدا اكرم · و بالندا

---

(١) والاهمال ارجح قال وان تجيء بحرف عطف اولا · فاحسن الوجهين ان لا تعملا · منه
(٢) رجح الكسائي الاعمال وهشام الاهمال · منه

حتى يرجع الينا موسى وبعد او التي بمعنى الى نحو* لاستسهلنّ الصعبَ او ادرك المنى* اوالتي بمعنى الاّ نحو* كسرت كعوبها او تستقيما* وبعد فاء السببية او واو المعيه مسبوقتين بنفي محض او طلب بالفعل نحو لايقضى عليهم فيموتوا · و يعلم الصابرين · ولا تطغوا فيه فيحل ولا تاكل السمك وتشرب اللبن * ش * الناصب الرابع ان وهي ام الباب وانما اخرت في الذكر لما قدمنا ولاصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة بخلاف بقية النواصب فلا تعمل الاظاهرة مثال اعمالها ظاهرة قوله تعالى والذي اطمع ان يغفرلي خطيئتي يريد الله ان يخفف عنكم وقيدت ان بالمصدرية احترازا من المفسرة والزائدة فانهما لا ينصبان المضارع

والظرف والجار والمجرور كما مثل المصنف فافهم (قوله الناصب الرابع اَنْ) وقد ترد جازمة نحو قوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا * تعالوا الى ان يأتِنا الصيد نحطب

بحذف ياء يأتنا · ومهملة نحو قوله

ان تقران على اسماء ويحكما * مني السلام وان لا تشعرا احدا

باثبات نون الرفع في تقرأ ن قاله بعضهم وهو قليل جدّا (قوله والذي اطمع ان يغفرلي) اي في ان يغفر لي فان وما بعدها في تأويل مصدر امّا منصوب بالفعل على معنى ذلك الحرف نحو[1] كما عسَلَ الطريق الثعلب او مجرور بالحرف المحذوف نحو[2] اشارت كليبٍ بالاكفّ الاصابع · اي الى كليب · والخلاف في ذلك مشهور هذا والمثال الثاني خالٍ من ذلك فلعله لهذا مثلّ بمثالين (قوله احترازا من اَنْ المفسّرة والزآئدة) لم يذكر اَن الاسمية ايضاً كما في قول بعض العرب اَنْ فعلتُ فإنَّ ان فيه اسم مبني على السكون محله الرفع على الابتداء والجملة بعده خبره لقاتها بالنسبة اليها · واما التي في نحو انتَ وانتِ فهي وان كانت اسما ايضاً لكن لملازمتها للعلامة الدالة على المراد

---

(١) اوله لدن بهز الرنح يعسل كفه · فيه · منه (٢) اذا قيل اي الناس شرّ قبيلة · منه

فالمفسرة هي المسبوقه بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو كتبت اليه ان يفعل كذا اذا اردت به معنى اى والزائدة هي الواقعة بين القسم ولو نحو اقسم بالله ان لو ياتيني

بعيدة عن الالتباس بالمصدرية فليس في التنبية عليها كثير نفع (قوله هي المسبوقة بجملةٍ) يشير الى اشتراط تقدّم الجملة وعدم جواز تأخرها وهو كذلك على ما يقتضيه التفسير واحترز بقيد الجملة عن المسبوقة بمفرد كالتي في قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين فانها مخففة من التقيلة (قوله فيها معنى القول دون حروفه) اشترط ذلك لان صريح القول لايحتاج الى تفسير لان الجملة تقع مفعولا له قاله الغنيمي . وهذا هو المشهور . وفي شرح الجمل انها تكون مفسرّة بعد صريح القول . وهو غريب جداً . ثم ان بعضهم زاد في التعريف المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار واحترز بالاول عن نحو عندي عسجد ان ذهب . فانه لايصح اتيان ان بل يتعين اتيان اي . وبالثاني عن نحو كتبت اليه بأَنْ يفعل او ان يفعل اذا قدّرت الباء فانها حينئذ مصدرية لامفسرّة . وهذا الاخير لايخلو عن حسن . وكان في قوله اذا اردت به معنى اي نوع اشارة اليه (قوله اذا اردت به معنى اي) يعني في مطلق التفسير والاّ فاي لتفسير مدلول ما قبلها واَنْ ليست كذلك لظهور اَنّ معنى الكتابة ليس هو الفعل لكن في ذلك ايضاح لابهام فيما قبلها تأمل (قوله والزائدة هي الواقعة الخ) هذا من جملة مظاّن وقوعها . ولعله اشهرها والا فقد تزاد بعد لما التوقيته نحو لما ان جاء البشير وتزاد ايضاً بين الكاف ومجروره نحو كان ظبيةٍ في رواية جرّ ظبية (قوله بين القسم) اي فعل القسم مذكوراً كما مثل ومتروكا كما في قوله *اما والله اَنْ لو كنت حرّا[1] اذ المراد اقسم والله ان لو الى آخره . ثم الحكم بالزيادة هنا هو قول الجمهور . وعن ابن عصفور انها في ذلك حرف جيئ به لربط الجواب . ويعده ان الاكثر تركها والحروف الروابط ليست كذلك قاله في المغنى . وهل الجواب المذكور للقسم

[1] تمامه . وما بالحرّ انت ولا العتيق . منه

زيد لاكرمته واشترطت ان لا تسبق المصدرية بعلم مطلقا ولا بظن في احد الوجهين احترازا عن المخففة من الثقيلة والحاصل ان لان المصدرية باعتبار ما قبلها ثلاث حالات احداها ان يتقدم عليها ما يدل على العلم فهذه مخففة من الثقيلة لا غير ويجب فيما بعدها امران احدهما رفعه والثاني فصله منها بحرف من حروف اربعة وهي حرف التنفيس وحروف النفي وقد ولو فالاول نحو علم ان سيكون والثاني نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولاً · والثالث نحو علمت ان قد يقوم زيد والرابع نحو ان لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً · وذلك لان قبله افلم ييأس الذين آمنو ومعناه فيما قاله المفسرون افلم يعلم وهي لغة النخع وهوازن قال سحيم

اقول لهم بالشعب اذ يأسرونني * الم تيئسوا اني ابن فارس زهدم

اي الم تعلموا ويؤيده قراءة ابن عباس افلم يتبين وعن الفرّاء انكار كون ييئس بمعنى يعلم وهو ضعيف الثانية ان يتقدم عليها ظن فيجوز اَنْ تكون مخففة من الثقيلة فيكون حكمها كما ذكرنا

او للو الذي صرّح به المغاربة وغيرهم انه للسابق منهما ولا فرق بين الشرط الامتناعي وغيره خلافاً لابن مالك في احد قوليه فانه اضطرب كلامه فيه فظاهر ما قاله في التسهيل في باب القسم ان الجواب للو ولو مع جوابها جواب القسم وفي باب الجوازم ان جواب القسم محذوف اغنى عنه جواب لو قاله الدماميني (قوله بعلم مطلقاً) اي بلفظه او بمعناه منفيا او مثبتا لكن بشرط ان لا يؤول بغيره فان أُوِّل كانت ان مصدرية نحو ما علمت الا ان تقوم قال سيبويه لانه جارٍ مجرى الاشارة فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم (قوله فصله منها الخ) وذلك ليحصل الفرق بين المخففة والمصدرية لانها لا يفصل بينها وبين الفعل كذا قيل وسيأتي لهذا تتمة تحقيق ان شاء الله تعالى (قوله النخع وهوازن) قبيلتان (قوله ظن) اي ما يدل على الظن ولو بلفظ العلم (قوله فيجوز ان تكون مخففة) اجراء للظن مجرى العلم بان يحمل على الظن الغالب

ويجوز ان تكون ناصبة وهو الارجح في القياس والاكثر في كلامهم ولهذا اجمعوا على النصب في قوله تعالى آلم احسبَ الناسُ ان يتركوا واختلفوا في قوله تعالى وحَسِبُوا ان لا تكون فتنة فقرِيَ بالوجهين الثالثة ان لا يسبقها علم ولا ظنٌّ فيتعين كونها ناصبة كقوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي واما اعمالها مضمرة فعلى ضربين لان اضمارها اما جائز واما واجب فالجائز في مسائل احداها ان تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من التقدير بالفعل كقوله تعالى وما كان لبشر ان يكلمه اللهُ الّا وحيًا او من وراء حجاب او يرسل رسولاً

القريب من العلم ولو ادعاء (قوله فيجوز ان تكون ناصبة) اي بشرط ان لا يكون هناك فاصل غير لا فان كان نحو ظننت ان سيكون تعين كونها مخففة (قوله وهو الراجح الخ) وذلك لسلامته من التطفل ولعدم احتياجه الى تقدير فاصل (قوله ولهذا اجمعوا الخ) قيل لعل سبب الاجماع في هذه الايه والاختلاف في الاخرى زيادة التكلف في الاولى دونها اذ ليس فيها ارتكاب تقدير كما لا يخفى (قوله فيتعين كونها ناصبة) هذا اذ كان السابق مما ينافي المخففة كالرجاء والشك والطمع اما غير المنافي فلا يمتنع فيه التخفيف صرّح بذلك النجم سعيد وابو حيان (قوله في مسائل) قيل المراد بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا مسئلتين حيث قال احدها ان تقع بعد عاطف الخ والثانية ان تقع بعد لام الجرّ الى اخره انتهى. ويمكن ان يكون المراد به ما هو المشهور والمسئلة الثالثة هي قوله وكذا بعد كي لكنه غير الاسلوب لنكتة سنذكرها ان شاء الله تعالى (قوله بعد عاطف) اراد به الواو وَاَوْ والفآء وثمّ اذ لم يسمع النصب بعد غيرها بل قال ابو حيان انه لا يجوز (قوله باسم) اخرج المسبوق بفعل نحو قوله تعالى يريد الله ليبين لكم ويهديكم فان النصب بالعطف لا بان مضمرة جوازا نص عليه بعضهم (قوله خالص من التقدير بالفعل الخ) احترز به عن غير الخالص

في قراءة من قرأ من السبعة بنصب يرسل وذلك باضمار أن والتقدير او أن يرسل وان والفعل معطوفان على وحياً اي وحياً او ارسالاً ووحياً ليس في تقدير الفعل ولو ظهرت ان في الكلام لجاز وكذا قول الشاعر ولبس عباءة وتقرّ عيني * احبُّ اليّ من لبس الشفوفِ تقديره ولبس عباءة وان تقرعيني الثانية ان تقع بعد لام الجرّ

كاسم الفاعل في نحو الطائر(١) فيغضب زيد الذباب فانه يجوز حينئذ في الفعل النصب بان اذا لاحظت في اسم الفاعل جهة الاسمية الخالصة والرفع بالعطف عليه اذا لاحظت فيه جهة معنى الفعل قاله الرضي · وزعم بعضهم انه لاينصب الفعل حينئذ · ثم المراد بالاسم الخالص اعمّ من ان يكون مصدرا كما مثل او اسم ذات نحو قوله

ولولا رجال من ازام اعزّة * وآل سبيع او اسوئك علقما

فان اسوئك منصوب بان مضمرة بعد العاطف المسبوق باسم ذاتٍ خالص من التقدير بالفعل وهو رجال لكن يشترط فيه ان يكون صريحا احترازاً من الاسم المتصيد من الكلام السابق نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فتحديث فان الاضمار هنا على ما قيل واجب لا جائز (قوله في قرآئة من قراء من السبعة بالنصب) احتراز عمن قرآء بالرفع فقد ذكر انه مستأنف حينئذ (قوله اي وحيا او ارسالا) هما حالان من الاسم الكريم وكذا الجار والمجرور لكن بتأويلهما بموحياً ومرسلا ويحتمل على بعد النصب بنزع الخافض · وقيل غير ذلك (قوله تقديره للبس الخ) هذا تحريف والصواب ولبس بالواو لا باللام كما نبه عليه المصنف في شرح بانت سعاد (قوله تقديره للبس عبائة وَاَنْ تقرَّ عيني) هذا على تقدير النصب وبعضهم اجاز الرفع بعطف الفعل على المبتدا قبله بتنزيله منزلة المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه · وجعل الرفع على الاستيناف يدفعه فساد المعنى اذا المقصود الاخبار باحب عن المجموع لا عن لبس فقط كما لايخفى ومع هذا النصب اولى فافهم (قوله بعد لام الجرّ) هذا

---

(١) اعرابه الطائر مبتدا والذباب خبره وفيغضب معطوف على طائر والفاء مغنية عن الضمير وزيد فاعل · منه

سواء كانت للتعليل كقوله تعالى وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس وقوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا ليغفر لك الله او للعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوًّا وحزنا واللام هنا ليست للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك وانما التقطوه ليكون لهم قرة عين فكان عاقبته ان صار لهم عدوًّا وحزنا او زائدة كقوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجسَ اهل البيت فالفعل في هذه المواضع منصوب بان مضمرة ولو اظهرت في الكلام لجاز وكذا بعد كي الجارة ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونًا

عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان اللام هي الناصبة · وذهب بعض[1] النحويين الى ان النصب بكي مضمرة والمذهب الاوّل اولى · قيل لان اللام قد عملت في الاسماء الجرّ فلا تعمل في الافعال النصب · ولان كي لا يطرّد اضمارها بخلاف[2] ان (قوله سواء كانت للتعليل كقوله تعالى وانزلنا اليك الآية) فان قلت هذا مخالف لما شاع من مذهب الامام الاشعري من ان افعال الله تعالى لا تعلل · قلت اجيب بان المراد التعليل نظرًا للظاهر المتبادر وان لم يكن في نفس الامر كذلك (قوله وقوله تعالى انا فتحنا الآية) قيل ان غفران الذنب ليس علة للفتح · واجيب بان العلة اجتماع المعطوفات لا احدها (قوله واللام هنا ليست للتعليل) لا يبعد دعوى التعليل مجازًا[3] لان الكون عدوًّا لما كان ناشئا من الالتقاط فكانه التقط لذلك بل قال فافهم فهذا اولى من دعوى الاشتراك (قوله فكانت عاقبته) اي الالتقاط المفهوم من التقطوه (قوله او زائدة) الاولى اوصلة تفاديا من اطلاق الزائد في كلامه تعالى وحيث عبر به كان الاولى ان لا يمثل بالآية (قوله كقوله تعالى انما يريد الله الآية) كانت اللام هنا صلة لان الفعل مما يتعدى بنفسه (قوله وكذا بعد كي) قال كذا اشارة الى انه غير معتنٍ به لانه قدّم انّ اضمار انْ بعد كي اضمار لازم كما هو مذهب البصريين وكون التشبيه في مطلق الاضمار يأباه الذهن السليم تدبر

---

(١) ابن كيسان والسيرافي · منه (٢) ومعلوم ان المطرد اولى من غيره · منه (٣) وهومذهب البصريين · منه

بلا وجب اظهار ان بعد اللام سواء كانت لا نافية كالتي في قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة او زائدة كالتي في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم اهل الكتاب ولو كانت اللام مسبوقة بكون ماضٍ منفي وجب اضمار ان سواء كان المضي في اللفظ والمعنى نحو وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم او في المعنى فقط نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام لام الجحود. وتلخص ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك فيما بقي قال تعالى وامرنا لنسلم لرب العالمين

(قوله وجب اظهار ان بعد اللام) دفعا للثقل الحاصل من توالي اللامين (قوله مسبوقة بكون) اي ناقص كما هو المتبادر. واحترز بذلك عن المسبوقة بفعل منفي غيره نحو ماجئتني لتكرمني فان اللام هناك لام كي لا لام الجحود خلافا لبعضهم وهل الفعل الناقص من اخوات كان كذلك اولا قولان اصحهما الثاني على ما قيل لان ذلك غير مسموع (قوله منفي) اي بما او لم او ان على قول استظهر في المغني خلافه. ويشترط في هذا الفعل ان لا يقيد بالظرف وان لا ينتقض النفي بالا وان يكون فاعله وفاعل المقرون باللام واحدا فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمروا ولا ما كان زيد الا ليضرب عمروا ولا ما كان زيد ليذهب عمرو ويجوز ذلك في لام كي (قوله وجب اضمار ان) لان الكلام حينئذ نفي سيفعل وليس هناك ان مطلقا فارادوا المطابقة بينهما فجعلوا اللام كحرف التنفيس فكما لا يجمع بين ان والحرف كذلك لا يجمع بين ان واللام. وهذا هو المشهور. ومنهم من ينصب باللام ولا يقدّر ومن ينصب بان ويجوّز اظهارها مع اللام. ومن ينصب بها[1] و يظهرها دون اللام. والمعوّل على الاوّل (قوله وتسمى هذه اللام لام الجحود) الجحود في اللغة انكار ما يعرف لا مطلق الانكار ولعلهم

---

(١) استدل بقوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ولا حجة فيه لان ان وما بعدها في تاويل مصدر خبر كان فافهم . منه

وقال تعالى وامرت لان اكون . ولما ذكرت انها تضمر وجوباً بعد لام الجحود استطردت في ذكر بقية المسائل التي يجب فيها اضمارات وهي اربع احداها بعد حتى واعلم ان للفعل بعد حتى حالتين النصب والرفع فاما النصب فبشرط كون الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها سواءً كان مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم اولا فالاول كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعاً والثاني كقوله تعالى وزلزلوا حتى

ارادوا به المطلق ومع هذا الاولى ان يقال لام النفي او لام الانكار . ثم اعلم انهم اختلفوا في تعلق هذه اللام وعدم تعلقها فالبصريون على الاوّل مستدلين بانه قد صرّح بالمتعلق في قوله * سموت ولم تكن اهلا لتسمو * والكوفيون على الثاني فانهم زعموا انها هي الناصبة مستدلين بقوله

لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن * مقالتها ما دمت حيا لاسمعا

اذ لو كانت أن هي الناصبة لزم تقدم معمول صلتها عليها وهو ممتنع . وفي كل من الدليلين نظر . اما الاوّل فلاحتمال الضرورة او الشذوذ . واما الثاني فلمعارضته بمجيء ذلك في صريح ان في قوله . كان جزائي بالعصا ان اجلدا . و بان اللام قد عملت في الاسماء وعوامل الاسماء لاتعمل في الافعال . وربما يجاب بان الجار يتوسع فيه و بان القاعدة اغلبية لكن مع هذا الشايع على السنة المعربين هو الاول ومزيد التحقيق يطلب من محله (قوله فبشرط كون الفعل مستقبلا) فان كان حالا وجب الرفع قيل سبب الاشتراط ان نصبه باضمار ان وهي تخلص الفعل للاستقبال وهذا بظاهره يقتضي ان يكون الفعل مستقبلا في كل ما ينصب بعده باضمار أن ولعل في حتى خصوصية اقتضت ذلك فتدبر (قوله مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم) فحينئذ يجب النصب (قوله اولا) اي او لا يكون مستقبلا بالنسبة الى زمن التكلم بل يكون مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها فقط فحينئذ يجوز الامران الرفع والنصب قاله الدماميني

يقول الرسول لان قول الرسول وان كان ماضياً بالنسبة الى زمن الاخبار الاّ انه
مستقبل بالنسبة الى زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى
كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى
الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كقوله تعالى لن نبرح عليه عاكفين حتى

(قوله مستقبل بالنسبة الى الامرين) وهما زمان ما قبله اعني زمان الثبات على العكوف
وزمان التكلم اعنى زمان غيبة موسى عليه السلام وذهابه الى الميقات واستقبال
الرجوع بالنسبة اليهما ظاهر (قوله وزلزلوا) اي ازعجوا من الشدائد (قوله حتى يقول)
بالنصب وقرائة الرفع محمولة على الاستيناف اللفظي وان كان المعنى على الحالية كذا قيل
(قوله الى زمن الاخبار) الذي هو هنا زمن التكلم نظرا الى الظاهر فافهم (قوله معنيان)
اي على المشهور . وزاد بعضهم ثالثا وهو كونها بمعنى الاّ ومثل له بقول الشاعر

ليس العطاء من الفضول سماحة * حتى تجود وما لديك قليل

قيل يمكن جعلها بمعنى الى اي انتفى كون اعطائك سماحة الى وقت جودك . مع قلة
ما في يدك . وكذا يمكن جعلها بمعنى كي اي احكم بانتفاء السماحة اذ ذاك . كي تجود
وقليل ما تحويه يداك . ولا يخفى ما في هذا التوجيهين . على وجيه ذي عينين .
ونقص بعضهم واحداً [1] وهو كونها بمعنى كي واقتصر على المعنى الثاني وقد صار بذلك
عاينا [2] بتكلفات لاتجد لها عاينا [3] فقال في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة اسلمت وابقى
على اسلامي الى ان ادخل الجنة (قوله فتارة تكون بمعنى كي) اي حقيقة كما هو مذهب
المتاخرين . وعند بعضهم مجازا اما بعلاقة ان كلاّ من الغاية والمسبب مقصود لهم
ومطلوب عندهم كما قاله العلامة الثاني . او بعلاقة الانتهاء في كل منهما لان الفعل
الذي هو السبب ينتهي بوجود الجزاء والمسبب كما ينتهي بوجود الغاية كما قاله غيره
(قوله علة لما بعدها) اي له دخل في العلية ولو في الجملة ولا يخفى مدخلية الاسلام

---

(١) لاندلسي . منه (٢) اي شقيا . منه (٣) اي قاصدا . منه

يرجع الينا موسى وكقولك لاسيرن حتى تطلع الشمس وقد تصلح للمعنيين معا كقوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتي تفيئ الى امر الله يحتمل ان يكون المعني كى تفيئ او الى ان تفيئَ والنصب في هذه المواضع وشبهها بان مضمرة بعد حتى حتماً لا بحتى نفسها خلافاً للكوفيين لانها قد عملت في الاسماء الجر كقوله تعالى حتى مطلع الفجر حتى حين فلو عملت في الافعال النصب لزم ان يكون لنا عامل واحد يعمل تارةً في الاسماء وتارة في الافعال وهذا لانظير له في العربيه واماّ رفع الفعل بعدها فله ثلاث شروط الاول كونه مسببا عما قبلها ولهذا امتنع الرفع في نحو ما سرت حتى ادخل البلد لان انتفاء

او الامر به في دخول الجنة (قوله او الى) قيل هذا هو الظاهر والمناسب في الآية (قوله حتى مطلع الفجر) متعلق بسلام او بتنزل او خبر هي والمقصود منه دفع توهم مخالفتها سائر الليالي في ذلك لمخالفتها لهافي الفضيلة (قوله وهذا لانظير له الخ) اعترض باي في ايهم تضرب اضرب لعملها الجر في الاسم والجزم في الفعل. وباللام فانها تعمل الجرّ في الاسماء والجزم في الافعال . وبكي فانها تارة تعمل الجرّ وتارة تعمل النصب كما تقدم قيل في الجواب ان المقصود اَن عامل الاسم لايكون عامل الفعل من جهة واحدة ومع اتحاد المعنى وفي اي جهتان ملازمة الاضافة المقتضية لعمل الجرّ وتضمن معنى الشرط المقتضى للجزم . وكذا في كي جهتان التعليل كاللام والمصدرية كان . وفي اللام اختلف المعنى لانه في الجزم الطلب وفي غيره غيرهُ بخلاف حتى على ما هو الشايع فان الجهة واحدة وكذا المعنى واحد . والقول باختلاف معناها في الاستعمالين لانها مع الاسماء بمعنى الى فقط ومع الافعال لاتختص بهذا المعني ليس بشيءٍ اذ المعنى حينئذ زائد لا زائل فلا تغفل (قوله الاوّل كونه مسبباً عما قبلها) وذلك ليحصل الاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي (قوله امتنع الرفع نحو ما سرت حتى ادخل البلد) هذا عند غير الاخفش اما هو فاجاز الرفع بناءً على ان النفي بعد النصب فهو حينئذ داخل على الكلام باسره وليس بالبعيد. وقال الرضي

السير لا يكون سببا للدخول وفي قولك سرت حتى تطلع الشمس لان السير لا يكون سببا لطلوعها الثاني ان يكون زمن الفعل الحال لا الاستقبال على العكس من شرط النصب الا ان الحال تارة يكون تحقيقا وتارة يكون تقديرا فالاول كقولك سرتُ حتى ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول والثاني كالمثال المذكور اذا كان السيرُ والدخول قد مضيا ولكنك اردت حكاية الحال وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى حتى يقول الرسول لان الزلزال والقول قد مضيا الثالث ان يكون ما قبلها تاما ولهذا امتنع الرفع في نحو سيرى حتى ادخلها وفي نحو كان سيرى حتى ادخلها اذا حملت كان على النقصان دون التمام • المسئلة الثانية بعد او والتي بمعني الى او الا

يجوز الرفع في نحو ما سرت يوما حتى ادخلها وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا • واما انما سرت حتى ادخلها فان كانت انما لحصر الشيء قبح الرفع لان الحصر كالنفي • وان كانت للاقتصار على الشيء جاز بلا قبح • ومن هذا يعلم ما المراد بنحو هذا المثال وهو ظاهر (قوله تارة يكون تحقيقا) اي حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فحينئذ يجب الرفع (قوله وتارة يكون تقديرا) فحينئذ يجوز الرفع وكذا النصب كما نص عليه في المغني واشار اليه هنا (قوله حكاية الحال) بان تقدر ان ذلك الزمان حاضر وانك في ذلك الزمان قاله غير واحد (قوله تاما) اي مستغنيا عما بعدها (قوله امتنع الرفع الخ) لئلا يلزم كون المبتدا في الاصل[1] او في الحال[2] بلا خبر لان المرفوع حينئذ مستأنف منقطع عما قبله وذلك غير جائز وجعل الخبر محذوفا لا دليل عليه (قوله دون التمام) اما اذا حملت على التمام او اتي لها بخبر فلا محذور (قوله بعد او) اي العاطفة مصدرا مؤولا مما بعدها على مصدر متصيد مما قبلها فالتقدير في المثال ليكن الزام مني او قضاء منك (قوله التي بمعني الخ) الاولى موضعه الصالح موضعها الخ لئلا يتوهم الترادف (قوله الى او الا) الاولى ان يقول الا او حتى ليشمل ما اذا

---

(١) نظرا للثاني • منه (٢) نظرا للاول • منه

فالاول كقولك لا لزمنك او تقضيني حقي اي الى ان تقضيني حقي وقال الشاعر

لاستسهلنّ الصعب او ادركَ المني * فما انقادت الآمالُ الا لصابر

والثاني كقولك لاقتلنّ الكافر او يسلم اي الا ان يسلم قال الشاعر

وكنتُ اذا غمزتُ قناة قومٍ * كسرتُ كعوبها او تستقيما

اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح ان تكون هنا بمعنى ان لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر · المسئلة الثالثة بعد فاء السببية

صلح موضعها الى او كي كما في نحو لارضين الله تعالى او يغفر لي اي كي يغفر لي ولا يناسب هنا الى ولا الا لانهما يوهمان انقطاع الارضاء اذا حصل الغفران وليس مرادًا (قوله فالاول كقوله لا لزمنك الخ) هذا ليس نصا في الاول لانه يحتمل الثاني بل والثالث والبيت كذلك والامر فيه سهل (قوله لان الاستقامة لاتكون غاية للكسر) لان الغاية هي التي تكون على طرف الفعل ومن المعلوم ان الاستقامة لا تكون على طرف التكسير لما بينهما من المنافات هذا · ثم كون النصب في هذه المواضع بان المضمرة بعد او هو الصحيح[1] وذهب الكسائي الى انه بها بنفسها · ونقل عن ابن مالك انه بالمخالفة ويؤيد الاول ان او حرف عطف لا عمل لها ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل الفعل منها الا بالشرط على ما روي عن الاخفش وان العامل اللفظي اذا امكن فهو اولى من العامل المعنوي (قوله فاء السببية) اي التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها مع كونها عاطفة لمصدر مما بعدها على مصدر مما قبلها · واحترز بذلك عن الفاء التي لمحض العطف فان ما بعدها على حسب ما قبلها · ونصب الفعل بعد الفاء في الفاء في هذه المواضع لانها لو قدرت عاطفة له على الفعل الذي قبلها لزم خلاف المعنى المراد كما لو عطفوا مثلا في لا تنقطع عنا فنجفوك لزم ان يصير المعنى لا تنقطع ولا نجفك مع ان المراد ان ينبهوا على ان الانقطاع سبب للجفا وهذا لا يتضح الا بان

---

[1] لينظر هل الفصل كالفصل في اذن فلم ارفيه نصا قاطعا · منه

اذا كانت مسبوقة بنفي محض او طلب بالفعل فالنفي كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقولك ما تاتينا فتحدثنا واشترطنا كونه محضاً احترازاً من نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا فان معناهما الاثبات فلذلك وجب رفعهما اما الاول فلان زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفى النفي اثبات واما الثاني

تأتي بالفعلين وتخالف بين اعرابهما كذا قاله بعضهم . وللمصنف كلام يطلب من محله[1] (قوله بنفي محض الخ) اي خالص من معنى الاثبات . وليس هذا مختصا بالحرف بل يكون به و بالفعل كليس وقلما و بالاسم كاقل و كذا غير عند الكوفيين واختاره ابن مالك . والاكثرون على المنع لانه لايجرى مجرى النفي في الاستعمال بخلاف ما تقدم . والحق الكوفيون ايضاً بالنفي الشرط نحو ان يأتي فاكرمه وبعضهم التشبية المقصود به النفي نحو كانك والٍ علينا فتشتمنا اي ما انت والٍ فليفهم (قوله اوطلب بالفعل) قيل لعلهم ارادوا به ما ليس خبرا ولا طلبا باسم الفعل والا فبعض ما سيذكر كالتمني والترجي والعرض والتخضيض ليس طلبا بالفعل . ويمكن ان تجعل الباء في قوله بالفعل للمصاحبة اي طلب مصاحب للفعل . فحينئذ تدخل المذكورات بلا كلفة اذ لاشك انها مصاحبة له انتهى ولا يخفى ما فيه . فان قلت قد ورد النصب في غير ما ذكر كقوله

ساترك منزلي لبني تميم * والحق بالحجاز فاستريحا

فنصب استريحا ولم يتقدمه شيء مما ذكر . قلت هو ضرورة او انه مرفوع محلا والفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة على حد لنسفعاً كذا قيل والاول اولى[2] (قوله لا يقضى عليهم فيموتوا) اي لا يقضى عليهم فكيف يموتون (قوله ما تاتينا فتحدثنا) له معنيان نفي السبب فينتفى المسبب ونفي الثاني فقط قاله في المغنى . وفيه ايضا انه يجوز في هذا التركيب رفع الفعل اما بالعطف على الاول فيكون المعنى نفي الاثنين او على

(١) نقله الحمصي فى حواشيه على الفاكهي . منه (٢) بل متعين . منه

فلانتقاض النفي بالاّ واما الطلب فانه يشمل الامر كقوله

ياناق سيري عنقاً فسيحاً * الى سليمان فنستريحـا

والنهي نحو قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي والتحضيض نحو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق والتمني نحو ياليتني كنت معهم فافوز . والترجي كقوله تعالى لعلّي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع في قراءة بعض السبعة بنصب اطلع والدعاء كقوله

ربّ وفقني فلا اعدل عن * سنن الساعين في خير سنن

والاستفهام كقوله

هل تعرفون لباناتي فارجو ان * تقضى فيرتد بعضُ الروح للجسد

الاستيناف فيكون المعنى نفي الاتيان واثبات التحديث اي ما تاتينا وانت تحدثنا بدلا عن ذاك ولا يكون حينئذ مما نحن فيه كما لا يخفى (قوله فلانتقاض النفي بالا)هذا النحو من الانتقاض مبطل للنصب اتفاقا . واما اذا كان بعد الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا الا في الدار . فقال ابن مالك وابنه بوجوب الرفع . والجمهور بجواز الامرين وليس بالبعيد . وهل الانتقاض بغير الاّ كالانتقاض بها فيما ذكر او لا لم اطلع على شيء في ذلك وكاني بك تختار الاوّل لاشتمال كلٍّ على الانتقاض (قوله والنهي) الكلام فيه من جهة الانتقاض وعدمه كالكلام في النفي كما يشير اليه في شرح الشذور (قوله والتمني) يشترط ان لايكون اسم ليت ضمير شأن والاّ يجب الرفع او يجوز الامران كما اذا كان الفعل الثاني لمن له الاوّل نحو ليت ياتيني زيد فيكرمني (قوله والترجي كقوله تعالى لعلي ابلغ الآية) الترجي هنا ادعائي لا حقيقي لانّ المطلوب امر مستحيل حصوله حقيقة كما لا يخفى (قوله بنصب اطلع) وقراءة الرفع مخرّجة على العطف على ابلغ (قولـه والاستفهـام) اي ولو تضمن وقوع الفعـل نحو لم ضربته فيجازيك خلافاً لبعضهم [1] نعم يشترط فيه ان لا يكون باداة تليها جملة اسمية خبرها

---

(١) ابن مالك . منه

والعرض كقوله ه

يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راءٍ كمن سمعا

واشترط في الطلب ان يكون بالفعل احترازاً من نحو قولك نزال فنكرمك وصه فنحدثك بالنصب في جواب اسم الفعل فانه لا يجوز خلافاً للكسائي في اجازة ذلك مطلقاً ولابن جني وابن عصفور في اجازته بعد نزال ودراك ونحوهما مما فيه لفظ الفعل دون صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه وقد صرحت في هذه المسئلة في المقدمة في باب اسم الفعل *المسئلة الرابعة بعد واو المعية اذا كانت مسبوقة بما قدمنا ذكره مثال ذلك قوله تعالى ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم

جامد فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه بالنصب (قوله احترزاً عن نحو نزال الخ) اي من كل ما ليس طلباً بالفعل كالطلب بالمصدر نحو سقياً لك وضرباً زيداً وحسبك حديث ورحمك الله تعالى . لكن قال المصنف في بعض تعليقاته الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده . وقال وينبغي ان لا يقيد الخلاف باسم الفعل خاصة ما لم يظهر نقل بخلافه . وكذا اجاز الكسائي النصب بعد الطلب بلفظ الخبر (قوله في اجازته بعد نزال الخ) قال في شرح الشذور وما اجدر هذا القول ان يكون صوابا انتهى . فان قلت كيف هذا وقد قالوا في تعليل اخراج اسم الفعل ان النصب يقتضي العطف على مصدر متصيد من الكلام السابق واسم الفعل لا يدل على مصدر يعطف عليه لكونه غير مشتق ولا فرق بين ما فيه معنى الفعل دون حروفه وما فيه معنى الفعل وحروفه . اجيب بانه ربما يفرق بينهما بان مناسبة الثاني للفعل اشد فيمكن ان يتصيد الفعل مما دل عليه ولا يلتزم ذلك في الاول لضعف مناسبته للفعل بالنسبة للثاني (قوله وقد صرحت في هذه المسئلة) ليس في هذا كثير نفع بل هو خلاف عادة المؤلفين فتركه اولى (قوله لما يعلم الخ) قراه بنصب يعلم

ويعلم الصابرين وقوله تعالى ياليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون من المؤمنين في قراءة حمزة وابن عامر وحفص وقال الشاعر

الم اك جاركم ويكون بيني * وبينكم المودة والاخاء

وقال آخر

لا تنه عن خلق وتاتي مثله * عارٌ عليك اذا فعلت عظيم

وتقول لا تاكل السمك وتشرب اللبن فتنصبُ تشرب ان قصدت النهي عن الجمع بينهما وتجزم ان قصدت النهي عن كل واحد منهما اي لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن

على ان اصله يعلمن بالنون [١] وهو مثال للنفي · فان قلت علم الله تعالى شامل الواجب والجائز والمستحيل فكيف صح النفي · اجيب بان المراد نفي المعلوم على طريقة البرهان او نفي العلم الذي يتعلق به الجزاء وهو العلم بالشيء موجوداً (قوله ويعلم الصابرين) بالنصب بعد واو الجمع · وقراء بالرفع على ان الواو للحال كانه قال لما تجاهدوا وانتم صابرون (قوله في قراءة حمزة) قال البيضاوي نصبهما يعقوب وحمزة وحفص على الجواب لاضمار ان بعد الواو اجراء لها مجرى الفاء · وقراء ابن عامر برفع الاول على العطف ونصب الثاني على الجواب انتهى · ومنه يعلم ما في كلام المصنف من الاجمال (قوله الم اك الخ) مثال للاستفهام · وفي الكلام اشعار بان الاستفهام يكفي هنا وفيما تقدم وان لم يكن حقيقيا وهو مذهب بعضهم · وقيل بوجوب الرفع فيه لانه ليس نفيا محضا ولا طلبا حقيقة · وقيل بجواز الامرين لانه ذو جهتين لفظية وهي غير الايجاب · ومعنوية وهي الايجاب فالنصب على الاول والرفع على الثاني فتفطن (قوله اذا لم ترد به تقرير النفي) هذا ثابت في بعض النسخ وعليه لا يتاتى كلامنا آنفا بل هو محتمل للقولين الاخيرين (قوله اذا قصدت النهي عن الجمع) اي كما هو الشايع في الاستعمال وان احتمل غيره وكذا تقول في الجزم فاندفع ما لبعض [٢] الناظرين

---

[١] لحذفت النون · منه [٢] طبلاوي · منه

وترفع ان نهيت عن الاول وابحت الثاني اي لا تأكل السمك ولك شرب اللبن * ص * فان سقطت الفاء بعد الطلب وقصد الجزاء جزم نحو قوله تعالى قل تعالوا اتل وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول ان لا محله نحو لا تدن من الاسد تسلم بخلاف يأكلك * ويجزم ايضاً بلم نحو لم يلد ولم يولد . ولما نحو لما يقض وباللام ولا الطلبيتين نحو لينفق ليقض لا تشرك لا تؤاخذنا ويجزم فعلين ان واذ ما واي واين وانى وايان ومتى ومهما ومن وما وحيثما نحو ان يشا يذهبكم . من يعمل سوءً يجز به ما ننسخ من آية او ننسها نأت بخير منها ويسمى الاول شرطا والثاني جواباً وجزاءً واذا لم يصلح لمباشرة الاداة قرن بالفاء نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير . او باذا الفجائية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون *ش* لما انقضى الكلام على ما ينصب الفعل المضارع شرعت في الكلام على ما يجزمه والجازم ضربان جازم لفعل واحد وجازم لفعلين فالجازم لفعل واحد خمسة امور احدها الطلب وذلك انه اذ تقدم لنا لفظ دال على امر او نهي او استفهام او غير ذلك من انواع الطلب وجاء بعده فعل مضارع مجرد من الفاء وقصد به الجزاء فانه يكون مجزوماً بذلك الطلب لما فيه من معنى الشرط

(قوله ولك شرب اللبن) او انت تشرب اللبن وتكون الواو للحال كذا قاله المصنف فاحفظ ولا تغفل (قوله لفظ دال الخ) ظاهره عدم اشتراط الطلب بالفعل كما في النصب بل يكفي تقدم ما يدل على الطلب مطلقاً وهو كذلك . لكن قال بعضهم ان الجزم بعد الفعل الخبري لفظا الامري معنى سماعي لا قياسي ولم يقم على ذلك برهانا فان قلت ظاهر كلام المتن يشعر بان المراد بالطلب الطلبُ بالفعل كما يقتضيه قاعدة اعادة الاول معرفة اجيب بان هذا اصل كثيرا ما يعدل عنه (قوله مجرد عن الفاء) اي لم توجد فيه وهذا المراد بالسقوط في قول المتن فاذا سقطت الفاء لا ما هو المتبادر منه وهو الترك بعد الوجود اذ لا يشترط ذلك باتفاق (قوله فانه يكون مجزوما بذلك الطلب الخ) هذا قول الخليل وسيبويه . وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الشرط

ونعني بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك المتقدم كما ان جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط وذلك كقوله تعالى قل تعالوا اتل تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء اذ المعنى تعالوا فان تأتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم فلذلك جزم وعلامة جزمه حذف آخره وهو الواو وقول الشاعر

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل

وتقول ائتني اكرمك وهل تأتيني احدثك ولا تكفر تدخل الجنة ولو كان المتقدم نفيا او خبرا مثبتا لم يجزم الفعل بعده فالاول نحو ماتاتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوبا

المقدر . وقال الجمهور بالادات المقدرة بعد الطلب المدلول عليها به وهي ان وصححه في المغني وايده بان الحذف والتضمين وان كانا خلافا الاصل لكن التضمين تغيير ذلك الاصل ولا كذلك الحذف . وبان تضمين الفعل معنى حرف موجود اماقليل او غير واقع . وبان نائب الشيء يودى مؤداه والطلب لايؤدي مودى الشرط انتهى ويفهم من هذا ان المراد بالطلب اللفظ الدال عليه لا الطلب بمعنى الامر المعنوي كما يتبادر الى كثير من الافهام . ويخطر بالبال ان بعضا يقول به ايضا (قوله اذ المعنى تعالوا فان تاتوني) الخ قيل يظهر من هذا ان الجزم بالحرف المقدر وهو خلاف ما ذكره آنفا من ان الجزم بالطلب . واجيب بان دعوى الظهور غير ظاهرة بل هذا منه ايضاح واظهار لما ادعاه من ان في هذا الطلب معنى الشرط كذا افيد (قوله فان تاتوني) لم يقل فان تتعالوا لان تعال في المشهور جامد لامضارع له وقد مرت اليه الاشارة (قوله لم يجزم الفعل بعده) اي بعد النفي والخبر المثبت اذ لاسببية فيهما اما في الثاني فظاهر . واما في الاول فلان عدم [1] الاتيان في المثال لايكون سببا للتحديث وخالف الكوفيون في هذا ولا سماع معهم ولا قياس . نعم الظاهر انه لايبعد الجزم في النفي اذا كان

---

[1] في هذا التعليل ما لا يخفى . منه

ولا يجوز لك جزمه وقد غلط في ذلك صاحب الجمل والثاني نحو انت تأتينا تحدثنا برفع تحدثنا وجوباً باتفاق النحويين اما قول العرب اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه بالجزم فوجهه ان اتقى الله وفعل خيراً وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر الّا انّ المراد بهما الطلب والمعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيراً وكذلك قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خيرٌ لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم بجزم يغفر لانه جواب لقوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون لكونه في معنى آمنوا وجاهدوا وليس جواباً للاستفهام لان غفران الذنوب لا يتسبب عن نفس الدلالة بل عن الايمان والجهاد ولو لم يقصد بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاء امتنع جزمه كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة

هناك سببية نحو ما تعظمنا نهنك لكن ذلك قليل (قوله صاحب الجمل) وهو الزجاج (قوله واما قول العرب الخ) جواب دخل مقدر كان قائلا يقول قد ورد الجزم بعد الخبر المثبت وانتم قلتم بامتناعه اتفاقا فاجاب بما ترى (قوله ليتق وليفعل) قيل فيه نظر لان جملة فعل خيراً واقعة صفة لامرء وهي لا تكون طلبية فكان عليه ان لا يذكره في هذا التقدير او يذكره ولا يغيره. اللهم الا ان يمنع كونها صفة او تقدر بالقول انتهى. وكانه مبني على ان الرواية فعل بلا واو والموجود في النسخ التي رأيناها وفعل بالواو عطف على اتقى فلا مجال لهذا النظر. كما هو ظاهر لذي نظر. كذا افيد (قوله يثب عليه) اي على كل واحد من الاتقاء وفعل الخير فلا تغفل (قوله وليس جوابا للاستفهام لان غفران الخ) قيل [1] الجزم في جوابه تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال (قوله امتنع جزمه ووجب الرفع) اما بالصفة ان كان صالحاً لذلك نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك ولياً يرثني اي ولياً وارثاً وسيأتي هذا قريبا. او بالحال كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين. او بالاستيناف كقوله * وقال رائدهم ارسوا

---

(١) نقله في موصل الطلاب . منه

تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق القراء وان كان مسبوقاً بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصوداً به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ من اموالهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع في القياس كما قرئ قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني بالرفع على جعل يرثني صفة لوليا وبالجزم على جعله جزاء للامر وهذا بخلاف قولك ائتني برجل يحب الله ورسوله فانه لايجوز

نزاولها[١] *قاله الجامي· وزاد الحمصي او بالعطف نحو لا يؤذن لهم فيعتذرون اذ المعنى نفي الاذن في الاعتذار بدليل لاتعتذروا اليوم (قوله باتفاق القرآء) اي السبعة (قوله ولو قرء بالجزم) اي ولو قرء احد من السبعة بالجزم لم يمتنع· وبهذا يندفع ما قيل انه قد قرء به كما ذكره البيضاوي لان الظاهر ان هذه القرائة ليست لواحد من السبعة كما يشير اليه عادة البيضاوي في التعبير بقراء (قوله على جعل يرثني صفة لوليا) استشكله العضد في الفوائد الغياثية بانه يلزم عدم استجابة دعآء زكريا عليه السلام لان يحيى مات في حيوته فلا ارث وقد قال تعالى فاستجبناله الآيه· فالوجه الاستيناف ولا يلزم الا تخلف ظنه عليه السلام· واجيب بان المراد بالارث ارث العلم وتسمية اخذه عنه في حيوته ارثا مجاز مرسل لانه يؤل اليه في الجملة سيما مع بقآء الاخذين عن يحيى بعد زكريا عليهما السلام· على انه يفهم مما نقله البغوي اول سورة بني اسرائيل ان زكريا مات قبل يحيى فلا اشكال حينئذ· وما ذكره هذا الفاضل مخلصا عن الاشكال· لاينبغي ان يصار اليه بحال من الاحوال· لانه في غاية البشاعة ولا يجرى على حضرة زكريا عليه السلام بمثل هذا المقال (قوله وبالجزم على جعله جواباً للامر) فان قلت نفس الهبة ليس سبباً للارث والسببية شرط على ما مرّ· اجيب بان المعنى على طلب هبة ولد[٢] يبقى بعده او يأخذ عنه العلم فكانه قال هب لي من لدنك ولدا يبقى بعدي او ياخذ العلم عني فان تهب لي ذلك يرثني· وقيل ان المراد بالسبب

---

[١] تمامه وكل حتف امرء يجري بمقدور· منه [٢] يشعر بهذا التعبير بوليا بدل ولدا· منه

فيه الجزم لانك لا تريدان محبة الرجل لله ورسوله مسببة عن الاتيان به كما تريد في قولك ائتني اكرمك بالجزم لان الاكرام مسببٌ عن الاتيان وانما اردت ائتني برجل موصوف بهذه الصفة واعلم انه لايجوز الجزم في جواب النهي الا بشرط ان يصح تقدير شرط في موضعه مقرونا

ماله دخل في السببية وان لم تكن سبباً مستقلا فاحفظه فانه ينفعك في مواضع (قوله واعلم انه لايجوز الجزم في جواب النهي الا بشرط الخ) كان الاولى ذكر شرط البواقي ايضاً لتتم الفائدة · وشرطها صحة حلول ان تفعل محله فلا يجوز[1] الجزم في نحو احسن الي لااحسن اليك · واين بيتك اضرب زيدا في السوق بخلاف احسن اليك وازرك لعدم استقامة المعنى عند التقدير في الاولين دونهما (قوله ان الشرطية في موضعه الخ) هذا عند الجمهور · وذهب الكسائي الى عدم الاشتراط مستندا الى السماع والقياس · اما الاول فما روي من قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم لاتشرف يصبك سهم بجزم يصبك مع عدم صحة ان لاتشرف يصبك · واما الثاني فلان المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك فكذلك اذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى لاتفتروا على الله كذبا فيسحتكم اذ لا يقال ان لا تفتروا · واجيب عن الاول بان الجزم على البدلية لا بالطلب · وعن الثاني بان النصب بعد الفاء يكون في النفي ولا جزم فيه فلا يحسن القياس · وكون الكوفيين يجيزون الجزم بعد النفي ايضاً لاينفع حينئذ في الرد على الجمهور لانهم لايسلمونه هذا · وقال عصام الاظهر ان النزاع بين الفريقين لفظي اذ الجمهور نفوا صحة تقدير المثبت بمجرد وقوعه بعد النهي والكسائي اثبتها عند قرينة تقدير المثبت ولانزاع للجمهور في هذه الصحة وكيف ينازع في حذف الشرط بقرينة كما لانزاع له في ان سبق النهي لا يستدعي تقدير المثبت انتهى · قيل وظاهر تجويز الكسائي الجزم في لاتدن من الاسد يأكلك

---

[1] واجازه الكسائي ايضا · منه

بلا النافية مع صحة المعنى وذلك نحو قولك لا تكفر تدخل الجنة ولا تدن من الاسد تسلم فانه لو قيل في موضعها ان لا تكفر تدخل الجنة وان لا تدن من الاسد تسلم صح بخلاف لا تكفر تدخل النار ولا تدن من الاسد يا كلك فانه ممتنع لانه لا يصح ان يقال ان لا تكفر تدخل النار وان لا تدن من الاسد يا كلك ولهذا اجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر لانه لا يصح ان يقال ان لا تمنن تستكثر فهذا ليس بجواب وانما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في تمنن فكانه قيل ولا تمنن مستكثرا ومعنى الآية ان الله تعالى نهى نبيه صلى الله عليه وسلم عن ان يهب شيئاً وهو يطمعُ ان يتعوض من الموهوب له اكثر من الموهوب فان قلت فما تصنع بقراءة الحسن البصري تستكثر بالجزم قلت يحتمل ثلاثة اوجه احدها ان يكون بدلا من تمنن كانه قيل لا تستكثر اي لا تر ما تعطيه كثيرا والثاني ان يكون قدر الوقف عليه لكونه رأس آية فسكنه لاجل الوقف ثم وصله بنية الوقف

ومنع الجمهور له يقتضي ان النزاع حقيقي وهو الشايع (قوله بلا النافية) بالفاء لا بالهاء كما وهم (قوله ومعنى الآية الخ) اي حاصل معناها (قوله نهى نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم) ظاهره ان النهي خاص به صلى الله تعالى عليه وسلم وليس ببعيد لانه اختص بمكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال . ويجوز ان يكون عاما ويحمل على التنزيه (قوله بالجزم) قيل لو قال بالسكون لكان اولى لان السكون انما هو جزم في احد الاوجه وهو كونه بدلا اما التسكين للوقف والتسكين للتناسب فليس تسكينا للجزم انتهى . ولا يبعد ان يقال المعترض يعتقد ان هذا جزم و يسئل عن وجهه . والمجيب اجاب اولا على تقدير تسليم كونه جزما ببيان وجهه . وثانيا بمنع ذلك . او يقال انه يدعي ان هذا جزم بالطلب والاستفهام في ما تصنع على حد ادركك السيل فما ذا تفعل . والمجيب تارة يسلم اصل الجزم ويمنع كونه بالطلب وتارة يمنع اصل الجزم فضلا عن ان يكون بالطلب . وحمل الجزم في السؤال على اللغوي بعيد . فالق السمع وانت شهيد (قوله بدلا من تمنن) نوزع فيه باختلاف

والثالث ان يكون سكنه لتناسب رؤس الآي وهي فانذر فكبر فطهر فاهجر * الثاني مما يجزم فعلاً واحداً لم وهو حرف ينفي المضارع ويقلبه ماضياً كقولك لم يقم ولم يقعد وقوله تعالى لم يلد ولم يولد الثالث لما اختها كقوله تعالى لما يقض ما امره بل لما يذوقوا عذاب

معنييهما وعدم دلالة الاول على الثاني فافهم (قوله والثالث ان يكون الخ) اي فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون المناسبة ومثل هذا يقال فيما قبله (قوله رؤس الآي) اي اواخرها وهو معنى للرؤس ايضاً (قوله وهو لم) قيل اصلها لا فابدلت الفها ميما والصحيح خلافه . وكونها جازمة هو المشهور . وورد اهمالها في قوله

لولا فوارس من نعم واسرتهم * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

فقيل ضرورة . وقيل لغة وعليه ابن مالك . وزعم اللحياني ان بعض العرب تنصب بها ايضاً وجعل من ذلك قرائة الم نشرح بفتح الحاء . وعند بعضهم ان الاصل نشرحن بالنون الخفيفة فحذفت النون وبقيت الفتحة دليلا عليها ويبعده ان فيه حينئذ شذوذين توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين . فالوجه ما قاله الدماميني من انه يحتمل ان تكون فتحة الحاء اتباعا للراء قبلها او اللام بعدها (قوله ينفي المضارع) اي ينتفي به حدث المضارع (قوله ويقلبه ماضياً) اي يقلب زمانه ماضيا . وهذا مذهب المبرد واكثر المتاخرين وظاهر مذهب سيبويه . وذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه الى المضارع دون معناه ونسب هذا الى سيبويه . ووجهه ان المحافظة على المعنى دون اللفظ . ويؤيده ايضاً انك تناقض قام زيد بلم يقم قاله ابو حيان . وصحح جمع الاول لان له نظيراً وهو المضارع الواقع بعد لو والثاني لا نظير له (قوله لما) قيل بسيطة . وقيل مركبة من لم وما . وهو المصحح في التصريح (قوله اختها) احتراز عن لما التي بمعنى حين والتي بمعنى الا كما مر . وقد يقال هذا لبيان الواقع اذ كلامنا في الداخلة على المضارع ولا تدخل عليه الا اختها (قوله لما يقضي ما امره) اي الذي امره اياه ربه فالعائد محذوف وهو اياه وجاز

وتشارك لم في اربعة امور وهي الحرفية والاختصاص بالمضارع وجزمه وقلب زمانه الى المضي وتفارقها في اربعة امور احدها ان المنفي بها مستمر الانتفاء الى زمن الحال بخلاف المنفي بلم فانه قد يكون مستمراً مثل لم يلد ولم يولد

حذفه[1] مع انفصاله لانه لا لبس هنا او يقدر العائد متصلا وحذف المتصل لا كلام فيه · فان قلت كيف يمكن الاتصال وهذا الضمير مسبوق بمثله متحد معه في الرتبة وقد منعوا الاتصال حينئذ · اجيب بان المنع من الاتصال في غير صورة الحذف لان منع الاتصال معلل بالقبح وهو قد زال بالحذف (قوله وتشارك لم في اربعة امور) زاد بعضهم خامساً وهو جواز دخول همزة الاستفهام عليهما وان كان في لم اكثر (قوله وتفارقها في اربعة امور) زاد في المغني خامساً وهو ان منفي لما لايكون الا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وعند ابن مالك لايشترط ذلك بل هو امر اغلبي فيقال عصى ربهَ ابليسُ ولما يندم (قوله الى زمن الحال) اي حال التكلم وهذا مراد من قال انها لاستغراق النفي وامتداده · قال الرضي ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيها وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر الاستغراق كما ذهب اليه النحاة · واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم انتهى · وعلى القول بامتداد النفي فيها لايجوز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقب قيامي ولا يجوز قمتُ ولما تقم لان معناه وما قمتَ الى الآن قاله في المغني · وبيانه كما قاله الشمني ان في الدلالة على كون شيء عقب آخره دلالةً على

---

[1] يعنى انهم قالوا بعدم جواز حذف المنفصل للالتباس اى يظن ان المحذوف متصل لانه الاصل فكيف جاز الحذف هنا فقال وجاز حذفه مع انفصاله لانه لالبس اي بالمتصل هنا اي في هذه الآية لانه لايحتمل فيها ان يكون الضمير متصلا لسبقه بمثله ومعلوم انه اذا سبق كذلك لايتصل وهذا مبني على ان المنع من الاتصال حينئذ عام شامل لصورة الذكر والحذف وهو مذهب بعضهم وقال بعض آخر المنع خاص بالذكر فقولنا او يقدر الخ مبني عليه فليفهم · منه

وقد يكون منقطعا مثل هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا لان المعنى انه كان بعد ذلك شيأ مذكورا ومن ثم امتنع ان تقول لما يقم ثم قام لما فيه من التناقص وجاز لم يقم ثم قام · والثاني ان لما تؤذن كثيرا بتوقع ثبوت ما بعدها نحو بل لما يذوقوا عذاب اي الى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه ولم لا تقتضي ذلك ذكر هذا المعنى الزمخشري والاستعمال والذوق يشهدان به والثالث ان الفعل يحذف بعدها يقال هل دخلت البلد فتقول قاربتها ولما تريد ولما ادخلها ولا يجوز قاربتها ولم والرابع انها لا تقترن بحرف الشرط بخلاف لم تقول ان لم تقم قمتُ ولا يجوز ان لما تقم قمتُ *

حصول ذلك الشيء بعد ان لم يكن فاذا جعل النفي عقب شيء كان ذلك النفي غير ممتد في جهة ذلك الشيء فكان بين التعقيب والامتداد تناف في الجملة فلهذا امتنع التعقيب في لما دون لم (قوله وقد يكون منقطعاً نحو هل اتى الخ) مثل في المغني للمنقطع بقول الشاعر

فان كنتُ ماكولا فكن خير اكل * والا فادركني ولما امزّق

وهو اولى من التمثيل بما هنا اذ الكلام فيما اذا كان النفي غير مقيد وهنا مقيد بالحين ولا شك انه غير منقطع في الحين الذي قيد به قاله صاحب عروس الافراح (قوله تؤذن كثيرا بتوقع الخ) احترز بقوله كثيرا عن نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم · وزعم بعضهم ان هذا الايذان لازم لها وليس بشيء · ثم هذا الفرق بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في نفي التوقع وغيره فمثال المتوقع ان يقال ما لي قمتُ فلما تقم او لم تقم · ومثال المتوقع ان تقول ابتداء لم يقم ولما تقم كذا في المغني فلا تغفل (قوله قد يحذف بعدها) اي اختيارا بخلاف لم فان الحذف بعدها ضرورة كقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها * يوم الاعارب ان وصلت وان لم

اي وان لم تصل (قوله انها لا تقترن بحرف الشرط) اقتصر على ذكر الحرف لانه الاصل في اداء معنى الشرط والا فاسماء الشرط كذلك · ثم العلة في جميع ما ذكر من الفروق ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل · قاله غير واحد وذكره المصنف ايضاً في المغني ·

الجازم الرابع اللام الطلبية وهي الدالة على الامر نحو لينفق ذو سعة من سعته او الدعاء نحو ليقض علينا ربك * الجازم الخامس لا الطلبية وهي الدالة على النهي نحو لا تشرك بالله او الدعاء نحو لا تؤاخذنا فهذه خلاصة القول فيما يجزم فعلاً واحداً * واما ما يجزم فعلين فهو احد عشر اداةً وهي ان نحو ان يشأ يذهبكم واين نحو اينما تكونوا

وبيانه في الاول والخامس ان قد فعل اخبار عن الماضي المتصل القريب من الحال فنفيه كذلك وفعل ليس كذلك · فلا يكون نفيه كذلك وفي الثاني ان قد فعل يفيد التوقع وفعل لا يفيده فنفي كلٍّ مثله · وفي الثالث ان قد يجوز حذف مدخولها كما في قوله

ازف الترحل غير ان ركابنا ·* لما تزل برحالنا وكان قد

اي وكان قد زالت فكذلك مدخول لما · وفي الرابع ان فعل يكون شرطا وقد فعل لا يكون فجعل نفي كل مثله · وعلل الرضي هذا بان لما فاصلة قوية بين العامل وهو اداة الشرط ومعموله ومثل هذا الفاصل لا يجوز · وعلل بعضهم الثالث بان لما زائدة على لم بحرفين فكانهم جعلوا ما زاد عليها نائباً عن المحذوف (قوله الطلبية) احترازا من نحو لام كي ولام الجحود (قوله الدالة على الامر الخ) اي وضعاً فلا يرد تجريدها عما ذكر واستعمالها في الخبر نحو قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدًّا وفي التهديد نحو قوله تعالى ومن شاء فليكفر الى غير ذلك من المعاني · ثم الاليق ذكر الالتماس ايضاً وعرفوه بانه الطلب من المساوي مع نوع خضوع · وكونه بالدعاء اشبه لا يجدي نفعاً (قوله لا الطلبة) احتراز من نحو لا الزائدة ولا النافية وورود النفي بها فيما اذا صلح قبلها كي نحو جئتك لا يكن لك علي حجة قليل (قوله الدالة على النهي الخ) اي وضعاً ايضاً وقد يقصد بها الدلالة على التهديد كقولك لولدك لا تطعني · والاخلق ذكر الالتماس هنا ايضاً كما لا يخفى (قوله فعلين) اي مضارعين او ماضيين او مختلفين ويجزم للضارع لفظا والماضي محلا · ومراده من الفعل الثاني ما يشمل الجملة فان الجواب قد يكون جملة (قوله فهو احد عشر) اي في المشهور وزاد بعضهم اذا و كيفما ولو · والجزم

يدرككم الموت واي نحو اياماً تدعوا فله الاسماء الحسنى ومن نحو من يعمل سوءاً يجز به وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ومهما كقول امرء القيس

اغرك مني انّ حبك قاتلي * وانك مهما تامري القلب يفعل

ومتى كقول الآخر * متى اضع العمامة تعرفوني * وايان كقوله * فايان ما تعدل به الريح تنزل * وحيثما كقوله

حيثما تستقسم يقدر لك الل * ـه نجاحاً في غابر الازمان

واذ ما كقوله *

وانك اذما تأت ما انت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

وانّى كقوله

فاصبحت انى تاتها تستجر بها * تجد حطباً جزلاً وناراً تاججا

فهذه الادوات التي تجزم فعلين ويسمى الاول منهما شرطاويسمى الثاني

بها قليل بل قيل لم يسمع في كيفما ومن [١] اجازه جعله قياساً وفي الباقين اذا سمع فهو ضرورة او خاص بالشعر (قوله ان) اي الشرطية والا فالوصلية نحو علي وان لم يحمل السلاح شجاع لا تجزم فعلين اذ لا جواب لها عند المحققين اصلا [٢] (قوله فهذه الادوات الخ) ظاهره ان الاداة هي العاملة في الفعلين بلا واسطة وهو مذهب سيبويه ومحققي البصرة وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط لان الاداة ضعيفة عن عملين والاول مستدع للثاني · وقيل الاداة والشرط جزما الجواب · لان الاداة لا تقوى على عملين فقويت بالاول · وقيل تجازما لاقتضاء كلٍّ الآخر · والاول هو المشهور و يرد على الثاني ان الجزم بالفعل غريب وضعف الاداة ممنوع كيف وهي طالبة لهما · وعلى الثالث ان العامل المركب لا يحذف احد جزئيه والشرط قد يحذف · وايضاً الجازم

---

[١] وهم الكوفيون · منه [٢] اي لا ملفوظا ولا مقدرا · منه

جواباً وجزاءً واذا لم تصلح الجملة الواقعة جواباً لان تقع بعد اداة الشرط وجب اقترانها بالفاء وذلك اذا كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها طلبي او جامد او منفي بلن او ما

لايحذف معموله والجواب يجوز حذفه[١] . وعلى الاول يكتفى بعد الحذف بالشرط وعلى الرابع اهمال الاداة مع كونها طالبة للفعلين . واورد على المشهور لزوم عدم النظير اذ ليس عندنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب كضرب زيد عمروا وظننت زيداً قائماً . والجواب بانه وَرَدَ في ان كقوله ان حراسنا اسدا[٢] بنصب الجزئين ليس بالقوي . نعم هذا اللزوم سهل بالنسبة الى ما يلزم البواقي والعمش كما قيل خير من العمى (قوله يسمى الاول منهما شرطاً) لانه شرط لتحقق الثاني بمعنى ان العقل يحكم بوجود الثاني عند الاول معلقاً عليه لا بمعنى انه شرط في الواقع يتوقف عليه وجوده قاله العلامة الثاني[٣] (قوله جوابا) لترتبه على الاول كما يترتب الجواب على السؤال فهو حقيقة اصطلاحية[٤] (قوله وجزاء) عطف على جوابا قال الدماميني وهما عندهم لفظان مترادفان (قوله قرن بالفاء) اي غالبا . ومن غير الغالب قوله[٥] صلى الله تعالى عليه وسلم لابي[٦] لما سئله عن اللقطة والا استمتع بها . وفائدة الفاء الربط بالشرط لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور فاتي بالفاء لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها لمعنى الجزاء لما فيها من التعقيب بلا فصل (قوله وذلك اذا كانت الجملة اسمية) لا يرد وان اطعتموهم انكم لمشركون لان الجواب محذوف[٧] مقرون بالفاء وهذا جواب لقسم مقدر قبل الشرط وان لم يكن هناك لام قاله الرضي (قوله بلن او بما) خصهما بالذكر احترازا عن لم ولا فالمضارع المقرون بهما يجيء شرطاً

---

(١) فيبقي الجازم وهو مجموع الاداة والشرط بغير معمول . منه (٢) اوله اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن . خطاك خفافاً . منه (٣) السعد التفتازاني . منه (٤) و يشترط فيه الفائدة فلا يجوز من يقم يقم . منه (٥) خرجه البخاري . منه (٦) ابن كعب . منه (٧) ودل على المحذوف الموجود ودل على الفاء المقام تدبر . منه

او مقرونا بقد او حرف تنفيس نحو قوله تعالى وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير . قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم . ان ترني انا اقل منك مالاً وولدا فعسى ربي . وما تفعلوا من خير فلن تكفروه . وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل ولا ركاب . ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ومن يقاتل في سبيل الله فيقتل او يغلب فسوف نؤتيه اجرا عظيماً . ويجوز في الجملة الاسمية ان تقترن باذا الفجائية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذاهم يقنطون وانما لم اقيد في الاصل اذا الفجائية بالجملة الاسمية لانها لا تدخل الا عليها فاغناني ذلك عن الاشتراط *ص* فصل الاسم ضربان نكرة وهو ما شاع في جنس

اتفاقا لكونها كالجزء واما الماضي المنفي بلا فعند الرضي لابد من الاقتران وعند غيره لا (قوله فهو على كل شيء قدير) الحق كما في المغني ان هذا دليل الجواب اذ هو ثابت قطعا على كل حالٍ فلا معنى للشرطيه (قوله فقد سرق) اي فحكمنا بانه قد سرق لانه ماض فلا يكون جوابا لشرط مستقبل فافهم (قوله باذا الفجائية) اي مع الفآء او مجردة عنها ولاذا هذه شبه بالفآء[1] في كونها لا يبتداء بها ولا تقع الّا بعد ما هو متعقب بما بعدها فلهذا اعطيت حكمها (قوله لانها لا تدخل الّا عليها) فرقا بينها وبين الشرطية لان تلك لا تدخل الّا على الفعلية هذا وبقيت ابحاث كثيرة لا يسعها المقام فعليك بدفاتر

---

[1] منها ان اذ انما تقوم مقام الفآء اذا كانت الاداة ان او اذا الشرطية لانهما امّا بابيهما وكان الجواب فيهما جملة اسمية موجبة غير طلبية وغير مقرونه بان التوكيديه والا وجبت الفآء ومنها ان العلامة ابن الهمام ذكر مواضع اقتران الجملة بالرابط زائدة على مامر ونظمها فقال

تعلم جواب الشرط حتم قرانه ... بفآء اذا ما فعله طلبا اتى
كذا جامدا او مقسما كان او بقد ... ورب وسين او بسوف ادر يا فتى
كذا اسمية او كان منفي ما وان ... ولن من يحد عما عددنا فقد عتا

وزاد عليه الدنوشري فقال كذا ان يكن مجموع شرط مع الجزا وفي سورة الانعام قد جاء مثبتا واراد بما في سورة الانعام قوله تعالى وان كان كبر عليك الاية . منه

موجود كرجل او مقدّر كشمس ومعرفة وهي ستة الضمير وهو ما دل على متكلم او مخاطبٍ او غائب وهو اما مستتر كالمقدّر وجوبًا في نحو اقوم ونقوم او جوازًا في نحو زيد يقوم او بارز وهو اما متصل كتاء قمتُ وكاف اكرمك وهاء غلامه او منفصل كانا وانت وهو واياي ولا فصل مع امكان الوصل الا في نحو الهاء من سلنيه بمرجوحية وظننتكه وكنته برجحان * ش * ينقسم الاسم بحسب التنكير والتعريف قسمين نكرة وهي الاصل ولهذا قدمتها ومعرفة وهي الفرع ولهذا اخرتها فاما النكرة فهي عبارة

العلماء الاعلام * فصل * (قوله بحسب التنكير والتعريف) اي باعتبارهما . وقيد بذلك لان للاسم انقسامات اخر باعتبارات كما لا يخفى (قوله الى قسمين الخ) زاد بعضهم قسماً آخر واسطة بينهما وهو الخالي من التنوين واللام كمن وما الاستفهاميتين والشرطيتين وجعل من هذا القبيل اسم الفعل المنون بناءً على انه واقع موقع لفظ الفعل وكل ذلك عند الجمهور من النكرات (قوله نكرة) هي والمعرفة اسما مصدر لنكرته وعرفته نقلا وسمي بهما نوعان من الاسماء قاله الازهري وقال الحفيد هما مصدران نُقِلا لما ذكر والاول [1] اولى (قوله وهي الاصل) اي لاندراج كل معرفة تحتها وهذ مذهب سيبويه وزعم الكوفيون ان المعرفة هي الاصل لان من الاسماء ما لا يقبل التنكير كالمضمرات ولان التنكير يكون بعد التعريف كزيد وزيد آخر وفيه ما لا يخفى (قوله ولهذا قدمها) اي وان كانت المعرفة اشرف لان سبقها في الوجود المستدعي لسبقها في الذكر عارض الشرفية (قوله ومعرفة) عطف على نكرة وبينهما منع الخلو فقط لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلام الجنس فانه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة كذا قيل فافهم (قوله عبارة) اي كناية * عما * اي شيء * شاع . وانتشر في افراد جنس اي امر عام موجود ومحقق في نفس الامر ثبوتها او مقدر مفروض فالموجود

---

(١) لانه لا يكون كذلك اذا كان النكرة من نكر كتعب وقد ذكر في المصباح ان مصدره انكارا منه

عما شاع في جنس موجود او مقدر فالاول * كرجل * فانه موضوع لما كان حيواناً ناطقاً ذكراً فكلما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكباً نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلاً كذلك وانما تخلف ذلك

كرجل . فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الافراد الثابتة لمفهوم الكلي الموضوع له هذا اللفظ وهو الحيوان الناطق الذكر . واطلاقه على كل منها من حيث كونه فرد هذا المفهوم حقيقه ومن حيث الخصوص مجاز * والمقدر كشمس فانها الخ * هكذا ينبعي ان يفهم وظاهر العبارة يقتضي ان الشيوع في الجنس نفسه وان الموجود صفته وليس كذلك لان الجنس شيء واحد لايتأتى فيه الشيوع وفي وجوده بالمعنى المتبادر كلام والاكثرون على عدمه . وتعريف ابن مالك للنكرة بقوله

نكرة قـابل ال مؤثرا * او واقع موقع ما قد ذكرا

وان سلم عن هذا المقام . لكنه غير سالم من قيل [1] وقال . فتعريفنا اولى عند ذوي الكمال من الرجال فليحفظ (قوله حيوانا ناطقا) اي مدركا لا متكلما كما يتبادر . وفي بعض النسخ قيد بالفا ايضا وليس بشرط عند كثيرين (قوله فكلما وجد الخ) فيه اشارة الى ان عموم النكرة للافراد بدلي لاشمولي (قوله ينسخ ظهوره وجود الليل) قيل الاول فاعل والثاني مفعول ويجوز العكس والاول اولى (قوله ان تصدق على متعدد) اي بطريق البدلية

---

[1] لانه اورد عليه انه يخرج منه اسما الفاعلين والمفعولين فانها لاتقبل ال المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويدخل فيه ضمير النكرة في نحو ضربت رجلا واكرمته فانه واقع موقع ما يقبل ال فيقتضي انه نكرة والصحيح انه معرفة وأجيب اما عن الاول فبوجهين الاول انها واقعة موقع ذات وقع منها او عليها الحدث والذات تقبل ال المؤثرة والثاني انها تقبل ال في الجملة وذلك اذا اريد بها المضي واما عن الثاني فبان الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل المعهود وهو لايقبل ال كذا قيل فتدبر منه

من جهة عدم وجود افراد له في الخارج ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصاً كزيدٍ وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس * واما المعرفة فانها تنقسم ستة اقسام القسم الاول الضمير وهواعرف الستة

(قوله من جهة عدم وجود افراد له في الخارج) واما جمعها في قوله لمان برق او شعاع شموس فاعتباريّ (قوله ولو وجدت الخ)وهذا ممكن الوجود عندنا لكنه غير واقع وعند الفلاسفة ممتنع اصلا (قوله واما المعرفة الخ) الاولى تعريفها ثم تقسيمها . وكانه اكتفى بما يفهم من مقابلتها للنكرة فانه اذا علم ان النكرة عبارة عما شاع الخ علم بواسطة المقابلة انها عبارة عما خص فردا واحدا من افراد الجنس غير متناول ما اشبهه اما بالوضع الخاص كالعلم او بالوضع العام كالضمير (قوله الى ستة اقسام) زاد ابن مالك سابعا وهو المنادى المقصود كيا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد لا بال مقدرة كما هو مذهب الجمهور . وزاد ابن كيسان ايضاً من وما الاستفهاميتين . واستدل على تعريفهما بتعريف جوابهما فانه اذا قيل من عندك ومادعاك . يقال زيد ولقاك . والجواب يطابق السؤال . وعند الجمهور هما نكرتان لان الاصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه . ولانهما قائمان مقام اي انسان واي شيء وهما نكرتان فكذا القائم مقامهما . وما قيل في الجواب غير لازم اذ يصح ان يقال رجل من بني فلان وامر مهم (قوله الضمير) بمعنى المضمر وهو للخفي والمستور . واطلاقه على البارز حقيقة عرفية كما قاله الازهري . وزعم الدنوشري انه توسع (قوله وهو اعرف) لو قال بدله ارفع لكان اولى لان افعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاثة . لكن شاع هذا في الاستعمال والامر فيه سهل (قوله وهو اعرف الستة) اي على الصحيح . وزعم ابن السراج ان الاعرف العلم وفيه بعد . نعم اسم الله تعالى الكريم من الاعلام اعرف من الضمير كما نقل عن سيبويه . وكان الضمير اعرف المعارف لقلة تطرق الاحتمال اليه وكلما قل الاحتمال كثر التعريف فلهذا كان اعرف الضمائر ضمير المتكلم لانه يدل على المراد

ولهذا بدأت به وعطفت بقية المعارف عليه بثم وهو عبارة

بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صوته · ووليه ضمير المخاطب لانه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدوله · ووليهما ضمير الغآئب لانه يدل على المراد بنفسه فهو ايضاً معرفة مطلقا عند الجمهور · وقيل نكرة مطلقاً · وقيل ان كان مرجعه معرفة فمعرفة او نكرة فنكرة وتمام الكلام يطلب من محله · ومما ذكرنا ظهران المعرفة على افرادها بالتشكيك لا بالتواطئ على ما وهم · هذا · فان قلت ان اعرف افعل تفضيل وهو بعض ما يضاف اليه فاذا كان الضمير اعرف الستة يلزم ان يكون اعرف من نفسه لانه من الستة وهو باطل · اجيب بان المراد اعرف الستة مما عداه فهناك استثنائي عقلي مثل الله خلق كل شيئ اي ما سواه · وقيل ان للضمير جهتين جهة كونه ضميرا وجهة كونه من الستة فهو بالجهة الاولى اعرف من نفسه بالجهة الثانية وقيل[1] غير ذلك فافهم (قوله وعطفت بقية المعارف عليه بثم) اشارة لبعد مرتبتها عنه وكذا البقية نفسها متفاوتة في التعريف بل وافراد انواعها كذلك فاعرف البواقي العلم · ثم الاشارة · ثم الموصول · ثم المحلى · ثم المضاف · وقيل الاشارة قبل العلم وهو مذهب الكوفيين[2] · واحتجوا بان الاشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسّي وعقلي وتعريفه عقلي فقط · وبانها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد · وفيه ان المعتبر زيادة الوضوح والعلم ازيد وضوحا سيما العلم الذي لم تعرض له شركة · وقيل المحلّى قبل الموصول وهو مذهب ابن كيسان · واحتج بوقوعه صفة له في قوله تعالى من انزل الكتاب الذي جآء به موسى والصفة لاتكون اعرف من الموصوف · واجيب بانه بدل او مقطوع او الكتاب علم بالغلبة للتوراة · ثم اعرف الاعلام اسمآء الاماكن ثم الاناسي ثم الاجناس · واعرف الاشارة ما كان للقريب ثم للوسط ثم للبعيد · واعرف

(١) وهو ان المراد اعرف في الستة من غيره والظرفية من قبيل ظرفية الكل لاجزائه والترجيح موكول الى رأيك ولا اظنك ترضى بهذا · منه (٢) ونسب الى ابن السراج · منه

عما دل على متكلم كانا او مخاطب كانت او غائب كهو و ينقسم الى مستتر و بارز لانه لايخلوا اما ان يكون له صورة في اللفظ اولا فالاول البارز كتاء قمت والثاني

الموصولات ما كانت صلته غير مبهمة ثم ما كانت صلته مبهمة كاوحى الى عبده ما اوحى · واعرف افراد المحلّى ما كانت ال فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس واعرف افراد المضاف واوسطه وادناه ما اضيف الى الاعرف والاوسط والادنى كذا ذكره بعض المحققين (قوله متكلم) اي ذات يحكي عن نفسه فخرج لفظ متكلم وكذا الياء في اياي وهمزة المضارع كاقوم لانهما دالآن على التكلم لا على من قام به (قوله او مخاطب) اي ذات توجه اليه الخطاب ولو تنزيلا فخرج لفظ مخاطب وكذا الكاف في اياك وتاء تقوم لانهما دالان على الخطاب فقط ودخل الضمير في قولك في شخص غائب ويحك يافلان انت تقول كذا مخاطبا من يبلغك عنه شيئا (قوله او غائب) اي ذات غير متكلم ولا مخاطب بالمعنى السابق فخرج لفظ غائب وكذا هاء اياه وياء يقوم لانهما دالآن على الغيبة لاغير · ودخل هو في قوله تعالى وهو الذي يرسل الرياح فانه غائب بالمعنى المذكور وان لم يتصف بالغيبة بمعنى آخر وكذا الضمير في قوله تعالى هي راودتني ويا ابت استاجره وهو ظاهر · واو في هذا التقسيم لمنع الخلوّ فقط والا لخرج ما وضع لكل من الثلاثة وهو ايا فان اللواحق له خارجة عن حقيقته عند المحققين · ثم ما يفهمه ظاهر التمثيل يقتضي ان الضمير مجموع انا وكذا انت وهو · وعليه الكوفيون · وصحح جمع ان الضمير اَنْ والهاء واللواحق حروف مبينة للمراد (قوله الى بارز ومستتر) قدّم البارز على المستتر لانه وجوديّ والمستتر عدميّ والاعدام انما تعرف بملكاتها · ولانه اشرف من المستتر لان له لفظًا يؤدّى به والمستتر كما نص عليه الرضي لم تضع العرب له لفظًا وان كان مستترًا جوازًا وانما يعبر عنه لضيق العبارة بالمرادف · ودلالته ووضع مرادف له بواسطة قوّة انفهامه من الكلام وتنزيله منزلة الملفوظ فافهم (قوله اما ان يكون له صورة في اللفظ) اي مذكورًا او متعدّدا ليعم الموجود والمحذوف · والفرق بين

المستتر كالمقدر في نحو قولك قم * ثم لكل من البارز والمستتر انقسام باعتبار فاما المستتر فينقسم باعتبارِ وجوب الاستتار وجوازه الى قسمين واجب الاستتار وجائزه ونعني بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه وذلك كالضمير

المستتر والمحذوف عند المحققين ان المحذوف لفظ موضوع يمكن النطق به والمستتر بخلافه · وفرق اللقاني بان المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف وفيه انه لا يظهر في المتروك ابتداء والترك بعد الاتيان غير لازم (قوله المستتر) سمي به لانه استغنى عن ظهور اثره في اللفظ بظهور معناه فكانه احتجب عن الادراك اللفظي فان قلت ان الاستتار مطاوع سترته اي فعلت به الستر بعد ان لم يكن والضمير المستتر على ما ذكر لم يكن ظاهرا فيستتر فالاولى التعبير بنحو ما في التسهيل حيث قال فمنه واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء اذ الخفاء لا يفهم منه انه كان ظاهراً ثم خفي · اجيب بان ما ذكرت من الاولوية مسلم ومن عبر به اتكل على فهم المراد · وبانه لما كان الاصل في الضمائر المتصلة على ما قيل ان تبرز وتظهر لما تقرر في الغالب من حالها لانها من قبيل الالفاظ اتي بعبارة تشعر بالظهور اشارة الى انه كان هو القياس · ثم اعلم انه لا يستتر من الضمائر الا المرفوع لانه لعمديته كالجزء من الكلمة وكثيرا ما يحذف ويكون فيما بقي دليل على ما القي · ولا كذلك[1] المنصوب والمجرور لكونهما فضلتين فلا يعاملان معاملة الجزء · وكان في قوله المقدر في نحو قولك قم نوع اشارة الى ما قلنا (قوله وذلك كالضمير الخ) ليس المقصود من هذا حصر مواضع وجوب الاستتار اذ هي اكثر من ذلك · فقد عدّوا منها المرفوع بامر الواحد المذكر كقم · والمرفوع بالمصدر النائب عن فعله[2] نحو ضرب الرقاب · والمرفوع بافعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا

---

[1] لا يقال ان الضمير المنصوب في نحو ما عملت ايديهم والضمير المجرور في نحو فاقض ما انت قاض ليسا بمرفوعين وقد استترا · لانا نقول هذا حذف لا استتار فقد كان الاصل عملته وقاضيه فحذف الضمير من كل منهما وقد علمت الفرق بين المحذوف والمستتر · منه [2] لكن ذكر بعضهم في قول الشاعر فندلا زريق المال ندل الثعالب ان رزيق فاعل · منه

المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم او بالنون كنقوم وكذا التآء الا ترى انك لا تقول اقوم زيد ولا تقول نقوم عمرو ونعني بالمستتر جوازًا ما يمكنُ قيام الظاهر مقامه

او ما عدا او ليس او لا يكون زيداً · والمرفوع بافعل التعجب كما احسن الزيدين · والمرفوع بافعل التفضيل على اللغة المشهورة في غير مسئلة الكحل كهم احسن اثاثا · والمرفوع باسم الفعل غير الماضي كاوّه ونزالِ اما المرفوع به وان كان ضمير متكلم فلا يجب استتاره كهيت[1] لك بناء على انه بمعنى تهيأت بضم التآء وتردد الدنوشري في ذلك · والمرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراها في بعض المواضع كما سيأتي ان شاء الله تعالى · والمرفوع باياك في التحذير على ما قيل من انتقال الضمير من الفعل بعد حذفه اليه لكن هذا من غرآئب العربية اذ فيه استتار الضمير في الضمير وكان الذي اساغه كونه بطريق العروض (قوله المرفوع بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة كاقوم او بالنون كنقوم) ينبغي ان يقيد ذلك بما اذا كان الفعل مذكورا فانه اذا حذف ينفصل الضمير نحو قوله اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت * وقوله فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن[2] * وكذا يقال في المبدوء بالتآء ان فرض حذفه قاله الدنوشري (قوله وكذا التآء) اي وكالمذكور الفعل المبدوء بتآء الواحد المخاطب فانه يجب فيه الاستتار ايضاً وخرج بقيد الواحد المبدوء بتاء الغآئبة نحو هند تقوم فالاستتار جائز لا واجب · وكذا المبدوء بتآء خطاب الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (قوله ونعني بالمستتر جوازا ما يمكن الخ) هذا تفسير ابن مالك في التسهيل وابن يعيش في المفصّل وغيرهما من النحاة · وليس مرادهم بامكان قيام الظاهر مقامه قيامه في تأدية المعنى بل في رفع عامله اياه · فمعني وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار

---

[1] وقيل بمعنى تهيأت باسكان التآء والضمير مستتر تقديره هي والكلام حكاية فافهم · منه

[2] · ومن لا نجره يمس منا مروّعا · منه

وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب نحو زيد يقوم الا ترى انه يجوز لك ان تقول زيدٌ يقوم غلامه واما البارز فينقسم بحسب الاتصال والانفصال الى قسمين متصل ومنفصل فالمتصل هو الذي لا يستقل بنفسه كتاء قمتُ والمنفصل هو الذي يستقل بنفسه كانا وانت وهو وينقسم المتصل بحسب مواقعه من الاعراب الى ثلاثة اقسام

في الضمير المستتر واجبا وجائزا اذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار يجوز ظهوره على ما لا يخفى . فاعتراض المصنف في التوضيح عليهم بان ما فيه البارز تركيب آخر غير ما فيه المستتر غفلةٌ عن المراد من كلامهم . وحملٌ له على خلاف مرامهم (قوله كالضمير المرفوع بفعل الغايب) اي ما عدا افعال الاستثناء فان مرفوعها مستتر وجوبا كما تقدم راجع الى البعض المفهوم من كله السابق . او على الفعل المفهوم من الكلام السابق . او على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق . وسياتي تحقيق ذلك ان شاء الله تعالى (قوله واما البارز فينقسم الخ) قال اللقاني قد يفهم منه ان المستتر ليس بمتصل اذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما للمستتر وقسم قسيم الشيء قسيم للشيء فلا يكون قسم الشيء قسيما والجواب ان المتصل الذي هو قسم من البارز وقسيم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل فجاز ان يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع اعمّ منه صادقًا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسم قسيما وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر متصلا انتهى . وهو مبني على ان قسم الشيء يجوز ان يكون اعمّ كما في قولك الحيوان اما ابيض او غيره والابيض اعم من الحيوان . وصرح بعض المحققين بمنع ذلك كيف والمقسم ملاحظ في الاقسام ومع الملاحظة لا يتصور العموم فتدبر (قوله متصل ومنفصل) قدم المتصل لانه الاصل ولانه وجودي وقسيمه عدمي والوجودي مقدم على العدمي (قوله وهو الذي لا يستقل بنفسه) اي لابد من اتصاله بآخر الفعل مثلا . وهذا معنى قولهم هو ما لا يفتتح النطق به ولا يقع بعد الّا في الاختيار واُورِدَ عليه استقلاله في نحو ضربتهم وهم ضربوا . وقوله

مرفوع المحل ومنصوبه ومخفوضه فمرفوعه كتاء قمت فانه فاعل ومنصوبه ككاف اكرمك فانه مفعول ومخفوضه كهاء غلامه فانه مضاف اليه و ينقسم المنفصل

الّا يجاورنا الاك ديار[1] *واجيب[2] عن الاول بان المتصل هو الهاء فقط والمنفصل هو الهاء والميم نص عليه الرضي · وعن الثاني بانه ضرورة على ان بعضهم اجاز الاستقلال بعد الا مطلقاً · ولعله لحمل الّا على غير لاتصال الضمير بها نحو ما لكم من اله غيره كما حملوها عليها في الوصف بها

نحو وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان

او لعمل الّا في الضمير ان لم يكن الاستثناء مفرغا والاصل في الحرف الناصب ان يتصل الضمير به نحو انك ولعلك · والمفرغ مقيس عليه · واورد ايضا الضمير المستتر حيث قدروه في نحو استقم بانت · وحكموا بانه يبرز في زيد هند ضاربها هو حتى قيل انه فاعل الوصف · واجيب بان التقدير لضيق العبارة · وان البارز تاكيد لا فاعل والتعبير بيبرز مسامحة فلا تغفل (قوله مرفوع المحل الخ) فان قلت الرفع من القاب الاعراب والضمائر لمشابهتها الحرف بافتقارها[3] لما يبين معناها مبنية فكيف يصح قوله مرفوع · اجيب[4] بان الرفع في الحقيقة صفة لمحل الضمير لا له نفسه فلا محذور وكذا الكلام في قوله منصوبة ومحفوظة · ثم اعلم ان الضمير المتصل ينقسم ايضاً الى اقسام · الاول ما يختص بمحل الرفع وهو خمسة[5] التاء كقمت بتثليث التاء · والالف كقاما وقامتا · والواو كقاموا · والنون كقمن · والياء كقومي وتقومين · والثاني

(1) اوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا . منه (2) والجواب باختلاف المعنى حال الاستقلال وعدمه والمطلوب الاتفاق ليس بشيء لانه مستلزم لان يكون صيغة واحدة مشتركة بين الاتصال والانفصال ولا نظير له . منه (3) هذا احد اقوال وقيل بالجمود وقيل بالوضع في البعض والباقي بالحمل وقيل غير ذلك . منه (4) وقيل الرفع هنا مجاز عن الضم والقرينة ظهوران الضمائر مبنية · منه
(5) وهذا بناء على ان الاربعة الاخيرة اسماء واما على ما ذكره السيوطي في همع الهوامع نقلا عن المازني من حرفيتها وجعلها علامات كتاء التأنيث واستتار الفاعل في الفعل فلا يستقيم ما ذكر · منه

بحسب مواقعه من الاعراب الى مرفوع الموضع ومنصوب به فالمرفوع اثنتا عشرة كلمة · انا نحن انت انت انتما انتم انتن هو هي هما هم هن · والمنصوب اثنتا عشرة ايضاً اياي ايانا اياكَ اياكِ اياكما اياكم اياكن اياه اياها اياهما اياهم اياهن · فهذه الاثنتا عشرة لا تقع الا في محل النصب كما ان تلك الاول لا تقع الا في محل الرفع تقول انا مؤمن فانا مبتدا والمبتدا حكمه الرفع واياك اكرمت فاياك مفعول مقدم والمفعول حكمه النصب ولا يجوز ان يعكس ذلك فتقول اياي مؤمن وانت اكرمت وعلى ذلك فقس الباقي وليس في الضمائر المنفصلة ما هو مخفوض الموضع بخلاف المتصلة ولما ذكرت ان الضمير ينقسم الى متصل ومنفصل اشرت بعد ذلك الى انه مهما امكن

ما هو مشترك فيه بين محلّي النصب والجر بطريق الاصالة[1] · وهو ثلاثة ياء المتكلم نحو ربي اكرمني · وكاف الخطاب نحو ما ودّعك ربك · وهاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره · والثالث ما هو مشترك فيه بين المحال الثلاثة وهو نا خاصة[2] نحو ربنا اننا سمعنا فليحفظ (قوله بحسب مواقعه من الاعراب) اي حيث كان له محل ليخرج ضمير الفصل فانه عند الجمهور لا محل له من الاعراب (قوله لا تقع الا في محل الرفع) اي اصالة والا فقد تقع في محل الجر والنصب بطريق العارية نحو ان ترني انا اقل فانا في محل نصب تاكيد للياء[3] وسمع من كلامهم ما انا كانت ولا انت كانا (قوله ليس في الضمائر المنفصله ما هو مخفوض الموضع) اي لا بالاضافة ولا بالحرف لان المنفصل ما يصح الابتداء به وهذا المجرور لا يصح فيه ذلك (قوله مهما امكن) فيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الا الانفصال ارتكب وذلك كما اذا حصر بالا

---

[1] احتراز عن نحو كوني وكونك وكونه فافهم · منه [2] خالف في ذلك ابو حيان فجعل من هذا القبيل ايضاً الياء وهم كقومي واكرمني غلامي وهم فعلوا وانهم غلمانهم ورده المتأخرون بان ياء المخاطبة غير ياء المتكلم الاختلاف في اسمية الاولى دون الثانية والاولى موضوعة للمؤنث دون الثانية فانها للمؤنث والمذكر وبان المتصل غير المنفصل · منه [3] واقل مفعول ثاني لترني والمفعول الاول الياء · منه

ان يوتى بالمتصل لا يجوز العدول عنه الى المنفصل لا تقول قام انا ولا اكرمت اياك لتمكنك من ان تقول قمت واكرمتك بخلاف قولك ما قام الا انا وما اكرمت الا اياك فان الاتصال هنا متعذر لان الاّ مانعة منه فلذلك جيء بالمنفصل ثم استثنيت من هذه القاعدة صورتين يجوز فيهما الفصل مع التمكن من الوصل وضابط الاولى ان يكون الضمير ثاني ضميرين اولهما اعرف من الثاني وليس مرفوعاً نحو سلنيه وخلتكه

او بانما . او رفع بمصدر مضاف لمنصوب او صفة جرت على غير صاحبها [1] او اضمر عامله . او اخر . او كان معنويا . او حرف نفي . او فصله متبوع . او ولي واو مع اوما او اللام الفارقة او نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتحدا رتبة او كان منادي كذا قيل . فحقق المقام وكلف نفسك التمثيل (قوله فلا يجوز العدول عنه الخ) لان المقصود من وضع الضمائر الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل فالعدول عنه مع امكانه سفه . واما قوله

وما اصاحب من قوم فاذكرهم ☆ الاّ يزيدهمُ حبّاً اليّ هُمُ

مع ان القياس هنا الاتصال بان يقول [2] يزيدوهم او يزيدون انفسهم فضرورة . او ان فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تاكيدا لهم المتصل فلا يكون مما نحن فيه (قوله ثم استثنيت من هذه القاعدة) اي السابقة وهي مهما امكن ان يؤتى الخ . والقاعدة قضية كلية منطبقة على احكام جزئياتها . فان قلت قد شاع ان الاستثناء من القاعدة لا يجوز . قلت ذلك في القاعدة العقلية القطعية . وما نحن فيه ليس كذلك كما لا يخفى (قوله ان يكون الضمير) اي المراد انفصاله ☆ ثاني ضميرين ☆ فلا يجوز الامران في نحو زيد ضربه عمرو والعبد سل زيدا اياه بل يجب الاتصال في الاول والانفصال في الثاني . ويشترط ايضاً ان يكون ☆ اولهما ☆ اي الضميرين ☆ اعرف من الثاني ☆

---

(١) مطلقا عند البصريين وان امن اللبس عند الكوفيين عبد الله (٢) الاول رأى الجمهور والثاني ظاهر رأى المصنف في المغني . منه

يجوز ان تقول فيهما سلني اياه وخلتك اياهُ وانما قلنا ان الضمير الاول في ذلك اعرف لان ضمير المتكلم اعرف من ضمير المخاطب وضمير المخاطب اعرف من ضمير الغائب وضابط الثانية ان يكون الضمير خبرا لكان او احدى اخواتها سواء كان مسبوقا بضمير اولا فالاول نحو الصديق كنته والثاني نحو الصديق كأنه زيد يجوز ان تقول

احترازا من نحو اعطيته اياك واعطيته اياه فيتعين الانفصال الا فيما قل من نحو قول عثمان رضي الله تعالى عنه اراهمني[1] الباطل . شيطاناً . وقول الشاعر

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة * انا لهماه[2] قفو اكرم والد

لكن اغتفر الوصل لاختلاف لفظي الضميرين . ويشترط ايضا ان يكون الضمير الاول * غير مرفوع * احترازا من نحو ضربته فيجب فيه الاتصال . واما قوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهارير

فضرورة ولولاها لقال ضمنتهم (قوله سلنيه) من سأل بمعنى استعطى لا بمعنى استفهم كذا قيل (قوله خبرا لكان او احدى اخواتها) فيه نظر فقد قال الجلال السيوطي في همع الهوامع اما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع والغرة كقوله ليس اياي واياك ولا يخشى رقيب قاله الدنوشري . وقال الزرقاني يتقيد ذلك في لا يكون وليس بان لا يكونا للاستثناء فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص على التقييد في الجامع وهو مخالف لكلام الهمع من تعين الفصل في جميع اخوات كان ومن اطلاق القول في ليس ولا يكون فليحرر . فان قلت هل يثبت هذا الحكم لكاد اولا قلت تردد في ذلك الشهاب القاسمي وحقق بعض عدم الثبوت فيها لانها غير داخلة فيما ذكر اذ خبرها يقل كونه غير مضارع وهو الماضي فقط فلا يتصور ذلك فيها والله تعالى اعلم (قوله سواء كان مسبوقا الخ) بهذا فارقت المسئلة الاولى (قوله الصديق كنته)

---

[1] والاصل اراهم الباطل اياي شيطانا اي ارى الباطل القوم اني شيطان . منه

[2] والاصل انا لهما اياه . منه

فيهما كنت اياه وكان اياه زيد واتفقوا على ان الوصل ارجح في الصورة الاولى اذا لم يكن
الفعل قلبياً نحو سلنيه واعطنيه ولذلك لم يات في التنزيل الا به كقوله تعالى انلزمكموها
ان يسالكموها فسيكفيكهم الله واختلفوا فيما اذا كان الفعل قلبياً نحو خلتكه وظننتكه
وفي باب كان نحو كنته وكانه زيد فقال الجمهور الفصل ارجح فيهن واختار ابن مالك
في جميع كتبه الوصل في باب كان واختلف رأيه في الافعال القلبية

برفع الصديق ونصبه على حد زيد ضربته (قوله على ان الوصل ارجح) لانه الاصل
ولا مرجح لغيره (قوله اذا لم يكن الفعل قلبياً) اي ولم يكن العامل اسماً نحو عجبت
من حبي اياه[1] فان الفصل هنا ارجح لاختلاف محلي الضميرين ولضعف طلب الاسم
له بخلاف الفعل فانه لاصالته في العمل ادعا للاتصال وقد جاء على قلة في قوله
لئن كان حبك لي كذبا لقد كان حبيك حقاً يقينا (قوله لم يات التنزيل الا به)
اي بالاتصال . لكن ورد الانفصال في قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله ملككم اياهم .
والذي حسنه هنا ترك الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات لو قال
ملككموهم فان قلت مثل هذا الاجتماع موجود في انلزمكموها مع انه وصل . اجيب
بانا لانسلم المثلية لان الضمات هناك لازمة وهنا غير لازمة لان ضمة الميم اعرابية
فلا ثقل (قوله انلزمكموها وان يسئلكموها) الواو فيهما متولدة من اشباع الضمة
لا واو الجمع كما قد يتوهم (قوله الفصل ارجح فيهن) علل بان الضمير خبر في الاصل
وحق الخبر الانفصال قبل دخول الناسخ فيترجح بعده (قوله واختار ابن مالك الخ)
قال لانه الاصل وقد جاء به الحديث قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان يكنه فلن
تسلط عليه ولان ما ذكر من التعليل يقتضي جواز الانفصال في الاول لكونه مبتدا
في الاصل وحقه الانفصال قبل الناسخ فيترجح بعده ولا قائل به . واجيب بان الحديث
لا دلالة له على الارجحية ومقتضى الفصل في الاول عارضة قربه من الفعل فلذا

---

[1] فيه شبهه تظهر بالتامل . منه

فتارة وافق الجمهور وتارة خالفهم * ص * ثم العلم وهو اما شخصي كزيد اوجنسي كأسامة
واما اسم كمثلنا او لقب كزين العابدين وقفة او كنية كابي عمرو وام كلثوم ويؤخر
اللقب عن الاسم تابعاً له مطلقاً او مخفوضاً باضافة ان انفرد كسعيد كرز *ش* الثاني
من انواع المعارف العلم

وجب اتصاله (قوله فتارة وافق الجمهور) اي في التسهيل فقال بارجحية الانفصال
في الافعال القلبية وفرق بين البابين بان الضمير في الافعال القلبية نحو خلتكه
قد حجزه منصوب آخر بخلافه في باب كان نحو كنتنه فان لم يحجزه الا مرفوع والمرفوع
جزء من الفعل فكان الفعل مباشرا له فهو شبيه بهاء ضربته . وبان الوارد عن العرب
من الانفصال في الافعال المذكورة والاتصال في باب كان اكثر والغالب هو الراجح
(قوله وتارة خالفهم) اي في الخلاصة فانه قال . كذاك خلتنيه واتصالا * اختار غيري
اختار الانفصالا . ووافقه جماعة . واستدلوا على ذلك بانه الاصل وقد جاء في التنزيل
قال الله تعالى اذ يريكهم الله . في منامك قليلا وورد به الشعر كقوله . بلغت[1] صنع
امرء برّ اخالكه . واعترض بان البيت يعارضه قوله اخي حسبتك اياه[2] وان الآية
ليست من محل النزاع لان المفعول الثاني ليس بخبر فهو من باب سلنيه اذا المفعول
الاول اكتسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثاني هو الذي كان مفعول
الثلاثي . فان قيل المفعول الثاني كان مبتدا وهو مقتض للفصل ايضا . قلنا لا نسلم
ان رأى المنامية تتعدى الى مفعولين قاله المصنف في تعليقاته على التوضيح فليفهم .
* خاتمة * اعلم انه اذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثاني حكم
باب اعطيت . وان كان بعضها ظاهرا وكان المضمر واحدا وجب اتصاله . او اثنين
اول وثاني او ثالث فكاعطيت او ثاني وثالث فكظننت قاله بعض المحقيقين . فتدبر
والله خير الموفقين * العلم * (قوله الباب الثاني من انواع المعارف العلم) اراد هذا الباب

[1] تمامه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا . منه [2] تمامه . وقد ملئت ارجاء قلبك بالاضغان والاحن . منه

وهو ماعلق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وينقسم باعتبارات مختلفة الى اقسام متعددة فينقسم باعتبار تشخص مسماه وعدم تشخصه الى قسمين علم شخص وعلم جنس فالاول كزيد وعمرو والثاني كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وذؤالة للذئب فان كلا من هذه الالفاظ يصدق على كل واحد من افراد هذه الاجناس تقول لكل اسد رأيته هذا اسامة مقبلاً وكذا الباقي ويجوز ان تطلقها بازاء صاحب هذه الحقيقة من حيث هو فتقول اسامة اشجع من ثعالة كما تقول الاسد اشجع من الثعلب اي صاحب هذه الحقيقة

الثاني. وقوله من انواع المعارف خبر مقدّم والعلم متبدا مؤخر (قوله ما علق على شيء) اي خص به ووضع له. وعدل عن الوضع الى التعليق ليتناول الاعلام المنقولة لانها معلقة غير موضوعة كذا قيل. واعترض بان الناقل واضع ايضا. الا ان يقال المتبادر من الواضع الواضع الاول (قوله بعينه) اي معين تعيينا خارجيا كالعلم الشخصي او ذهنيا كالعلم الجنسي وكون المعرف بلام الحقيقة موضوعا كذلك محل تأمل (قوله غير متناول ما اشبهه) اي من حيث الوضع له فدخلت الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع متعددة. واعلم ان قوله ما علق كالجنس يشمل المعارف والنكرات (وقوله على شيء بعينه) يخرج النكرات لانها موضوعة للماهية من حيث هي على قول او للفرد المبهم على قول آخر (وقوله غير متناول الخ) يخرج بقية المعارف لانها موضوعة بالوضع العام للموضوع له الخاص على رأي او بالوضع العام للموضوع له العام على رأي آخر قاله بعضهم (قوله تشخص مسماه) التشخص ما به يصير الشيء بحيث يمنع العقل عن صدقه على كثيرين وفيه كلام طويل ليس هذا محله (قوله علم شخص وعلم جنس) فرق بينهما بان الاول للفرد المعين والثاني للماهية المعينة (قوله تقول لكل اسد الخ) فيه اشارة الى ما قيل الى انه كالنكرة معنىً (قوله ويجوز ان تطلقها الخ) ان كان هذا الاطلاق من حيث الاشتمال على الحقيقة فحقيقة والاّ فمجاز قاله غير واحد (قوله من حيث هو) اي مع قطع النظر عن معين (قوله اسامة اشجع) الاولى اجرء كما في بعض

اشجع من صاحب هذه الحقيقة ولا يجوز ان تطلقها على شخص غاٰئب لا تقول لمن بينك و بينه عهد في اسد خاص ما فعل اسامة وباعتبار ذاته الى مفرد ومركب فالمفرد كزيد واسامة والمركب ثلاثة اقسام مركب تركيب اضافة كعبد الله وحكمه ان يعرب الجزأ الاول من جزئيه بحسب العوامل الداخلة عليه ويخفض الثاني بالاضافة دائمًا

النسخ لان الشجاعة لكونها ملكة تحمل على الاقدام في المعارك مختصة بذوي العقول فحيث وقعت هنا فالمراد بها القوة والشدة و كثيرا ما تستعمل في ذلك (قوله ومركب) قال اللقاني هذا القسم دخوله في العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة اذ المركب ما دل جزائه على جزء معناه ولا شيئ من الاعلام كذلك فهي كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار اصلها المنقولة هي عنه مجازا انتهى . وفيه ان ما ذكره من تعريف المركب اصطلاح منطقي قاله الحمصي فتذكر[1] (قوله ثلاثة اقسام) قال اللقاني فيه نظر . ولعل وجهه ما اعترض به ابوحيان بان ثمّ اشياء كثيرة سمي بها فصارت اعلاما وهي مركبة وقد عريت من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما تركب من حرفين نحو انما او حرف او اسم نحو ان زيدا الى غير ذلك . واجاب عن هذا ناظر الجيش بان المراد ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها ولا شك ان الواقع هو الاقسام المذكورة فقط . واجاب المرادي بان ما ذكر مشبه بتركيب الاسناد فاكتفى بذكره عنه (قوله مركب تركيب اضافة) وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله (قوله وحكمه ان يعرب الخ) قال الرضي وان كان الجزء الثاني قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا وجب ابقائه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضاربًا زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احترامًا لخصوص الاعراب في الثاني او عمومه في الاول وان لزم منه دوران

---

(١) ويرد ايضًا التركيب التقييدي والعددي تدبر . منه

ومركب تركيب مزج كبعلبك وسيبويه وحكمه ان يعرب بالضمة رفعاً والفتحة نصباً وجراً كسائر الاسماء التي لا تنصرف هذا اذا لم يكن مختوماً بويه كبعلبك فان ختم بها بني على

الاعراب على آخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة . و كذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها و يراعى الاصل في الصرف وتركه انتهى . وبقيت احكام من ارادها فليراجعها هناك (قوله تركيب مزج) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها (قوله وحكمه ان يعرب الخ) اي على الاصح . قال الرضي وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء اي مما تركيبه للعلمية كمعدي كرب و بعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لاحتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثاني ايضاً تشبيهاً بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضاً كلمتين احداهما عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك . وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فليتأثر الصدر بالعوامل ما لم يقبل كمعدي كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه . و بعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان التركيب منصرفاً اعتدادا بالتركيب كما اعتد به في اسكان ياء معدي كرب وهو ضعيف مبني على ضعيف اعني على الاضافة . اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد به في منع الصرف . واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبه بالمضاف والمضاف اليه تشبيهاً لفظياً من حيث هما كلمتان احداهما عقيب الاخرى ولو كان مضافاً حقيقة لانتصب يا معدي كرب في النصب انتهى . ولا يخفى ان ما ذكره من جواز بناء الجزء الثاني في المركب المزجي واضافة الصدر الى العجز مشكل على ظاهر تعريفه . الا ان يقال تعريفه باعتبار ما هو الاصل فيه واذا اضيف صار من المركب الاضافي وصدق تعريفه عليه (قوله و بالفتحة نصباً وجراً) الاخصر ان يقول وحكمه ان يعرب اعراب ما لا ينصرف . ثم العلة فيه العلمية والتركيب (قوله فان ختم بها بني على الكسر)

الكسر كسيبويه ومركب تركيب اسناد وهو ما كان جملة في الاصل كشاب قرناها وحكمه ان العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل النقل

اي في الاشهر . قال الرضي فان كان في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعات للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف . وقد يجوز ايضاً اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاء في معدي كرب فيجيء في المضاف اليه الصرف والمنع ولا تستنكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وان لم تسمع في نحو سيبويه الاضافة انتهى . قيل وقضيته قوله وقد يجوز اضافة الخ ان نحو جاء ويه يقال فيه قام جاء ويه ورأيت جاء ويه ومررت بجاء ويه برفع جاء ونصبها وجرها (قوله كسيبويه) بني الجزء الاول لافتقاره للثاني وكان البناء على الفتح للخفة . وبني الجزء الثاني لانه اسم صوت وكان على الكسر دفعاً لالتقاء الساكنين بالحركة الاصلية (قوله ومركب تركيب اسناد) وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى (قوله كشاب قرناها) اسم ابيض جانبا راسها (قوله وحكمه ان العوامل لا تؤثر فيه شيئاً بل يحكى الخ) اي فهو معرب تقديراً على الاصح . وقيل مبني . وقال الشهاب اجاز بعضهم في نحو قمت علما الاعراب بالحركات الظاهرة على التاء ووجهه ان الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما في الاصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لاجل الضمير وعلى هذا فيعرب نحو قمنا كالمقصور وظاهره خروج نحو قاما اذ لا تغير لاجل الضمير . وقال الرضي المركب قبل العلمية ان كان الجزء الثاني منه قبل العلمية معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا وجب ابقائه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا . وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنياً كما في الفعلية

وينقسم الى اسم وكنية ولقبٍ وذلك لانه ان بدئ بأب او أُم كان كنية كابي بكر وامّ بكر وابي عمرو وامّ عمرو والاّ فان اشعر برفعة المسمى كزين العابدين او ضعته كقفة وبطّة وانف الناقة فلقبٌ

اذا كان مبنياً وكما في سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب . وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء بعد هذه الاحرف مبتداة في الظاهر قال سيبويه بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل . وكذا كل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الاّ ان حرف الجرّ فيه تفصيل . ثم قال وان لم يكن للجزء الثاني لامطلق الاعراب ولا معينه فالحكاية لاغير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذ ما وكانّ ولعلّ ونحوها انتهى . ومما نقلناه يعلم ما في الكلام . من الاختصار التام . وبعد هذا من اراد الاستيفاء . فليرجع الى زبر العلماء (قوله ان بداء باب اوام) قيل او بابن او بنت كابن داية للغراب وبنت طبق لضرب من الحيات (قوله كنية) قال الدنوشري والكنية بضم اوله وكسر ثانيه او بالضم والسكون وجمع الاولى كني والثانية كنى انتهى . وهي مأخوذة من كنيت اي سترت او عرضت لانها يستر بها الاسم ويعرض بها عنه (قوله كابي بكر الخ) فيه اشارة الى انه يشترط في الكنية التركيب الاضافي فلا يعد كنية نحو اب لعمرو وام لزيد (قوله فان اشعر الخ) لم يقل دل او وضع للاشارة الى انه غير موضوع لما ذكر بل مشعر به اذ هو علم والعلم انما وضع لتعيين الذات (قوله زين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنهم (قوله او بضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وفتحت تبعاً للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدني من الناس قاله الازهري (قوله وانف الناقة) لقب جعفر بن قريع [1] لما ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امّه الى ابيه ولم يبق الاّ رأس الناقة فقال له ابوه شانك به

---

[1] ابو بطن بن سعد بن زيد مناة . منه

والاّ فاسمٌ كزيد وعمرو واذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الافصح تقديم الاسم وتأخير اللقب

فادخل يده في انف الناقة وجعل يجرّه فلذلك لقبّ به · وكانوا يغضبون من هذا اللقب الى ان قال الحطية مادحا

قوم هم الانف والاذناب غيرهم ✲ ومن يسوّي بانف الناقة الذنبا

فعدوّه مدحاً هذا · واعلم ان الشايع فيما بينهم تلقيب الذكور وقل تلقيب الاناث ومنه الحميرا للصديقة رضي الله تعالى عنها وعنيزة لفاطمة امرء القيس وماء السماء لامّ المنذر · ووهم من نفى ذلك فليحفظ (قوله والاّ فاسم) اراد وان لم يبداء بما ذكر ولم يشعر بمدح او ضعة فهو اسم · واورد عليه اللقاني انه يلزم ان لا يكون نحو محمد واحمد ومنصور اسماء بل القاب واللازم منتف اتفاقا · فالحق ان الاسم ما وضعه الابوان او نحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في المسمى بعد ذلك كنية ان بدأت ولقب ان اشعر فظهر الفرق بين الاسم و بين الكنية واللقب لكن بقي الفرق بين الاخيرين معنى · وفي بعض حواشي المطول ان الفرق بينهما بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح او الذم كابي الفضل وابي جهل لا يضرّ (قوله واذا اجتمع الاسم مع اللقب الخ) لم يذكر ما اذا اجتمع الاسم مع الكنية او الكنية مع اللقب او الاسم مع الكنية واللقب · وقد ذكروا الخيار في التقديم والتأخير بين الاسم والكنية و بينها و بين اللقب لكن ما لم تتقدم الكنية على الاسم في الصورة الثالثة فيمتنع حينئذ تقديم اللقب عليها لاستلزام تقدمه على الاسم وهو لا يجوز · صرّح بذلك السنباطي وغيره (قوله وجب في الافصح تقديم الاسم وتاخير اللقب) قيل لانه في الغالب منقول عن اسم غير انسان كبطة فلو قدّم لتوهم ان المراد به معناه الاصلي · ولانه يدل على ما يدل عليه الاسم وزيادة فلو قدّم عليه لاغنى عنه · واعترض بان مقتضى ذلك وجوب تأخيره عن الكنية ايضاً و به قال بعضهم · وكذا وجوب تأخير الكنية التي هي كاللقب ايضاً كابي الخير بل لا يبعد ان تكون الكنية

ثم ان كانا مضافين كعبد الله زين العابدين اوكان الاول مفرداً والثاني مضافاً كزيد زين العابدين اوكان الامر بالعكس كعبد الله قفة وجب كون الثاني تابعاً للاول في اعرابه اما على انه بدل منه او عطف بيان عليه وان كانا مفردين كزيد قفة وسعيد كرز

مطلقاً كذلك فلعل الدعوى لا تعلل الا بالسماع (قوله في الافصح) احترز به عن نحو قوله بان ذا الكلب عمروا خيرهم حسباً فان التقديم فيه غير فصيح. ولو قيد بقوله غالباً ايضاً لكان اولى احترازاً عما اذا كان اللقب اشهر من الاسم فانه يقدّم عليه على ما نص عليه ابن الانباري نحو قوله تعالى انما المسيح عيسى فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى لكن قال الغنيمي لك ان تقول انا لا نسلم ان ما ذكر من ذلك الباب بل يحتمل ان المراد هنا الحكم على المسيح بانه عيسى فالمسيح مبتدا وعيسى خبره ومحل قولهم ان اللقب لا يتقدم على الاسم انه كذلك اذا كان تابعاً للاسم في كونه محكوماً عليه او به. يرشدك الى هذا قولهم ان اللقب يعرب بدلا او عطف بيان على الاسم. واما اذا كان محكوماً به على الاسم او بالعكس فليس من محل النزاع في شيء ويمكن اجراء ذلك في مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى ابن مريم بانه ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى. وفيه ان المقصود في الآية السابقة الاخبار عن المسيح بانه ابن مريم لا عن المسيح بانه عيسى كما لا يخفى. فالحق ان المسيح مبتدا وقدّم لشهرته وعيسى بدل او عطف بيان عليه وابن مريم خبره (قوله ثم اذا كانا مضافين) فيه تجوّز اذ العلم المجموع وهو غير مضاف (قوله وجب كون الثاني تابعاً الخ) هذا في الاول والثالث متفق عليه. واما في الثاني فعند الرضي تجوز الاضافة مثل غلام عبد الله وارتضاه كثيرون (قوله على انه بدل او عطف بيان) لم يجوزوا ان يكون تاكيدا بالمرادف ولا مانع منه قاله الدنوشري (قوله ويجوز ايضاً قطعه الخ) فيه اشارة الى جواز قطع البدل وعطف البيان. والاول مصرّح به في غالب الكتب دون الثاني (قوله لمبتدا محذوف) قيل جوازاً. ومقتضى ما ذكروه في النعت المقطوع ان يكون وجوباً وكذا الفعل ايضاً (قوله كرز) الكرز اللئيم

فالكوفيون والزجّاجُ يجيزون فيه وجهين احدهما اتباع اللقب للاسم كما تقدم في بقية الاقسام والثاني اضافة الاسم الى اللقب وجمهور البصريين يوجبون الاضافة والصحيح الاول والاتباع اقيسُ من الاضافة والاضافة اكثر * ص * ثم الاشارة وهي ذا للمذكر وذي وذه وتي وته وتا للمؤنث وذان وتان للمثنى بالالف رفعاً و بالياء جرًّا ونصباً وأولاء لجمعها والبعيد بالكاف مجرّدة من اللام مطلقاً او مقرونة بها الا في المثنى مطلقاً وفي الجمع في لغة من مده وفيما تقدمته ها التنبيه * ش * الثالث من انواع المعارف اسم الاشارة و ينقسم بحسب المشار اليه الى ثلاثة اقسام ما يشار به للمفرد وما يشار به للمثنى

والحاذق (قوله والثاني اضافة الاسم الى اللقب) اي ما لم يمنع مانع عنها فلا تجوز في نحو الحارث كرز لوجود ال ولا في نحو ابراهيم الخليل لان اللقب وصف في الاصل والموصوف لايضاف الى صفته على المشهور كذا قيل . وللمصنف هنا كلام حاصله جواز الاضافة في هذا القسم الاخير (قوله يوجبون الاضافة) اخذا من اقتصار سيبويه ويرّد عليهم بالسماع فقد وردت التبعية في قولهم هذا يحيى عينان[1] اذ لو اضاف لقال عينين واجيب بانه على لغة من يلزم المثنى الالف . ورد بان النون مضمومة ولو كان كما قال لكانت مكسورة فافهم (قوله والاتباع اقيس من الاضافة) اذ لا يضاف اسم لما يرادفه لكن سوّغ ذلك تاويل الاول بالمسمى والثاني بالاسم فمعنى جاء سعيد كرز جاء مسمّى هذا اللفظ . وهذه هي القاعدة في التاويل وعكسها كما في كتبت سعيد كرز خارج عنها ناش عن القرينة الخارجية[2] * الاشارة * (قوله اسم الاشارة) فيه اشارة الى ان قوله ثم الاشارة على حذف مضاف كذا قيل . ولا ضرورة اليه لان الاسماء الآتية كما تسمى باسماء الاشارة تسمّى بالاشارة (قوله و ينقسم الخ) الاولى تعريفه ثم تقسيمه كما فعل

---

[1] قال اللقاني الشاهد حيث رفع والمسمى به من المثني يعرب كاصله وقال الشهاب هذا اذا لم تكن الرواية بفتح النون والا فلا شاهد لان المسمى به يجوز ان يعرب كما لا ينصرف . منه [2] قال الحريري اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين عند الكوفيين وعند البصرين الشهرة لما وقعت في اللقب دون الاسم فجرى الاسم مع اللقب مجرى النكرة مع المعرفة فصار سعيد كرز بمنزلة غلام زيد فافهم . منه

وما يشار به للجماعة وكل من هذه الثلاثة ينقسمُ الى مذكر ومؤنث فللمفرد المذكر لفظة واحدة وهي ذا وللمفردة المؤنثة

في العلم . وعرفوه بما وضع لمسمّى واشارة اليه . والمراد بالاشارة الاشارة الحسيّة . ونحو ذلكم الله ربكم مما ليس الاشارة فيه حسيّة محمول على التجوز . وبما ذكر خرجت المضمرات والمظهرات لانها وان اشير بها لكن بالاشارة العقلية فالضمير يشار به الى ما عاد عليه والمظهر ان كان معرفة فالى واحد معين من الجنس وان كان نكرة فلواحد غير معين منه . ولا يرد على هذا التعريف الدور حيث اخذ لفظ الاشارة في كل من المعرف والمعرف . لانا نقول لا دور اذ الاشارة الاولى اصطلاحية والثانية لغوية . او لان الاولى جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحدّ توقف الجزء عليه اذ ربما تكون معرفته ضرورية او مكتسبة بغير ذلك الحدّ . قاله الدماميني . ومفهومه جعل الاشارة اليه من جملة الموضوع له وهو محلّ بحث (قوله فللمفرد المذكر لفظة واحدة وهي ذا) المراد بالمفرد المفردُ ولو حكما ليدخل نحو ذا الجمع وذا الفريق . ثم هذا هو الغالب في ذا لانها على ما ذكره المصنف في حواشي الالفية قد يشار بها الى الاثنين نحو عوان بين ذلك اي الفارض والبكر والى الجمع كقوله

ولقد سئمت من الحيوة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف لبيد

والى كل شيء وذلك في حبذا على القول بان كلاً من حبّ وذا باق على اصله . ولا يرد على قولنا المذكر قول الذبياني

نبئت نعم على الهجران عاتبة * سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري

لان المعنى لذاك الشخص او الانسان . وقول الزمخشري ان الاشارة للصفة مثل ذلك الكتاب يبعده ذكر الصفة قاله المصنف . واصل ذا على الصحيح[1] ذَيَيَ بياءين مفتوحتين حذفت الثانية اعتباطا وقلبت الاولى الفا ويؤيده ان سيبويه حكى

---

[1] ومقابله ان الالف زائدة وانها اصلية غير منقلبة وان لامها واو وان عينها ساكنة . منه

عشرة الفاظ خمسة مبدوءة بالذال وهي ذي وذهي بالاشباع وذه بالكسر وذه بالاسكان وذات وهي اغربها وانما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة كقولك ذات جمال او بمعنى التي

فيه الامالة هذا · ونقل ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهمزة وهاء مكسورتين · وذائه بهمزة وهاء مضمومتين · وروي بضم الهاء وكسرها قوله

هذائه الدفتر خير دفتر * في كفّ قرم ماجد مصور

(قوله عشرة الفاظ) كثرت الفاظ المؤنث ليستغنوا بذلك عن التصريح باسمها لانه مستهجن · اولان افراد المؤنث اكثر من افراد المذكر فناسب ان يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة قاله الدنوشري · وايدت الاكثرية بما وَرَد في السنة من كون كل مؤمن له في الجنة مؤمنتان وكون اكثر اهل النار النساء (قوله وهي ذي) اشار بتقديمها الى انها الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر · وقيل الاصل تا لانه لا يثنى من الاسماء غيرها على الصحيح[1] وقيل هما اصلان · ولعله اولى (قوله وذه) لا يرد على عدّها في المؤنث قولهم هذه الظهر مع ان الظهر اسم للوقت كالظهيرة لا للصلوة بدليل قولهم صلاة الظهر · لانا نقول هذا من باب التوسع والمجاز كما ذكره سيبويه والمراد هذه صلوة الظهر وانما لم يقولوا هذا الظهر لئلا يتوهم كما قال الصفّار ان المراد الزمان لا الصلاة والمفروض الثاني (قوله وذات) بضم التاء والكسر غير محقق · وذا وجدها كما قال المصنف في حواشي التسهيل للاشارة والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة (قوله وهي اغربها) افعل التفضيل هنا ليس على معناه من الدلالة على المشاركة والزيادة اذ من جملة الالفاظ ذي ولا غرابة فيها فهو لمجرد الدلالة على الغرابة نحو هولاء بناتي هنّ اطهر لكم ونحو الشتاء ابرد من الصيف (قوله بمعنى صاحبة) فهي حينئذ معربة بالحركات الثلاث · وعلى الاستعمال الاول مبنية لشبهها الحرف في المعنى من حيث عدم الاستقلال وكذ القول في سائر اسماء الاشارة (قوله او بمعنى التي)

---

[1] مقابله ان تان تثنية تي وته ايضا وعليه السيرافي · منه

في لغة بعض طيّ حكى الفرّاء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به اي التي اكرمكم الله بها فلها حينئذ ثلاث استعمالات وخمسة ميدواة بالتاء وهي تي وتهى بالاشباع وته بالكسر وته بالاسكان وتا ولتثنية المذكر ذان بالالف رفعاً

فهي حينئذ مبنية على الضم لشبهها الحرف بالافتقار الى الصلة (قوله بالفضل الخ) اي اقسم بالفضل والكرامة او اسئالكم بهما (قوله ذات اكرمكم) الشاهد في ذات حيث استعملت اسم موصول بمعنى التي وقول بعضهم[1] الشاهد فيها حيث بناها على الضم ليس على ما ينبغي (قوله به) بفتح الباء وسكون الهاء اصله بها نقلت حركة الهاء الى الباء بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الالف لذلك (قوله ثلاث استعمالات) اشهر وهو بمعنى صاحبة ومشهور وهو بمعنى التي وغريب وهو بمعنى ذي (قوله تي) بالتاء المثنّاة فوق والياء المثناة تحت. ولا تكون التاء وحدها اسم اشارة. واماقوله تعالى تلك الرسل فالياء فيه محذوفة لالتقاء الساكنين. ويقال تي. وهاتي. بالهاء وتيك بالكاف. وهاتيك. بالهاء والكاف. ولم يقل ابن يسعون الا بالاخير. ويرده قوله صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث الافك كيف تيكم (قوله وتا) لم ينقل خلاف[2] في الفها كما في ذا. وفي تاخيرها مع ما قيل من اصالتها ما لا يخفى (قوله بالالف رفعا) يحتمل انها علامة ويحتمل انها اصل وذان حينئذ مبنية على الكسر محلها الرفع. وكذا يقال في الحالتين الاخريين. والاحتمال الاخير هو المصحح عند الكثيرين قالوا سبب البناء موجود وليس هناك تثنية تعارضه والا لنكر المفرد لتتأتى التثنية و . . . م الاشارة لايقبل التنكير. ولقيل ذيان كما يقال في فتى فتيان. وفيه نظر اما اولا فلانا لانسلم ان اسم الاشارة لايقبل التنكير مطلقا اذ قد يقبله تقديراً وهو كاف في صحة التثنية. واما ثانيا فلانهم لم يقولوا ذيان كما قالوا فتيان حطّاً لمثنى المبني عن غيره هذا ثم اعلم انه لا يرد على قوله بالالف رفعاً الخ قوله تعالى ان هذان لساحران

---

[1] الخطابي. منه [2] ولا يبعد تأتيه. منه

كقوله تعالى فذانك برهانان وذين بالياء جراً ونصباً كقوله تعالى ربنا أَرنا الذين ولتثنية المؤنث تان بالالف رفعا كقولك جائتني هاتان وهاتين بالياء جرا ونصبا كقوله تعالى احدى ابنتي هاتين ولجمع المذكر والمؤنث اولاء قال تعالى واولئك هم المفلحون وقال تعالى هؤلاء بناتي وبنو تميم يقولون اولى بالقصر وقد اشرت الى هذه اللغة بما ذكرته بعد من ان اللام لاتلحقه في لغة من مده ثم المشارُ اليه اما ان يكون قريباً او بعيداً .

حيث كان القياس هذين بالياء ليكون منصوباً بان . لانا نقول لذلك محامل كثيرة . منها ان اسم ان ضمير شأن وهذان مبتدا واللام في لساحران صلة وساحران خبره او انها لام الابتداء داخلة على مبتداء محذوف وساحران خبر له والجملة خبر هذان والتقدير لهما ساحران . ومنها انَّ انّ بمعنى[1] نعَمْ وهذان ساحران مبتدا وخبر ودخلت اللام تشبيها لان بالعاملة اوانها دخلت على محذوف ايضاً . ومنها انه على لغة من يلزم المثنى الالف في احواله الى غير[2] ذلك . وكمال التحقيق في المطولات (قوله كقوله تعالى فذانك برهانان) الاشارة الى اليد والعصا معجزتي موسى عليه السلام وذكر مراعاة للخبر (قوله كقوله تعالى ربنا ارنا اللذين) هذا تنظير لاتمثيل لان الكلام في الاشارة لا في الموصول (قوله لجمع المذكر والمؤنث) فيه اشارة الى ان ضمير التثنية في قوله في المتن لجمعهما راجع الى المذكر والمؤنث لا الى ذان وتان لان اولآء ليس بجمع وان اطلق عليه مجازا (قوله وبني تميم الخ) افهم هذا الكلام ان في اولاء لغتين المدّ والقصر ويقال فيها ايضاً هُلا بابدال الهمزة هاء واولاء بضم الهمزتين اوّلها واخرها واولىً بالتنوين[3] (قوله بالقصر) هذا اولى من قول بعضهم مقصورا لانه من اوصاف الاسم المعرب ومن عبر فقد تسامح (قوله ثم المشار اما ان يكون قريباً او بعيداً) هذا مذهب

---

(١) كما نقل ذلك عن سيبويه . منه (٢) ومنه ان الالف الف المفرد وهي لا تقلب والف التثنية المقلوبة محذوفة . ومنه ان انّ نافية واللام ايجابية بمعني الاّ اي ما هذان الاّ ساحران . منه

(٣) قاله القاضي زكريا . منه

فان كان قريباً جيءَ باسم الاشارة مجرداً من الكاف وجوباً ومقروناً بهاء التنبيه جوازاً تقول جاءني هذا وجاءني ذا وليعلم أن ها التنبيه تلحقُ اسم الاشارة بما ذكرته بعدُ من انها اذا لحقته لم تلحقه لامُ البعد وان كان بعيداً

ابن مالك ووافقه المصنف هنا وزاد الجمهور وكذا المصنف في شرح اللمحة او متوسطا وجعلوا له الكاف وحدها وللبعيد اللام مع الكاف والنظر الجلي يقتضيه · واستدل ابن مالك على مدعاه بامور منها قول الشاعر

اولئك قومي لم يكونوا شابة * وهل يعظ الضليل الا اولا لك

فان الشاعر اشار باولئك واولا لك الى شيء واحد وهم قومه فلو كان الاول للتوسط والثاني للبعيد لزم التناقض وهو باطل فلزم الترادف · ومنها وهو اقواها ان الفراء حكى ان الحجازيين اذا لم يريدوا القرب لا يقولون الا ذلك وتلك ومن اللام لغة تميم فعلم ان الحجازيين اذا لم يريدوا القرب لا يقولون الا ذلك وتلك وان ليس لاسم الاشارة عندهم الا مرتبتان قرب وبعد وامر غيرهم مشكوك فيه فيلحق بما علم · قيل : ويمكن ان يجاب اما عن الاول فبان البعد المفهوم من اولالك لا ينافي التوسط المفهوم من اولئك لجواز حمله على بعد المرتبة والمنزلة كقوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه بعد ما هذا بشرا · واما عن الثاني فبانه يجوز ان يكون علمَ حال غير المذكورين ولا يلزم من عدم علم البعض عدم الكل ومن حفظ حجة على غيره فليفهم (قوله فان كان قريباً الخ) اي ولو حكما ليدخل نحو هذا يوم القيامة آت (قوله وليعلم ان ها التنبيه تلحق اسم الاشارة) الاولى تدخل على اسم الاشارة لان اللحوق في الغالب انما يكون للآخر كما لا يخفى · وفي هذا الكلام اشارة الى انها ليست من اسم الاشارة وانما تدخل عليه للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما ينبه بها على النسب الاسنادية نحو قوله تعالى ها انتم اولاء وقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم · وهي حرف اجماعا · ودخولها على المجرد كثير وعلى المقرون قليل ومنه قوله

رأيت بني غبراء لا ينكرونني * ولا اهل هذاك الطراف الممدد

وجب اقترانه بالكاف اما مجردة من اللام نحو ذاك او مقرونة بها نحو ذلك

ودخولها على المقرون بالكاف في المثنى والجمع ممنوع في الفصيح · وفصلها عن اسم الاشارة المجرد بالضمير مغتفر و بغيره سوى الكاف والقسم او به وهو مقرون غير مغتفر (قوله وان كان بعيداً) اي ولو حكما اما لعظمة المشير كقوله تعالى وما تلك بيمينك ياموسى او لعظمة المشار اليه كقوله تعالى ذلكم الله ربكم · اولعظمتهما كقوله تعالى الم ذلك الكتاب (قوله وجب اقترانه) اي اسم الاشارة مطلقا كما هو الظاهر فتلحق جميع الفاظ المؤنث · لكن قال القاضي زكريا لاتلحق الكاف اسمآء الاشارة المؤنثه الآتي وتا وذي قالوا تيك وتيلك وتلك بكسر التآء في الثلاثه · وتيك وتلك بفتح التآء فيهما وتالك وذيك انتهى (قوله بالكاف) اي الحرفية لا الاسمية · ويؤيد ذلك كما قال الرضي امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربك · وايضاً لو كانت اسما لصح جرها بالاضافة واسم الاشارة لملازمته التعريف لايضاف فاذن لامحل[1] لها من الاعراب ولا[2] قابلية فتكون حرفاً كذا قيل فتذكر ولا تغفل* (قوله اومقروناً بها) اي باللام · وفيها اقوال فقيل لمجرد توكيد البعد الحاصل بالكاف · وقيل لبعد المخاطب · وقيل لبعد المشار اليه · ثم هذه اللام مكسورة في ذلك وساكنة في تلك · قيل والسر فيما ذكر ان الالف في ذلك خفيفة فلم يقصدوا حذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذلك في تيلك لان اليآء بعد الفتحة خفيفة كالالف · واما تلك فادخلت اللام فيها على تي ولم تحرك اليآء بالكسر لاجتماع الكسرتين واليآء حينئذ بل ابقيت على سكونها وحذفت للساكنين · واما تلك بحذف الف تا فلغة قليلة

(١) اذ لايظهر الا الاضافة وهي ممتنعة كما علمت · منه (٢) بهذا يندفع ما يقال انه لايلزم من عدم المحلية من الاعراب الحرفيه بدليل ان ضمير الفصل اسم على الاصح ولا محل له من الاعراب ووجه الدفع ان الضمير المذكور وان لم يكن له محل بالفعل لكن لا شك في ان له قابلية ذلك بخلاف ما نحن فيه · منه

ويمتنع اللام في ثلاث مسائل احدها المثنى تقول ذانك وتانك ولا يقال ذان لك ولا تان لك الثانية الجمع في لغة من مده تقول اولئك ولا يجوز اولاء لك ومن قصره قال اولى لك الثالثة اذا تقدمت عليها ها التنبيه تقول هذاك ولا يجوز هذالك * ص * ثم الموصول وهو الذي والتي واللذان واللتان بالالف رفعاً و بالياء جرّاً ونصباً وجمع المذكر الذين بالياء مطلقاً والألى وجمع المونث اللائي واللاتي وبمعنى الجميع من وما واي وال في وصف صريح لغير تفضيل كالضارب والمضروب وذو في لغة طيّ وذا بعد ما اومن الاستفهاميتين وصلة ال الوصف وصلة غيرها اما جملة خبرية ذات ضمير طبقاً للموصول يسمى عائداً وقد يحذف نحو ايّهم اشد وما عملت ايديهم فاقض ما انت قاض و يشرب مما تشربون او ظرف او جار ومجرور تامان متعلقان باستقر محذوفا * ش * الباب الرابع من انواع المعارف الاسماء الموصولة وهي المفتقرة

(قوله ويمتنع اللام الخ) اي كراهة كثرة الزوايد (قوله في لغة من مدّه) وهم الحجازيون (قوله ومن قصره الخ) وهم قيس وربيعة واسد وكذا بنو تميم ايضاً وقول المصنف في الاوضح وبنو تميم لاياتون باللام مطلقا رواية الفراء وهي مطعونة فقد نقل الاشموني استثناء الجمع من ذلك فهم فيه كغيرهم فليحفظ (قوله تقول هذاك) اي مع القلة كما سلف انفاً (قوله ولا يجوز هذالك) قيل لان ها تدل على قرب المشار اليه واللام على بعده . وقيل لئلا يتوهم انهما كلمتان . واعترض[1] على الاول بالكاف . وعلى الثاني باولالك . فالصواب ما قدّمناه * الموصول * (قوله الاسماء الموصولة) يشير الى ان قوله في المتن الموصولات على معنى الاسماء الموصولات لان من المعلوم ان الموصول الحرفي وهو ما احتاج الى صلة فقط كانّ واَنْ وما وكَيْ ولَوْ لَيسْ من المعارف (قوله وهي المفتقرة الخ) اي دائماً لتخرج النكرة الموصوفة بجملة نحو واتقوا يوماً ترجعون فيه الى الله

(١) اي بان الكاف تدل على التوسط والها على القرب وعلى الثاني باولالك فانه ايضا يوهم كونه كلمتان والصواب ما قد مناه اي في قوله ودخولها على المجرد كثير وعلى المقرون قليل اي اعم من ان يكون مقرونا بالكاف فقط او باللام والكاف معا . نجل المولف عبد الله

الى صلة وعائداوهي على ضربين خاصة ومشتركة فالخاصة الذي للمذكر والتي للمونث واللذان لتثنية المذكر

اذ احتياجها ليس بدائم بل حال الوصفية كما لايخفى (قوله وعائد) اخرج نحو اذا الشرطية لانها وان احتاجت الى الوصل بجملة لكنها لاتحتاج الى عائد. ثم المراد بالعائد العائدُ حقيقة او حكما ليدخل. سعاد التي اضناك حبٌّ سعادا. (قوله خاصة) اي مستعملة في معنى واحد (قوله ومشتركة) بكسر الراء ويجوز الفتح والمراد مستعملة في اكثر من معنى واحد (قوله الذي) باثبات الالف واللام وقل[1] حذفها. وفيه وجهان اثبات الياء والحذف فعلى الحذف اما ان يكون ما قبلها مكسورا او ساكنا. وعلى الاثبات اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون امامكسورة او جارية بوجوه الاعراب قاله الجوزلي. وهو مشكل اذ سبب البناء وهو الافتقار الى الصلة موجود بدون معارض فالحق ان المشدد يبنى على الكسر كقوله

وليس المال فاعلمه بمال ☆ وان اغناك الاّ للذيّ

تنال به العلا وتصطفيه ☆ لاقرب اقربيه وللصفي

وحكى الزمخشري البناء على الضم. وكانّ الجوزلي رأى الضم تارة والكسر اخرى فظن الاعراب (قوله للمذكر) اي للمفرد المذكر عالما او غيره. والمراد بالمذكر هنا ما ليس بمؤنث ليدخل نحو الله الذي خلق السموات. وكون الذي للمفرد فقط كما هو الظاهر هو المشهور. وعن الاخفش انه مشترك بين المفرد والجمع نقله المصنف في شرح اللمحة (قوله والتي) فيها ما في الذي (قوله اللذان) قال الدنوشري يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان. ويكتب الذي والتي بلام واحدة لكثرة الاستعمال انتهى. وفيه لغات حذف الالف واللام على ماقيل. وتشديد النون مطلقاً على الصحيح وحذفها في الرفع او مطلقاً على ما قاله اللقاني (قوله لتثنية المذكر) اي على خلاف القياس

[1] اي على ما قيل. منه

واللتان لتثنية المؤنث و يستعملان بالالف رفعاً و بالياء جرّا ونصباً والاولى لجمع المذكر وكذلك الذين وهو بالياء في احواله كلها وهذيل وعقيل يقولون اللذون رفعاً والذين جرّا ونصباً

اذ القياس اللذيان كما يقال القاضيان لكنهم فرقوا بين تثنية المعرب والمبني هذا ان قلنا بانه تثنية الذي بالياء . اما اذا قلنا كما في شرح التسهيل بانه تثنية اللذ بدون الياء فهو على القياس (قوله واللتان لتثنية المؤنث) فيه ما في اللذان (قوله ويستعملان بالالف رفعا الخ) قيل هما في ذلك معربان وعليه جماعة وقيل مبنيان وعليه اخرى . والعبارة محتملة فلا تغفل[1] (قوله الالى) على وزن العلى . ويكتب كما قال في شرح اللمحة بغير واو بخلاف غير الموصولة[2] . وفيه لغتان القصر وهو كثير والمدّ وهو قليل وعليه قول الشاعر

ابى الله للشمّ الالآء كانهم * سيوف اجاد القين يوما صقالها

(قوله لجمع المذكر) اي لجماعته (قوله وكذلك الذين) فيه لغتان ايضاً حذف ال كقرآئة صراط لذين وحذف النون ومنه عند بعض قوله تعالى ولا تخوضوا كالذين خاضوا . وقيل ان الذي موصول حرفيّ و يبعده بل يبطله وجود ال لانها بجميع اقسامها من خواص الاسم . وفي الاتيان بكاف التشبيه مع اسم الاشارة رمز الى مخالفة اللذين لما قبله وهو كذلك فانه مختص باولى العلم بخلاف ما قبله (قوله وهو بالياء في الاحوال كلها) قال في التصريح وهو مبني وان كان الجمع من خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولى العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثنات المتمكنة لفظا ومعنى انتهى . ودعوى تخصيص الذي بالعاقل او تغليبه على غيره لاينفع في كونه على سننها تدبّر (قوله وهذيل وعقيل) في التوضيح باو بدل الواو وحملها الشارح على الشك فلينظر (قوله يقولون اللذون رفعاً)

---

(1) لعل وجه النهي عن ذلك اشارة الى ما تقرر في ذان في باب الاشارة فراجعه . عبد الله

(2) اي الاولى التي في باب الاشارة فانها على ما تقرر تكتب بواو . عبد الله

واللائى واللاتى لجمع المؤنث ولك فيهما اثبات الياء وتركها والمشتركة من وما واي وال وذو وذا فهذه الستة تطلق على المفرد والمثنى والمجموع المذكر من ذلك كله والمؤنث

قال شاعرهم : نحن اللذون صبحوا الصباحا *[1] قال في التصريح وهي معربة لان شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الاسماء فتذكر[2] (قوله واللاتي واللائي لجمع المؤنث) اي على ما هو الغالب في الاستعمال . وقد تتقارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخرى . ويعين المراد منهما عود الضمير من الصلة اليهما كقوله . محى حبها حبَّ الأُلى كنّ قبلها[3] * وقوله

فما آباؤنا بامنّ منه * علينا اللآء قد مَهَدُوا الحجوْرا

اراد في الاول اللآتي بدليل كن . وفي الثاني الذين بدليل مهدوا (قوله وتركها) اي اكتفاءً بالكسرة (قوله والمشتركة مَنْ وما) اي بالاجماع (قوله واي) اي عند غير ثعلب اما هو فقد خالف في موصوليتها محتجاً بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني . ويرده قوله

اذا ما لقيت بني مالك * فسلم على ايهُم افضل

اذ قد بنيت ايهم على الضم وغير الموصولة لا تبنى بل لا يصلح هنا غير الموصولة . واجيب بان اي في البيت استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت لمجرور بعلى محذوف ايضاً اي فسلم على شخص مقول فيه اي في طلبه ايهم هو افضل . او انها استفهامية وعلّق حرف الجر عن العمل بناءً على ان التعليق غير مخصوص بافعال القلوب كذا قيل . ولا يخفى انه جواب لا يصلح للتعويل (قوله وال) زعم المازني انها موصول حرفيّ . وردّ بانها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح المتقى ربه والضمير

---

(١) تمامه يوم النخيل غارة ملحاحا . منه (٢) لعل وجه الامر بذالك اشارة الى ما ذكره في المقولة التي قبل هذه فراجعها . عبدالله (٣) تمامه . وحلت مكانا لم يكن حل من قبل . منه

تقول في من يعجبني من جاءك ومن جاءتك ومن جاآك ومن جاءتاك ومن جاؤك ومن جئنك وتقول في ما لمن قال اشتريت حمارا او اتانا او حمارين او اتانين او حمرا او اتنا اعجبني ما اشتريته وما اشتريتها وما اشتريتهما وما اشتريتهما وما اشتريتهم وما اشتريتهن وكذلك تفعل في البواقي وانما تكون ال موصولة

لا يعود الا على الاسماء · لا يقال ان الضمير عائد على موصوف محذوف لانا نقول للحذف مظان ليس هذا منها وزعم الاخفش انها حرف تعريف لتخطي العامل لها فيقال جاء الضارب كما يقال جاء الرجل فال فيهما سواء · واجيب بالفرق فانها في الاول داخلة على الفعل تقديرا فيعود الضمير عليها ولا كذلك الثاني · وايضا لو كانت فيه للتعريف لم يعمل لوجود المبعد له عن الفعل مع ان الامر بخلافه · والتزام عدم العمل كتكليف ما لا يطاق (قوله تقول في من يعجبني من جائتك الخ) فيه اشارة الى انّ مَنْ للعالم وهو كذلك في الغالب · وقد يستعمل في غيره نحو قوله تعالى ويدعو من دون الله من لا يستجيب له · وقوله تعالى الم تر ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض · وقوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع (قوله وتقول في ما لمن قال اشتريت حمارا الخ) فيه اشارة الى ان ما لما لا يعقل وقد نص على ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم روي انه لما نزل قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم قال قائل له صلى الله تعالى عليه وسلم عيسى عبد من دون الله فقال له النبي عليه الصلوة والسلام ما اجهلك بلغة قومك اما تعلم ان ما لما لا يعقل · وهذا هو الغالب فيها · وقد يستعمل في غيره نحو قوله تعالى سبح لله ما في السموات وما في الارض الى غير ذلك قاله غير واحد (قوله وانما تكون ال موصولة الخ) قال الرضي كان حق الاعراب ان يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا الكائنة بمعنى غير انتهى · ويشكل على ذلك ان ال اسم مركب يشبه مبني الاصل وهو مع هذا معرب · وان صلتها اسم مركب لم يشبه مبني

بشرط ان تكون داخلة على وصف صريح لغير تفضيل وهو ثلاثة اسم الفاعل كالضارب واسم المفعول كالمضروب والصفة المشبهة كالحسن فان دخلت على اسم جامد كالرجل او على وصف يشبه الاسماء الجامدة كالصاحب او على وصف التفضيل كالافضل والاعلم فهي حرف تعريف وانما تكون ذو موصولة في لغة طي خاصة

الاصل ومع ذلك غير معرب ولا مخلص من ذلك الا بان يدعى ان اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسماواحداً معرباً بحسب العوامل وفي كلام الرضي اشارة الى ما قلنا فارجع اليه ان اردته (قوله بشرط ان تكون الخ) محل كونها موصولة في نحو ذلك حيث لاعهد والا فهي تعريف اتفاقاً نحو جاء محسن فاكرمت المحسن . قال الرضي ومرادهم حيث لاعهد خارجي والا فالصلة لابد ان تكون معهودة بالعهد الذهني (قوله والصفة المشبهة) قال في المغني كون ال في الصفة المشبهة اسم موصول ليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤل بالفعل الدال على الحدوث اي لما بينهما من التنافي انتهى . قيل ويمكن ان يجاب بالتزام تأويل نحو الحسن بالذي ثبت حسنه . واعترض بانه لو صح ذلك لالتزم في نحو الافضل ايضاً التأويل بما لا ينافي افعل التفضيل فما بالهم لم يجعلوها فيه موصولة بناءً على ذلك . واجيب بالفرق بين الصفة وافعل التفضيل بان الاول كثير الشبه بالفعل وقوي الدلالة عليه دون الثاني بدليل عمل الصفة في الفاعل الظاهر باطراد بخلاف افعل التفضيل فانه لا يعمل فيه الا في مسئلة الكحل فافهم (قوله وانما تكون ذو موصولة في لغة طي) وهي عندهم مبنية على السكون لا على الضم كما توهم ولا على الواو كما يفهم[1] من ظاهر عبارة همع الهوامع[2] وهذا هو المشهور . وقد تعرب بالحروف الثلثة كذو بمعنى صاحب وخص ذلك ابن الضايع بحالة الجر وانه المسموع كقوله * فحسبي[3] من ذي عندهم ما كفانيا * فذي معرب بالياء

---

[1] قيد بالظاهر لانه قد يؤل كلامه بان يقال فيه حذف المضاف اي على سكون الواو . منه

[2] للسيوطي . منه [3] اوله فاما كرام موسرون لقيتهم . منه

تقول جاءني ذو قام وسمع من كلام بعضهم لا وذو في السماء عرشه وقال شاعرهم

فانَّ الماء ماء ابي وجدي * وبئرى ذو حفرتُ وذو طويتُ

وانما تكون ذا موصولة بشرط ان يتقدمها ما الاستفهامية نحو ماذا انزل ربكم او من الاستفهامية نحو قولـه

وقصيدة تأتي الملوك غريبة * قد قلتها ليقال من ذا قالها

اي ما الذي انزل ربكم ومن الذي قالها فان لم يدخل عليها شيئ من ذلك فهي اسم اشارة ولا يجوز ان تكون موصولة خلافاً للكوفيين واستدلوا بقوله

عدَسْ ما لعباد عليك امارةٌ * امنت وهذا تحملين طليقُ

كما رواه ابن جني وهو مشكل فان سبب البناء قائم ولما يعارضه معارض قاله في التصريح · واجيب بان الاضافة في المعنى عارضت سبب البناء فاعرب · ولا اظنك تقنع بهذا (قوله تقول جائني ذو قام) اي وذو قاما الخ بافراد ذو وتذكيرها في الحالات كلها · وهذا هو المشهور عنهم وحكي عن البعض بل قيل عن الكل انها قد تؤنث وتثنّى وتجمع · قال اللقاني وهي معربة حينئذ وحكي غير ذلك ايضاً وتمام البحث في التصريح وحواشيه (قوله بشرط ان يتقدمها الخ) هذا احد شروطها والثاني ان لا تكون للاشارة داخلة على المفرد نحو ماذا التواني ومن ذا الذاهب · والثالث ان لا تكون ملغاة بان تكون مركبة مع ما[1] او من مراداً بهما الاستفهام نحو من ذا اكرمت ازيداً ام عمروا واقول[2] ماذا وكان ماذا او بان تكون زائدة بين هذا الاستفهام ومدخوله بناءً على رأي الكوفيين وابن مالك من جواز زيادة في الاسماء هذا · قيل وفي ترك المصنف هذين الشرطين نوع تقصير (قوله او من الاستفهامية) اخرها عن ما للخلاف فيها فذهب

---

(١) منع بعضهم التركيب مع من وخصه بما والاكثرون على عدم الفرق · منه (٢) قالته عائشة رضي الله تعالى عنها ويرد على من منع تقدم العامل كابن ابي الربيع ولله در من قال · عاب قوم كان ماذا · ليت شعري لم هذا · واذا عابوه جهلا · دون علم كان ماذا · منه

قالوا هذا موصول مبتدأ وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق خبره والتقدير والذي تحملينه طليق وهذا الا دليل فيه لجواز ان تكون ذا للاشارة وهو مبتدأ وطليق خبرُه وتحملين جملة حالية والتقدير وهذا طليق في حالة كونه محمولاً لك ودخول حرف التنبيه عليها يدل على انها للاشارة لا موصولة فهذه خلاصة القول في تعداد الموصولات خاصها ومشتركها فاما الصلة فهي

بعضهم الى تخصيص الحكم بما الاستفهامية قال لان ما تجانس ذا لما فيها من الابهام بخلاف من لانها لا ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما · وفيه نظر من وجهين · اما اولا فلان بقية ادوات الاستفهام مثل ما في الابهام فتخصيصها بالحكم لذلك تحكم · واما ثانياً فلان ما مختصة بما لا يعقل كاختصاص من بمقابله فاذا منع هذا الحكم في من للاختصاص فليمنع في ما ايضاً لذلك · اللهم الا ان يقال ما لا يعقل اوسع دائرة من غيره لكن المرجع في ذلك السماع وكلاهما مسموع كما علمت (قوله لجواز ان تكون ذا للاشارة) قال الرضي اعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعاً للاشتراك الذي هو خلاف الاصل (قوله جملة حالية) اي من الضمير المستتر في طليق · وقيل خبر وطليق خبر بعد خبر · وقيل صلة لموصول محذوف اي وهذا الذي تحملينه طليق [(١)] · ويخدش الاول ان فيه تقدم الحال على عامله وهو صفة مشبهة و بعضهم يمنعه · ويخدش الثاني انه ليس المراد الاخبار بانه محمول · ويخدش الثالث ان حذف الموصول طريقة الكوفيين مطلقا او بشرط عطف مثله عليه والمطلوب تخريج البيت على طريقة البصريين · ويخدش الجميع ان فيه اشارة الشخص الى نفسه ولم تألف · و بالجملة احتمال الموصولية قوي (قوله يدل الخ) قال الازهريّ لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وفيه ان الكوفيين لا يسلمون ذلك (قوله فهذه خلاصة القول الخ) ترك رحمه الله تعالى الكلام على اي وليته اذ ذكرها في العد مثل لها كاخواتها والكلام عليها لا يليق بهذا

(١) على حدّ فوالله ما نلتم وما نيل منكم ‌بمعتدل وفق ولا متقارب · منه

على ضربين جملة وشبه جملة والجملة على ضربين اسمية وفعلية وشرطها امران احدها ان تكون خبرية اعني محتملة للصدق والكذب

المختصر (قوله احدها ان تكون خبرية) قال في التصريح لان الموصول وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت بها ان تكون خبرية انتهى · وقيل لان المقصود من الصلة البيان وهو لا يحصل بغيرها لانه غير معلوم المضمون الا بالصيغة ولعل هذا اوضح · ثم لا يرد على ذلك قوله · واني لراج نظرة قِبَلَ التي * لعلي وان شطّت نواها ازورها * حيث وقعت جملة لعلي الخ صلة التي وهي انشائية · لانا نقول هو على اضمار القول اي التي اقول فيها لعلي الخ او الصلة ازورها وخبر لعل محذوف قاله في المغني · واعلم انه يشترط في هذه الجملة ان تكون معهودة للمخاطب ليتعرف بها المبهم · ولا يرد واتقوا النار التي وقودها الناس لجواز العلم بمضمون الجملة بالسماع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم او من اهل الكتاب · وان تكون مفصلة الا في مقام التهويل فيحسن ابهامها نحو فغشيهم في اليم ما غشيهم اشارة الى ان الذي غشيهم امر عظيم[١] · وان لا تكون[٢] مما لا يجهله احد فلا يجوز نحو جاء الذي حاجباه فوق عينيه · وان لا تكون مستدعية كلاماً قبلها فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم او حتى ابوه قائم والا لزم استعمال لكن وحتى من غير مستدرك ومُغَيّى (قوله اعني محتملة للصدق والكذب) اي نظراً لنفس المفهوم مع قطع النظر عن سائر الخصوصيات فتدخل اخبار الله تعالى ونحوها واخبار نحو مسيلمه في دعواه النبوّة ونحو الضدّان يجتمعان او يرتفعان فان عدم الاحتمال لامر خارج كما لا يخفى · ثم الحق ان مدلول الخبر الصدق والكذب احتمال عقلي وظاهر العبارة يقتضي ان مدلوله كل من الصدق والكذب وليس كذلك (قوله للصدق) هو عندنا المطابقة للواقع سواء طابق الاعتقاد ايضا كقول المؤمن الاسلام حق ام لم يطابقه كقول الكافر ذلك ·

---

(١) كما وكيفا · منه (٢) ذكر ذلك ابن مالك في شرح الكافية · منه

فلا يجوز جاء الذي اضربه ولا جاء الذي بعتكه اذا قصدت به الانشاء بخلاف جاء الذي ابوه قائم وجاء الذي ضربته والثاني ان تكون مشتملة على ضمير مطابق للموصول في افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه نحو جاء الذي اكرمته وجاءت التي اكرمتها وجاء اللذان اكرمتهما واللتان اكرمتهما والذين اكرمتهم واللاتي اكرمتهن وقد يحذف الضمير

وتحقيق البحث لا يليق بهذا المختصر فليطلب من المطوّل[1] (قوله فلا يجوز جآء الذي اضربه ولا جآء الذي بعتكه) قيل لان الاولى طلبية وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها · والثانية انشائية وهي ما قارن لفظها معناها · وفيه ان الطلبية ايضاً قد قارن لفظها معناها لان معنى اضرب مثلا طلب الضرب وهو مقارن لهذا اللفظ كبعت الانشائي لا لايجاد الضرب · ثم ما ذكره من اشتراط الخبرية وعدم جواز جآء الذي اضربه هو الصحيح · واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي · والمازني بالدعآء بما لفظه الخبر نحو جآء الذي غفر الله تعالى له · وصاحب الافصاح بنعم وبئس · وهشام بليت ولعلّ وعسى (قوله الثاني ان تكون مشتملة الخ) اي ولو حكما لتدخل الجملة الخالية منه المعطوفة عليها بالفآء جملة مشتملة عليه نحو الذي يقوم اخوك فيغضب هو لحصول الارتباط بالفآء وصيرورتهما جملة واحدة (قوله على ضمير) اي او ما قام مقامه كما مثلنا سابقا وسيبويه لا يجوز ذلك في الخبر فالظاهر ان الصلة كذلك (قوله مطابق للموصول) اي في اللفظ والمعنى او في احدهما فقط كما اذا كان للموصول لفظ ومعنى فانه حينئذ قد يجوز مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون اليك وهو قليل الّا في ال فواجب والّا في نحو اعط من سألتك للبس ومن هي حمرآء امتك للقبح وان من النسوان من هي روضة لقصد السابق فمختار (قوله وقد يحذف الضمير) خصه بالذكر لكثرة حذفه والّا فقد تحذف الصلة ايضاً

[1] فيه لطافة · منه

سواء كا مرفوعاً كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشدُّ اي الذي هو اشد* او منصوبا نحو وما عملت ايديهم قرأ غير حمزة والكسائي وشعبه عملته بالهاء على الاصل وقرأ هؤلاء بحذفها او مخفوضاً بالاضافة كقوله تعالى فاقض ما انت قاضٍ

في غير ال اما جوازا نحو قوله

نحن الاولى فاجمع جمو * عك ثم وجههم الينا

اراد الاولى عرفوا بالشجاعة . واما وجوبا كما بعد اللتيا والتي اذا اريد الاستعظام . وكذا يحذف الموصول غير ال اما مطلقاً او بشرط عطف مثله عليه كما مرّت الاشارة اليه نحو امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اي والذي انزل اليكم . ومنعه البصريون وخصوه بالشعر وعطفوا انزل اليكم على انزل الاول الواقع صلة . قالوا ولا يلزم كون المنزل واحدا لجواز ارادة الجنس (قوله سواءً كان مرفوعاً) اشترط لحذف المرفوع شرطان ان يكون مبتدا غير منسوخ . وان يكون مخبرا عنه بمفرد . فلا يحذف في نحو جاءَ اللذان قاما او ضربا . او كانا قائمين . ولا في نحو جاءَ الذي هو يقوم او هو في الدار (قوله او منصوباً) قيل بشرط ان يكون متصلا وناصبه فعل تام او وصف غير صلة ال فالفعل كما مثل . والوصف كقوله *ما الله موليك فضل فاحمدنه به[1] . اراد موليكه او موليك اياه . بخلاف جاءَ الذي اياه اكرمت وجاءَ الذي انه فاضل او كانه زيد او الذي انا الضارب به وشذ . ما المستفز الهوى محمود عاقبة[2] . اراد المستفزه ولو قدر في المستفز ضمير فاعل له والهوى فلا شذوذ قاله الحفيد . ولم يذكر المصنف حذف منصوب الوصف لانه قليل جدّا او ردي[3] او لا يكاد يسمع[4] (قوله او مخفوضاً بالاضافة) قيل يشترط ان يكون المضاف وصفا ناصباً للعائد تقديرا غير ماض على الاصح كما مثل بخلاف جاءَ الذي قام ابوه او الذي امس انا ضارب به او الذي انا مضروب به (قوله كقوله تعالى فاقض ما انت قاض) قال المصنف في بعض حواشيه يحتمل ان تكون ما مصدرية اسے

---

(1) تمامه فما لدي غيره نفع ولا ضرر . منه (2) تمامه ولو اتيح له صفو من الكدر . منه (3) عند المبرد منه (4) عند الفارسي

اي ما انت قاضيه وقول الشاعر

ستبدي لك الايام ما كنت جاهلاً * ويأتيك بالاخبار من لم تزود

اي ما كنت جاهله او مخفوضاً بالحرف نحو تعالى يأكل مما تأكلون منه و يشرب مما تشربون اي منه وقول الشاعر

نصلي للذي صلت قريشٌ * ونعبده وان جحد العمومُ

اقض قضائك او مدّة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحيوة الدنيا · وفي موضع آخر قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية · واعترضه ابو حيان بان بعضهم اجاز الوصل بالجملة الاسميه · وردّ بان هذا مذهب واهٍ ولعل صاحبه لايجوز مثله في القرآن · وبالجملة التمثيل صحيح اذ يكفي فيه الاحتمال وهو هنا قويّ جدّاً (قوله او مخفوضاً بالحرف) قيل ان كان في موضع نصب وكان الموصول او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى او معنى فقط على قول واتفقا فيهما متعلقا لفظا ومعنى او معنى فقط على قول ايضاً او اختلفا نوعا واتحدا مادة ومن ذلك مررتُ بالذي مررت اي به · وباقي الامثلة مفوّض اليك · وشذ قوله

ومن حسدٍ تجور عليّ قومي * وايّ الدهر ذو لم يحسدوني

اي الذي لم يحسدوني فيه · وكذا قوله

وان لساني شهدة يشتفى بها * وهوّ على من صبّه الله علقم

اي على الذي صبه الله عليه · فحذف في الاول مع انتفاء خفض الموصول بفي اذ هو مرفوع على الخبرية لاي الاستفهامية · وحذف في الثاني مع اختلاف المتعلق (قوله اي منه) انما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه لان ما كان مشروباً لهم لاينقلب مشروباً لغيرهم · وقيل قد يصح تقدير تشربونه على معنى تشربون جنسه هذا · واختلف في كيفية حذف هذا المجرور فمذهب الكسائي التدريج بان يحذف حرف الجرّ اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا على التوسع فيحذف · ومذهب

اي نصلي للذي صلت له قريش. وفي هذا الفصل تفاصيل كثيرة لا تليق بهذا المختصر وشبه الجملة ثلاثة اشياء الظرف نحو جاء الذي عندك والجار والمجرور نحو جاء الذي في الدار والصفة الصريحة وذلك في صلة ال وقد تقدم شرحه وشرط الظرف والجار والمجرور ان يكونا تامين فلا يجوز جاء الذي بك ولا جاء الذي امس لنقصانهما وحكى الكسائي نزلنا المنزل الذي البارحة اي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ واذا وقع الظرف

سيبويه والاخفش حذفهما معاً اذ ليس حذف حرف الجرّ قياسا في كل موضع والمجوز له هنا استطالة الصلة ومع هذا المجوّز لا بأس بالحذف مع المجرور. قاله الرضي فليفهم (قوله تفاصيل كثيرة لا تليق الخ) قد ذكرنا يسيراً منها . ونطاق الحصر يضيق عنها (قوله وشبه الجملة) اي مشبهها في حصول الفائدة (قوله الظرف) قيده في التصريح بالمكاني . ولعل ذلك لان الكلام في الظرف المتعلق بمحذوف وجوباً وذلك هو المكاني دون الزماني . قاله الامام الزرقاني . ثم كون الظرف صلة شبيهة بالجملة هو المشهور وبحث فيه بعضهم بان الصلة في الحقيقة هي المتعلق وهو جملة فاطلاق الصلة عليه توسع (قوله والصفة) في جعلها من شبه الجمله ردّ لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة (قوله وذلك في صلة ال) وهي مختصة بها على الصحيح . ونحو قوله اني لك الينذر من نيرانها . وقوله من القوم الرسول الله منهم [1] ضرورة او شاذ . وسبب الاختصاص ان لألْ لفظا يقتضي المفرد ومعنى يقتضي الجملة فناسب ان يؤتى لها بشيء مفرد لفظا جملة معنى ليحصل التوافق وهل هذا الا الوصف (قوله ان يكونا تامين) اي تتم بهما الفائدة بدون ذكر المتعلق (قوله لنقصانهما) اي عدم حصول الفائدة فيهما الا بذكر متعلقهما . وهو نحو افتخر في الاول وقام في الثاني فلا يحصل بهما ازالة ابهام الموصول المطلوبة من الصلة (قوله شاذ) قيل اي قليل يسمع ولا يقاس عليه . وقال بعضهم اذا كان الكون خاصا

---

[1] تمامه لهم دانت رقاب بني معدّ . منه

والجار والمجرور صلة كانا متعلقين بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر والضمير الذي
كان مستترا في الفعل انتقل منه اليهما *ص* ثم ذو الاداة وهي ال عند الخليل وسيبويه
لا اللام وحدها خلافا للاخفش وتكون للعهد نحو في زجاجة الزجاجة وجاء القاضي
او للجنس كاهلك الناس الدينار والدرهم وجعلنا من الماء كل شيء حيّ اولاستغراق
افراده نحو وخلق الانسان ضعيفا اوصفاته نحو زيد الرجل * ش * النوع الخامس
من انواع المعارف ذو الاداة نحو الفرس والغلام والمشهور بين النحويين ان المعرف
ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان
والثاني عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف
بين سيبويه والخليل في ان المعرف ال وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازائدة هي ام اصلية

يقع ظرف الزمان صلة اذا كان قريبا من زمن الاخبار نحو نزلنا الذي البارحة
او امس او انفا . فان كان الظرف بعيدا من زمن الاخبار لم يحذف العامل فلا تقول
نزلنا المنزل الذي يوم الخميس انتهى . وظاهره ان ذلك غير شاذ فافهم وراجع شرح
التسهيل (قوله بفعل محذوف وجوبا تقديره استقر) قال في المغني قال ابن يعيش وانما
لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جاء الذي في الدار تقديره مستقر على انه خبر لمحذوف
على قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى . وسبب
وجوب الحذف قيام الجار والمجرور مقامه (قوله انتقل منه اليهما) هذا مجاز عن
ملاحظة ضمير مثله فيهما والاّ فما الضمير المستتر حتى يصح عليه الانتقال كذا افيد
* ذو الادات * (قوله وهي) اي الادات *ال* في عرفهم ومعنى كونها اداتا انها آلة
للتعريف (قوله وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازائدة هي ام اصلية فالخليل على الثاني
وسيبويه على الاول) قال اللقاني وفي صحة هذا القول من جهة المعنى نظر اذلا معنى
لان ال بجملتها معرفة الاّ انها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة
زائدة انتهى . ويمكن ان يجاب بان الزيادة التي تنافي الاصالة الزيادة على الشيء

واستدل على ذلك بمواضع اوردها من كلام سيبويه وتلخص في المسئلة ثلاث مذاهب احدها ان المعرف ال والالف اصلية · الثاني ان المعرف ال والالف زائدة · الثالث ان المعرف اللام وحدها والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلا لا يليق بهذا الاملاء

لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو ذلك (قوله ثلاث مذاهب) الاول للخليل والثاني لسيبويه · والثالث للاخفش · وبقي مذهب رابع وهو ان المعرف الهمزة واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد (قوله والاحتجاج لهذه المذاهب يستدعى تطويلا) نقول على سبيل الاختصار · حجة الاول فتح الهمزة · وانهم يقولون الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام قبلها فيثبتونها مع حركة ما بعدها ولو كانت الهمزة زائدة للتوصل الى النطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة اليها · وقد يثبتونها في القسم والندا والتذكير[1] فيقولون الى كما يقولون قدى · ويثبتونها مسهلة في نحو أالذكرين وهمزة الوصل لا تثبت اذا ابتداء بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على اصل وحجة الثاني · سقوطها في الدرج · واما فتحها فلمخالفة القياس بدخولها على الحرف · واما ثبوتها مع الحركة فلعدم الاعتداد بها لعروضها · واما ثبوتها في القسم والنداء نحو االله ويا الله فلان ال صارت عوضا عن همزة اله · واما قولهم في التذكير الى فلما كثرت مصاحبة الهمزة اللام نزلا منزلة قد · واما الذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر · والمفسدة الكبرى تدفع بالصغرى وحجة الثالث · انها ضد التنوين الدال على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبه امثالها ولا تقوم بنفسها · وانما خالفت التنوين ودخلت اولا لان الاخر يدخله الحذف كثيرا فخصنت منه · وانما كانت لاما لان اللام لما كان يكثر ادغامها خففت فكانت اولى لكثرة دورانها واشبهت التنوين من حيث الادغام في حرف والاظهار في آخر · ثم حجة الرابع انها جائت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة ·

(١) وهو ان يلحق المتكلم اخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام · منه

وتنقسم ال المعرفة الى ثلاثة اقسام وذلك لانها اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس او للاستغراق فاما التي لتعريف العهد فتنقسم الى قسمين لان العهد اما ذكري واما ذهني فالاول نحو قولك اشتريت فرساً ثم بعت الفرس اي بعت الفرس المذكورة ولو قلت ثم بعت فرساً لكان غير الفرس الاول قال الله تعالى مثل نوره كمشكاة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دريٌّ والثاني كقولك جاء القاضي اذا كان بينك و بين مخاطبك عهد في قاضٍ خاصّ

وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام . وان اللام تغير عن صورتها في لغة حمير فيكون ميما كذا قالوا . والكلام عليه على ما ينبغي مما لا ينبغي بهذا الاملاء . فارجع الى زبر العلماء الاجلاء (قوله وتنقسم ال المعرفة) قيد بها لتخرج الموصولة كالضارب واليجدّع . والتي تلمح الاصل كالفضل والزائدة اللازمة كالآن وغير اللازمه كاليزيد كذا مثلوه (قوله الى ثلاثة اقسام) ادخل بعضهم الاستغراق في الجنس (قوله الى قسمين) زاد في التوضيح ثالثا وهو الحضوري ومثل له بقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم (قوله اما ذكري) منسوب الى الذكر بكسر الذال. وهو النطق باللسان واما بالضم فهو بالقلب ضدّ النسيان (قوله فالاول نحو قولك اشتريت الخ) الاولى تقديم الآية ومثل ما ذكر قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فان ال في الذكر ايضاً للعهد الذكري الا ان التقدم كناية في اني نذرت لك ما في بطني محرراً فان لفظة ما وان كانت تعم الذكر والانثى لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما يكون للذكور دون الاناث اذ لا يصلح لخدمته غيرهم (قوله اي بعت الفرس المذكورة الخ) هذا بناءً على ان الاسم اذا اعيد معرفة يراد به عين الاول واذا اعيد نكرة يراد به غير الاول . وجعلوا من ذلك ان مع العسر يسراً ان مع العسر يسراً . وهذا معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لن يغلب عسر يسرين اذ العسر اعيد معرفة فهو واحد واليسر اعيد نكرة فهو اثنان . قال بعض المحققين وهذه القاعدة اغلبية وان الآية

واما التي لتعريف الجنس فكقولك الرجل افضل من المرأة اذا لم ترد به رجلا بعينه ولا امرأةً بعينها وانما اردت ان هذا الجنس من حيث هو افضل من هذا الجنس من حيث هو ولا يصح ان يراد بهذا ان كل واحدٍ من الرجال افضل من كل واحدة من النساء لان الواقع بخلافه و كذلك قولك اهلك الناس الدينار والدرهم وقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيءٍ حيٍّ وال هذه هي التي يعبر عنها بالجنسية ويعبر عنها ايضاً بالتي لبيان الماهية و بالتي لبيان الحقيقة واما التي للاستغراق فعلى قسمين لان الاستغراق اما ان يكون باعتبار حقيقة الافراد او باعتبار صفاة الافراد فالاول نحو وخلق الانسان ضعيفا اي كل واحد من جنس الانسان ضعيف والثاني نحو قولك انت الرجل اي الجامع لصفات الرجال المحمودة وضابط الاولى ان يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفاً لصح ذلك على جهة الحقيقة وضابط الثانية ان يصح

مثل ان مع الفارس رمحا ان مع الفارس رمحا وهو لا يدل على ان معه رمحين · والحديث مبني على ان التنوين في يسراً للتعظيم والتكثير مثله في قوله تعالى على ابصارهم غشاوة والقرينة الامتنان والبشارة فهو لذلك منزل منزلة يسرين وليس في العسر تنوين ليجرى فيه ذلك (قوله واما التي لتعريف الجنس الخ) قيل هي التي لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازاً · ونقض بنحو ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص اي ادخل سوقاً فان كلا لا تخلف فيه ال وهي ليست للجنس بمعنى الحقيقه كما سيذكره بل المراد بمدخولها فرد مبهم · ويمكن ان يجاب بان ال فيه للحقيقه في الحقيقه لكن حملت على فرد للقرينة وهي انّ الدخول لا يكون الّا فيه[1] (قوله وانما اردت ان هذا الجنس الخ) قال في المغنى الفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة كالفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان الاول يدل على الحقيقه بقيد خصوصها في الذهن والثاني يطلق على مطلق الحقيقه لا باعتبار قيد فلا تغفلْ (قوله اي الجامع الخ) هذا بيان لحاصل المعنى المراد في انت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله انت كل رجل (قوله وضابط الثانية ان يصح الخ)

---

[1] جعل بعضهم ال الجنسيه لتعريف العهد لان الاجناس امور معهودة في الاذهان ولا يخفى ضعفه · منه

حلول كل محلها على جهة المجاز فانه لو قيل انت كل رجل لصح ذلك على جهة المجاز كما قال عليه الصلاة والسلام كل الصيد في جوف الفرا وقول الشاعر

ليس على الله بمستنكرٍ * ان يجمع العالم في واحد

* ص * وابدال اللام ميماً لغةٌ حميرية * ش * لغة حمير ابدال لام ال ميماً كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم

فان قيل هذا يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الصفات بل لشمول بعض[1] ما يصلح له اللفظ . اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح كذا في التصريح . واعترض بان محل كون الداخلة على الصفة موصولة ما لم يقصد بالصفة الثبوت كما في هذا المثال والا فهي حرف تعريف . قيل فالحق ان يجاب بان الاستغراق العرفي ليس مجازا بل حقيقه . ولئن سلمنا فالمقصود من هذا التعريف التمييز عن القسم الاول فقط وهو حاصل بهذا القدر . فتدبر (قوله على جهة المجاز) لعله من اطلاق الملزوم وارادة اللازم (قوله كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم كل الصيد الخ) قاله لابي سفيان بن الحارث يتألفه على الاسلام حين دخل عليه بعد ما استأذن فلم يؤذن له قليلا . واصله لرجل اعرابي خرج يصطاد مع رفقة له فصاد حمار وحش وصاد احدهم ارنبا والآخر ضبياً فشرعا يتطاولان عليه فقال مسلياً نفسه كل الصيد في جوف الفرا اي ان ما عندي يشتمل لعظمه على ما عند كما واشتهر مثلا في كل شيءٍ حاوٍ لغيره ذكره الدميري (قوله لغة حمير ابدال لام ال ميما) اي سواء كانت في الاسماء التي تدغم فيها كالرجل والناس ام لا كالكتاب والغلام . وزعم بعضهم ان هذه اللغة مختصة بالثاني و يرده وروده في الاول ايضاً فقد سمع جاء ام رجلُ ومنه الحديث ايضاً فلعل ذلك لغة بعضهم لاجميعهم (قوله كقوله صلى الله عليه وسلم) حين سئل أَمِنْ

---

[1] وهو صاغة بلد الامير او مملكته دون من عداهم . منه

ليس من امبرا مصيام في امسفر * ص * والمضاف الى واحد مما ذكر وهو بحسب ما يضاف اليه الا المضاف الى الضمير فكالعلم * ش * النوع السادس من المعارف ما اضيف الى واحدٍ من الخمسة المذكورة نحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي في الدار وغلام القاضي ورتبته في التعريف كرتبة ما اضيف اليه فالمضاف الى العلم في رتبة العلم والمضاف للاشارة في رتبة الاشارة وكذا الباقي الاّ المضاف الى المضمر فليس في رتبة المضمر وانما هو في رتبة العلم والدليل على ذلك انك تقول مررت بزيد صاحبك فتصف العلم بالاسم المضاف الى المضمر فلو كان في رتبة المضمر

ام برٍ امْ صيامُ في امْ سفر (قوله ليس من ام برّ الخ) اراد ليس مِنَ البر الصيام في السفر فابدل اللام ميما في الجميع كما ترى· لكن قيل ان الرواية بالابدال في البر فقط واما الابدال في الصيام والسفر فمن المحدثين والله تعالى اعلم * النوع السادس * (قوله ما اضيف الخ) اي ولو بالواسطة ليشمل نحو غلام في جاه غلام ابيك لان المنسوب الى المنسوب الى الشيء له نسبة ما الى ذلك الشيء كذا قيل ثم المراد بالاضافة الاضافة المعتدبها بان لا تكون في نيه كضارب زيدو بان لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كغير[1] ومثل اذا اريدبهما مطلق المغايرة والمماثلة لا كمالها· ولعل المصنف لم يذكر ذلك لشيوعه (قوله ورتبته الخ) من هنا يظهر سرّ عطف المضاف على ما قبله بالواو دون ثم كما في البواقي (قوله كرتبة ما اضيف اليه) اي على المشهور· وقيل كل ما اضيف الى معرفة فهو في رتبة ما تحتها ان كان لها تحت والاّ ففي[2] رتبها (قوله في رتبة العلم) افيد ان ذلك من جهة الاحكام لا من جهة المعنى والاّ فالظاهر ان خالدا مثلا اخص من غلام زيد (قوله مررت بزيد صاحبك) فان قلت صاحب اسم فاعل واضافته لا تكسبه تعريفا· فكيف التمثيل اجيب· بانه وان كان في الاصل اسم فاعل الاّ انه ترك ذلك الاصل واستعمل استعمال الاسماء الجامدة كما ذكره البيضاوي في نظير المسئلة ومما يؤيد ذلك انه لا يعمل عمل

---

[1] ونظير · منه [2] وليس بالبعيد · منه

لكانت الصفة اعرف من الموصوف وذلك لا يجوز على الاصح * ص * باب المبتدا والخبر مرفوعان كالله ربنا ومحمد نبينا *ش* المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية

اسم الفاعل فلا محذور (قوله لكانت الصفة اعرف الخ) فيه ان الوصفية غير متعينة لجواز البدلية والبدل يكون اعرف (قوله وذلك لا يجوز) لان الطبع يقتضي تقديم الاهم والاهم هو الاعرف (قوله على الاصح) خالف في ذلك ابن مالك فجوّز وصف المعرفة بما هو اعرف منها . وظاهر كلام ابن خروف يقتضيه حيث قال يوصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة فافهم . والله تعالى اعلم * باب المبتدا والخبر * (قوله باب) بالتنوين خبر مبتدا محذوف اي هذا باب . وقدم هذا الباب على باب الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج لان المبتدا اصل المرفوعات . وبعضهم يرى تقديم باب الفاعل بناء على انه الاصل . وليس لهذا الخلاف كثير نفع كما لا يخفى على المنصف (قوله المبتدا والخبر) جمعها في باب واحد لتلازمها (قوله هو الاسم) اي حقيقة او حكما ليدخل نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بناء على ما قيل ان المراد بتسمع مجرد الحدث وصحة الاسناد اليه لذلك (قوله المجرد الخ) اي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا لا لفظا ولا تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام اذا التقدير قام زيد فزيد وان كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا لكنه ليس مجردا تقديرا ثم اشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول ان المبتدا والخبر ترافعا . واما على مذهبه فلا بدّ من زيادة غير الخبر (قوله عن العوامل) اي جنسها فمعنى الجمعية غير مراد والمراد بالعوامل العوامل المعتنى بها فلا يضر عدم تجرده من العوامل الزائدة نحو هل من خالق غير الله . وبحسبك درهم على رأي [١] وكذا مما يشبه الزائد كربّ رجل قائم . ولعل ابي المغوار منك قريب . لان ذلك في معنى المجرد (قوله اللفظية) اي المنسوبة الى اللفظ من نسبة المفعول الى المصدر ان كان اللفظ بمعنى التلفظ او الجزئي الى الكلي ان كان بمعنى

(١) قيد للمثالين . منه

للاسناد فالاسم جنس يشمل الصريح كزيد في نحو زيد قائم والمؤول في نحو وان تصوموا في قوله تعالى وان تصوموا خيرٌ لكم فانه مبتدأ مخبر عنه بخبر وخرج بالمجرّد نحو زيد في كان زيد عالما فانه لم يتجرد عن العوامل اللفظية ونحو قولك في العدد واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجرّدت لكن لا اسناد فيها ودخل تحت قولنا للاسناد ما اذا كان المبتدا مسنداً اليه ما بعده نحو زيدٌ قائم وما اذا كان المبتدأ مسنداً الى ما بعده نحو اقائم الزيدان والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدا فائدة فخرج بقولي المسند الفاعل في نحو اقائم الزيدان فانه وان تمت به مع المبتدا الفائدة لكنه مسند اليه لا مسند وبقولي مع المبتدا نحو قام في قولك قام زيد وحكم المبتدا والخبر الرّفع

الملفوظ (قوله للاسناد) اي للاخبار حقيقة او حكما ليدخل نحو اقل رجل يقول كذا بناء على ان اقلّ مبتدا ومضاف الى رجل وجملة يقول صفة ولا خبر للمبتدا لكن لما اغنت هذه الصفة عن الخبر كما في التسهيل صارت كانها مستندة اليه (قوله فالاسم جنس) اي كالجنس تذكر (قوله والمؤول) اي مع وجود الادات كما مثل او مع تقديرها كما قيل ايضا في تسمع بالمعيدي خير فتسمع مبتدا وهو في تأويل سماعك وقبله ان مقدرة[1] والذي حسن الحذف بثوتها في ان تراه قاله في شرح الشذور (قوله حكم المبتدا والخبر الرفع) اي بالاجماع واختلف في رافعها فذهب الزمخشري والجزولي وابن الحاجب وجماعة الى ان رافع الجزئين الابتداء لانه اقتضاهما فعمل فيهما وهذا شأن كل مقتض وظاهر كلام ابن مالك اختياره وقال الحريري هو الحق . وذهب الكسائي والفراء الى انهما ترافعا والدور مدفوع بان العوامل النحوية ليست مؤثرة حقيقية بل علامات فلا يلزم تقدم كل على الاخر . ولو سلم ففي كل من المبتدا والخبر جهة تقدم وتأخر اما في المتبدا فلكونه منسوباً اليه الخبر وحق المنسوب اليه التقدم على المنسوب . واما في الخبر فلكونه هو المقصود من الكلام وحقه التقدم . واختار ذلك السيوطي في شرح الفيته . وزعم بعض البصريين

[1] لكنها لم يبق عملها فافهم . منه

* ص * ويقع المبتدأ نكرة ان عمّ او خصّ نحو ما رجل في الدار وأ آله مع الله ولعبد مؤمن خير من مشركٍ وخمس صلوات كتبهن الله * ش * الاصل في المبتدا ان يكون معرفة لانكرةً لان النكرة مجهولة غالباً

الى ان المبتدامرفوع بالابتدآء والخبر مرفوع بهما لان الابتدآء ضعيف فقوي بالمبتدا. وزعم بعض الكوفيين الى ان المبتدامرفوع بالضمير العائدمن الخبراليه [1] والمشهور على الالسنه ان المبتدآء بالابتدآء والخبرمرفوع بالمبتدا وعمل فيه وان كان يقع جامدا لطلبه له والاصل في العمل الطلب. ومن هنا يفهم ان عمله بطريق الاصالة لا بطريق الحمل على الفعل فلا يرد ما قيل ان العامل اذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه والمبتدا يجوز تقديم الخبر عليه لان ذلك في العمل الشبهيّ لا الاصيلي. وكذا لا يرد [2] ان المبتدا قد يرفع فاعلا نحو القآئم ابوه ضاحك فيلزم على ما ذكر عمل عامل واحد رفعاً في معمولين من غير تبعية ولا نظير له. لانا نقول جهة العمل فيهما مختلفة فجهة العمل في الخبر الطلب له وفي الفاعل الشبه بالفعل ولا محذور. على انه ربما يقال ان الرافع لابوه ليس هو المبتدا بل صلته لان المبتدا هو ال الموصوله في الحقيقة ولكونها على صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها فافهم (قوله ويقع المبتدا نكرة) اي قد يقع كذلك (قوله نحو ما رجل في الدار) ومثله بل اولى وكل له قانتون (قوله الاصل في المبتدا الخ) اي والاصل في الخبر ان يكون نكرة لانه محصل للفآئدة وقيد التعريف فيه الاصل عدمه وقال في حواشي الاوضح حق المبتدا ان يكون معلوماً لان الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل. والخبر ان يكون مجهولا لان الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل انتهى. وفيه انه يكفي في عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا افاد التركيب الذي فيه المبتدا والخبر

---

(١) ولضعف هذين القولين صدرناهما بالزعم فلا ينبغي ان يعول عليهما. منه ضعف ذلك بعضهم بان الخبر قد يكون عين المبتدأ كزيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد لكان رافعا لنفسه فتامل. لنجل المؤلف

(٢) هذان الاعتراضان لابن عصفور عفى الله تعالى عنه. منه

والحكم على المجهول لايفيد ويجوز ان يكون نكرةً ان كان عاماً او خاصاً فالاول كقولك مارجل في الدار وكقوله تعالى أ ألهٌ مع الله فالمبتدا فيهما عامٌ لوقوعه في سياق النفي والاستفهام

معرفتان اذا جهل الانتساب فتدبر (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) لا يرد نحو قام رجل . لانك اذا قلت قام يحصل العلم قبل الحكم بان ما يذكر بعده شيئ موصوف بكونه مما يصح ان يحكم عليه بالقيام فالحكم على مخصص معنى بخلاف رجل قام . فان قلت هذا يقتضي الجواز لو قدّم خبر النكرة . اجيب بانه اذا لم يكن في الخبر المقدّم مخصص ينفر السامع عنه ويستمر على انصرافه لان الاسم لم يوضع اصالة لينسب الى غيره بل لينسب اليه غيره (قوله ما رجل في الدار) قيل يحتمل ان النكرة هنا اعتمدت على الصفة بعدها والخبر محذوف نحو جاءني وهذا احتمال . قلّما يسلم منه مثال . انتهى . وفيه ان مثل هذا لا يعتبر بل لا ينبغي ان يذكر (قوله أ ألهٌ مع الله) هذا الاستفهام في معنى النفي لانه انكاري فعمومه شمولي كعموم النكرة المنفية . اما الاستفهام الغير الانكاري نحو ارجل عندك فعمومه بدلي والعموم مطلقاً من المسوغات . فان قلت يلزم على هذا الابتداء بالنكرة المحضة لان عمومها بدلي ايضاً . اجيب بان عمومها متوهم بخلاف ما ذكر فانه نص (قوله فالمبتدا فيهما عام الخ) قال في التصريح لان النكرة في سياق النفي تعم[1] واذا عمّت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقيه . ولان الاستفهام[2] سؤال عن غير معين يطلب تعيينه في الجواب فاشبه العموم[3] الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة لام نحو ارجل في الدار ام امرأة انتهى . ولذلك استشكل[4] في اماليه هل من مزيد . واجاب بان مزيد ليس مصدرا بل وصف لمحذوف اي هل شيئ مزيد اي يزاد سلمنا انه مصدر الاّ ان خبره محذوف يقدّر مقدّما كما يفعل في انّ حلاّ وانّ مرتحلا . ونحن لما

---

[1] ومثله تمرة خير من جرادة كما في الجامي . منه [3] اي باعتبار الاصل تدبر . منه
[2] اي النكرة الموصوفة . منه [4] ابن الحاجب . منه

والثاني كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وقوله عليه الصلاة والسلام خمس صلوات كتبهن الله في اليوم والليلة فالمبتدأ فيهما خاص لكونه موصوفا في الآية ومضافا في الحديث وقد ذكر النحاة لتسويغ الابتداء بالنكرة صوراً وانهاها بعض المتاخرين الى نيف وثلاثين موضعاً وذكر بعضهم انها كلها ترجع للعموم والخصوص

عممنا الاستفهام . لم نحتج لمثل هذا الكلام (قوله والثاني كقوله تعالى ولعبد مؤمن الآية) فعبد مبتدا وهو نكرة وسوّغ الابتداء به وصفه بمؤمن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة . وقيل المسوّغ لام الابتداء وقال ابن الحاجب المسوّغ العموم لانا قاطعون بان المراد المفاضلة بين الجنسين لا بين افرادهما المخصوصة والصفة انما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتأتي هي مخصصة لذلك الفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة اخص مما لها صفة فاذا جاز جسم حي في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي ان يجوز رجل في الدار لانه اخص منه بدرجات . فان قلت الدليل على ان المخصص الصفة انك لو قلت ولعبد خير باسقاط الصفة لم يجز . قلت هو مستقيم في الاعراب وهو الذي نريده الا ترى انك اذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع انه كذلك . فان قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فان مضمونه عبْد خير من عبْد . قلت نعم الا ان كلامنا في شرط المفردات لان المبتدأ مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وانما جاء الفساد من جهة الاخبار بما لا يجوز الاخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى . وهو كلام دقيق . يلوح عليه مخايل التحقيق (قوله كتبهن الله) اي اوجبهن يحتمل انه خبر اول وفي اليوم خبر ثان وانه نعت والخبر الجار والمجرور . وجعل كتبهن خبراً والجار متعلق به يرد عليه ان الكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة (قوله الى نيف) النيف بالتشديد والتخفيف ما زاد على العقد حتى يبلغ الثاني وفي الصحاح هو ما زاد على العقد الثاني (قوله وذكر بعضهم انها الخ) قاله العز بن جماعة . وقال كثير كلها ترجع الى حصول الفائدة واليه اشار ابن مالك بقوله

فليتامل ذلك * ص * والخبر جملة لها رابط كزيد ابوه قائم ولباسُ التقوى ذلك خير والحاقة ما الحاقة وزيد نعم الرجل الاّ في نحو قل هو الله احد * ش * اي ويقع الخبر جملة مرتبطة بالمبتدا برابط من روابط اربعة احدها الضمير وهو الاصل

ولا يجوز الابتداء بالنكرة * ما لم تفد كعند زيد نمره

وهو من الحسن بمكان. قال الحمصي لايخفى ان الخبر والحال اخوان وسيأتي ان الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ثم قال ومن وقوع المبتدا نكرة من غيره مسوّغ مذ ومنذ اذا وقعا مبتدائين. وقال الرضي لو لم يعلم كون رجل ما قائمًا في الدار جاز ان يقال رجل قائم في الدار وان تخصص النكرة بوجه انتهى. وبقولهم اقول * فصل * (قوله ويقع الخبر جملة) فيه اشارة الى ان الخبر فاعل بمحذوف وجملة حال منه ولولا الفصل لتوهم العطف على قوله الاصل في المبتدا ان يكون نكرة فيكذب الكلام لان الاصل في الخبر الافراد (قوله مرتبطة) اي وجوبًا والاّ لم تعلم الخبرية لاقتضاء الجمل الاستقلال (قوله من روابط اربعة) اوصلها في المغني الى عشرة فليراجع. فان قلت ما الحكمة في جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا اعم من رابط جملة الصلة وكذا من الجملة الواقعة صفة او حالا. اجيب بانه لما كان الاخبار بالجملة اكثر من الوصل والوصف والحال ناسب ان يكون رابطها اعمّ لان الشيءَ اذا كثر في الكلام ناسب ان يأتى على انحاء مختلفة. قاله الحفيد ولا يخفى ان دعوى الكثرة في الاخبار دونها مما يصعب اثباتها. وقال اللهدي انما اكتفى في الجملة الواقعة خبرًا بالضمير ولم يربطوها بالواو كالجملة الحالية لانّ الحال تجيئ بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل رابط بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فلا يحتاج الى ذلك انتهى. وهو يقتضى ان الواو اقوى في الربط وفيه نزاع. وايضاً ما ذكره انما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فلعل المرجع في ذلك كله السماع (قوله وهو الاصل) ولذا يربط به مذكورًا ومحذوفًا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدّر لهما ساحران. ومنصوبًا كقرائة ابن عامر في سورة الحديد

في الربط كقولك زيدٌ ابوه قائم فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدا ثاني والهاء مضاف اليه وقائم خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الضمير. الثاني الاشارة كقوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير فلباس مبتدا والتقوى مضاف اليه وذلك مبتدا ثاني وخير خبر المبتدا الثاني والمبتدا الثانى وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما الاشارة الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة مبتدا اول وما مبتدا ثاني والحاقة خبره والمبتدا الثاني وخبره خبر المبتدا الاول والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه الرابع العموم نحو زيد نعم الرجل فزيدٌ مبتدا ونعم الرجل جملة فعليه خبره والرابط بينهما العموم وذلك لان ال في الرجل للعموم وزيد فرد من افراده فدخل في العموم

وكل وعد الله الحسنى اي وعده. ومجرورا نحو السمن منوان بدرهم اي منه قاله في المغني. واقتصر في الاوضح على الاخيرين للاختصار لا للحصر (قوله والثاني الاشارة) اي الى المبتدا سواء كان موصولا او موصوفاً او غير ذلك. وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدا احد الاولين. والاشارة للبعيد. ورد بالآية وبقوله تعالى ايضاً ان السمع والبصر الآية (قوله وذلك مبتدا ثاني) ويحتمل ان يكون تابعاً للباس على انه بدل منه او عطف بيان عليه لا نعت خلافاً للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد لا جملة ولا يقدح ذلك في صحة التمثيل اذ لا يجب في المثال ان يكون نصاً في المقصود (قوله اعادة المبتدا بلفظه) اي و بمعناه ايضاً لا بلفظه فقط او بمعناه فقط اذ الاول لم يقل به احد والثاني قال به الاخفش مستدلا بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين فجملة انا لا نضيع خبر الذين والرابط اعادة المبتدا بمعناه لان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب. ورد عليه بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون او مبتدا والخبر محذوف اي مأجورون او الرابط العموم (قوله لان ال للعموم) قال ابن الحاجب

فحصل الربط وهذا كله اذ لم تكن الجملة نفس المبتدا في المعنى فان كانت كذلك لم يحتج الى رابط

هذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وانما قصد مدح هذا الفاعل المذكور. وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل. قال صاحب العباب فان اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكري اللفظي انتهى. واعلم انه لابد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح والاّ لورد على الربط بالاشارة نحو زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك وعلى العموم نحو زيد مات الناس وزيد نعم الرجال. بل سياق كلام بعضهم[1] يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير واورد هذه الامثلة اعتراضا على هذين النوعين وقال في الثالث ان سيبويه نصّ على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التعظيم والتهويل نحو الحاقة ما الحاقة (قوله وهذا كله) اي ما سبق من ربط الجملة باحد الروابط السابقة (قوله فان كانت كذلك) اي نفس المبتدا في المعنى والمراد بالنفس ذات الشيء. قال اللقاني ان اراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة. او الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل. وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع اذا الجملة في قولك زيد يقوم ابوه مضمونها اسناد القيام الى الاب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤل بمفرد صادق على المبتدا اي قائم الاب انتهى. وقد يدفع ايضاً بان المراد بكونها نفس المبتدا انها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما اشار الى ذلك ابن مالك في شرح التسهيل (قوله لم تحتج الى رابط) الاولى ان يقول لم يكن لها رابط. واخر الجملة التي لاتحتاج الى رابط عما تحتاج اليه لان معرفة الاعدام بعد معرفة ملكاتها وبعضهم عكس الامر فقدّم مالا

[1] خالد الازهري. منه

كقوله تعالى قل هو الله احد فهو مبتدا والله احد مبتدا وخبر والجملة خبر المبتدا الاول وهي مرتبطة به لانها نفسه في المعنى لانه بمعنى الشان والجملة هي نفس الشان وكقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله * ص * وظرفا منصوبا نحو والركب اسفل منكم وجارًّا ومجرورًا كالحمد لله رب العالمين وتعلقهما بمستقر او استقر محذوفين * ش * اي ويقع الخبر ظرفا منصوبا كقوله تعالى والركب اسفل منكم وجارًّا ومجرورًا كالحمد لله رب العالمين

تحتاج لشبهها بالمفرد الذي هو الاصل في الاخبار في عدم الاحتياج الى الرابط فلكل وجهة (قوله كقوله تعالى قل هو الله احد) التمثيل بناءً على ما ذكره في توجيهه . قال مكي ويحتمل ان يكون هو عائد على المسؤل عنه لانه قيل له صلى الله تعالى عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدا والله خبره واحد خبر بعد خبر . واجاز الزمخشري ان يكون احد بدلا من الله او خبر مبتدا اي هو واحد . واجاز ابو البقاء ان يكون الله بدلا من هو واحد خبره فعلى هذه الاحتمالات الخبر مفرد (قوله والجملة هي نفس الشان) لانها مفسرة له والمفسر بالكسر عين المفسر بالفتح (قوله وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم افضل ما قلته الحديث) التحقيق ان مثل هذا من الاخبار بالمفرد على ارادة اللفظ لا بالجملة كما في عكسه نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله[1] في المغني (قوله ويقع الخبر ظرفا الخ) قال الدنوشري قال شيخ الاسلام احمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام المغني ما قرره شيخنا ناصر الدين الصفوي غير مرة ان الظرف والمجرور لا يحكم عليه بانه خبر الا اذا كان المتعلق عاما فان كان خاصا فهو الخبر حذف او ذكر فعلى هذا يخص قوله ويقع الخبر الخ (قوله والركب اسفل منكم) قال اللقاني اي في مكان اسفل من مكانكم فهو في الاصل افعل تفضيل (قوله او جارا ومجرورا) عطف على قوله ظرفا وشرطهما ان يكونا تامين يفيدان بدون ملاحظة المتعلق ولا

---

[1] في بحث الجمل التي لا محل لها . منه

وهما حينئذ متعلقان بمحذوف وجوباً تقديره مستقر او استقر والاول اختيار جمهور البصريين وحجتهم ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة * والاصل في الخبر ان يكون اسماً مفردا والثاني اختيار الاخفش والفارسي والزمخشري وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور والاصل في العامل ان يكون فعلا *ص* ولا يخبر بالزمان عن الذات والليلة الهلال متاول *ش* ينقسم الظرف الى زماني ومكاني

يجوز ان يكونا ناقصين متعلقين بخاص لم تقم عليه قرينة فلا يقال زيد امس ولا زيد بك . نعم ان وجدت قرينة على المحذوف الخاص اي مسافر وواثق جاز على ما يقتضيه كلامهم . وترك هذا الشرط لانه يعلم من الوقوف على مغنى الخبر وتفسيره بانه المسند الذي يتم به مع المبتدا الفائدة (قوله وجوباً) لقيام القرينة وسد المتعلق بالكسر مسده (قوله اختيار البصرين) اي جمهورهم ورجح بان تقدير اسم الفاعل لايحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه في المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم الفاعل اذ لابد من الحكم بالرفع على محل الفعل والرفع للمحكوم به لايظهر الا في اسم الفاعل الى غير ذلك من المرجحات (قوله اختيار الاخفش) ورجح[1] بوجوب تقديره في الصلة . قال القاضي زكريا والحق الاول اذ المفهوم من زيد عندك انه مستقر لااستقر ومن ثم قال السعد التفتازاني الانصاف ان المفهوم من نحو زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لاثبت او استقر و يؤيده قول ابن هشام الحق عندي انه لايترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى . قيل فعلى هذا الترجيح بوجوب تقديره في الصلة في حيز المنع واعلم ان ههنا مذهب اخر ذهب اليه جماعة[2] هو انه لا تقدير لكنهم اختلفوا فقال بعضهم الناصب لهما المبتدا وزعم انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك و ينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك . وقال البعض الاخر الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدا قال في المغني ولا معول على هذين القولين وعلى الاول المعول

---

(١) رجحه ابن الحاجب . منه (٢) هم الكوفيون وابنا طاهر وخروف . منه

والمبتدا الى جوهر كزيد وعمرو والى عرض كالقيام والقعود فان كان الظرف مكانيا صح الاخبار به عن الجوهر والعرض تقول زيدٌ امامك والخير امامك وان كان زمانياً صح الاخبار به عن العرض دون الجوهر تقول الصوم اليوم ولا يجوز زيد اليوم

(قوله الى جوهر) هو ما قام بنفسه (قوله والى عرض) هو ما قام بغيره (قوله فان كان الظرف مكانيا صح الخ) في الرضي اذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان اولا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه. وان كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع ارجح نحو انت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال وهو باق على الظرف عند البصرين والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك مني مكان قريب او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب. وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك فليفهم (قوله وان كان زمانياً الخ) قال الرضي ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالباً نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين. ثم قال وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الاّ الرفع غالباً كما في الاول عند البصريين. ثم قال فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفاً او منكراً فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يو الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فمجاز لتوكيد امر الحج حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر انتهى المقصود منه والمسئلة طويلة الذيل (قوله عن العرض) اي اذا كان غير مستمر كما يشير اليه كلام الرضي والاّ امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة قاله في التصريح (قوله دون الجوهر) والفرق ان الاعراض افعال وحركات وغيرها ولا بدّ لكل حدث من زمان يختص به

فان وجد في كلامهم ما ظاهره ذلك وجب تأ و يله كقولهم الليلة الهلال فهذا على حذف مضاف والتقدير الليلة طلوع الهلال * ص * و يغني عن الخبر مرفوع وصف معتمد على استفهام او نفي نحو اقاطن قوم سلمى وما مضروب العمران * ش * اذا كان المبتدا وصفاً

بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الازمنة على السواء فلا فائدة في الاخبار عنها بالزمان قاله غير واحد · فان قيل هذا مبني على اعتبار الفائدة الجديدة اما اذا اعتبرت الوصفية فيجوز لاحتمال الجهل · اجيب بان الذوات التي لا تتجدد كذوات الادميين لكونها معلومة الوجود في سائر ازمنة وجودها ليس من شأنها ان تجهل في شيئ من الازمنة الخاصة ولا ان يسئل عن وجودها في ذلك الزمن ولا ان تقصد افادته او استفادته بخلاف ما يتجدد وبخلافها باعتبار الامكنة لان وجودها يعم الازمنة لا الامكنة فلذا جاز الاخبار بها دونها فالامر مبني على الحالين جميعا خلافا لمن وهم فيه (قوله ماظاهره ذلك) اي الاخبار بالزمان عن الجوهر (قوله وجب تأ و يله) اي اخراجه عن ظاهره مطلقاً · وقيل ان لم تحصل الفائدة اما اذا حصلت كان يكون المبتدا عاما والزمان خاصا فقال ابن الطراوة وجماعة منهم ابن مالك يجوز الاخبار من غير تأ و يل وجعل من ذلك نحن في شهر كذا فتعقل (قوله الليلة الهلال) بنصب الليلة وهو بحسب الظاهر خبر عن الهلال مقدم عليه مع ان الهلال اسم ذات والليلة زمان فاجاب بان الليلة في الحقيقة خبر عن اسم المعنى وهو طلوع المحذوف فلا اشكال · وقيل لا حاجة الى التقدير لان الهلال وان كان اسم عين لكن لتجدده اجرى مجرى الاعراض المتجددة فصح الاخبار لذلك واعلم ان المصنف قال في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال ابو البقاء والبدل وزد بذلك اعراب الزمخشري اذ في اذ انتبذت بدلا من مريم وليس بشيئ اذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه فيصح ولا يجوز زيد ثوبه انتهى · ولعل مراده بدلية الاشتمال ونحوها والا فبدلية الكل من الكل تلازم الخبرية فتأمل (قوله اذا كان المبتدا وصفاً الخ) هذا الشرط عند جمهور

معتمداً على نفي او استفهام استغنى بمرفوعه عن الخبر تقول اقائم الزيدان وما قائم الزيدان فالزيدان فاعل بالوصوف والكلام مستغن عن الخبر لان الوصوف هنا في تاويل الفعل الا ترى ان المعنى ايقوم الزيدان وما يقوم الزيدان فافعل لايصح الاخبار عنه

البصريين واما الاخفش والكوفيون فلا يشترط عندهم ذلك وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى . وهل ما ذكر شرط في العمل او في الاكتفاء بالمرفوع قولان ارجحهما الثاني كما في المغني (قوله استغنى) اي في حصول الفائدة (قوله بمرفوعه) اي الظاهر والضمير البارز وخالف في الثاني ابن الحاجب والزمخشري حيث شرطا ان يكون المرفوع ظاهرا وهما محجوجان بالسماع واذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدا بالاتفاق قال بعضهم الا في مسئلتين . الاولى نحو اقائم وضارب زيد اذا اعملنا الثاني فقائم مبتدا والضمير المستتر فيه اغنى عن الخبر . الثانية نحو اقائم الزيدان ام ذاهبان اذا لم يجعل ذاهبان خبرا لمبتداء محذوف اي هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله ليكون مبتدا والفاعل مستتر فيه اغنى عن الخبر مع كونه ضميرا مستترا فليتأمل (قوله فالزيدان فاعل بالوصف) ولا يجوز كونه مبتدا والوصف قبله خبره لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى وهو في مثله[1] غير جائز . واما نحو قائمان اخواك مما طابق الوصف فيه ما بعده فيما عدا الافراد ولو جمع تكسير على ما قاله الشاطبي . ونحو اقائم اخوك مما طابقه في الافراد فليس يتعين فيه فاعلية الوصف بل يجب في الاول ان يكون الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدا موخرا ولا يجوز ان يكون الوصف مبتدا والمرفوع مغنيا عن الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها . وفي الثاني يجوز الامران الابتدائية والخبرية على السواء والمسئلة من باب الاجمال لا الالباس فان رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء عورض بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا . وهذا اذا لم يمنع مانع مما ذكرنا ففي

---

(١) احترازٌ من نحو ما افضل منك الزيدان فافضل خبر مقدم وان كان ما بعد مثنى . منه

فكذلك ما كان في موضعه وانما مثلت بقاطن ومضروب ليعلم انه لافرق بين كون الوصف رافعاً للفاعل او النائب عن الفاعل ومن شواهد النفي قوله

خليلي ما وافٍ بعهدي انتما * اذا لم تكونا لي على من اقاطع

ومن شواهد الاستفهام قوله

اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا * ان يظعنوا فعجيبٌ عيشُ من قطنا

* ص * وقد يتعدد الخبر نحو وهو الغفور الودود * ش * يجوز ان يخبر عن المبتدا بخبر واحدٍ وهو الاصل نحو زيد قائم او باكثر كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد وزعم بعضهم ان الخبر لا يجوز تعدده وقدر لما عد الخبر الاول في هذه الاية مبتدآت اي هو الودود وهو ذو العرش المجيد

نحو اقائم اليوم هند يتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز ان يكون خبرا لانه كان يجب تأنيثه حينئذ لاسناده الى ضمير المؤنث · وكذا في نحو اراغبٌ انت عن آلهتي للزوم الفصل اذا جعلته خبرا بينه و بين معموله الا ان يقدّر للجار متعلق · وليس من ذلك اقائم رجل خلافا للعبد الغفور لجواز ان يكون رجل مبتدا وقائم خبرا مقدماً (قوله فكذلك ما كان في موضعه) اي لايخبر عنه ايضاً ولحظ رتبة النائب عما ناب عنه صحّ الاخبار في نحو اقائم اخوك لعدم المانع · وقد استشكل ذلك بعض الفضلاء(١) فقال انظر هذا مع تجويزهم فيما اذا تطابق الوصف ومابعده افرادا الوجهين · وبما قررنا يندفع الاشكال · والحمد لله الملك المتعال (قوله يجوز الخ) لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده (قوله او باكثر) اي من خبر واحد كخبرين سواء اتفقا افرادا او جملة او اختلفا خلافا لابي عليّ · فالاول كما مثل والثاني نحو زيد قام ضحك · والثالث نحو زيد قاعد ضحك (قوله وزعم بعضهم) هو ابن عصفور و كثير من المغاربة (قوله لايجوز تعدده) قال الدماميني لايظهر له وجه لان الخبر حكم من الاحكام ولا يمتنع ان يحكم على الواحد باحكام متعدده

---

(١) الشيخ يسين في حواشي التصريح · منه

واجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد شاعر وكاتب وفي نحو الزيدان شاعر وكاتب
ونحو هذا حلو حامض لان ذلك كله لاتعدد فيه في الحقيقة اما الاول فلان الاول خبر
والثاني معطوف عليه واما الثالث فلان الخبرين في معنى الخبر الواحد اذ المعنى

كما لايمتنع ان يوصف بصفات كذلك · وربما يمكن ان يقال بنوا ذلك على رأي من
قال ان الرافع للخبر هو المبتدا نفسه فليس للتعدد حينئذ وجه لما يلزم من عمل العامل
الواحد رفعين بطريق الاستقلال فتدبر (قوله واجمعوا على عدم التعدد في مثل زيد
شاعر وكاتب وفي نحو الزيدان شاعر كاتب الخ) جعل ذلك ابن الناظم من التعدد وكذا
نحو هذا حلو حامض · وكأنّ في هذا الكلام تعريضاً به وردّاً عليه وبذلك صرّح في
اوضحه · وفي ذلك نظر لان المعتبر عند ابن الناظم في اتحاد المبتدا اتحاده بحسب
الاصطلاح فالزيدان في المثال مبتدا واحد قطعاً وكونه في معنى اثنين لايمنع الحكم
على لفظه بانه مبتدا واحد و بذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الاحكام
اللفظية فحلو حامض خبران قطعاً لاخبر واحد والالزم ان يقع الرفع في الخبر الواحد في
آخره ووسطه من جهة واحدة · وما ذكره من قوله لان الخبرين في معنى الخبر الواحد
لاينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية اذا المعرب اذا سئل عن وجه الرفع في حلو
لايسعه الا ان يقول على الخبرية وكذا في حامض والمعطوف على الخبر خبر ايضاً ·
نعم ما ذكره المصنف هنا هو محل الخلاف وابن الناظم ذكره وغيره ولا ضرر في ذلك
فافهم (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حميض
مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح · قال الجوهري في باب الماء وقد فرُهَ يفره وهو فاره
وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله معطوف) اي قبل الخبرية
(قوله في معنى الخبر الواحد) قيل وفي كل منهما ضمير استحقه المجموع كالاعراب دفعاً
للتحكم · ولكونهما كالخبر الواحد معنى امتنع توسط المبتدا بينهما · ولذلك ايضاً مع جريانه
مجرى المثل امتنع تقديمهما عليه على الاصح فيهما · وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد

هذا مز * ص *وقد يتقدم نحو في الدار زيد واين زيد* ش *قد يتقدم الخبر على المبتدا جوازا ووجوبا فالاول نحو في الدار زيد وقوله تعالى سلام هي وآية لهم الليل وانما لم يجعل

احدهما بل كلاهما · ولا صفة لامتناع الشيء بما يناقضه · وقال الاخفش يصح على معنى حلو فيه حموضة · ورد بان الصفة كالفعل وهو لا يوصف · ولا خبر مبتدا محذوف لان المراد انه جمع الوصفين · قاله جمع (قوله مز) المز بالضم بين الحلو والحامض (قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدا الخ) اعلم ان للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتأخر والاصل منهما هو التأخر من حيث هو اي مع قطع النظر عن كونه واجبا او جائزا لانه محكوم به · ولا يرد الفاعل مع فعله لانه من قبيل ما اجتمع فيه المقتضى والمانع وباعتبار هذه الحال ثلاثة احوال · وجوب التأخر · ووجوب التقدم · وجوازهما والاصل منها الجواز اذ الاصل عدم الموجب والمانع قاله اللقاني · وقد ذكر المصنف حالين وترك وجوب التأخر وذلك في مسائل احدها ان يخاف التباسه بالمبتدا كما اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو زيد اخوك وافضل منك افضل مني · الثانية ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل نحو زيد قام · الثالثة ان يقترن بالا اما معنى نحو انما انت نذير واما لفظا نحو وما محمد الا رسول · الرابعة ان يكون المبتدا مستحقا للتصدير اما بنفسه نحو من يقم اقم معه او مشبها به نحو الذي يأتيني فله درهم لان الذي لعمومه وابهامه واستقبال الفعل بعده مشبه باسم الشرط واما بغيره متقدما نحو لزيد[1] قائم اومتأخرا نحو غلام من في الدار · الخامسة اذا كان المبتدا مذ ومنذ نحو ما رأيته مذ او منذ يومان[2] · السادسة اذا كان المبتدا ضمير متكلم او مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه او بنكرة معرفة بالالف واللام وقد عاد الضمير مطابقا في التكلم او الخطاب نحو انت الذي تضرب زيدا وانا

---

(1) واللام في ام الحليس لعجوز داخلة على محذوف اي لهي او زائد فلا اعتراض · منه (2) عند غير الزجاج وهو يجعلهما خبرين مقدمين وليس بشيء لفظا لان يومان نكرة لا مسوغ لها والتقديم على رأيه غير مسوغ لانه ليس بظرف ومعنى لانك تخبر عن جميع المدة بانها يومان تدبر · منه

المقدم في الايتين مبتدا والمؤخرخبر لأدائـه الى الاخبار عن النكرة بالمعرفة والثاني كقولك في الدار رجل واين زيد وقولهم على التمرة مثلها زبدًا وانما وجب في ذلك تقديمه لان تاخيره في المثال الاول يقتضي التباس الخبر بالصفة فان طلب النكرة

الذي اضرب زيدا وانت الرجل تضرب زيدًا فلا يجوز التقديم في شيءٍ من هذه المسائل خلافًا للكسائي · السابعة اذا كان طلبا نحو زيداضربه او لاتضربه · الثامنة اذا كان المبتدا دعاءً نحو سلام عليكم وويل له · قاله الدنوشري · التاسعة اذا وقع مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر في رواية الرفع والجار قبل الدار · قاله السيوطي في شرح الفيته · العاشرة اذا كان خبر ضمير الشان نحو هو زيد قائم · الحادية عشر اذا كان بين المبتدا وبينه ضمير الفصل نحو زيد هو قائم · الثانية عشر في نحو الرمان حلو حامض · الثالثة عشر في باب الاخبار بالذي نحو الذي هو منطلق زيد كذا قالوه برمته (قوله المقدم في الايتين) وهو سلام وآية (قوله والمؤخر) وهو الليل وهي (قوله لادى الى الاخبار) بالمعرفة وهو الضمير والمعرف بال عن النكرة وهي سلام وآية وان كان الاول فيه معني الدعاء والثاني موصوفا بالجار والمجرور (قوله والثاني) اي الواجب (قوله كقولك الخ) ومثل ماذكر كل خبر اقترن متبدائه بالا لفظا نحو مالنا الا اتباع احمد صلى الله تعالى عليه وسلم اومعنى نحو انما عندك زيد (قوله لان تاخيره يقتضي في المثال الاول التباس الخ) قيل اي ابتداء · ولا يضر احتمال الحال في نحو زيد في الدار لانه بعيد لا يلتفت اليه · وكانهم لهذا قيدوا اللبس بالظاهر في قولهم اذا اوقع تاخيره في لبس ظاهر يجب تقديمه ومثل هذا التباس انّ المفتوحة بإن المكسورة والمؤكدة بالتي بمعنى لعل نحو عندي انك فاضل فعندي خبر مقدم وان وصلتها مبتدا موخر ولا يجوز تقديمه اذ يحتمل ان تكون ان مفتوحة وهي وصلتها مبتدا والظرف خبر وان تكون مكسورة لوقوعها في الابتدا والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها موكّدة وكونها بمعنى لعل لانها احد لغاتها وهذامامون بتقديم الظرف لان المكسوره والتي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرها عليها

للوصف لتختص به طلب حثيث فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم وفي الثاني اخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته وفي الثالث عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة * ص * وقد يحذف كل من المتبدا والخبر نحو سلام قوم منكرون اي عليكم انتم * ش * قد يحذف كل من المبتدا والخبر لدليل يدل عليه

(قوله طلب حثيث) اي شديد ومن هذا تراهم يقولون ان المبتدا في اقل رجل يقول كذا بلا خبر ويجعلون الجملة صفة النكرة فيعتنون بشانها دون شأن المبتدا وكان ذلك لحصول الفائدة (قوله فالتزم تقديمه الخ) وانما لم يجب ذلك في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وصفت فضعف طلبها للظرف فالظاهر انه خبر لا صفة ثانية . وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم (قوله اخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام) اي المستقل بالخبرية في الظاهر . فلا يرد زيد اين ابوه لانه جزء الخبر . وكذا لا يرد ان الخبر في الحقيقة متعلق اين المحذوف لا اين نفسها لان صدارة الخبر بحسب الظاهر كافية . ومثل هذا ما صدارته بغيره سواء كان الغير مقدما نحو لقائم زيد او مؤخرا نحو صبيحة اي يوم سفرك (قوله وفي الثالث عود الضمير) اي المار من مثلها على ما تأخر لفظا ورتبة وهو التمرة وهو لا يجوز على الصحيح ومثله نحو ولكن ملاء عين حبيبها على قول ونحو عبد هند من يحبها مما المرجع منا اضيف اليه الخبر او الراجع ضمير في ملابس المبتدا (قوله وقد يحذف كل من المبتدا والخبر وقد يحذف الجزأن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال ازيد قائم التقدير نعم هو قائم . ومنه واللائي لم يحضن اي فعدتهن ثلاثة اشهر . وقال ابن عقيل المحذوف مفرد اي كذلك . وقيل غير ذلك . وقد يمتنع حذفهما وحذف احدهما وذلك فيما اذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشان فانه يجب حينئذ ذكر الجزئين (قوله لدليل يدل عليه) حالي او مقالي والمراد اذا لم يمنع مانع فلا يرد الانتقاض بنحو ان يقال ازيد حسن جميل فيقال ما احسنه واجمله

فالاول نحو قوله تعالى قل افانبئكم بشر من ذلكم النار اي هي النار وقوله تعالى سورة انزلناها اي هذه سورة والثاني كقوله تعالى اكلها دائم وظلها اي دائم وقوله تعالى قل أأنتم اعلم ام الله اي ام الله اعلم وقد اجتمع حذف كل منهما و بقاء الآخر في قوله تعالى سلام قوم منكرون فسلام مبتدا حذف خبره اي سلام عليكم وقوم خبر حذف مبتدأه اي انتم قوم * ص * ويجب حذف الخبر قبل جوابي لولا والقسم الصريح والحال الممتنع كونها خبراً وبعد واو المصاحبة الصريحة نحو لولا انتم لكنا مؤمنين ولعمرك لافعلن

فانه لايجوز الاقتصار على ما لان المثل وشبهه لايغيران · واذا تعارضت الادلة مثلا بين حذف المبتدا والخبر· فالواسطي على ان الاولى ان يكون المحذوف الاول لان الثاني محط الفائدة · والعبدي على انه الثاني اولى لان الحذف في الاواخر اليق واسهل (قوله فالاول) اي حذف المبتدا (قوله كقوله تعالى افئنبئكم الآية) الحذف في مثل هذا كثير· قال الدنوشري يكثر حذف المبتدا في جواب الاستفهام ومثل بهذه الآية و بقوله تعالى وما ادريك ما هي نار اي هي نار· وبعد فاء الجزاء نحو ان كان زيد في الدار فنائم اي فهو نائم · و بعد القول نحو قالوا اساطير الاولين اي هو (قوله الثاني) اي حذف الخبر (قوله فسلام مبتدا) والمسوغ له الدعاء ومرجعه الخصوص (قوله يجب حذف الخبر) كان الاولى ان ينص على وجوب حذف المبتدا ايضاً فانه يجب حذفه في مواضع وذلك اذا اخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم كاعوذ بالله العظيم من الشيطان الرجيم · واللهم ارحم عبدك المسكين او بمخصوص نعم و بئس كنعم الرجل زيد اذا قدر خبرا اي هو زيد او بما يدل على القسم · ومثلوه بنحو في ذمتي لافعلن اي يمين · او بمصدر جيء به بدلا من التلفظ بالفعل كصبر جميل على وجه اي صبري · و كذا يجب حذفه بعد لاسيما نحو اكرم العلماء لاسيما زيد قاله الدنوشري · و بعد المصدر المبني فاعله او مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجدعاً لك اي ارادتي لك· و كذا كل ما فيه من المبينة للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله · ان جعلت ما بمعنى الذي

وضربي زيداً قائماً وكل رجل وضيعته * ش * يجب حذف الخبر في اربع مسائل احدها قبل جواب لولا نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين

واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلت ما في الآية نكرة قاله [1] الرضي (قوله في اربع مسائل) اي في المشهور والا فقد زيد عليها خبر ما التعجبية عند الاخفش فان ما عنده نكرة ناقصة او موصولة وما بعدها صلة او صفة والخبر محذوف وجوباً وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور. وخبر مَنْ في حكاية النكرات اذا لحقتها علامة الاعراب فقيل منو ومنا ومني فتلك العلامة دليل الاعراب في الاسم السابق ومَنْ مبتدا واغنت العلامة عن خبره فقامت مقامه فلا يجمع بينهما فلا يقال منو الرجل بل منو اومَنْ الرجل (قوله قبل جواب لولا) اي الامتناعية الدالة على تعليق الامتناع على نفس المبتدا لا الدالة على التعليق على نسبة امر خاص اليه فان حذف الخبر هنالك غير واجب على الاطلاق بل يجب ذكره ان فقد دليله نحو لولا زيد سالمنا ما سلم. ويجوز فيه الوجهان ان وجد نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم. وانما حذف الخبر بعد ما ذكر لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع لوجود ووجب لسد الجواب مسده وحلوله محله. لا يقال هو سادّ ايضاً فيما اجزتم فيه الوجهين فلم لم توجبوا الحذف لانا نقول لانسلم انه سادّ لان سدّه مسدّه انما هو اذا كان الخبر عاماً. واما اذا كان خاصاً فهو مقصود ومراعى فيكون كالمذكور فلا يسدّ مسدّه. وما ذكرنا من ان الخبر قد لا يجب حذفه بعد لولا هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وهو المشهور وقال جماعة بوجوب الحذف بعدها وانه لا يذكر اصلا زعما منهم انه لايكون الّا عاما واوجبوا جعل الكون الخاص مبتدا [2] وقالوا في نحو لولا زيد سالمنا ان المبتدا في الحقيقة محذوف وزيد قائم مقامه والتقدير لولا مسالمة زيد والخبر محذوف ايضاً لكن

---

[1] في شرح الكافية في باب المفعول المطلق . منه

[2] وجعلوا لولا قومك حديثو عهد رواية بالمعنى والاصل لولا حدثان قومك . منه

اي لولا انتم صددتمونا عن الهدى بدليل ان بعده انحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاء كم . الثانية قبل جواب القسم الصريح نحو قوله تعالى لعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون اي لعمرك يميني اوقسمي . واحترزت بالصريح عن نحو عهدالله فانه يستعمل قسماً وغيره تقول في القسم عهد الله لافعلن وفي غيره عهد الله يجب الوفاء به ولذلك يجوز ذكر الخبر تقول علي عهدالله . الثالثة قبل الحال التي يمتنع كونها خبرا

وجوبا اي موجودة وجملة سالمنا في موضع الحال وفيه ما لايخفى [1] وذهب الكوفيون الى ان المرفوع بعدلو لا فاعل بمحذوف وقيل بلولا . والمشهور هو المنصور (قوله اي لولا انتم صددتمونا) قد يقال الحذف هنا جائز لاواجب لان التعليق على نسبة امرخاص لا على كون عام ونظيره لولا انصار زيد حموه ما سلم فليمثل بنحو لولا زيد لاكرمتك (قوله الصريح) اي في القسم بمعنى انه لايستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل المقسم عليه قاله في التصريح . ووجب حذف الخبر قبله لانفهامه وسد جواب القسم مسدّه (قوله لعمرك) بفتح العين وكذا بضمها مع سكون الميم وجوّز ضمها والتزم مع وجود اللام فتح العين تخفيفا لكثرة الاستعمال وهو من عمر بكسر الميم اي عاش طويلا والمراد به الحياة اي وحياتك (قوله اي لعمرك يميني او قسمي) زعم ابن عصفور انه يجوز في نحو ما ذكر حذف المبتدا فيقدر ليميني اولقسمي عمرك . وليس بشيئ لان دخول اللام على شيئ واحد لفظا او تقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شي وفي التقدير على آخر . ولان لفظ عمرك انما وضع ليستعمل مقسما به واذا جعل خبرا لم يستعمل مقسما به بل مخبر به عن المقسم ولان الحذف من الاعجاز اولى لانها محل التغيير غالبا (قوله فانه يستعمل قسما وغيره) عند النحويين دون الاول فانه للقسم عندهم لاغير وان لم يعتد به شرعاً فافهم (قوله قبل الحال الخ) ووجب لقيام الحال مقامه (قوله يمتنع كونها خبرا) احترز به عما اذا لم يمتنع فلانه لايجوز ضربي زيدا شديدا

---

[1] من التكلف والتعسف . منه

عن المبتدا كقولهم ضربي زيدا قائمًا اصله ضربي زيدًا حاصل ،

بالنصب لصلاحية الحال للخبرية فلو نصب ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم انه خبر لاحال فالواجب الرفع ان قصد انه الخبر وذكر الخبر ان قصد انه حال بان يقال ضربي زيدا اذ كان شديدا او ضربه شديد · وشذّ حكمك مسمّطا اي لك نافذًا لصحة الخبرية مع ان الحال ليس من ضمير معمول المصدر وقد قالوا بــه بل صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر لاالكاف لان الذوات لا توصف بالنفوذ · واشذّ منه قراءته[1] ونحن عصبةً بالنصب اي نجتمع عصبة لانتفاء المصدرية بالكلية (قوله الذي هو مصدر) صورة او بتاويله كما قاله الجامي نحو ان ضربت زيدًا قائمًا ولا فرق بين ان يكون منسوبًا الى الفاعل او المفعول او كليهما نحو ذهابي راجلا وضرب زيد قائمًا وضربي زيدًا راكبًا (قوله اصله ضربي الخ) كذا قدره البصريون وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة · ومن قيام الحال مقام الظرف · ولذا قال الجامي ما حاصله والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربي زيدا يلابسه قائمًا اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا يلابسني قائمًا اذا كان حالا عن الفاعل اولى · ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال والعامل فيه وقام الحال مقامه كما تقول راشدًا مهديًا اي سر راشدًا مهديًا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات · واجيب بان حذف اذا مع المضاف هواليها اكثر من ان يحصى في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة · وان وجه جعل كان تامة انهم لم يجدوا بدًّا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا ليظهر وجه لزوم نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدّر كان ناقصة لكان خبرًا جائزَ التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم · واُورد على ما قاله الجامى من التوجيه انّ المحذوف

[1] لعلي كرّم الله تعالى وجهه · منه

اذا كان قائماً فحاصل خبر واذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائماً حال منه وهذه الحال لايصح كونها خبراً عن هذا المبتدا فلا تقول ضربي قائم لان الضرب لا يوصف بالقيام و كذلك اكثر شربي السويق ملتوتاً واخطب ما يكون الامير قائماً تقديره حاصل اذا كان ملتوتاً او قائماً وعلى ذلك فقس

متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لايعهد التعبير عنهما بالملابسة هذا · وقال الكوفيون تقديره ضربي زيداً قائماً حاصل بجعل قائماً من متعلقات المبتدا ويلزمهم الحذف من غير سادّ وكذا تقييد المبتدآء المقصود عمومه بدليل الاستعمال · وبقيت اقوال اخر[1] تطلب من محلها (قوله اذا كان قائماً) هذا اذا اريد المستقبل وكذا اذا اريد الحال او الاستمرار واما اذا اريد الماضي فيقدّر اذ كان (قوله فحاصل الخبر) فان قلت انما قدر هذا الخبر الذي هو متعلق الظرف اسماً مع ان البصريين اصحاب هذا التقدير الاولى عندهم تقدير المتعلق فعلا · اجيب بانه لعل ذلك فرارا من كثرة الحذف والاولوية مشروطة بانتفآء المرجح فافهم (قوله وعلى ذلك فقس) اي كل ما المبتدا فيه اسم تفضيل مضافاً الى المصدر كاكثر شربي · او الى مؤل بالمصدر المؤكد كاخطب ما يكون اذا قدرت

---

[1] فقد ذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما · ويرد عليه انه يلزمه حذف المصدر مع بقآء معموله وذلك ممتنع عندهم لانه في قوة ان الموصولة مع الفعل ولا يجوز حذفه مع بعض صلته الا ان يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا باس بالحذف كما قال سيبويه ان تقدير مالك وزيدا مالك وملابستك زيدا · وذهب المبرد الى ان هذا المبتدا لاخبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائماً و يؤيده علي ما قيل امتناع توكيده بكل وامثاله وامتناع توصيفه · لكن استفادة الحصر غير ظاهرة وقال الرضي التقدير ضربي زيدا حاصل قائما فقائما حال من اليآء او من زيد والعامل فيها حاصل فحذف العامل لعمومه ووجب لقيام الحال مقامه · وهذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها وهو خلاف المشهور عن النحويين من التزامهم اتحاد عامل الحال وصاحبها لكن قال الرضي اي دليل عليه · واي ضرورة تلجي اليه فتدبر · منه

الرابعة بعد واو المصاحبة الصريحة كقولهم كل رجل وضيعته اي كل رجل مع ضيعته مقرونان

مامصدرية كما هومذهب الجمهوراي اخطب اكوان الاميراوازمان كون الامير وهذا ليحصل التعدد فيما اضيف اليه افعل التفضيل ضرورة انه بعض ما يضاف اليه · وقيل مانكرة موصوفة بما بعدها والرابط بينهما محذوف اي اخطب شيء يكون الامير فيه خطيباً اذا كان قائماً (قوله والرابع بعد واو المصاحبة) جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالباً وجعل الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله · وفيه مع كونه تكلفاً ان مع اذا وقع خبراً لايستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون منصوباً (قوله الصريحة) اي في المصاحبة بان تكون نصاً فيها فاذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذف الخبر اعتمادا على فهم معنى الاقتران من الاقتصار على ذكر المتعاطفين وجاز ذكره لعدم التنصيص · ومنه وكل امرء والموت يلتقيان · وقال الكوفيون هو ضرورة · وقال اللقاني الواو فيه لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل هي فيه من خصوص مادة الخبر لان التي للمعية يصح الاكتفاء بها في افادة المعية ولو قيل كل امرء والموت اي معه لم يكن صادقا (قوله وضيعته) قيل الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وهي ههنا كناية عن منفعتها (قوله مع ضيعته) فان قلت لايجوز رجوع الضمير في ضيعته الى كل اذ لامعنى لاقتران ضيعة كل رجل مع كل رجل اذ يلزم منه اقتران ضيعة زيد مثلاً بعمرو وبكر و بشر الى غير ذلك وهو ظاهر الفساد · ولاالى الرجل لانه ليس مقصودا اجيب[1] بان المقصود واضح فان المعنى كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل اي نفسه مقرونان · او هو راجع الى كل رجل لكن لما ناب عن افراد متعددة ناب ضميره لكونه عينه عن ضمائر متكثرة تعود بكل اعتبار الى رجل ما فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا (قوله مقرونان) و بعضهم يقول اي

---

[1] وقيل ان التقدير مقرون هو وضيعته · منه

والذي دل على الاقتران مـا في الواو من معنى المعية * ص * باب النواسخ لحكم المبتدا والخبر ثلاثة انواع احدها كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام فيرفعن المبتدا اسماً لهن وينصبن الخبر خبرا لهن نحو وكان ربك قديراً * ش * النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدا والخبر وهو ثلاثة انواع ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما ينصب المبتدا ويرفع الخبر وهو ان واخواتها وما ينصبهما معاً وهو ظن واخواتها

كل رجل مقرون مع ضيعته فيقدر الخبر[1] مفردا · واعترض على تقديره مثنى بان محله حينئذ بعد المعطوف وليس بعده ما يسدّ مسدّه ولا يجوز ان يجعل المعطوف سادّاً لانه من تتمة المبتدا · واجيب بانه لهذا الخبر حيثيتين حيثية كونه خبراً عن رجل وحيثية كونه خبراً عن ضيعة فهو من حيث انه خبر عن رجل جاز ان يقال وضيعته سادّ مسدّه ويكفي في النيابة حيثية واحدة تدبر (قوله والذي الخ) اسيـ فلذلك جاز حذف الخبر ووجب للقيام مقامه * بـاب * (قوله جمع ناسخ) لعله انما جمع هذا الجمع لكونه صفة لغير عاقل كطالع صفة نجم وطوالع · او لجعله اسما بالغلبة لما ذكر من الافعال والحروف · وفاعل اذا كان اسما يجمع على فواعل كجائز للخشبة المعترضة بين الحائطين وجوائز · او يقال هو جمع ناسخة ككاذبة وكواذب · او يقال انه شاذ كفارس وفوارس (قوله ثلاثة انواع) اي من حيث العمل والا فهي حروف وافعال (قوله ما يرفع المبتدا وينصب الخبر وهو كان) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما في قوله · اذا مت كان الناس صنفان[2] · وخُرّج على ان في كان ضمير الشان وهو اسمها وجملة الناس صنفان من المبتدا والخبر في محل نصب خبرها · وقيل صنفان خبرها

---

[1] ولم ينتصب ضيعته على هذا التقدير لان المفعول معه لابد له من فعل غير مدلول عليه بالواو · منه

[2] تمامه شامت · وآخر مثن بالذي انا صانع · منه

ويسمى الاول من معمولي باب كان اسماً وفاعلاً ويسمى الثاني خبرًا ومفعولاً ويسمى الاول من معمولي باب ان اسماً والثانى خبرًا ويسمى الاول من معمولي باب ظن مفعولاً اولاً والثاني مفعولاً ثانياً والكلام الان في باب كان والفاظه ثلاثة عشر لفظةً وهي على ثلاثة اقسام ما يرفع المبتدا وينصب الخبر

وهومنصوب على لغة من يلزم المثنى الالف · وقال الكسائي كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة · وما افهمه كلام المصنف من نسبة العمل لها هومذهب البصريين وهو الصحيح وذهب جمهور الكوفيين الى ان المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به من قبل لابها · وخالفهم الفراء فذهب الى عملها به تشبيها بالفاعل · واتفقوا على نصبها الخبر لكن ذهب الجمهور بانه على الحال والفرآء على التشبيه به · وورود مضمرا ومعرفة وجامدا مع عدم الاستغنآء عنه يؤيد مذهب البصريين اذ ليس ذلك شان الحال · ولا يعارضه وقوعه جملة وشبهها لانهما يقعان موقع المفعول ايضا كقال اني عبدالله ومررت بزيد (قوله ويسمى الاول) اي في الرتبة وشرطه ان لا يلزم التصدير[1] كاسم الشرط ولا الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع ولا عدم التصرف بان يلزم صيغة واحدة ولم يثنّ ولم يجمع[2] كطوبي للمؤمن · ولا الابتدآئية كاقلّ رجل يقول كذا الاّ زيد وكخرجت فاذا الاسد بالباب (قوله اسما) على سبيل الحقيقة الاصلاحية ولم يظهر وجه التسمية (قوله وفاعلا) اي مجازا على سبيل الاستعارة التصريحيه كما يؤخذ من قولهم انها اشبهت الفعل التام المتعدى لواحد كضرب زيد عمروا (قوله الثاني) في الرتبة ايضا وشرطه ان لا يكون انشاء (قوله خبرا عن اسمها) حقيقة (قوله ومفعولا) اي مجازا كالسابق (قوله ثلاثة عشر) اي في المشهور والافهي اكثر من ذلك لكن بعضه لا يتجاوز الموضع الذي استعمله العرب فيه على الصحيح خلافا للفرآء كجآء في قولهم ما جائت[3] حاجتك فما اِمّا نافية وجائت بمعنى كانت وفيها ضمير هو اسمها يرجع الى الفرارة[4] ونحوها وحاجتك خبرها · او استفهامية

---

[1] ويستثنى ضمير الشأن · منه [2] لانه لجموده اشبه الحرف والنواسخ لا تدخل الحروف · منه
[3] هو كلام الخوارج لابن عباس اذا ارسله عليّ رضى الله تعالى عنه · منه [4] اي الغفلة · منه

بلا شرط وهي ثمانية كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس وما يعمل هذا العمل بشرط ان يتقدم عليه

والضمير يرجع اليها وانث باعتبار الخبر ومعناه اية حاجة صارت حاجتك . وكقعد في قولهم ارهف شفرته حتى قعَدَت كأنها حربة . وبقيت افعال تعمل هذا العمل غير ما ذكر (قوله بلا شرط) اي مما سيذكر في اخواتها (قوله كان) قدّمها لكونها ام الباب لاختصاصها باحكام ستأتي ان شآء الله تعالى ووزنها على الاصح فعل بفتح العين [1] وقال الكسائي فَعُل بالضم . وردّ بانه لو كان كذلك لم يقولوا كائن لان الوصف من فعُل فعيل . واعلم ان ابن درستويه ذهب الى انه لايجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام . ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي فى خبرها لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم . وكذا ينبغي ان يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة . والجمهور على ان ذلك غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدّرة لتفيد التقريب من الحال او وقوع الماضي شرطا نحو قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل . وان كان قميصه قدّ من دبر قاله الغجدواني . وخالفه السعد فاجاز ولم يشترط ونقله عن ابن مالك . واطالوا الكلام في ذلك (قوله وبات) في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة اي يفعله ليلا وليس من النوم انتهى . ومعنى قوله وليس من النوم اي ليس الفعل من النوم اي وليس نوماً فاذا نام ليلا لايصح بات ينام . وبعضهم فهمه على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم اي ليس معناها النوم فيجوز عنده بات زيد نائما وقوّى جمع هذا الفهم فليفهم (قوله وليس) اصله ليس بكسر اليآء فحذفت الكسرة منها تخفيفاً ومقتضى القياس قلبها الفا (قوله بشرط الخ) قال الجامي في شرح قول ابن الحاجب ويلزمها النفي فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم

[1] وكذا البواقي . منه

نفي اوشبهه وهو اربعة زال وبرح وفتئ وانفك فالنفي نحو قوله تعالى ولا يزالون مختلفين
لن نبرح عليه عاكفين وشبهه هو النهي

لاستمرار المقصود انتهى · والمشهور في تعليل الاشتراط ما ذكره غير واحد بقوله وانما اشترطوا فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها معنى النفي انقلب اثباتا · واستشكل ذلك بان ليس للنفي ايضاً فلِمَ لم يلتزم دخول النفي عليها لينقلب اثباتا · وقيل في الجواب ان ليس مخالفة للافعال لفظا ومعنى وانقلاب معناها اثباتاً بدخول النفي لايجديها كثير نفع اذ لفظها باق على المخالفة بخلاف هذه الافعال فان الفاظها غير مخالفة وانما المخالف معناها فيطلب اصلاحه في الجملة ليوافق اللفظ المعنى كذا افيد (قوله نفي) اي بحرف او اسم او فعل مصوغ للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام ظاهر اومقدّر نحو ولا يزالون مختلفين ·وقوله · غير منفك اسير هوى · كل وان ليس يعتبر · وكقوله

وَلَيس ينفك[1] ذا غنى واعتزاز * كلّ ذي عفة مقلّ قنوع

وقوله

قلّما يبرح اللبيب الى ما * يورث الحمد داعياً ومجيبا

ونحو ابيتُ ازال استغفر الله * فالنفي في المثال الاول بحرف وهو لا · وفي الثاني باسم وهو غير · وفي الثالث بفعل مصوغ للنفي وهو ليس · وفي الرابع بفعل عارض فيه النفي بنقل وهو قلّما لانها خلع منها التقليل وصيّرت بمعنى ما النافية · والخامس بفعل مستلزم للنفي وهو ابيت لان من ابى شيئاً لم يفعله · والنفي في كل ذلك ظاهر · ومثال المقدّر قوله تعالى تالله تفتؤ فان التقدير لاتفتؤ لان المضارع الواقع في القسم اذا لم يكن مؤكدا كان منفياً (قوله زال) اي الذي مضارعه يزال لايزول او يزيل فانه تام الاول قاصر والثاني متعد لواحد (قوله فتئ وبرح) هما بمعنى زال (قوله وانفك) اي انفصل

[1] ليس وينفك تنازعا في كلّ · او ليس مهملة حملا على ما · او اسمها ضمير الشان · او كل اسم ليس وجملة ينفك من اسمها العائد على كل المتقدم رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر لَيس · منه

والدعاء فالاول نحو قوله

صاح شمرّ ولا تزل ذاكر الموت * فنسيانه ضلال مبين

والثاني كقوله

الايا اسلمي يادارمي على البلا * ولا زال منهلاً بجرعائك القطر

وما يعمل بشرط ان يتقدم عليه ما المصدرية الظرفية وهو دام كقوله تعالى واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام وظرفية لانها تقدر بالظرف وهو المدة * ص* وقديتوسط الخبر نحو* فليس سواء عالم وجهوُل * ش * يجوز في هذا الباب ان يتوسط الخبرُ

(قوله والدعاء) اي بلا خاصة كما في الارتشاف وكذا بلن ان قلنا ترد للدعاء (قوله المصدرية الظرفية) قيد بذلك لانها لولم تكن ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور وكذا لولم تذكر بل اولى ولاتوجدالظرفية بدون المصدرية فاذا ولي مرفوعها منصوبٌ حينئذ نحو دام زيد صحيحاً ويعجبني ما دمت صحيحاً اي دوامك فحال والمرفوع فاعل · ويحمل قوله

دمت الحميدَ فما تنفك منتصرا * على العدى في سبيل المجد والكرم

على زيادة ال في الحميد لتصح الحالية مثل ليخرجن الاعزّ منها الاذل (قوله وهو دام) قال في التصريح ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية في دام العمل المذكور بدليل ما دامت السموات والارض اذلا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط انتهى · واعترض بان الكلام في الافعال الناقصة ودام في الاية تامة لانها بمعنى بقي فالمناسب ان يأتي بما فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل· فتعقّل (قوله يجوز في هذا الباب الخ) ان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه وجب ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي التقديم نحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها او التأخير نحو صار عدّوي صديقي · وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط وجب

بين الاسم والفعل كما يجوز في باب الفاعل ان يتقدم المفعول على الفاعل قال الله تعالى وكان حقا علينا نصرُ المؤمنين اكان للناس عجبا ان اوحينا وقرأ حمزة وحفص ليس البرّ ان تولوا وجوهكم بنصب البرّ وقال الشاعر

سلي ان جهلتِ الناسَ عنا وعنهم * فليس سواءً عالم وجهُولُ

وقال آخر * لاطيب للعيش ما دامت منغصة * لذاته بادكار الموت والهرم * وعن ابن درستويه انه منع تقديم خبر ليس ومنع ابن معطي في الفيّته تقديم خبر دام وهما محجوجان بما ذكرنا من الشواهد وغيرها * ص * وقد يتقدم الخبر الاخبر ليس ودام * ش * للخبر ثلاثة احوال

ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور (قوله توسيط الخبر وتقديمه) على الاسم ولو جملة على الاصح (قوله كما يجوز في باب الفاعل الخ) لانه مثله في تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل (قوله بنصب البرّ) على انه خبر مقدّم وان تولّوا اسمها مؤخر . ويؤخذ من كلام المغني في الباب الرابع ان رفع البرّ ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى [1] (قوله وهما محجوجان الخ) اي مغلوبان . قيل ولابن معطى ان يقول في البيت لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغّصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع في السببي المرفوع بل هو اولى من اعراب الجمهور لانه يلزمه فصل العامل اي منغصة من معموله اي بادّكار باجنبي ولا ضرورة اليه مع [2] هذا الاعراب . الا ان يكون لا يراه (قوله للخبر ثلثة احوال) ذكر ان الحاصل للخبر اربع حالات وجوب التقدّم كاين كان زيد .

---

(1) واعترضه الدماميني بما اجاب عنه الشمني فليراجع . منه (2) وهذا الاحتمال من الاعراب يأتى ايضا فيما ادعى اولوية التمثيل به من قوله

* ما دام حافظ سرّى من وثقت به * فهو الذي لست عنه راغبًا ابدا * فليفهم . منه

احدها التأخير عن الفعل واسمه وهو الاصل كقوله تعالى وكان ربك قديراً الثاني التوسط بين الفعل واسمه كقوله تعالى وكان حقاً علينا نصر المومنين وقد تقدم شرح ذلك والثالث التقدّم على الفعل واسمه كقولك عالماً كان زيد والدليل على ذلك قوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فاياكم مفعول ليعبدون وقد تقدّم على كان وتقدم المعمول يؤذن

ووجوب التوسط كاتيك ما دام في الدار صاحبها. ووجوب التأخر كما كان صلاتهم عند البيت الا مكاءً وتصدية وجواز الامور الثلثة ككان زيد قائماً (قوله الثالث التقدّم على الفعل) لم يتعرضوا لتقدم الاسم وكأنه لعدم تصوره اذ متى تقدّم صار مبتدا وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال تقدّم الاسم[1] (قوله وتقديم المعمول الخ) قال ذلك ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه اليه الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين قال المصنف في حواشي التوضيح وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدّم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل انتهى. وكذا نقض بمعمول خبر ما فانه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وان كان ظرفاً. وبنحو زيدا لم اضرب وعمرواً لن اضرب مع امتناع تقديم الفعل على لَمْ وَلَنْ. اللهم الا ان يقال مرادهم بقولهم تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل انه يؤذن به اذا لم يمنع مانع. وفي مثل زيدا عمرو ضرب حكموا بجواز تقديم المعمول مع عدم جواز تقديم العامل خوف التباس المبتدا بالفاعل لو قدّم الخبر. وفي مثل فاما اليتيم فلا تقهر المانع عدم وقوع الفعل بعد اما من جهة الاستعمال. وفي زيدا لم اضرب وعمروا لن اضرب المانع ضعف العامل ولا كذلك ما نحن فيه. وبعد هذا كله الاولى التمثيل بنحو قوله

اعلموا اني لكم حافظ * شاهداً ما كنت او غائبا

---

[1] وقريب من هذا التعليل قوله في حواشي التوضيح لان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل والفاعل لا يتقدم فكذلك اسم هذه الافعال لا يتقدم عليها. منه

بجواز تقدم العامل ويمتنع ذلك في خبر ليس ودام فاما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق لانك اذا قلت لااصحبك ما دام زيد صديقك ثم قدمت الخبر على ما دام لزم من ذلك تقديم معمول الصلة على الموصول لان ما هذه موصول حرفي يقدّر بالمصدر كما قدّمناه وان قدّمته على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته وذلك لا يجوز لا يقال عجبت مما زيدا تصحب وانما يجوز ذلك في الموصول الاسمي غير الالف واللام تقول جائني الذي زيدا ضرب ولا يجوز في نحو جاء الضارب زيدا ان يقدم زيدا على ضارب واما امتناع ذلك في خبر ليس فهو قول الكوفيين والمبرد وابن السراج والاخفش وهو الصحيح لانه لم يسمع مثل ذاهبا لست ولانها فعل جامد فاشبهت عسى وخبرها لا يتقدّم بالاتفاق وذهب الفارسي وابن جنى الى الجواز مستدلين بقوله تعالى

(قوله اما امتناعه في خبر دام فبالاتفاق) قال المصنف في الحواشي ايضا لان معمول صلة الخبر المصدري لا يتقدّم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدريّ لا يفصل من صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور . فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجرى فيه الخلاف الذي في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان يجوز قطعا انتهى . وقال قائل المنع معلل بعلتين عدم التصرف وعدم صحة الفصل وكل منهما وان كان لا ينهض مانعاً باتفاق لكن يجوز ان يكون كل من العلتين علة ناقصة والمجموع علّة تامّة تقتضى منع تقديم الخبر على الفعل (قوله ان تقدّم زيدا على ضارب) اي وتجعله فاصلا بينه وبين ال لانها معه كالكلمة الواحدة بدليل ظهور اعرابها فيه . وذكر انه يمتنع تقديمه على ال ايضاً ولو ظرفا وقدّروا متعلّقاً له في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين اي كانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين (قوله قول الكوفيين) اي جمهورهم وكذا جمهور البصريين (قوله فاشبهت عسى) اعترض بان عدم تقدم خبر عسى عليها ليس للجمود فقط بل له ولتضمنها ما له الصدر مطلقاً وهو الترجي وليست ليس كذلك لانها وان كانت للنفي لكن ليس له الصدارة

الا يوم ياتيهم ليس مصروفاً عنهم وذلك لان يوما متعلق بمصروفاً وقد تقدّم على ليس وتقدم المعمول يوذن بجواز تقدم العامل والجواب انهم توسعوا في الظروف

مطلقاً كما حقق في محله فتدبّر (قوله متعلق بمصروفا) هذا غير متعين لجواز تعلقه بليس بناءً على ان الافعال الناقصة يتعلق بها الظرف لدلالتها على الصحيح على الحدث استعمالا كما في كان او وضعاً كما في ليس ضرورة انها افعال والفعل دال على الحدث كذا قيل والمصنف لا يرى صحة تعلق الظرف بليس بل يؤخذ من كلامه في المغني الاتفاق على عدم الصحة . فما قيل ليس عليه تعويل . وان نقل عن الرضي القول به في الآية (قوله والجواب الخ) واجيب ايضاً بان يوماً مفعول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم . وليس يأتيهم جملة حالية مؤكدة او مستأنفة . او بان يوم رفع على الابتداء و بني على الفتح لاضافته الى جملة يأتيهم . او هو معرب والحركة للمجاورة لياء يأتيهم . وليس مصروفاً خبره (قوله انهم توسعوا في الظروف الخ) قال الشهاب القاسمي وغيره[1] يؤخذ منه جواز تقدّم الخبر الظرفي وقد اطلقوا المنع وتوزعوا في ذلك بانه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمده كما لا يخفى واعلم انه اذا نفي الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقاً شرطاً كان النفي في العمل ام لا نحو ما قائماً كان زيد وما قائماً زال زيد . ونقل الشاطبي عن شيخه المنع في هذا الاخير لان الفعل والنفي لما تلازما صارا كشيءٍ واحد فلا يفصل بينهما . ومثل ما غيرها من الادوات . ويمتنع التقديم على ما عند البصريين والفرّاء لانها من ذوات الصدور . واجازه بقية الكوفيين بناءً على انها لا تستحق التصدير قياساً على اخواتها وخص ابن كيسان المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب يدل عليه انه لا يجوز ما زال زيد الاّ قائماً . وردّ بان ذلك لا يخرجها عن التصدير الوضعي وعمّ الفرّاء المنع في حروف النفي . وخدّش بقوله

ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيته * على السّن خيراً لا يزال يزيد

---

(1) كالفاكهي والدنوشري . منه

ما لم يتوسعوا في غيرها ونقل عن سيبويه القول بالجواز والقول بالمنع * ص * وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار * ش * يجوز في كان وامسى واصبح واضحى وظلّ ان تستعمل بمعنى صار كقوله تعالى و بست الجبال بساً فكانت هباءً منبثاً · وكنتم ازواجا ثلاثة · فاصبحتم بنعمته اخوانا · ظل وجهه مسودًّا · وقال الشاعر

امست خلاءً وامسى اهلها احتملوا * اخنى عليها الذي اخنى على لبد

وقال الاخر

اضحى يمزق اثوابي و يضربني * ابعد شيبي يبغي عندي الادبا

* ص * وغير ليس وفتئ وزال بجواز التمام اي الاستغناء عن الخبر

(قوله تختص الخمسة الاول الخ) هذا هو المشهور المستشهد عليه · وذكر الزمخشري مجيئ بات بمعنى صار وليس بصحيح لعدم شاهد عليه · واما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا استيقظ احدكم من منامه فليغسل يديه ثلاثا قبل ان يغمسهما في الاناء فانه لايدري اين باتت يده حيث قيل ان باتت فيه بمعنى صارت لابمعناها الاصلي لان النوم قد يكون بالنهار فلا يصلح حجة اذ يحتمل انها خرجت في هذا الخبر مجرى الغالب لان غالب النوم بالليل قاله غير واحد (قوله بمرادفة صار) اي الدالة على تحول الموصوف صفة كصار الماء باردا او ذاتا كصار الخشب رماداً · وتكون لتحوله مكانا كصار زيد الى عمرو · وفي الزمان كصار الشتاء الى الربيع توقفٌ (قوله ان تستعمل بمعنى صار) فتفيد التقدير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطي · وعليه فالشاهد في البيت الآتي في امسى الاولى لا الثانية كما قد يتوهم (قوله ويختص ما عدا الخ) شمل ظلّ و به صرح ابن مالك · وقال تكون تامة بمعنى طال او دام · ونقل الرضي عنهم انها لا تستعمل الاّ ناقصة كالمذكورات وليس بشيءٍ (قوله فتئ الخ) بكسر التاء اذ هي الملازمة للنقص واما فتئ بالفتح فتستعمل تامة بمعنى كسر نحو فتأته عن الامر اي كسرته واطفاء نحو فتأت النار اي اطفأتها هذا

نحو وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة · فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
خالدين فيها ما دامت السموات والارض * ش * اي ويختص ما عدا فتئ وزال
وليس من افعال هذا الباب بجواز استعماله تاماً ومعنى التمام ان يستغنى بالمرفوع عن
المنصوب كقوله تعالى وان كان ذو عسرة · فسبحان الله

هو المشهور · وذهب ابو حيان في نكته ان فتئ المكسورة قد تكون ايضا تامة
بمعنى سكن وكذا ذَهَبَ ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون تامة نحو ما زال
زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه · وذَهَبَ الكوفيون الى ان لَيْس تكون عاطفة لا اسم
لها ولا خبر · ولا حجة لهم بقوله · انما يجزي الفتى ليس الجملُ · لاحتمال ان يكون الجمل
اسمها والخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا او ليسه الجمل · وكذا حجة لمن يدعي تمامية
يزال بقوله * وفي حميا نعته ينجس * ولا يزال وهوالوى اَلْيَسُ * لاحتمال حذف الخبر ايضا
اي لا يزال متنجسا اي متكبرا (قوله بجواز استعمالها تامة) قال الدنوشري فائدة اختلف
في كان وكائنا في لاضربنه كائناما كان فقال الفارسي هما تامان في الموضعين وما مصدرية
وهي وما بعدها فاعل كائنا اي كونه · وقيل هما ناقصان في الموضعين وفي كائنا ضمير
هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان واُسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها
وخبرها محذوف تقديره اياه · واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص
المضروب · ولينظر معنى الكلام حينئذ وفيه اطلاق ما على العاقل وجوز بعضهم ان تكون
ما نكرة موصوفة فتأمل الهمك الله رشدك (قوله كقوله تعالى وان كان الاية)تفسر
كان هنا بحضر وفسر ابن مالك كان التامة بثبت وقال ثبوت كل شيئ بحسبه فتارة
يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شيئ معه · وبالحدوث نحو اذا كان الشتاء فدفّوني
وتارة بحضر كالاية وتارة بقدر اووقع نحو ما شاء الله كان اي ما اراده قدر اووقع ·
وذكر في شرح الكافية ومتن التسهيل ان كان التامة قد تأتي بمعنى كفل وبمعنى غزل
نحو كان فلان الصبي اذا كفله وكان الصوف غزله فهي في ذلك تامة ومتعدية والمنصوب

حين تمسون وحين تصبحون خالدين فيها ما دامت السموات والارض وقال الشاعر

و بات و باتت له ليلة · * كليلة ذي العائر الارمد

وما فسرنا به التمام هو الصحيح وعن اكثر البصريين ان معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذلك الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصاً لم سمي ناقصا فعلى مااخترناه سمي ناقصا لكونه لم يكتف بالمرفوع وعلى قول الاكثرين لانه سلب الدلالة على الحدث وتجرّد للدلالة على الزمان والصحيح الاول * ص * وكان بجواز زيادتها متوسطة نحو ما كان احسن زيداً

مفعول خلافا لمن زعم ان كان التامة لا تكون الّا لازمة بل وكذا جميع اخواتها عنده · ويرده فيها ان صار تاتي بمعنى ضم نحو صار فلان الشيئ اذا ضمّه وبمعنى قطع ايضا · نعَمْ الاغلب كونها بمعنى فعل لازم (قوله تمسون) اي تدخلون في المساء (قوله تصبحون) اي تدخلون في الصباح (قوله ما دامت) اي بقيت (قوله و بات) هي اذا كانت تامة بمعنى عرّس بمهملات والراء مشددة اي نزل ليلا نزول استراحة واكثر ما يكون في آخر الليل وخصه بذلك الاصمعي وابو زيد ويقال بات في القوم وكذا بات بهم اي نزل · ولم يذكر معاني باقي الافعال عند تمامها فصار بمعنى انتقل كصار الامر اليك · او رجع نحو الا الى الله تصير الامور · وظل بمعنى دام اوطال كظل اليوم · وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا ابرح · وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك · او خلص نحو فككت الاسير فانفك (قوله والصحيح الاول) لانها كلها دالة على الحدث على ما في المغنى الّا ليس فانها لا تدل عليه استعمالا وان دلت عليه وضعا · واستدل على دلالتها على الحدث · بانها مختلفة نحو كان زيد غنيا وصار زيد غنيا ولا موجب للاختلاف الا الحدث فتعين انه مدلولها · و بانها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين بالقسط وصيغة افعل موضوعة لطلب الحدث دون الزمان · و بانها يستعمل لها اسم فاعل واسم الفاعل يدل على ذات باعتبار حدث قام بها ·

* ش * ترد كان في العربية على ثلاثة اقسام ناقصة فتحتاج الى مرفوع ومنصوب نحو وكان ربك قديرا وتامة فتحتاج الى مرفوع دون منصوب نحو وان كان ذو عسرة وزائدة فلا تحتاج الى مرفوع ولا منصوب وشرط زيادتها امران احدهما ان تكون بلفظ الماضي

وبان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة وهو يدل بمادته على الحدث وبصيغته على الزمان فكيف تسلب الدلالة الاولى دون الثانية . الى غير[1] ذلك . قال القاضي زكريا في حواشيه على ابن الناظم واحسن ما وجه به سبب تسميتها ناقصة ما ذكره الشارح يعني ابن الناظم في بعض النسخ بقوله والذي ينبغي ان يحمل عليه قول من قال ان كان الناقصة مسلوبة الدلالة على الحدث انها مسلوبة ان تستعمل دالة على الحدث دلالة الافعال التامة في نسبة معناها الى مفرد ولكن دلالة الحروف عليه فسمي ذلك سلبا لدلالة الحدث نفسه انتهى وهو كما قال (قوله على ثلاثة اقسام ناقصة الخ) وتحتمل الاقسام الثلاثة في قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب قاله ابن الحاجب (قوله وزائدة) اي بكثرة وما ورد من زيادة غيرها فشاذ كقوله

عدوّ عينيك وشانيهما * اصبح مشغول بمشغول

على رواية الرفع . ونحو ما اصبح ابردها وامسى ادفاها . واجاز الفراء زيادة سائر افعال هذا الباب وكل فعل لازم من غيره اذا لم ينتقص المعنى (قوله فلا تحتاج الى مرفوع ولا منصوب) اي فهي غير عاملة . والفرق بينها وبين حرف الجر الزائد حيث عمل ولم تعمل ان اختصاص حرف الجر بالاسماء باق وهي قد زال اختصاصها لكن يفهم من كلام ابن مالك ان الزائدة قد تأتي عاملة في الضمير المرفوع نحو . وجيران لنا كانوا كرام . وسيأتي قريبا تحقيقه (قوله ان تكون بلفظ الماضي) وذلك لخفته ولانه اصل

[1] وانهى ابن مالك ماردّ به على الاكثرين الى عشرة امور ذكرها في شرح التسهيل . منه

والثاني ان تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا او مجرورا كقولك ما كان احسن زيداً اصله ما احسن زيداً فزيدت كان بين ما وفعل التعجب ولا نعني بزيادتها انها لا تدل على معنى

فيتصرف فيه دون نحو المضارع · واما قوله انت تكون ماجد نبيل فشاذ · وقيل اشتراط الماضي لتعيّن زمانه · وفيه ان ذلك لا يقتضي ما ذكر على ان الامر ايضا كذلك · ثم ان في قوله احدهما ان تكون بلفظ الماضي بعد قوله ترد كان او تختص على اختلاف النسخ نوعاً ما من ركاكة وتهافت اذ قد يغني الاول عن الثاني (قوله ان تكون بين شيئين) اي في الابتداء لان البداية تكون باللوازم والاصول فالزائد ونحوه لا يليق له الصدر · ولا في الآخر لانه محط الفائدة فلا يليق بالزيادة · واطلق الجوهري الزيادة عليها في مثل وكان الله غفورا رحيما مع تصدّرها · والفراء اجاز زيادتها آخرا قياساً على الغاء ظنّ هناك ولم يثبت (قوله متلازمين) ليشعر التلازم بالزيادة (قوله ليس جارا ومجرورا) لشدّة الاتصال بينهما فكانهما كلمة واحدة · ونحو · على كان المسوّمة العِراب · شاذ اوضرورة خلافاً للرضيّ وابن مالك (قوله فزيدت كان بين ما وفعل التعجب) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على ان المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرّف · وانما اختصت كان بهذا دون سائر الافعال الماضية لانها امّ الافعال فلا تنفك عن معناها غالباً انتهى · وقال الازهري في التصريح انّ الزائدة دالّة على المضيّ وانها لم يؤت بها للاسناد ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبيّة وفعل التعجّب لكونه سلب الدلالة على المضي فافهم (قوله ولا نعني الخ) قال الدنوسري نازع الرضي في كونها زائدة مطلقاً لدلالتها على معني وفي نحو · على كان المُسَوّمَةِ العِراب · ادعاء الزيادة واضح انتهى · وقال اللقاني زيادتها اما ان لا تفيد شيئاً الا محض التوكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله على كان المسوّمة العراب · ومنه قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبياً · واما بان تدل على الزمان الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيداً قال الرضي ففي تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا ·

البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد * ص * وحذف نون مضارعها المجزوم وصلاً ان لم يلقها ساكن ولا ضمير نصب متصل * ش * تختصّ كان بامور منها مجيئها زائدة وقد تقدم ومنها جواز حذف آخرها وذلك بخمسة شروط وهي ان تكون بلفظ المضارع

والاولى ان يقال سمّيت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا نعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدلّ عليه من الحدث فاذا جردت عنه لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا · وذكر السيرافي ان فاعلها مصدر اي كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب ابو علي الى انها لا فاعل لها على ما اخترنا انتهى بتصرّف (قوله لم يؤت بها للاسناد) واما قوله

فكيف اذا مررت بدار قوم * وجيرانٍ لنا كانوا كرام

حيث اسند كان الى ضمير الجماعة اعني الواو · فقيل انها ليست زائدة اذ الزائدة لا تعمل عند[1] الجمهور بل هي اصلية والضمير اسمها ولنا خبرها والجملة صفة جيران و كرام صفة بعد صفة[2] · وقيل زائدة والضمير توكيد[3] لنا في لنا · او مبتدا ولنا خبره[4] ووقع المتصل موقع المنفصل او فاعل[5] بالظرف وهو صفة لجيران والاتصال بعد دخول كان وان كانت غير عاملة فيه على حدّ · الاّ يجاورنا الاّ كِ دَيّار · وسيبويه والخليل اطلقا الزيادة هنا ايضاً · فقيل ارادا ما هو المشهور من معناها · وقيل ارادا بها انه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران و كرام لفهم ان هولآء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه فارقهم لكنه اتى بها لتوكيد ما فهم · ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا

هل انتمُ عائجون بنا لعَنّا * نرى العرصاتِ او اثرَ الخيام

وتمام البحث في المغني وحواشيه (قوله ومنها جواز حذف الخ) قيل هو في الحقيقة آخر

---

(1) اي وهي قد عملت في الضمير · منه (2) نظير وهذا كتاب انزلناه مبارك · منه (3) عند الفارسي · منه
(4) عند ابي الفتح ابن جني · منه (5) عند ابن عصفور · منه

وان تكون مجزومة وان لا تكون موقوفاً عليها ولا متصلة بضمير نصبٍ ولا بساكن وذلك كقوله تعالى ولم اك بغياً اصلها اكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف وهذا الحذف جائز والاوّلان واجبان ولا يجوز الحذف في نحو لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب لاجل اتصال الساكن بها فهي مكسورة لاجله

مضارعها وهذا الحذف شاذ في القياس لكن سوّغه كثرة الاستعمال وشبهُ النون بحرف العلة . وليس بمختص بمضارع كان الناقصة بل التامة ايضا كذلك لكن بقلة كقوله تعالى وان تك حسنة بالرفع في قرائة نافع وابن كثير وابي جعفر (قوله وان تكون مجزومة) اي بالسكون فلا حذف من نحو من تكون له عاقبة الدار وتكونَ لكما الكبرياء وتكونوا من بعده لان الاول مرفوع والثاني منصوب والثالث مجزوم بحذف النون . ولا من نحو النسوة لم تكنّ قائمات اذ هو مبني فليس بمجزوم ايضا وان دخل عليه الجازم قاله اللقاني . وانما اشترط كونه مجزوماً لان الجزم انما يكون بالحذف والحذف يونس بالحذف . ولان النون في غير المجزوم متحركة فهي متعاصية ولانها ليست بآخر في نحو تكونوا لان ضمير الفاعل المتصل كالجزء (قوله ولا متصلة بضمير نصب ولا بساكن) خالف في هذين يونس قاله القاضي زكريا والمشهور انه خالف في الاخير (قوله والاولان) اي حذف الضمة للجازم والواو للساكنين (قوله فهي متعاصية الخ) لا ينظر يونس الى هذه الحركة لعروضها او لان الحذف قبلها . ويستشهد ايضا بقوله

فان لم تك المرأة ابدت وسامة * فقد ابدت المرأة جبهة ضيغم

والجمهور يقولون ان شبهها باحرف المدّ واللين قد زال بتحريكها ولو بحركة عارضة ولا يمكن ان يقال ان الحذف قبل تحريكها لانه ان كان قبل الالتقاء ايضا فخلاف المفروض اذ المفروض ان يلاقيها ساكن ولا يلاقيها اذا كان الحذف قبله . وان كان بعده فهي متحركة لامحالة وفاء بمقتضى التقاء الساكنين . واجابوا عن البيت بانه ضرورة كحذف نون لكن في قوله . ولكِ اسقني ان كان مائك ذا فضل . اي ولكن اسقني فتدبر

فهي معتاصية على الحذف لقوتها بالحركة · ولا في نحو ان يكنه فلن تسلط عليه لاتصال الضمير المنصوب بها والضمائر ترد الاشياء الى اصولها ولا في الموقوف عليها نصّ على ذلك ابن خروف وهو حسن لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف واحد او حرفين وجب الوقف عليه بهاء السكت كقوله عه ولم يعه فلم يك بمنزلة لم يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن فيه لايقال يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدي الى الغاء الجازم بخلاف لم يكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لاحذف النون كما بينا * ص * وحذفها وحدها معوضاً عنها ما في مثل اما انت ذا نفر ومع اسمها في مثل ان خيراً فخير والتمس ولو خاتماً من حديد * ش * من خصائص كان جواز حذفها ولها في ذلك حالتان فتارةً تحذف وحدها و يبقى الاسم والخبر و يعوض عنها ما

(قوله ترد الاشياء الى اصولها) اي ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى اصولها المستعملة فلا نقض بنحو يدك ودمك لان اصله غير مستعمل كذا قيل · لكن قد يشكل عليه رد الياء في دم و يد في التصغير حيث قالوا يُدَيْ ودميّ اذ لو لم يكن مستعملا لم يرد اليه شيءٌ (قوله لان الفعل الموقوف الخ) فيه انه لم يقل احد بوجوب الهاء عند الوقف على نحو لم يك بل فيه توهم الالتباس بالضمير المنصوب كما ذكره هو نفسه في بعض كتبه (قوله حرفين) اي واحدها زائد كما قيد به (قوله من خصائص كان) هذا كما قال اللقاني خاص بمادة كان لا بصيغة الماضي لما نقل عن سيبويه في نحو الاطعام ولو تمر بالرفع من انه بتقدير ولو يكون عندنا تمر (قوله ويعوض عنها ما) اي الزائدة وخصت بذلك لمجيئها زائدة في نحو فبما رحمة ولكثرة مشابهتها باخت كان وهي ليس واختلف في الجمع بينهما فذهب الجمهور الى المنع · والمبرّد الى الجواز · قال العز بن جماعة وهو الحق عندي اذ قصاراه حينئذ التاكيد والتقوية فالجمع بينهما جمع بين دليلين وهو جائز · والمعنى بكونه عوضا كونه يدلّ على ذلك لو حذف لانه يدل عليه بشرط ان يحذف · وليس

وتارةً تحذف مع اسمها ويبقى الخبر ولا يعوض عنها شيء فالاول بعد ان المصدرية في كل موضع اريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم اما انت منطلقاً انطلقت اصله انطلقت

للخلاف ثمرة معنوية (قوله وتارة تحذف الخ) وحذف الخبر وحده لايجوز لانه عوض اوكالعوض من مصدرها ومن ثم لايجتمعان كما نص على ذلك في المغني * بقي ههنا وجهان احدهما ان تحذف مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير نخيرا اذ لادلالة حينئذ على المحذوف بخلاف بقاء الخبر المنصوب اذ فيه دلالة عليه كما لايخفى . وايضاً المرفوع كالجزء من كان لاسيما اذا كان ضميراً فلا يكثر الحذف ولا كذلك المنصوب . ثانيهما ان تحذف مع معموليها من غير تعويض حكى الكوفيون انه يقال لا يأت الامير فانه جائر فنقول انا آتيه وان اي وان كان كان جائرا . وعليه . قالت بناتُ العمِّ ياسلمى وانْ . كان فقيرا معدِمًا قالت وانْ . اي وان كان فقيرا معدما . اومع تعويض ما وذلك بعد ان في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لاتفعل غيره . لكن قيل انه لاحاجة الى هذا اذ الظاهر ان ما مزيدة لتاكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدّر ولا ومنفيها هو الشرط فإمّا اداة شرط موكدة بما نظيرها إمّا في قوله تعالى فاما ترَيِن والشرط المقدّر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك في التقدير قوله

فطلّقها فلستَ لها بكفو * والاّ يعلُ مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان لا تفعل غيره . قال في شفاء الصدور وهذا معنى واضح لاغبار عليه فعليك بالحق وان افتاك الناس وافتوك (قوله بعد ان) ويقلّ بدونها كقوله

ازمان قومي والجماعة كالذي * لزم الرحالة ان تميل مميلا

اراد ازمان كان قومي مع الجماعة كالذي فحذف كان وابقي ما سواها[1] (قوله المصدرية) الواقعة موقع المفعول لاجله (قوله اما انت منطلقا انطلقت) فانطلقت معمول وماقبله علّة له (قوله اصله الخ) قال اللقاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لامكان ان يُدّعى

---

[1] هذا التعبير يمشي على القول بنقصانها وهو الصحيح وعلى القول بتمامها . منه

لان كنت منطلقاً فقدّمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به او لقصد الاختصاص فصار لان كنت منطلقا انطلقت ثم حذف الجارّ اختصاراً كما يحذف قياساً من ان كقوله تعالى فلا جناح عليه ان يطوف بهما اي في ان يطوف بهما ثم حذفت كان اختصاراً ايضاً فانفصل الضمير فصار ان انت ثم زيدت ما عوضاً فصار ان ما انت ثم ادغمت النون في الميم فصار امّا انتَ وعلى ذلك قول العباس بن مرداس

ابا خراشة امّا انتَ ذا نفر ☆ فانّ قومي لم تا كلهم الضبعُ

ان اما نائبة عن اسم الشرط وفعله والاصل مهما تذكر منطلقاً انطلقت فلمّا حذف فعل الشرط اي تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقاً حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوّزوه في اِمّا عالما فزيد عالم اي مهما تذكر شخصاً حال كونه عالما اي مذكورا بالعلم فزيد عالم. ويدل على ما ذكرنا مجيئ الفاء بعد المنصوب نحو فان قومي لم تا كلهم الضبع فانه مناف لما قُرر فتأمل انتهى[1] وفيه كما قال الدنوشري ان قولهم امّا انت منطلقاً انطلقت يردّ ما زعمه لان اما هذه تلزمها الفاء ولا فاء. وعجيب انه يتبجح بما قال وزعم انه اقلّ تكلفا مما قالوه وهذا في بعض المواضع مما فيه فاء فليفهم (قوله اللام) اي التعليلية (قوله للاهتمام به) او لقصد الاختصاص عند كل من البيانيين والنحويين. وتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين فيه مقال (قوله فحذفت كان اختصارا) في الاختصار خفاء مع تعويض ما وانت عن لفظ كنت اشار الى ذلك الدنوشري (قوله فانفصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به (قوله ان اَنْتَ) خصّ ضمير المخاطب لانه على ما قيل لم يسمع الحذف الا معه (قوله ثم ادغمت النون في الميم) اي للتقارب في المخرج (قوله فصار اما انت) تفريع على ما قبله وهذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى انّ اَنْ المفتوحة هنا شرطية ولذلك تدخل الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقاً انطلقت معك والاول اشهر. ونقل ابو الفتح

---

[1] قيل ان الفاء اذا دخلت فانما هي لشبه الثاني بالجزاء والاول بالشرط لما بينهما من السببية والمسببية. منه

اصله لان كنت فعمل فيه ما ذكرنا ٠ والثاني بعد ان ولو الشرطيتين مثال ذلك بعد ان قولهم المرء مقتول بما قتل به ان سيفاً فسيف وان خنجراً فخنجر والناس مجزيون باعمالهم ان خيراً فخيرٌ وان شراً فشرٌ وقال الشاعر

لا تقربنّ الدهر آل مطرّفٍ * ان ظالماً ابداً وان مظلوما

عن ابي عليّ ان ما الخالفة عن كان عاملة في الجزئين عمل ما خلفته ٠ وحجته انها لما نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه (قوله بعد ان ولو الشرطيتين) قال في التصريح لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف ٠ وخص ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان إنْ امُّ ادوات الشرط الجازمة ولو امّ ادوات الشرط الغير الجازمة كما ان كان امّ بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها انتهى ولينظر هذا مع ما قالوه من انّ اذا امّ الادوات الغير الجازمة ٠ ثم الحذف بعد هذين الاداتين هو المشهور ٠ وله موضعان آخران احدهما بعد لكن في نحو قوله تعالى ولكن رسول الله اي ولكن كان رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفةً لاقترانها بالواو ٠ ولا الواو عاطفةً لمفردين لانّ معطوفيها المفردين لايختلفان سلباً وايجاباً ٠ وثانيهما بعد لدن نحو من لدن شولا فالى اتلائها اي من لدن كانت او من لدن[1] اَنْ كانت وعدّ بعضهم موضعين آخرين ايضاً وهما بعد هلاّ والاّ (قوله مثال ذلك بعد اَنْ) اي التنويعية وهو الغالب فيها ٠ ومثال غير التنويعية نحو ٠ انطق بحق وان مستخرِجاً اِحناً ٠ اي وان كنت (قوله الناس مجزيون باعمالهم) قال اللقاني فيه حذف مضاف اي بجنس اعمالهم اذ الاعمال مجازيّ عليها لابها انتهى ٠ وقيل الباء للسببية فلا حذف وليس بشيء (قوله ان خيراً فخير) بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتداء محذوف كما اظهر ذلك الشارح بتقديره ٠ ويجوز ان خير فخيرا عكس السابق ٠ قيل اي ان كان في عملهم خير

---

(١) لان سيبويه يقول بعدم اضافة لدن الى الجملة ٠ منه

اي ان كان ما قتل به سيفا فالذي يقتل به سيف وان كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير وان كنت ظالما وان كنت مظلوما ومثاله بعد لو قوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل

اي ولو كان ما يلتمس خاتما من حديد ولو كان الباغي ملكا * ص * وما النافية عند الحجازيين كليس ان تقدم الاسم ولم يسبق بان ولا بمعمول الخبر الا ظرفا او مجرورا ولا اقترن الخبر بالا نحو ما هذا بشرا *ش* اعلم انهم اجروا ثلاثة حروف من حروف

فيجزون خيرا . وان خير فخير برفعهما . وان خيرا فخيرا بنصبهما . والاول ارجح لان فيه اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فآء الجزآء وكلاهما كثير مطرد . والثاني ضعيف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد الفآء وكلاهما قليل غير مطرد . وايضا مقصود المتكلم ان كان نفس عملهم خيراً لا ان لهم اعمالا وفي تلك الاعمال خير . الا ان يقال انه على التجريد فيكون ان كان في عملهم خير على حد لهم فيها دار الخلد لانها نفسها دار الخلد . والاخيران متوسطان لان في كل منهما الاقوى والاضعف لكنهما اما متكافئان كما قال الشلوبين او الرفع احسن لقلة الحذف فيه كما قال ابن عصفور (قوله وان كان عملهم خيراً) قال اللقاني لا يتعين ذلك لجواز تقدير ان عملوا انتهى ثم في الكلام ردّ على ما في التسهيل حيث قيّد اسم كان بكونه ضميرا قاله الازهري وفيه انا لا نسلم ان مراد المصنف هو الاسم الظاهر المذكور اعني عملهم بل الاسم ضمير مستتر في كان عائد على العمل على ان تقدير المصنف لا ينهض حجة على صاحب التسهيل (قوله ثلاثة) زاد بعضهم رابعاً وهو ان النافيه ولعل اسقاطها لان اعمالها نادر على ما ذكره في التوضيح وهو لغة اهل العالية نحو ان احد خيراً من احد الا بالعافية . وقال ابو حيان الصواب ان اعمالها كثير نظما ونثرا . وقيل انه اكثر من اعمال لا . وشرط لها في الشذور نفي الخبر وتأخيره وان لا يليها معموله وليس ظرفا . وظاهره انه لا يشترط

النفي مجرى ليس في رفع الاسم ونصب الخبر وهي ما ولا ولات وكل منها كلام يخصها والكلام الآن في ما واعمالها عمل ليس وهي لغة الحجازيين وهي اللغة القوية وبها جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشراً . ما هنّ امهاتهم ولاعمالها عندهم ثلاثة شروط ان يتقدم اسمها على خبرها

عدم تكرارها ولا يشترط تنكير معموليها . وفي التحفة انها لاتعمل الآ في [illegible] معرفة ويرد عليه هذا المثال ونحوه . وكذا يرد على اشتراط نفي الخبر فتدبّر (قوله مجرى ليس) قال المصنف تشبيها بها بالنفي واعترض بان هذا قياس في اللغة وهو ممتنع واجيب بانا لانسلم انه قياس لجواز ان يكون من قبيل الاستقراء وما ذكر محقق له . ولو سلم فلا نسلم انه ممتنع مطلقا بل في المدلولات امّا في الاحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العزّ ابن جماعة (قوله واعمالها عمل ليس في لغة الحجازيين) اختلف النحاة فقال البصريون عملتْ في الجزئين . وقال الكوفيون عملتْ في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض (قوله وبها جآء التنزيل) روي عن الفضل انه روى عن عاصم ما هُنّ امّهاتُهُمْ بالرفع (قوله ولاعمالها عندهم الخ) فيه اشارة الى انّ اعمالها عند غيرهم قد يوجد بدون الشروط او بعضها وسيأتي الاشارة الى ذلك (قوله ثلاثة شروط) زاد في المتن رابعاً وهو ان لاينقدّم معمول خبرها على اسمها . نحو وما كُلّ من وافى منىً انا عارف . الآ اذا كان المعمول ظرفا فيجوز نحو فما كلَّ حينٍ من توالى مواليا . وزاد بعضهم خامساً وهو ان لاتتكرر والآ بَطَل عملها نحو ما ما زيدٌ قآئم وهو ان لايدل من خبرها مُوْجَبٌ نحو ما زيد بشيئ الآ شيئ لايُعْبَأ به (قوله ان يتقدّم اسمها الخ) فان عكس كما سيأتي بَطَل العمل لضعفها خلافا للفرآء وان كان الخبر ظرفا على الاصحّ وهذا بخلاف باب انّ لانها اشبهت الفعل لفظا ومعنىً وهذه معنىً فقط . وخالف ابن عصفور فاجاز تقدّم الخبر الظرفيّ وايدّ بانّ جواز تقدّم المعمول اذا كان ظرفا وعدم جواز تقدّم خبرها اذا كان كذلك لايكاد يعقل فانّ تقديم المعمول فرع لتقدّم العامل بل لو عكس فجوّز في

وان لا تقترن بان الزائدة ولا خبرها بالا فلهذا اهملت في قولهم في المثل · ما مسيءٌ من اعتذر لتقدم الخبر

الخبر ومنع في المعمول لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمنع حيث لا يمنع العامل الأترى ان معمول خبر كان لا يتقدّم على اسمها مع جواز تقديم الخبر عليه (قوله وان لا تقترن بان) والاّ تهمل وجوبا عن البصريين لبعد شبهها حينئذ بليس لانها لا تقترن بها (قوله الزآئدة) قيدّبها لتخرج المؤكدة للنفي فلا يضرّ الاقتران بها وخرجّ عليه رواية ذهبًا بالنصب · والفرق بينهما ان الزآئدة فاصلٌ اجنبي دون النافي المؤكد لها[1] · لا يقال هذا التخريج انما يتمشى على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية جيئ بها بعدها توكيدًا وهو مردود فانّ العرَب قد استعملت ان الزائدة بعدما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زآئدة لم تكن لزيادتها بعد الموصولة مسوّغ · لانا نقول قد قيل يكفي مسوّغا وجود الزائدة بعد ما النافية كثيرا ولا يشترط الدوام فلا يضر كونها في بعض المواضع على قلة على ان المسوّغ غير منحصر بما ذكر لانها تزاد بعد الا الاستفتاحيّة وهمزة الانكار (قوله ولا خبرها الخ) لئلا تخالف ما حملتْ عليه معنى · قيل وفي الكلام اشارة الى ان الشرط هو بقآء النفي في الخبر دون غيره فاذا وجد صحّ العمل فيه وان انتقض في غيره من المتعلقات به وان تقدّم عليه فانه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قآئمًا بل قاعد وما زيد قآئمًا الاّ في الدار (قوله بالا) قال في جمع الجوامع ومثله انما ولم يمثلة · ولا يضر الانتقاض بغير فيجب النصب في نحو ما زيد غير قائم وجوّز الاخفش الرفع (قوله ما مُسيءٌ من اعتذر) فمسيءٌ خبر مقدّم او مبتدا ومن اعتذر مبتدأ مؤخر على الاول او فاعل سدّ مسدّ الخبر على الثاني وعليه لا شاهد فيه (قوله لتقدم الخبر) اي وهو مبطل للعمل · واماّ قول الفرزدق واذ ما مثلَهم بشر بالنصب مع التقدم فقال سيبويه شاذ · وقيل مثلهم مبتدا

---

[1] والتاكيد في الزآئد للكلام لا لخصوص ما بخلاف النافي فانه لخصوصها فليفهم · منه

وفي قول الشاعر

بني غدانة ما ان انتم ذهب * ولا صريف ولكن انتم الخزف

لوجود ان المذكورة وفي قوله تعالى وما محمد الاّ رسول قد خلت من قبله الرسل · وما امرنا الاّ واحدة لاقتران خبرها بالاّ وبنو تميم لا يعملون ما شيئا ولو استوفت الشروط الثلاثة فيقولون ما زيد قائم ويقرؤن ما هذا بشر * ص * وكذا لا النافيه في الشعر بشرط تنكير معموليها نحو· تعزّ فلا شئ على الارض باقيا *ش* الحرف الثاني مما يعمل عمل ليس

وبني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني · وقيل حال اي مما ثلا واضافته لابهامه لا تفيده تعريفاً وبشر مبتدا محذوف الخبر اي ما مثلهم في الوجود بشر وقيل غير ذلك(١) (قوله لاقتران خبرها بالاّ) وهو مبطل كما تقدم واما قوله وما الدهر الاّ مجنونا · فقيل انه من باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا على حد ما زيد الا سيراً اي الاّ يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران مجنون · ثم ما ذكر هو مذهب الجمهور · واجاز يونس النصب مطلقا · والفرآء بشرط كون الخبر وصفا · وبقية الكوفيين بشرط كون الخبر مشبها به (قوله لا يعملون الخ) قال سيبويه وهو القياس لعدم اختصاصها(٢) بقبيل كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب الاّ المسكُ بالرفع قاله في المغني (قوله ويقرؤن ما هذا بشر) يؤذن بان لكل احد ان يقراء على حسب لغته من غير توقيف وفيه نظر فليحرر (قوله عمل ليس) وهو رفع الاسم ونصب الخبر وهو المشهور وقيل انها عاملة في الاسم وهما جميعاً في موضع الابتدآء ولا تعمل في الخبر · واختار الرضي انهّا غير عاملة اصلا · وسماع النصب يرد القولين · ولم يقيد

---

(١) فقيل مثلهم ظرف زمان تقديره واذهم في زمان ما في مثل حالهم بشر وقيل ظرف مكان والتقدير واذ ما مكانهم بشر وقيل النصب غلط وان الفرزدق تميمي ولم يعرف شرطها عند الحجاز بين فقصد ان يتكلم بلغتهم فغلط وتحقيق جميع الاقوال وما لها وما عليها يطلب من المطولات · منه

(٢) قال بعضهم لا نسلم ان الداخلة على الاسم هي الداخلة على الفعل والاشتراك في اللفظ لا يوجب الاشتراك في الحكم فتدبر · منه

لا كقوله * تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا * ولاعمالها اربعة شروط ان يتقدم اسمها وان لا يقترن خبرها بالا وان يكون اسمها وخبرها نكرتين وان يكون ذلك في الشعر لا في النثر فلا يجوز اعمالها في نحو لا افضل منك احد ولا في نحو لا احد الا افضل منك ولا في نحو لا زيد قائم ولا عمرو ولهذا غلط المتنبي في قوله

اذا الجود لم يرزق خلاصاً من الاذى * فلا الحمد مكسوباً ولا المال باقيا

وقد صرحت بالشرطين الاخيرين ووكلت معرفة الاولين الى القياس على ما

العمل بالحجازيين تبعا لابي حيان ولم يصرح بذلك الا المطرزي فانه قال بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها . وفي كلام الزمخشري اهل الحجاز يعملونها دون طي . وفي البسيط القياس عند بني تميم عدم اعمالها و يحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز . وفي المتن نوع اشارة الى الخلاف فتفطن (قوله وان يكون اسمها وخبرها نكرتين) قال الحمصي لعل وجه ذلك انها لنفي الجنس راجحا ونفي الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات انسب وانظر هل يكون الخبر جملة لانها نكرة في المعنى . ولم يُذكر من الشروط ان لا يدخل عليها جار كما ذكر ذلك في لا العاملة عمل ان فانظر سرّ ذلك انتهى . قيل مثل ذلك يحتاج الى سماع فليحرر (قوله في الشعر الخ) قيل المعتبر سماعه في كلام العرب نثرا او شعرا وليس ببعيد (قوله ولهذا غلط المتنبي الخ) ومثله قول النابغة الجعدي

وحلت سواد القلب لا انا باغيا * سواها ولا عن حبها متراخيا

وصرح بعضهم بندرة ذلك . بل قيل انه [1] يقاس عليه . وبعضهم اول ما ذكر بان لا مهملة والحمد مبتدا محذوف الخبر اي تلقاه و باقيا حال من المنصوب . و بان انا نائب فاعل ارى مبنيا للمفعول ولما حذف ارى انفصل الضمير و باغيا حال منه او ان لا عاملة والكلام على حذف مضاف اي لا مثلي فدخول لا نكرة لان مثلا لا يتعرف بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتي به منفصلا مرفوعا فان قلت ما تقول

---

(1) والحق انه نادر ولا يقاس عليه

لان ما اقوى من لا ولهذا تعمل في النثر وقد اشترطت في ما ان لا يتقدم خبرها ولا يقترن بالاّ فاماالاشتراط ان لا يقترن الاسم بان فلاحاجة له هنا لا ن اسم لا لا يقترن بان * ص * ولات لكن في الحين ولا يجمع بين جزئيها والغالب حذف المرفوع نحو ولات حين مناص *ش * الثالث مما يعمل عمل ليس لات وهي لا النافية زيدت عليها التاء

في مثال سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا اجيب بانه لا عمل لِلاَ بل هي زائدة واخوه وقاعدا معطوفان على معمولي ما وهما زيد وذاهبا (قوله لان ما اقوى من لا) قيل لان لا للنفي المطلق بخلاف ما فانها لنفي الحال كليس عند الجمهور فهي اقوى شبها بها منها (قوله لان اسم لا لا يقترن بان) وعلى فرض الاقتران فالحكم الاهمال ايضا كما نص عليه الشاطبي · لايقال قد ورد زيادة ان بعد لا كما نقله شارح الجامع الصغير وانشد عليه

يا طائر البين لا ان زلت ذا وَجَلٍ * من المقتنص والقنّاص محجوبا

فانه اراد لازلت · لانا نقول كلام المصنف نصّ في ان المراد بلا التي لاتقترن هي العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا في البيت داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام فيه (قوله الثالث مما يعمل عمل ليس لات) اي عند الجمهور · وذهب الاخفش في احد قوليه انها لاتعمل شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف فمعنى لات حين مناص لااري حين فرار · وروي عنه قول آخر انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر (قوله وهي لا النافية زيدت عليها التاء) اي فهي كلمتان لا النافية والتاء وهو المشهور · عند الجمهور · وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة في اول الحين · وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض مضارعها يليت بمعنى ينقص استعملت للنفي · وقيل بل هي لَيِسَ بكسر الياء قلبت الياء الساكنة الفا وابدلت السين تاء · وهذا ضعيف من وجهين الاول ان فيه جمعا بين اعلالين · والثاني قلب السين تاء ولا يقدم عليهما

لتأنيث اللفظ او للمبالغة وشرط اعمالها ان يكون اسمها وخبرها لفظ الحين والثاني ان يحذف احدى الجزأين والغالب ان يكون المحذوف اسمها كقوله تعالى فنادوا ولات حين مناص والتقدير والله اعلم فنادى بعضهم بعضا ان ليس الحين حين فرار

الا لداع . وكذا ما ذهب اليه ابو عبيدة فانه لم يشتهر تحين في اللغات واشتهر ولات حين . وايضاً يقولون لات اوان . ولات هنا . ولا يقولون تأوان وتهنا (قوله لتأنيث اللفظ) وعلى هذا فهي ساكنة وحركت كما قال الاشموني للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل قال وليس ذلك لالتقاء الساكنين بدليل ربت وثمة فانها فيهما متحركة مع تحرك ما قبلها هذا . ثم زيادة التاء هنا احسن منها في ربت وثمت لان لا محمولة على ليس وليس تتصل بها تاء التأنيث ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على انّ (قوله او للمبالغة) اي في النفي وعلى هذا فهي محركة في الاصل كتاء علامة ونسابة . ومن هنا تعلم ان او لمنع الجمع فبطل قول من قال انه يجوز ان تكون للتأنيث والمبالغة معا . لان فيه اجتماع وصفين متنافيين وضعا وهما السكون في التأنيث والتحرك في المبالغة (قوله وشرط اعمالها ان يكون الخ) قيل افهم كلامهم انه يشترط ايضاً لعملها تنكير ما يذكر من جزئيها . والترتيب و بقاء النفي لانها لا تزيد على ما ولا (قوله لفظ الحين) اشترط في التوضيح كون معموليها اسمي زمان وذلك اعم من لفظ الحين ومرادفه كالساعة والاوان نعم اعمالها في لفظ الحين بكثرة وفيما عداه من اسماء الزمان بقلة ومنه . طلبوا صلحنا ولات اوان* وقوله ندم البغاة ولات ساعة مندم (قوله ان يحذف الجزئين) اي اسمها وخبرها وذلك لضعفها (قوله والغالب ان يكون المحذوف الخ) لان الخبر محط الفائدة (قوله ليس الحين حين الخ) فالحين اسمها وحين خبرها ولا بدّ من تقدير المحذوف معرفة لان المراد نفي كون الحين الخاص حينا ينوصون فيه قاله ابن مالك . وفي كلام المصنف نوع اشارة اليه . ولا ينافي ما نقلناه من اشتراط التنكير لانه للمذكور من جزئيها فافهم (قوله فرار) اي هرب تفسير لمناص فهو من ناص اذا فر وهرب . وقيل

وقد يحذف خبرها و يبقى اسمها كقراءة بعضهم ولات حين بالرفع *ص* الثاني اِنّ واَنّ التأ كيدولكن للاستدراك وكان للتشبيه اوالظن وليت للتمني ولعل للترجي اوالاشفاق او التعليل فينصبن المبتدا سماً لهنّ و يرفعن الخبر خبرًا لهنّ * ش * الثاني من نواسخ المبتدا والخبر ما ينصب الاسم و يرفع الخبر

من ناص اذا تأخر (قوله وقد يحذف خبرها) اي قليلا وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان حذف المرفوع لايجوز البتة لان مرفوعها محمول على مرفوع ليس وهو لايحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله · قيل وكانه انما جاز ذلك وتصرّف ما تصرف لما ان التآء فيها تكون كالجابرة عن حذف الاسم لانه يليها ولا تكون جابرة عن حذف الخبر لبعده (قوله كقرائة بعضهم) وهي من الشواذ (قوله بالرفع) اي على جمله اسمها وحذف الخبر وقراء ايضا ولات حين مناص بخفض حين · فزعم الفرآء ان لات تستعمل حرفًا جارًّا لاسمآء الزمان خاصة كما ان منذ ومذ كذلك · قال الرضي وليس بشيءٍ اذ لوكانت حرف جرّ لجرّ غيرا وان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر · وايضا لو كانت جارة لكان لا بد لها من فعل (قوله ما ينصب الاسم الخ) اي بالشروط المعتبرة في كان واخواتها · وهذا مذهب البصريين وهو الاصح · وذهب الكوفيون الى ان هذا الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن ولكل حجة · فحجة البصريين ان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان الخبر معمولها لجاز ان يليها وفيه ما لا يخفى · لايقال يرد على الاول ان العلة تأتى في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها لانا نقول جوابه ما عُرف من ان المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله وترفع الخبر) اي في المشهور وقد تنصبه كالاسم نحو ان حراّ سنا اسدا · و ياليت ايام الصبا رواجعا · اذا لم يقدر

وهو ستة احرف ان وان ومعناها التوكيد تقول زيدقائم ثم تدخل ان لتاكيد الخبر ونقريره فتقول ان زيداً قائم وكذلك اَنّ الا انها لابد ان يسبقها كلام كقولك بلغني او اعجبني ونحو ذلك

تلقاهم ونلقاها (قوله ستة احرف) عدّها بعضهم ثمانية بادخال لا التبرئة وستأتي ان شاء الله تعالى · وعسى التي بمعنى لعلّ فانها تعمل هذا العمل عند سيبويه حملا لها على لعلّ كما حملت لعلّ على عسى في ادخال اَنْ في خبرها كالحديث لعلّ بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض · وشرط اسمها ان يكون ضميرا كقوله * فقلت عساها نار كاس وعلّها * تشكّى فآتي نحوها فاعودها * وقوله * ولي نفس تنازعني اذا ما * اقول لها لعلّي اوعساني * وقوله * يا ابت علك او عساك * والخبر في الاخيرين محذوف · وذهبَ المبرد والفارسي الى انّ الضمير خبر عسى مقدّما وما بعده اسمها مؤخرا · والاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع · ويرّد الاول امران اَدَآئـه الى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة او شاذ جدّاً · وان من قال او عساها فقد اقتصر على فعلٍ ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير له · وسيبويه يرى عسى حرفا وان رأ ها غيره في هذا الموضع ايضا فعلاً فلايرد علَيْه ذلك · ويرد الثاني فقلت عساها نارُ برفع نار كذا في التوضيح وشرحه (قوله ومعناها التأكيد) اي تاكيد النسبة بين الجزئين ايجابا او سلبا وان كان الغالب هوالاول ونفي الشك والانكار والاول مجردا ان لم يكن هناك تردد · والثاني ان كان ولو حكما · والثالث ان كان انكار كذلك · والتاكيد في الثالث واجب · وفي الثاني مستحسن وفي غيرها لا ولا (قوله لابدّ ان يسبقها كلام كقولك بلغني الخ) فيه مسامحة لان الفعل والمفعول ليسا بكلام كما لا يخفى فالاولى ان يقول ان يسبقها مقتضى كبلغني انك قآئم · والاّ فاعلموا انا وانتم * بغاة ما

ولكن ومعناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع مايتوهم ثبوته او نفيه يقال زيد عالم فيوهم ذلك انه صالح فتقول لكنه فاسق وتقول ما زيد شجاع فيوهم ذلك انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم * وكان للتشبيه كقولك كان زيداً اسد او الظن كقولك كان زيداً كاتب

بقينا في شقاق * وذلك بان الله هو الحق (قوله لكن) هي عند البصريين بسيطة وهو الصحيح . وذهب الكوفيون الى انها مركبة من لا وانّ والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وكسرت اتباعا للهمزة وحذفت الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها ولا يخفى ما فيه (قوله ومعناها الاستدراك) اي التدارك غالبا وقد تأتي للتاكيد كما قاله صاحب البسيط وجماعة نحو لو جاءني لاكرمته لكنه لم يجيء فاكدّت بلكنّ ما افادته لو من الامتناع الذي هو معناها المشهور عند النحويين (قوله فيوهم ذلك انه صالح) لان العلم يصحبه الصلاح غالبا * انما العلم كلحم ودم * ما حواه جسد الاّ اصطلح * (قوله فيوهم انه ليس بكريم) لان من شيمة الشجاع الكرم اذ الجود بالمال دون الجود بالروح وقد نفيت الشجاعة (قوله وكان للتشبيه) قيدّه في التوضيح بالمؤكد بناء على ان كأنّ مركبة من الكاف التشبيهيّة وان التوكيديه . فاصل كان زيدا اسد ان زيداً كالاسد فقدّمت الكاف على إنّ ليدل الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت ان وصارا كلمة واحدة ولذا لا تتعلّق الكاف بشيء على الاصحّ . لايقال الذي يفهم من كأنّ على القول بالتركيب التاكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التاكيد المستفاد من إنّ . لانا نقول قد أُدّعِيَ اَنّ اصل كأنّ زيدا اسد إنّ زيدا كالاسد وهذا التشبيه مؤكد ثم فُعِلَ ما ذكر للايذان بالتشبيه من اول الامر (قوله والظن) اي فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفات اسمائها قاله ابن السيد . وقال الزجاج انها للشك ويعبر عنه بالظن ان كان الخبر مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لايشبه بنفسه . ودفع بان المعنى كانك شخص قائم

وليت للتمني وهوطلب مـا لاطمع فيه كقول الشيخ ليت الشباب يعود يوما او ما فيه عسر كقول المعدم الآيس ليت لي قنطاراً من الذهب ولعل للترجي وهو طلب المحبوب

حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصحّ التشبيه . وقيل[1] غير ذلك . وهل تاتي للتقريب ايضاً نحو كانك بالدنيا لم تكن . وللنفي نحو كانك دالّ عليها اي ما انت دالّ عليها . وللتحقيق نحو قوله يرثي هشاماً

فاصبح بطن مكة مقشعراً ٭ كأن الارض ليس بها هشام

او لا تأتي لذلك فيه خلاف فذهب الى الاتيان في الاول ابن ابي الحسين . وفي الثاني الفارسي . وفي الثالث الكوفيون . والجمهور على عدمه فيها فارجع الى المطولات (قوله وليت) يقال فيهـا لت ايضاً بابدال الياء المثناة تحت تاء بالمثناة فوق والادغام للتمني اي لانشائه لا الاخبار به وكذا الباقي (قوله طلب ما لاطمع فيه) قيل التحقيق ان التمني اسم لحالة نفسانية يتبعها الطلب المذكور والمراد به ميل النفس الى الحصول وان لم يمكن . وقريب من هذا يقال في الترجي (قوله كقول الشيخ الخ) فان عود الشباب مما لاطمع فيه فانه محال عادة ان فسّر الشباب بالقوة والنشاط الحاصلين قبل الشيوخة . وعقلا ان فسر بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين لان عوده مستلزم للجمع بين النقيضين (قوله او ما فيه عسر) عطف على سابقه ويفهم اقتصاره عليهما ان التمني لا يكون في الواجب وهو كذلك فلا يقال ليت غداً يجيء اي في وقته لان ذلك هو الواجب امّا في غير وقته فليس بواجب فلا يمتنع ومن ذلك تمنى الموت في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت (قوله كقول المعدم الآيس) قيّد به احترازا من المتوقع فيستعمل فيه لعلّ (قوله لعلّ) وقد تحذف لامها الاولى وقد يجرما بعدها وذلك عند عُقَيل وهم يكسرون اللام الثانية ايضا . وهل هو حينئذ في موضع نصب اسمها او في موضع رفع بالابتداء ظاهر كلامه في التوضيح الاول . ونص في المغني على الثاني قال لتنزيل لعلّ منزلة الجارّ

[1] وهو ان التشبيه باعتبارين تدبر . منه

المستقرب حصوله كقولك لعل الله يرحمني او للاشفاق وهو توقع المكروه كقولك لعل زيداً هالك او للتعليل كقوله تعالى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر اي لكي يتذكر نص على ذلك الاخفش * ص * ان لم تقترن بهن ما الحرفية نحو انما الله آله واحد الا ليت فيجوز الامران * ش * انما تنصب هذه الادوات الاسماء وترفع الاخبار بشرط ان لا تقترن بهن ما الحرفيه فان اقترنت بهن بطل عملهن وصح دخولهن على الجملة الفعلية قال الله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم آله واحد وقال تعالى كانما يساقون الى الموت وقال الشاعر * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون

الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل (قوله المستقرب حصوله) اي ولو ادعاء ليدخل[1] نحو قوله تعالى حكاية عن فرعون لعلي ابلغ الاسباب (قوله والاشفاق) هو لغة الخوف يقال اشفقت عليه اي خفت عليه واشفقت منه اي خفت منه وحذرته (قوله الاخفش) اي والكسائي . قال في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء و يصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما انتهى . قال الكوفيون وترد لعل للاستفهام نحو لاندري لعلّ الله يحدث بعد ذلك امرا . وما يدريك لعله يزكى ولهذا علق الفعل بها والتقدير لا تدري أالله يحدث وما يدريك ايزكى اي جواب هذين الاستفهامين . وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لبعض اصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا اعجلناك . والبصريون لايثبتون ذلك و يقولون هي في الآيتين للترجي مصروفا للمخاطبين والمعمول محذوف كما يفهم من الكشاف . وفي الحديث للاشفاق (قوله ما الحرفية) قال في المغني وتسمى ما الكافة لعمل النصب والرفع المتلوّة بفعل مهيئةً (قوله ولكنما يقضى) الظاهر ان ما فيه موصولا اسميا اي ولكن الذي[2] يقضى ويحتمل

---

(١) وقيل ذلك جهل منه اوافك واعترض بانه لا دخل لشيء من الامرين في اللغة على ان النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ اذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون فافهم . منه

(٢) ودخول الفاء في الخبر لشبه الموصول لاسم الشرط في الابهام والعموم . منه

وقال الآخر

اعد نظرًا ياعبد قيس لعلما * اضاءت لك النار الحمار المقيدا

ويستثنى منها ليت فانها تكون باقية معما على اختصاصها بالجملة الاسمية فلا يقال ليت ما قام زيد فلذلك ابقوا عملها واجازوا فيها الاهمال حملاً على اخواتها وقد روي بالوجهين قول الشاعر

قالت الا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا او نصفه فقد

برفع الحمام ونصبه وقولي ما الحرفية احترازا عن ما الاسمية فانها لاتبطل عملها

على بعدٍ ان تكون موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول واحتمال كون ما كافة وانه حذف الموصول اي ولكنما الذي يقضي ليس بشيء فتذكر (قوله ويستثنى من ذلك ليت الخ) هذا مذهب سيبويه . واما مذهب غيره فالوجهان جاريان في الجميع فيجوز اهمالها كلها بجعل ما زائدة كافة . واعمالها بجعل ما زائدة ملغاة . روى الاخفش والكسائي انما زيدا قائم بالاعمال وسوغ ذلك في البواقي قياساً . وقيل[1] في لعل فقط لقربها الى ليت . قيل وكذا في كأن لقربها ايضا من ليت لان الكلام معها صار غير خبر . والى الاول ذهب الزمخشري والزجاج وابن مالك وابن السرّاج . والى الثاني الفرآء . والى الثالث ابن ابي الربيع (قوله فلا يقال ليتما قام زيد) خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني فانهما اجازاه (قوله فلذلك ابقوا عملها) استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه (قوله حملا لها على اخواتها) وقال الاشموني لضعفها باتصال ما بها (قوله برفع الحمام ونصبه) فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه ردّ على القائل بوجوب الاعمال لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتداء محذوف والحمام نعت لهذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت او انه سهل لتضمنه بقاء الاعمال

---

[1] الفرآء . منه

وذلك كقوله تعالى ان ما صنعوا كيد ساحر فما هنا اسم بمعنى الذي وهو في موضع نصب بان وصنعوا صلة والعائد محذوف وكيد ساحر الخبر والمعنى ان الذي صنعوه كيد ساحر * ص * كان المكسورة مخففة * ش * معنى هذا انه كما يجوز الاعمال والاهمال في ليتما كذلك يجوز في ان المكسورة اذا خففت كقولك ان زيدا منطلق وان زيد لمنطلق والارجح الاهمال عكس ليت قال تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لمَّا جميعٌ لدينا محضرون وقال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم

(قوله فما هنا اسم بمعنى الذي) ويحتمل ايضا ان تكون مصدرية والتقدير ان صنعهم كيد ساحر واحتمال الكف يقتضي نصب كيد وليس فليس (قوله ومثال المصدرية انما فعلت الخ) لا يبعد ان تكون موصولا اسميا ايضا اي ان الذي فعلته حسن (قوله كذلك يجوز في انّ) فالاعمال استصحابا للاصل والاهمال لزوال الاختصاص فتدخل على الافعال . نعم يشترط في الفعل الداخلة عليه ان يكون ناسخا ماضيا ثم مضارعا الا ما ندر من نحو شلت يمينك ان قتلت لمسلماً وقولهم ان يزينك لنفسك . وشرط الناسخ كونه غير نافٍ كليس وغير منفي كزال وما كان وغير صلة كما دام (قوله اذا خففت) اي لما فيها من الثقل بالتضعيف (قوله كقولك ان زيدا منطلق وان زيد لمنطلق) الاول على الاعمال والثاني على الاهمال واتي باللام في الخبر للفرق بين النفي والاثبات وسياتى تحقيق ذلك انشاء الله تعالى (قوله والارجح الاهمال) والاعمال على قلة على عكس ليتما . فان قلت لم قل العمل هنا و بطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه كما تقدم مع ان العلة في الموضعين زوال الاختصاص . اجيب بانه يمكن ان يقال ان الزوال هناك اقوى لكونه بواسطة امر اجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها (قوله وان كل لما جميع لدينا محضرون) مثال الاهمال فان مخففة مهملة وتحتمل النفي وكل مبتدا واللام فارقة وما سيف خطيب ويحتمل ان تكون لمّا بالتشديد بمعنى الا . وجميع خبر مُوطِّئٌ ومحضرون نعت جمع على المعنى . وبما قررنا اندفع استشكال الاخبار عن كل بجميع مع انهما بمعنى . وافصح

قرأ الحرميان وابو بكر بالتخفيف والاعمال *ص* فاما لكن مخففة فتهمل *ش* وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين وقال الله تعالى لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون فدخلت على الجملتين * ص * واما ان فتعمل ويجب في غير ضرورة حذف اسمها ضمير الشان وكون خبرها جملة مفصولة ان بدئت بفعل متصرّف غير دعاء بقد او تنفيس او نفي او لو *ش* واما ان المفتوحة فانها اذا خففت بقيت على ما كانت عليه من وجوب الاعمال لكن يجب في اسمها ثلاثة امور

الرازي في الجواب فقال[1] اذا كان في الخبر زيادة صفة او اضافة او تقييد صح ان يؤتى بلفظ الخبر او معناه كقولك الرجل رجل صالح . والمتوطيء الذي ذكرناه هذا معناه فافهم (قوله الحرميان) وهما نافع وابن كثير (قوله بالتخفيف والاعمال) اعلم ان الحرميين قرءا بتخفيف ان ولما والاعمال . فان مخففة من المثقلة وكلا اسمها . واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبران وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم صلة والتقدير وان كلا للذين . والله ليوفينهم . وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدّت مسدّ الصفة[2] والتقدير وان كلا لخلق موفيّ عمله . وان ابابكر قراء بتخفيف ان ونصب كلا وتشديد لما . وقراء بغير ذلك (قوله فتهمل) وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياساً على ان ولم يسمع ما قام زيد لكن عمروا قائم بنصب عمروا وما وَرَدَ عن يونس انه حكى فيها العمل فهي رواية لم تعرف (قوله لزوال اختصاصها) قال في التصريح ولتباين لفظها لفظ الفعل (قوله بقيت الخ) لانها اكثر مشابهة من ان المكسورة . قال الدنوشري لان لفظ المفتوحة كلفظ غض مقصودا به المضي والامر والمكسورة لا تشبه الا الامر وفرق الرضي بين المكسورة والمفتوحة بان المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المضي

---

(١) واجاب الزمخشري عن ذلك بما هو مشكل ايضا . منه (٢) قال الدنوشري يقتضي ان ذلك ليس بصفة وليس كذلك الا ان يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة . منه

ان يكون ضميرًا لا ظاهرًا وان يكون بمعنى الشان وان يكون محذوفًا ويجب في خبرها ان يكون جملة لا مفردًا فاكانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامد او متصرف وهو دعاء لم تحتج الى فاصل يفصلها من ان مثال الاسمية قوله تعالى ان الحمد لله رب العالمين تقديره انه الحمد لله اي ان الامر والشان خففت وحذف اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل ومثال الفعلية التي فعلها جامد وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان الاّ ما سعى التقدير وانه عسى وانه ليس ومثال التي فعلها متصرّف وهو دعاء والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من خفف ان وكسر الضاد فان كان الفعل متصرفًا وكان غير دعاء وجب ان يكون مفصولاً من ان بواحد من اربعة

الذي هو المصدر بخلاف المكسورة (قوله ان يكون ضميرا) قال في التصريح لان اِن المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدّروا عملها في المضمر لئلا ينحط الاقوى عن الاضعف (قوله وان يكون بمعنى الشأن) هذا مذهب ابن الحاجب ولم يشترطه ابن مالك وهو القوي (قوله ان يكون جملة) قيل لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا يذكر الاسم (قوله وهو دعآء) ذكر في المغني جواز تفسير ضمير الشأن في هذا الموضع بالجملة الانشائية . ونقل بعضهم في ذلك خلافا وصحح الجواز وهو كذلك (قوله لم يحتج الى فاصل) اما مع الاسمية فلانه جيئ بعد ان باسم وخبر كما جيئ بهما بعد المثقلة العاملة . واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه . واما الدعآء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي (قوله ومثال التى فعلها متصرف وهو دعآء قوله تعالى الآية) لم يمثل للدعآء بالخير ومثاله قوله تعالى ان بورك مَنْ في النار ومَنْ حولها (قوله وجب ان يكون مفصولا من ان بواحد الخ) قيل ليكون عوضا مما حذفوا من ان وهو احد النونين والاسم . او لئلا تلتبس بان المصدرية لانها لضعفها لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شيئ وذلك كما التزموا اللام في المكسورة اذا خففت واهملت لئلا تلتبس بالنافية كما ستعرفه ان شآء الله تعالى .

وهي قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا ليعلم ان قد ابلغلوا اوحرف التنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى اوحرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا اولو نحو وان لو استقاموا وربما جاء في الشعر بغير فصل كقوله

علموا ان يؤملون فجادوا * قبل ان يسالوا باعظم سؤل

وربما جاء اسم ان في ضرورة الشعر مصرّحاً به غير ضمير شان فيأتي خبرها حينئذ مفرداً وجملة وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع وغيث مريع * وانك هناك تكون الثمالا

* ص * واما كان فتعمل ويقلّ ذكر اسمها ويفصل الفعل منها بلم او قد * ش * اذا خففت كان وجب اعمالها كما يجب اعمال ان ولكن ذكر اسمها اكثر من ذكر اسم ان ولا يلزم ان يكون ضميرا قال الشاعر

ويوماً توافينا بوجه مقسّم * كان ظبية تعطو الى وارق السلم

يروى بنصب ظبية على انها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف اي كان ظبية

فان قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدوية ايضا . فالجواب كما قال الزرقاني ما قاله الحفيد ان لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فانها تكون زائدة نحو لئلا يعلم اهل الكتاب انتهى فتأمل فيه . فحاله لا يخفى على[1] نبيل نبيه (قوله وهي قد) هذا اذا كان الفعل ماضيا وذلك لانها تقرب الماضي من الحال (قوله او حرف تنفيس) اي السين او سوف وهذا اذا كان الفعل مضارعا مثبتا (قوله او حرف النفي) قيّده في الاوضح بلا ولن ولم وذلك في المضارع المنفي وعدّ الرضي[2] ما ايضا ومثّل لها بنحو علمت ان ما قام ومايقوم (قوله او لو) وهي لكونها للامتناع شبيهة بالنافي . والفصل بها كثير وتدخل على الماضي

---

(١) قال الرضي ما حاصله آن ان بعد العلم لا تحتاج الى تمييز لان المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده مع لا او غيرها فمصدرية فتدبر . منه

(٢) قال بعضهم وهو من الحسن بمكان . منه

عـاطية هذه المرأة فيكون من عكس التشبيه اوكان مكانها ظبية على حقيقة التشبيه ويروى برفعها على حذف الاسم اي كانها ظبية واذا كان الخبر مفرداً او جملة اسمية لم يحتج الى فاصل فالمفرد كقوله كان ظبية في رواية من رفع والجملة الاسمية كقوله

وصدر مشرق النحر * كان ثدياه حقان

والمضارع . نعم لم يذكرها في الفواصل الا قليل (قوله فتكون من عكس التشبيه) لان حقيقته تشبيه الادنى بالاعلى كتشبيه المرأة بالظبية وهنا شبه الظبية بالمرأة للمبالغة (قوله على حقيقة التشبيه) قال بعض الفضلاء في توجيهه ان اصل الكلام كان مكان ظبية مكان هذه المرأة فكان اسمها حذف واقيم ظبية مقامه فانتصب وصار المعنى ان منزلة الظبية صار عنده بمنزلة محبوبته لما بينهما من المناسبة في حقيقة المحاسن فهو على حقيقة التشبيه لان منزلة محبوبته امر مقرر ثابت عنده وشبه به منزلة الظبية لما علمت وبه تعلم ان المراد بالمكان المنزلة والمكانة فالتشبيه للمنزلة بالمنزلة وهو لا يقتضى عكس التشبيه انتهى . وانت تعلم ان هذا التوجيه لا ينطبق على ظاهر قول المصنف اوكان مكانها ظبية الاّ ان يكون مكانها بالرفع خبرا مقدّما وظبية على معنى مكان ظبية مبتدا مؤخر وفيه بعدٌ . وقال المصنف في التوضيح في توجيه النصب يروى بالنصب على حذف الخبر اي كان مكانها وكتب عليه الدنوشري اي في مكانها وهو من عكس التشبيه للمبالغة اي انها جميلة جداً فاذا حلّت في مكان فكأنّ الظبية حلّت في مكانها لكونها تشبهها . وعلى هذا يكون قول المصنف هنا على حقيقة التشبيه منظورا فيه فاعرف (قوله على حذف الاسم) وهو الضمير الراجع الى المرأة وجعل ظبية هي الخبر وتعطو صفة فيكون على حقيقة التشبيه قطعا . وقال الدنوشري يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شأن وظبية مبتدا وتعطو خبره والجملة خبر كان ويلزم من ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوّغ (قوله على ان الاصل وكظبية) وهو خبر لمبتدا محذوف اي هذه المرأة وتعطو صفة ايضا والتشبيه هو التشبيه (قوله بينهما) اي بين

وان كان فعلاً وجب ان يفصل منها اما بلم اوقد فالاول كقوله تعالى كان لم تغن بالامس وقول الشاعر

كان لم يكن بين الحجون الى الصفا * انيس ولم يسمر بمكة سامرُ

والثاني كقوله * ازف الترحل غير ان ركابنا * لمّا تزل برحالنا وكان قد * اي وكان قد زالت فحذف الفعل *ص* ولا يتوسط خبرهن الاّ ظرفا او مجرورا نحو ان في ذلك لعبرة ان لدينا انكالاً * ش * لا يجوز في هذا الباب توسط الخبر بين العامل واسمه ولا تقديمه عليهما كما جاز في باب كان لا يقال ان قائم زيداً كما يقال كان قائماً زيد والفرق بينهما ان الافعال امكن للعمل من الحروف فكانت احمل لان يتصرّف في معمولها وما احسن قول ابن عنيّن يشكو تاخره

كاني من اخبار انّ ولم يجز * له احدٌ في النحو ان يتقدما

و يستثنى من ذلك ما اذا كان الخبر ظرفا او جارًّا ومجرورًا فانه يجوز فيهما ان يتوسط

الكاف ومجرورها (قوله لم يحتج الى فاصل) لما تقدّم في ان المخففة (قوله وَجَب ان يفصل) ليحصل الفرق بين المخففة والمركبة من كاف الجرّ وان الناصبة للفعل (قوله بلم) ان كان الفعل مضارعا منفيا ولم يسمع بلمّا (قوله او بقد) ان كان ماضيا مثبتا (قوله توسيط الخبر) اما توسيط معموله بينه و بين الاسم فيجوز مطلقا (قوله ولا تقديمه) وكذا معموله ايضا مطلقا واما ايلاء المعمول هذه الاحرف وتقديمه على الاسم فقد قالوا بجوازه اذا كان ظرفا او مجرورا وامتناعه فيما عدا ذلك قوله والفرق الخ) وعلل بعضهم امتناع التوسط بانه يذهب صورة ما ارادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع . ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون[1] اليه وعلل امتناع التقدم ايضا بان لبعض هذه الاحرف صدارة تمنع منه وحمل ما عداه عليه . وكلام المصنف لا يخلو عن حسن (قوله فانه يجوز فيهما الخ) اي لا يمتنع فيهما ذلك وقد يجب كما في نحو ان عند هند عبدها وان في الدار

---

[1] قال الشاعر * اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن * عليه بوجه آخر الدهر تقبل * ٠منه

لانهم قد يتوسعون فيها ما لم يتوسعوا في غيرها قال الله تعالى ان لدينا انكالاً وجحيما ان في ذلك لعبرة لمن يخشى واستغنيت بتنبيهي على امتناع التوسط في غير مسئلة الظرف والجارّ والمجرور عن التنبيه على امتناع التقدم لان امتناع الاسهل يستلزم امتناع غيره بخلاف العكس ولا يلزم من ذكر توسيطهم الظرف والمجرور ان يكونوا يجيزون تقديمه لانه لا يلزم من تجويزهم في الاسهل تجويزهم في غيره * ص * وتكسرُ اِنّ في الابتداء نحو انا

مالكها لئلا يلزم عود الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة في غير احد المواضع المشهورة . بقي انه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو ان زيدا لفي الدار لمكان اللام فعلى هذا للخبر الظرفيّ ثلاث حالات (قوله لانهم توسعوا فيهما الخ) وذلك لكثرتهما في الاستعمال * تنبيه * قد يحذف الاداة ومعمولاها كقوله تعالى اين شركائي الذين كنتم تزعمون بناءً على ان التقدير تزعمون انهم شركاء . وقد تحذف مع الخبر ويبقى الاسم كما قاله الكسائي في المستثنى فتقدير قام القوم الّا زيدا قام القوم الّا ان زيدا لم يقم . وقد تحذف الاداة وحدها . والمشهور حذف انّ المفتوحة وبطلان العمل ورفع الاسم كما في اختها الساكنة النون المختصة بالافعال . وذكر ابو حيّان في الارتشاف في الكلام على ان من خير الناس او خيرهم زيدٌ انّ محمد ابن يحيى بن المبارك اليزدي ذهب الى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم ان محذوف وان خيرهم منصوب باضمار ان لدلالة انّ تقديره ان من خير الناس زيدا او ان خيرهم زيد انتهى . وفيه نصّ على اضمار ان المكسورة وبقاء عملها وكذا على حذف الاسم . وقد خرج على ذلك بعضهم قرائة حمزة والكسائي آيات بالنصب في الجاثية واقرّه الشاطبي لكن نقله السفاقسي عن ابي البقاء وردّه بان انّ لا تضمر . وقال المصنف في آخر الباب الرابع من المغني انه بعيد . وقد يحذف الخبر وحده ولو معرفة عند سيبويه نحو ان محلا اي انّ لنا حلولا وقوله

سوى انّ حيّاً من قريش تفضلوا * على الناس او ان الاكارم نهشلا

انزلناه في ليلة القدر وبعد القسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والقول نحو قال اني عبد الله وقبل اللام نحو والله يعلم انك لرسوله

اي تفضلوا بل قد يجب اذا سدّ مسده واو المصاحبة نحو انك ما وخيرا اي انك مع خير وما زائدة والخبر محذوف . او حال كقوله ان اختيارك ما تبغيه ذا ثقة * بالله مستظهرا بالحزم والجلد . او مصدر مكرر نحو ان زيدا سيرا سيرا . وبعد ليت اذا اردف باستفهام كليت شعري اكان كذا ومزيد التحقيق يطلب من محله (قوله في مواضع اربعة)[1] وقيل اكثر هذه الاربعة المذكورة هنا وان تقع تالية لحيث كجلست حيث ان زيدا جالس اولاذ كجئتك اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا تضافان الى المفرد[2] والفتح يؤدي اليه او لموصول نحو ما ان مفاتحه لتنوء لالتزام الجملة في صلة غير ال وان وقعت في حشو لفظا كجاء الذي عندي انه فاضل او تقديرا كلا افعله ما ان حرامكانه اي ما ثبت ذلك وجب الفتح . او تقع حالا نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون وكجاء زيد انه فاضل ولم تفتح وان كان الاصل في الحال الافراد قيل لان المفتوحة موؤلة بمصدر معرفة وشرط الحال[3] التنكير . او صفة لاسم عين كمررت برجل انه فاضل ووجهه انه في قوة ان زيدا منطلق . وقيل[4] لئلا يؤدي الفتح الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر ولا يمكن الا بالتأويل او خبرا لاسم ذات كزيد انه فاضل وان الله يفصل بينهم . وبعضهم عد من ذلك ايضا الواقعة بعد كلا نحو كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع الحساب . والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه . والواقعة بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقراء القرأن ومنه[5] الا انهم ليأكلون الطعام . والواقعة خبرا عن مبتدا

(1) ويجمعها ان لا يسد المصدر مسدها ومسد معموليها . منه (2) وقد تضاف حيث اليه قليلا فافهم . منه

(3) يرد عليه انه قد يؤول بنكرة نحو بلغني ان رجلا منطلق وعلل الرضي بان المصدر انما يقع حالا اذا كان صريحا لا موؤلا به ومرجعه على التحقيق ما ذكرنا فافهم . منه (4) اعترض عليه بانه ما المانع من ان يكون على حذف مضاف اي ذي حدث كما في زيد عدل انه يقوم . منه (5) وقيل كسرت لاجل اللام او لوقوعها حالا . منه

* ش * تكسران في مواضع احدها ان تقع في ابتداء الجملة كقوله تعالى انا انزلناه انا اعطيناك الكوثر الاان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الثاني بعد القسم كقوله تعالى حم والكتاب المبين انا انزلناه يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين الثالث ان تقع محكية بالقول كقوله تعالى قال اني عبدالله الرابع ان تقع بعدها اللام كقوله تعالى والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فكسرت بعد يعلم ويشهد

هو قول ولم يقع خبرها قولا نحو قولي اني مؤمن · او وقع واختلف قائلهما كقولي ان زيدا يحمد الله والواقعة خبرا عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدا كاعتقاد زيد انه حق · والواقعة تابعة لشيء من ذلك كذا قيل ويمكن ارجاع البعض الى الابتداء فاعرف (قوله تكسران في مواضع احدها ان تقع الخ) قال ابو حيان وليس وجوب كسرها مجمعا عليه · فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بان المفتوحة اول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندي (قوله في ابتداء الجملة) اشار بذلك الى انه ليس المراد بالابتداء في المتن التجرد للاسناد كما قد يتوهم لان الواقعة فيه مفتوحة (قوله كقوله تعالى انا انزلناه) وانما وجب الكسر لانها لو فتحت لصارت مبتدا بلا خبر وفي ليلة متعلق بانزلناه لا بالاستقرار (قوله الاان اولياء الله) مثل به ايضا للاشارة الى ان المراد بالابتداء الابتداء ولو حكما (قوله الثاني بعد القسم) لان جواب القسم يجب ان يكون جملة (قوله الثالث ان تقع محكية) بالقول اي لا بمعنى الاعتقاد · ولم يقيد به لاغناء لفظ محكية عنه · ووجب الكسر لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة اوما يؤدي معناها · فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل · ونحو اتقول ان زيدا عاقل · فانها في الاول على معنى لام التعليل اي لانك فاضل · وفي الثاني في تأويل مصدر مفعول للقول بمعنى الظن (قوله الرابع ان تقع بعدها اللام) اي لام الابتداء فتفتح في نحو علمت ان زيدا لقعد لان اللام فيه ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وستعرف ان شاء الله تعالى انها لا تدخل عليه الا مع قد ظاهرة او مقدرة

وان كانت قد فتحت بعد علم وشهد في قوله تعالى علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم شهد الله انه لااله الاهو وذلك لوجود اللام في الاولين دون الآخرين * ص * ويجوز دخول اللام على ما تاخر من خبر ان المكسورة او اسمها او ما توسط من معمول الخبراوالفصل ويجب مع المخففة ان اهملت ولم يظهر المعنى * ش * يجوز دخول لام الابتداء

(قوله لوجود اللام في الاولين) اي ولوفتحت ان لزم تسليط العامل عليهاولام الابتدآء لها الصدر فتمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها وهي وان تأخرت لفظافرتبتها التقديم . وانما اخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله . ولم تؤخر ان لقوتها في العمل * خاتمة * تفتح ان في مواضع ايضا وهي ان تقع فاعلة [١] نحو اولم يكفهم انا انزلنا . او مفعولة غير محكية نحو ولا تخافون انكم اشركتم . او نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي اليّ انه استمع . او مبتداء نحو ومن اياته انك ترى الارض قاله الخليل [٢] . وكذا كان عندي انك فاضل . ومنه [٣] فلولا ان كان من المسبحين او خبرا عن اسم معنى غير قول ولاصادق عليه خبرها كاعتقادي انه فاضل . او مجرورة نحو ذلك بان الله هو الحق . او معطوفة على شيءٌ من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم . او مبدلة نحو واذ يعدكم الله احدى الطآئفتين انها لكم . فانها لكم بدل اشتمال من احدى . و بقيت مواضع يجوز فيها الامران الكسر والفتح تطلب من محلها (قوله يجوز الخ) وذلك عند ارادة المبالغة في التأكيد او ارادة تخليص المضارع للحال غالبا [٤] (قوله لام الابتدآء) وهي اللام المسماة بالمزحلقة بالقاف . و بنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف ايضا واهل العالية زحلوفه بالفاء . وسميت بذلك لان اصل ان زيدا لقآئم لَاِنَ زيدا قآئم فكرهوا

[١] على حد جآء الشتآء فافهم . منه [٢] وعند سيبويه اسم الحدث فاعل بالظرف وان لم يعتمد . منه [٣] وقيل المصدر فاعل اي فلولا ثبت . منه [٤] احتراز من نحو ليحكم بينهم وليحزنني ان تذهبوا فافهم . منه

بعد ان المكسورة على واحد من اربعة اثنين متأخرين واثنين متوسطين فاما المتاخران فالخبر نحو وان ربك لذو مغفرة والاسم نحو ان في ذلك لعبرة واما المتوسطان

افتتاح الكلام بحرفين غير ممتزجين[1] مؤكدين لمضمون جملة فزحلقوا اللام دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها . وانما لم يدع ان الاصل انّ لزيدا قآئم لئلا يحول[2] ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني (قوله بعد ان الخ) قيل وقد تدخل عليها اذا ابدلت همزتها هآء نحو * لهنّك من برق على كريم * لان صورة ان قد زالت . وقيل هذه اللام ليست لام ان بل جواب قسم محذوف . وانما دخلت اللام بعد انّ لانها شبيهة للقسم في التاكيد قاله سيبويه . وقد تدخل اللام بعد غيرها وبعدها على غير ما ذكر وخُرّج على الزيادة او الشذوذ (قوله فالخبر) اي وان تقدّم معموله بشرط كونه مثبتا او منفيا بغير ماض ولا جملة شرطية اتفاقا ولا جوابها خلافا لابن الانباري . فيشمل نحو ان ربي لسميع الدعآء . وان ربهم بهم يومئذ لخبير . وان ربك ليعلم . وانك لعلى خلق عظيم اذا لم يقدّر المتعلّق ماضيا والاّ لم تدخل لان معموله لاتدخل عليه اللام خلافا للاخفش . وان زيدا لابوه قآئم وكذا ان زيدا ابوه لقآئم ويضعف كما في الرضي . بخلاف ان الله لايظلم للنافي . وشذّ . واعلم ان تسليما وتركا * للاَمتشابهان ولا سوآء * وبخلاف ان الله اصطفى للماضي وان زيدا ان تاته ياتك للشرط واجاز الفرآء والاخفش ان زيدا لنعم الرجل وكذا ان زيدا لعسى ان يقوم لشبه الجامد بالاسم . والجمهور ان زيدا لقد قام لشبه المقرون بقد لقرب زمانه بالمضارع الشبيه بالاسم . والاخفش وهشام

---

(١) فعلى هذا لايرد نحو والله ان زيدا لقائم اذ ليس المفتتح به حرفين ولا انما زيد قائم وان قال السكاكي ان افادتها الحصر لان انّ للتاكيد وما كذلك اذ قد امتزجا وصارا كلمة واحدة ولا نحو لسوف يقوم زيد وان قيل ان اللامَ للتاكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فاكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا توكيد في افتتاح الكلام لان اللام وان كانت موكدة للنسبة لكن سوف ليست كذلك وانما هي موكدة لما هو مضمون الفعل اعني معنى الاستقبال كذا حققه بعضهم وليراجع المغني وحواشيه . منه (٢) اي اصالة والا فهو حآئل ايضا . منه

فمعمول الخبر نحوانّ زيدًا لطعامك آكل والضمير المسمى عند البصريين فصلاً وعند الكوفيين عمادًا نحوان هذا لهو القصص الحق وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون وقد يكون دخول اللام واجبًا وذلك اذا خففت ان واهملت ولم يظهر قصد الاثبات

ان زيدا لقام على تقدير قد ومنع ذلك الجمهور . وقالوا هي لام القسم وانما دخلت على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى المضارع لشبهه بالاسم[1] وعلى الظرف لانه في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدا وخبر ولم تدخل المنفي لئلا يجمع بين متماثلين[2] كما في لم ولن ولما وحمل الباقي عليه ولا الماضي لعدم شبهه بالاسم (قوله فمعمول الخبر) بشرط كونه غير حال وكون الخبر صالحا للّام بخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع دخولها عليه . ويتوقف في التمييز ان قلنا بتقدّمه . وكذا المصدر والمفعول له . وبخلاف ان عمروا زيداً ضَرَب لان الخبر غير صالح لكونه ماضيا ودخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل خلافا للاخفش والفراء قالا لان المانع انما قام بالخبر لكونه ماضيا دون المعمول لكونه اسما . وهل تدخل اللام على العامل والمعمول معا نحو اني لبحمد الله لصالح اولا قولان[3] اصحهما المنع والمحكيّ شاذ لا يقاس عليه (قوله فصلا) لانه يفصل بين الخبر والتابع (قوله عمادا) لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى وانما دخله اللام لانه مقوّ للخبر فنزل منزلة الجزء الاول منه . وقيل[4] لانه اسم ان في المعنى (قوله نحو ان هذا لهو القصص) هذا اذا لم يعرب هو مبتدا والّا فليس هو حينئذ ضمير فصل لانه على الصحيح لا محل له من الاعراب واختلفوا في نحن في قوله تعالى انا لنحن نحيي ونميت هل هو ضمير فصل اولا فقال الجرجاني بالاول والمصنف بالثاني ولم يظهر للدنوشري وجه ذلك . ووجه بان المانع من جعله ضمير فصل كون ما بعده جملة وشرطه ان يكون اسما عند غير الجرجاني (قوله وقد يكون دخول اللام الخ)

---

(١) في دخولها على المضارع المقرون بحرف التنفيس خلاف والصحيح الدخول . منه (٢) اي لامين . منه
(٣) الاول للمبرد والثاني للزجاج . منه (٤) قائله ابن عصفور وفيه تأمل . منه

كقولك ان زيد لمنطلق وانما وجبت هنا فرقا بينها و بين ان النافية كالتي فى قوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا ولهذا تسمى اللام الفارقة لانها فرقت بين النفي والاثبات فان اختل شرط من الثلاثة كان دخولها جائزًا لا واجبا لعدم الالتباس وذلك اذا شددت نحو ان زيدًا قائم اوخففت واعملت نحو ان زيدًا قائم او خففت واهملت وظهر المعنى كقول الشاعر

انا ابن اباة الضيم من آل مالك * وان مالك كانت كرام المعادن

* ص * ومثل ان لا النافية للجنس لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها نحو لا صاحب علم ممقوت ولا عشرين درهما عندي وان كان اسمها غير مضاف ولا شبهه بني على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال وعليه او على الكسر في نحو لا مسلمات وعلى الياء في نحو لا رجلين ولا مسلمين

ظاهر كلامه ان هذه اللام هي لام الابتداء و به صرّح في الاوضح وهو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك . وذهب ابو عليّ وابو الفتح الى انها لام اخرى اجتلبت للفرق بدليل دخولها على ما لا تدخل عليه لام الابتداء نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهي . واجيب بالشذوذ . قيل وثمرة الخلاف تظهر اذا تقدّم فعل قلبي كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم قد علمنا ان كنت لمومنا فمن جعلها لام الابتداء كسر الهمزة ومن جعلها لاما اخرى فتحها اذ لا مانع من التسليط حينئذ وهذا كما قال ابو حيان مبني على مذهب البصريين . واما على مذهب الكوفيين فلكون ان نافية واللام بمعنى الّا لا يجوز الّا الكسر (قوله كان دخولها جائزا لا واجبا) بل قد يكون الواجب تركها كما ستعرفه لكن قال ابن الحاجب تلزم اللام مع التخفيف مطلقا اما مع الاهمال فلما ذكر . واما مع الاعمال فللطرد فافهم (قوله او خففت واعملت) ظاهر كلامه انه لا لبس في هذه الصورة مطلقا وهو غير ظاهر عند خفاء اعراب الاسم بان كان مبنيا او مقصورا . قيل فالحق ان العاملة في هذه الصورة مثل المهملة بجامع اللبس (قوله وظهر المعنى) اما بقرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب حينئذ ترك اللام

* ش * يجري مجرى ان في نصب الاسم ورفع الخبر لا بثلاثة شروط احدها ان تكون

كما قاله في المغني . او معنوية ككون الكلام مساقا للمدح كالبيت المذكور فاحتمال النفي ينافي السياق فلا حاجة للام بل هي فيه واجبة الترك على الصحيح لان الخبر فعل متصرف لم يقترن بقد . وجعل بعضهم المثال السابق مما القرينة فيه معنوية ايضا بناء على وجود النفي في الخبر وانه لو اريد نفي النفي لجيء بالاثبات من اول الامر . واعترض بان الاتيان بنفي النفي شايع في الكلام البليغ ومنه اليس الله بكاف عبده فان الاستفهام فيه للنفي وليس للنفي والمراد نفي النفي (قوله يجري مجرى ان الخ) وانما جرت مجراها لمشابهتها لها من اربعة امور . احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية . الثاني ان كلاّ منهما للتأكيد فان لتأكيد الاثبات ولا لتأكيد النفي بمعنى انها ترجح طرف النفي المحتمل في اصل القضيّة رجحانا قويا اكثر من ما مثلا كذا قيل . والثالث انّ لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره . والرابع ان كلاّ منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عنها في امور . منها ان اسم لا لا يكون الاّ نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة . ومنها ان اسم لا المفرد مختلف في اعرابه و بنائه واسم ان لا خلاف في اعرابه . ومنها ان لا لا يجوز ان يتقدم خبرها على اسمها اذا كان ظرفا لضعفها و يجوز في ان (قوله بثلاثة شروط) زاد بعضهم[1] ان لا ينتقض النفي بالاّ فان انتقض بطل العمل والمشهور خلافه . وزاد في التوضيح ان لا يدخل عليها جارّ فان دخل لم تعمل شيئًا وخفض النكرة لقوّته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله حيلولة مانعة من العمل نحو جئت بلا زاد وهو ابن لا شيئ بالجرّ فيهما . وعن الكوفيين انّ لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل عليها نفسها . وان ما بعدها خفض بالاضافة . قيل وحركته الظاهرة فيه هي حركة ما قبله ولم تظهر فيه لكونه على صورة الحرف . وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها معترضة بين شيئين متطالبين وان لم

---

(١) اي عصام الدين . منه

نافية للجنس والثاني ان يكون معمولاها نكرتين والثالث

يصح اصل المعنى باسقاطها · وشذ بلا شيءً بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجارّ دخل بعد التركيب فلا وما ركب معها في موضع جرّ لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جنّي · وقال ايضا نقلا عن ابي عليّ انّ لا انصبت شيئا ولا خبر لها لانها صارت فضلة (قوله نافية للجنس) اي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر والمراد التنصيص على نفيه كما قال في التوضيح · وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقدّر فيه من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي الجنس كلّه لم يصحّ الاّ بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون في الدار اثنان فاكثر قاله الازهري في التصريح · قيل ولذلك اختصت بالاسم وعملت به لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من ولا يليق ذلك الاّ بالاسماء النكرات ولما لم يمكن الجرّ لئلا يعتقدانه بمن · ولا الرفع لئلا يعتقد انه بالابتداء تعين النصب (قوله ان يكون معمولها نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة بالنكرات · واما الخبر فعلى الاصل · قال اللقاني اعلم ان اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا ابا له ولا غلامَي له ولا مسلمي له فانه جائز بلا شذوذ مع انها مضافة الى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة · وقد يجاب بانها نكرة صورة ففقد الشرط في الجملة انتهى وذهب ابن مالك الى ان هذه الاسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين وبدله · وضعف ابن مالك مذهب الجمهور بامور · منها قولهم لا ابا لي ولا اخا لي فلو كانا قاصدين الاضافة لكسروا الآخر لمناسبة الياء اشعارا بالاضافة وان اللام لا اعتداد بها · اللهمّ الاّ ان يقال لم يقولوا ذلك لان العامل في الضمير هو اللام لانها هي المجاورة فهي احق فلم يباشر آخر الاسم الاضافة حتى يلزم كسره · فان قلت كيف ساغ ردّ اللام المحذوفة

ان يكون الاسم مقدماً والخبر موءخرًا فان انخرم الشرط الاول بان كانت ناهية اختصت بالفعل وجزمته نحو لاتحزن ان الله معنا او زائدة لم تعمل شيأ نحو ما منعك ان لاتسجد اذ أمرتك او نافية للوحدة عملت عمل ليس نحو لا رجل في الدار بل رجلان وان انخرم احد الشرطين الأخرين لم تعمل شيأ

مع الاضافة الى اليآء قلت قيل في الجواب ان المانع من ردّها اذا قلت ابي ثقل التضعيف لاجل الادغام في ياء المتكلم فلمّا فصل أمِنَ التضعيف المستثقل فاعادوا اللام المحذوفة كما اعادوها في الاضافة الى غير اليآء فتعقّل فالبحث دقيق (قوله ان يكون الاسم مقدما والخبر موخرا) خالف في ذلك ابو عثمان فاجاز فيها ان تعمل مع تقدم الخبر على الاسم ولكنه لايبني · وقد جآء في السعة لامنها بدٌّ بالبنآء مع التقديم وليس مما يعول عليه كما قاله المصنف (قوله او زائدة لم تعمل) لعدم اختصاصها · وشذّ اعمال الزآئدة لشبهها بالنافية صورة في قوله

لو لم تكن غطفان لاذنوب لها ⭑ اذاً للاَمَ ذوو احسابها عمروا

فاعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لانّ شرطها ممتنع وهو هنا منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدلّ على اثبات الذنوب لغطفان لانفيها عنها واذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لان جوابها اذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخولها كذا ذكر في التصريح (قوله نحوما منعك ان لاتسجد) فلا صلة لان المعنى عليه اذ المنع من السجود لا من عدمه والاّ لسجد (قوله او نافية للوحدة عملت عمل ليس) وكذا تعمل عملها اذا اريد بها نفي الجنس لاسبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لارجل قآئماً ويمتنع ان يقال بعده بل رجلان (قوله بل رجلان) هذا من قرآئن ارادة غير الجنس · ومن قرآئن ارادة الجنس بل امرأة مثلا (قوله احد الشرطين) وهما ان يكون معمولاها نكرتين وان يكون الاسم مقدّما على الخبر (قوله لم تعمل شيئا) اي وجوباً وما وَرَد من اعمالها في معرفة نحو قضية ولا ابا حسن لها فيقدّر

ووجب تكرارها مثال الاول لا زيد في الدار ولا عمرو ومثال الثاني لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون واذا استوفت الشروط فلا يخلو اسمها اما ان يكون مضافا أ وشبيها به اومفردا فان كان مضافا او شبيها به ظهر النصب فيه فالمضاف كقولك لا صاحب علم ممقوت ولا صاحب جود مذموم والشبيه بالمضاف ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه اما مرفوع به نحو لا قبيحًا فعله ممدوح او منصوب به نحو لا طالعًا جبلاً حاضر او مخفوض بخافض يتعلق به نحو لا خيرًا من زيد عندنا وان كان مفردًا اي غير مضاف ولا شبيها به فانه يبنى على ما ينصب به لو كان معربًا فان كان مفردًا او جمع تكسير

فيه الاسم نكرة على حسب ما يليق كمثل المتوغلة في الابهام مثلا او بجعل العلم باشتهاره بتلك الخصلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى على حد لكل فرعون موسى اي لكل جبّار قهّار . وفي المسئلة كلام . فليحرر المقام (قوله ووَجَبَ تكرارها) في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا عن مصاحبة ذي العموم او لان العرب جعلتها في جواب من سئل بالهمزة وام والسؤال بهما لا بدّ فيه من العطف فكذلك الجواب وهذا عند غير المبرد وابن كيسان اما هما فلا يوجبان ذلك . واستدلا بقولهم لا نولك [1] ان تفعل وقوله * اشاءَ ما شئتَ حتى لا ازالَ لما * لا انت شائيه من شاننا شاني * وقيل في الجواب عن البيت بانه ضرورة . وعن المثال باحتمال ان يؤل [2] بلا ينبغي لك ولا اذا ادخلت على الفعل لا يجب تكرارها (قوله ظهر النصب) بلا تنوين في المضاف وبتنوين في الشبيه به . واجاز البغداديون لا طالعَ جبَلا بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب . وعليه خرّجَ الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت . وقيل اسم لا هنا مفرد واللام متعلقه بالخبر اي مانعَ مانعٌ لما اعطيت وكذا فيما بعده (قوله ممقوت) اي بغيض (قوله ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه) اعترض

---

(١) بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وان تفعل سدمسد خبره . منه

(٢) اعترض بان نولك بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان والفعل دال عليهما فتدبر . منه

بني على الفتح نحو لا رجل ولا رجال وان كان مثنى اوجمع مذكر سالم فانه يبنى على اليآء كما ينصب بالياء تقول لا رجلين ولا مسلمين عندي وان كان جمع مؤنث سالمًا بني على الكسرة وقد يبنى على الفتحة نحو لا مسلمات في الدار وقد روي بالوجهين قول الشاعر

لاسابغات ولا جأواء باسلة * تقي المنون لدى استيفاء آجال

* ص * ولك في نحو لا حول ولا قوة فتح الاول وفي الثاني الفتح والنصب والرفع كالصفة في نحو لا رجل ظريف ورفعه فيمتنع النصب وان لم تتكرر لا اوفصلت الصفة

عليه بانه غير مانع لشموله المنعوت اذ النعت ايضا متمم (قوله بني على الفتح) قيل علة البناء فيه تضمنه نفسه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله الا لا من سبيل الى هند. وقيل تركب الاسم مع الحرف كما في خمسة عشر. واختار الاول ابن عصفور. والثاني سيبويه والجمهور (قوله يبنيان على اليآء) عند الجمهور. وذهب المبرّد الى اعرابهما بناءً على ان التثنية والجمع عارضا التضمن اوالتركيب كما عارضت التثنيـة سبب البناء في اللذان واللتان. وفيه انه لو صحّ ذلك لزم الاعراب في يا زيدان و يا زيدون ولا قائل به. ولا يشكل على الجمهور ما علل به المبرد لان سبب البناء هنا وفي المنادى وَرَد على المثنى والمجموع فبنيا واعرب اللذان واللتان لورود التثنية على الذي والتي وللوارد قوة ولم يعرب الذين لانه ليس على سنن الجموع فتذكر (قوله على الكسر) اي من غير تنوين كما هو المتبادر (قوله وقد يبنى على الفتحة) قال ابن جنّي في الخصائص لم يجز اصحابنا يعني البصريين الفتح الاشيئا قاسه ابوعثمان. والصواب الكسر بغير تنوين انتهى ونقل بعضهم في جمع المونث السالم اقوالا الاول ما ذكره المصنف هنا من جواز الامرين وهو الصحيح والثاني كالاول الا انه ينوّن ولا ينافي البناء لانه كمسلمين لا كزيد جزم به ابن مالك في سبك المنظوم . والثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني والفارسي. قيل وهو حسن في القياس (قوله وقد روي بالوجهين الخ) قال بعض المغاربة جواز الامرين مبني على الخلاف في حركة اسم لا ثمن

او كانت غير مفردة امتنع الفتح * ش * اذا تكررت لا مع النكرة جاز في النكرة الاولى الفتح والرفع فان فتحت فلك في الثانية ثلاثة اوجه الرفع والفتح والنصب وان رفعت فلك في الثانية وجهان الرفع والفتح ويمتنع النصب فتحصل انه يجوز فتح الاسمين ورفعهما وفتح الاول ورفع الثانى وعكسه وفتح الاول ونصب الثاني فهذه خمسة اوجه في مجموع التركيب فان لم تتكرر لا مع النكرة الثانية لم يجز في الاول الرفع ولا في الثانية الفتح بل تقول لا حول وقوة بفتح حول لا غير ونصب قوة او رفعها

قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي والرماني والكوفيين كسر. ومن قال هي بناء كجمهور البصريين فتح (قوله اذا تكررت لا مع النكرة الخ) اي على سبيل العطف ولم يذكر الا خبر واحد حتى لا يرد نحو لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها. ولا رجل في الدار لا امرأة فانه قيل لا يجوز نصب الثاني فافهم (قوله الفتح) على اعمال لا عمل ان (قوله والرفع) على الابتداء او على اعمال لا عمل ليس ان لم نقل انه خاص بالشعر (قوله ثلاثه اوجه الرفع) على ان لا زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها او اعمالها عمل ليس (قوله والفتح) على ان لا عاملة كالاولى (قوله والنصب) على جعل لا زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبله او هو باعتبار الاتباع للحركة البنائية ان نزلت منزلة الاعرابية كما في الندا وعليه الرضي. او على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وعليه الزمخشري. واخر المصنف هذا الوجه لضعفه حتى خصه يونس وجماعته بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة (قوله ويمتنع النصب) قيل لعدم نصب المعطوف عليه لفظا اومحلا تعقل. ولا تغفل (قوله فهذه خمسة اوجه) اي بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسبه تزيد عليها. قال الدنوشري وتجويز النحاة الاوجه الخمسة المذكورة الظاهر انه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك والا فالظاهر انه اذا قصد نفي الجنس وجب فتح الاول واذا اريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مرادهم (قوله لم يجز في الاول الرفع) لينظر ما علته (قوله ولا في الثانية الفتح) لعدم وجود لا وحكاية

قال الشاعر

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه * اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

ويجوز فلا اب وابن وان كان اسم لا مفرداً اونعت بمفرد ولم يفصل بينهما بفاصل مثل لا رجل ظريف في الدار جاز في الصفة الرفع على موضع لا مع اسمها فانهما في موضع الابتداء والنصب على موضع اسمها فان موضعه نصب بلا العاملة عمل انّ والفتح على تقدير انك ركبت الصفة مع الموصوف كتركيب خمسة عشر ثم ادخلت لا عليهما فان فصل بينهما فاصل او كانت الصفة غير مفردة جاز الرفع والنصب وامتنع الفتح فالاول نحو لا رجل في الدار ظريف وظريفا والثاني نحو لا رجل طالعاً جبلاً وطالع جبلا * ص * الثالث ظن ورأى وحسب ودرى وخال وزعم ووجد وعلم القلبيات فتنصبهما مفعولين

الاخفش له في لا رجل وامرأة شاذة والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نيتها كما قالوا في نظائره[1] (قوله على تقدير انك الخ) ظاهره ان اسم لا مجموع الاسمين ولا يوافقه ظاهر قوله ان كان اسم لا مفردا ونعت بمفرد اذ ظاهره ان اسم لا هو الاسم وان الثاني نعته هذا · وقيل علة البناء كون الموصوف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كانهما معا تضمنا ذلك · وقيل انه اجرى على لفظ الموصوف لا انه اشبه المعرب · وقيل فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (قوله ركبت الصفة والموصوف الخ) لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي اليها حقيقة (قوله ثم دخلت لا عليهما) قال الدنوشري هذا صريح في انهما اسم لا · وقد يتوقف فيه من حيث ان كلاًّ منهما دال على معناه وقضية التركيب عدم ذلك انتهى · ويمكن ان يقال ان مراد من عبر بالتركيب ما يشبه التركيب لا حقيقته فليتدبر (قوله وامتنع الفتح لامتناع التركيب) هذا ويستحق ان يفرد هذا البحث بالتأليف ·

---

[1] من ذلك قولهم في ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة انه على نية ولا كل بيضاء شحمة لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين · منه

نحو* رايت الله اكبر كل شيء * ويلغين برجحان ان تاخرن نحو القوم في اثرى ظننت وبمساواة ان توسطن نحو* وفي الاراجيز خلت اللؤم والخورا *وان وليهن ما اولا اوان النافيات اولام الابتداء او القسم او الاستفهام بطل عملهن في اللفظ وجوبا ويسمى ذلك تعليقا نحو لنعلم اي الحزبين احصى *ش* الباب الثالث من النواسخ ما ينصب المبتدا والخبر معا وهو افعال القلوب

لانه كثير المسائل شريف · والله تعالى الموفق (قوله ما ينصب المبتدا والخبر) اي مفعولين كما يقتضيه كلامه · وهذا ما عليه الجمهور وهو المشهور · وذهب الفراء الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا · وفيه نظر لان ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي اصله الخبر · قيل[١] وهو ايضا معارض بوقوعه معرفة وجامدا وبانه لايتم الكلام بدونه · وذهب السهيلي الى ان المفعولين في هذا الباب ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى · واستدل بظننت زيدا عمروا فانه لايقال زيد عمرو الا من جهة التشبيه وانت لم ترده · واجيب[٢] بمنع عدم الارادة بسند انه يقال ظننت زيدا عمروا فتبين خلافه فالظن المذكور لتشبيهه به · وقيل[٣] انه متأول بمعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو كما ان قولك زيد حاتم متأول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله وهو افعال القلوب) قال في التوضيح وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة بالقلب · وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة اقسام ما لايتعدى بنفسه نحو فكر وتفكر · وما يتعدى لواحد نحو عرف وفهم · وما يتعدى لاثنين وهو المراد انتهى · وهل الاختلاف بين نحو عرف وعلم لامر معنوي او ان ذلك موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر قولان · ذهب الى الثاني الرضي[٤] وذهب جمع الى الاول · قال في شرح

(١) اعترض بان الحال قد تاتي معرفة وجامدة كثيرا بل اجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل الفراء وافقهم على ذلك تدبر · منه (٢) قرره الزرقاني · منه (٣) قاله الكافيجي · منه
(٤) ثم ان الرضي ناقض نفسه في باب كاد قيل وهو الحق فارجع اليه · منه

وهو ظنّ نحو واني لاظنك يافرعون مثبوراً ورأى نحو انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً وقول الشاعر

رايت الله اكبر كل شيئ * محاولة واكثرهم جنودا

وحسب نحو لاتحسبوه شرًّا لكم ودرى كقوله

دريت الوفيّ العهد ياعرو فاغتبط * فان اغتباطا بالوفاء حميد * وخال كقوله يخال به راعي الحمولة طائراً * وزعم كقوله * زعمتني شيخاً ولست بشيخ * انما الشيخ من يدب دبيبا

المطالع بعد ان فرق بين العلم والمعرفة بان العلم يتعلق بالمركبات اوالكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات او البسائط ومن هنا تسمع النحويين يقولون علم تتعدى الى مفعولين وعرف تتعدى الى واحد (قوله ظن) من الظن وهو رجحان احد الطرفين. وترد بمعنى علم[1] فتفيد اليقين وتنصب مفعولين ايضا. و بمعنى اتهم فتتعدى الى واحدٍ (قوله رأى) اي بمعنى علم. وقد ترد بمعنى ظن لامن الرأي فانها حينئذ تتعدى الى واحد تارة كرأى ابوحنيفة حل كذا. والى اثنين اخرى كرأى ابوحنيفة كذا حلالا (قوله وحسب) هي كظن فالغالب كونها للرجحان كقوله. وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة. وقد تاتي لليقين كقوله * حسبت التقى والجود خير تجارة * رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا * (قوله ودرى) في لغة بمعنى علم فتفيد اليقين قال ابو حيان لم يعدها اصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل البيت على تضمين دريت معنى علمت والتضمين لاينقاس انتهى وقال في التوضيح والاكثر في هذا يعني درى ان تتعدى بالباء فاذا دخلت عليه الهمزة تعدّى لاخر بنفسه نحو ولا ادريكم به ومحل هذا اذا لم يدخل على الفعل اداة الاستفهام والاّ تعدّى الى ثلاثه نحوقوله وما ادريك ما الحاقه فالكاف مفعول اول والجملة الاستفهامية سدّت مسدّ المفعولين الباقيين قاله بعض المحققين (قوله وخال) ماضي يخال. واما ماضي يخول فسيئاتي عليه الكلام. ان شاء الله تعالى المليك العلام. وهي كظن فتفيد

---

(١) نحو اني ظننت اني ملاق حسابيه. منه

ووجد كقوله تعالى تجدوه عند الله هو خيرًا واعظم اجرا وعلم كقوله تعالى فان علمتموهنّ مؤمنات *

الزجحان بكثرة كقوله · اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى · واليقين بقلة كقوله * ودعوتني وزعمتَ انك صادق * ولقد صدقت وكنت ثَمّ امينا * قال في التوضيح والاكثر في هذا وقوعه على اَنَّ واَنْ وصلتها نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا · وقوله وقد زعمت اني تغيرت بعدها (قوله ووجد) بمعنى تيقن لابمعنى حزن وحقد فانهما لازمان (قوله وعلم) بمعنى تيقن او ظن لابمعنى عرف فانها تتعدى الى واحد كعلمت[1] الشيءَ هذا وبقيت افعال قلبية غير ما ذكر مسطورة في المطولات * خاتمة * تأتي هذه الافعال لمعان اخر فلا تتعدى لمفعولين · فتأتي علم للعلمة بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة السفلى · وتأتى رأى بمعنى ابصر نحو رأيت زيدا اي ابصرته · واشار نحو رأى زيد كذا اي اشار به · وبمعنى ضرب نحو رأى زيد الصيد اي ضرب ريته واصابها · وتأتي زعم بمعنى كفل[2] نحو زعمت زيدا اي كفلته وضمنته · وبمعنى رأس[3] نحو زعم زيد اذا رأس ومنه زعيم القوم فلان اي رئيسهم · وبمعنى قال كقوله

يالهف نفسي اذا كان الذي زعموا * حقًّا وماذا يردّ اليوم تلهيفي

اي قالوا نص عليه ابن برّي · وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة اذا سمنت او هزلت · وبمعنى طمع يقال زعم في غير مزعم اي طمع في غير مطمع · وتأتى درى بمعني خدع نحو درى الذئب الصيد اي خدعه واستخفى له ليفترسه · وتأتي حسب بمعنى احمرّ لونه وابيّض يقال حسب الرجل اذا احمرّ لونه وابيّض كالبرص عافانا الله تعالى والمسلمين · وتأتي خال بمعنى تكبّر وهي ماضي تخول يقال خال الرجل اي تكبّر واعجب بنفسه · وبمعنى ظلع يقال خال الفرس اي ظلع · وغير ذلك كذا قرره كثير

---

[1] وقال تعالى لاتعلمون شيئا · منه [2] ومنه وانا به زعيم وقولهم الزعيم غارم · منه [3] بالهمزة وتركه · منه

ومن احكام هذه الافعال انه يجوز فيها الالغاء والتعليق فاما الالغاء فهو عبارة عن ابطال عملها في اللفظ والمحل لتوسطها

من الفضلاء (قوله من احكام هذه الافعال) اي وما الحق بها في بعض الاحكام ومصادرها مثلها . لكن ذكر بعضهم ان الالغاء واجب في التوسط والتأخر فيها لان المصدر لاينصب ما قبله (قوله يجوز فيها الالغاء والتعليق) وانما جاز الغاء هذه الافعال دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها ان معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب ثم ينضم الى ذلك اما تأخرها عن المفعولين او توسطها بينهما والعامل اذا تأخر عن المفعول ولوكان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز الغائها ولا كذلك غيرها من الافعال قاله الحفيد (قوله لتوسطها) قال الدنوشري اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين ففي هذه الحالة انت بالخيار في الاعمال والالغاء فان تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الالغاء نحو لزيد ظننت قائم . وان كان الفعل منفيا تعين الاعمال نحو زيدا لم اظن قائما . ومن مواضع الالغاء وقوعها بين معمولي ان

نحو ان المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر

وبين سوف ومصحوبها نحو قوله

وما ادري وسوف اخال ادرى * اقوم آل حصن ام نساء

وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله . فما جنة الفردوس اقبلت تبتغي . ولكن دعاك الخير احسب والشر . وقال ايضا فائدة اذا تقدم هذه الافعال شيئ فان كان لام التأكيد تعين الالغاء نحو ان زيدا لظننت ابوه قائم . وان كان حرف استفهام نحو اظن زيدا منطلقا فالاعمال متعين . وان كان المتقدم ما يصلح ان يكون معمولا لهذه الافعال نحو اين ومتى تظن زيدا قائما فان جعلتهما معمولين لقائم فانت بالخيار . وان جعلتهما معمولين لتظن لم يجز الا الاعمال كما قال سيبويه لان الظن لم يقع بين عامل

بين المفعولين او تاخرها عنهما مثال توسطها بينهما قولك زيداً ظننت عالما بالاعمال ويجوز زيد ظننت عالم بالاهمال قال الشاعر

أبا لاراجيز يا ابن اللؤم توعدني * وفي الاراجيز خلت اللؤم والخورا

فاللؤم مبتدا مؤخر وفي الارجيز في موضع رفع لانه خبر مقدم والغيت خلت لتوسطها بينهما وهل الوجهان سواء او الاعمال ارجح فيه مذهبان ومثال تاخرها عنهما قولك زيد

ومعمول بل وقع صدرا والذي تقدّم عليه انما هو معموله وقيل يجوز الالغآء انتهى . وهو تفصيل حسن (قوله بين المفعولين) واما بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز الالغآء ايضا عند البصريين ويجب عند الكوفيين . ووجهه انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتداء بالاسم اذا تقدّمه الفعل قاله الخضراوي وابو حيّان . وشاهد الجواز قوله . شجاك اظنّ ربع الظاعينا . يروى برفع ربع على الفاعلية و بنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعول ثاني وفيه ضمير مستتر راجع الى ربع قاله في المغني واعترض بانا لانسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدّم وربع الظاعينا مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه قاله في التصريح (قوله او تأخرها) قال بعضهم ففي هذه الحالة يجوز الالغآء والاعمال ولكن لكل منهما شرط اما شرط الالغآء فعدم انتفآء الفعل فلو نفي تعيّن الاعمال نحو زيدا قآئما لم اظن لانه لايجوز ان يبنى الكلام على المبتدا والخبر ثم تأتي بالظن المنفي . واما شرط الاعمال فان لاتدخل على الاسم لام الابتدآء فلو دخلت تعيّن الالغاء نحو لزيد قآئم ظننت (قوله ويجوز زيد ظننت عالم بالاهمال) هذا اذا لم يؤكد الفعل بمصدر منصوب والاّ فلا يحسن الغآئه ولو تأخر اذ التاكيد دليل الاعتناء بحاله والاهمال ظاهر في ترك الاعتنآء فبينهما شبه التنافي . واما تأكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر فاسهل كما قاله الرضي اذ ليسا صريحين في المصدرية (قوله فيه مذهبان) ذهب الى الاول ابو حيان . قال لان

عالم ظننت بالاهمال وهو الارجح بالاتفاق ويجوز زيداً عالما ظننت بالاعمال قال الشاعر

القوم في اثري ظننت فان يكن * ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا

فالقوم مبتدا وفي اثري في موضع رفع على انه خبره واهملت ظن لتاخرها عنهما ومتى تقدم الفعل على المبتدا والخبر معاً لم يجز الاهمال لا تقول ظننت زيد قائم بالرفع خلافا للكوفيين واما التعليق فهو عبارة عن ابطال عملها لفظا لا محلا لاعتراض ماله صدر الكلام بينها و بين معموليها والمراد بماله صدر الكلام ما النافية كقولك علمت ما زيد قائم قال الله تعالى لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فهؤلاء مبتدا وينطقون خبره وليسا مفعولا اولا وثانيا ولا النافية كقولك علمت لا زيد قائم ولا عمرو وان النافية كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا اي ما لبثتم الا قليلا ولام الابتداء نحو قولك علمت لزيد

ضعف العامل بالتوسط سوّغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح وجزم به في الجامع وصححه المرادي . وذهب الى الثاني غيره قائلا ان العامل اللفظي اقوى من المعنويّ وبذلك جزم في الاوضح (قوله وهو الارجح باتفاق) اي لضعفه بالتأخر (قوله خلافا للكوفيين) وكذا الاخفش من البصريين لكن الاعمال عندهم ارجح . واجاز ابن مالك ايضاً الالغاء لكن على قبح (قوله ما النافية) اي مطلقا سواء وقعت في جواب قسم ام لا (قوله قال الله تعالى لقد علمت الآية) قال الشهاب القاسمي ان قلت بمَ يفترق الاعمال والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق . قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لاجزائها و بعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها تأمل (قوله ولا النافية الى قوله وان النافية) قيدهما في التوضيح بقوله في جواب قسم ملفوظ به او مقدّر وهو المعتمد وقال الرضي لها الصدر مطلقا والكلام في ذلك طويل (قوله لام الابتداء) اي ولو تقديرا ومنه . اني رأيت مِلاكُ الشيمة الأدبُ . اذ الأصلُ لَمِلاكُ . قال اللقاني ان قلت يرد عليه عدم اطراد العلّة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الّا على جملة لان لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو ان زيدا لقائم . قلت قد صرحوا

قائم وقوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولام القسم كقول الشاعر
ولقد علمت لتأتين منيتي * ان المنايا لاتطيش سهامها * والاستفهام

بان الاصل فيها التقديم واصله لَإِنَّ زيدا قائم ثمّ اخرّت اللام لاصلاح اللفظ قاله الرضي (قوله وقوله تعالى ولقد علموا الآية) قيل يجوز ان تكون مَنْ شرطيه وماله من خلاق جواب القسم وهو بعيد (قوله ولام القسم) قال ابو حيان واكثر اصحابنا لايذكرون لام القسم في المعلقات ٠ وفي الغرّة ولام القسم لاتعلق كقوله

لقد علمت أُسدٌ أَنَّنَا * لهم يوم نصرٍ لنعم النصير

بفتح اَنَّ فهذه لام القسم ولم تعلّق ونقول علمتُ اَنّ زيدا ليقومن بفتح انّ انتهى٠ ولعل ذلك لما راوْا من التنافي فان جملة جواب القسم لامحل لها والجملة المُعلَّقُ عنها العامل لها محل فيتنافيان ٠ واجيب بان القسم وجوابه في محل نصب معلق عنهما العامل بلام القسم لاجملة الجواب فقط ليرد المحذور٠ فان قيل ان القسم مقدّر قبلها فكيف تعلّق عنه ولم تتصدّر عليه ٠ يجاب بان القسم لما كان المقصود به تاكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم هذا ان قلنا اِنّ المعلِّق لابد ان يتقدم على جميع الجملة المعلّقة او يكون هو احد المعمولين وفيه نزاع ٠ ويمكن ان يجاب ايضا على تقدير ان المعلق عنه جملة الجواب فقط بالاختلاف الاعتباري كافٍ في كون الجملة لها محل ولا محل لها (قوله كقول الشاعر ولقد علمت الخ) قال في المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ومثّل بقوله ولقد علمت البيت ونحوه في الرضي قيل فاخرج لام لتأتين عن كونها للقسم فافهم (قوله والاستفهام) يشمل هل وفيها خلاف هذا ٠ وعدّ بعضهم من المعلقات لعل لانه مثل الاستفهام في انه غير خبرٍ وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه ٠ وخصه في الجامع بدرى نحو وما يدريك لعله فتنه ٠ وكذا لو الشرطية وكم الخبرية وان امّا مطلقا او التي في

كقولك علمت ازيد قائم وكذلك اذا كان في الجملة اسم استفهام سواء كان احد جزئي الجملة او كان فضلة فالاول نحو قوله تعالى ولتعلمن اينا اشد عذاباً وابقى والثاني كقوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب منصوب بينقلبون على المصدرية اي ينقلبون اي انقلاب ويعلم معلقة عن الجملة باسرها لما فيها من اسم الاستفهام وهواي وربما توهم بعض الطلبة انتصاب اي بيعلم وهوخطأ لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وانما سمي هذا الاهمال تعليقاً لان العامل في نحو قولك علمت ما زيد قائم عامل في المحل وليس عاملا في اللفظ فهو عامل لاعامل فشبه بالمرأة المعلقة التي هي لامزوجة ولامطلقة والمرأة المعلقة هي التي اساء زوجها عشرتها والدليل على ان الفعل عامل في المحل

خبرها اللام . فحقق المقام (قوله كقولك علمت ازيد قائم) اي علمت جواب هذا الكلام . وقيل الاستفهام في مثله صوريّ ليس المراد به حقيقته لاستحالة الاستفهام عما اخبر انه علمه (قوله سواء كان الخ) نقل اللقاني عن الرضي انه اذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لايعلق فعل القلب عن المفعول الثاني نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو . وجوّز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان الاستفهام يعمّ الجملة التي بعد علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقويّ لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما انتهى قال الشهاب كأن مراده تعيّن النصب وامتناع الرفع فما نافية ولعلّ هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثاني (قوله عامل في المحل) اي محل الجملة دون محل كل واحد من جزئيها لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة فاذا امتنع عملها في الجزئين رجعت الى الاصل وهو محل الجملة قاله بعض المحققين (قوله والدليل على ان الفعل الخ) قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلّق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان في موضع نصب . والثاني للكوفيين لاموضع لها وانه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لاموضع لها ايضا الاّ ان الافعال انفسها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لاتتعدى

انه يجوز العطف على محل الجملة بالنصب كقول كثير * وما كنت ادري قبل عزة ما البكا * ولا موجعات القلب حتى تولّت * فعطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكاء الذي علق عن العمل فيه قوله ادري * ص * باب الفاعل مرفوع كقام زيد ومات عمرو ولا يتاخر عامله عنه ولا تلحقه علامه تثنية ولا جمع بل يقال قام رجلان ور " ونساء كما يقال قام رجل وشذّ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل اومخرجيّ هم وتلحقه تا التأنيث ان كان موءنثا كقامت هند وطلعت الشمس ويجوز الوجهان في مجازي التأ

وصارت الجملة بعده جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل (قوله انه يجوز العطف الخ) يفهم من بعض عباراتهم انه انما يعطف على محل الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من اموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمرو لان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فاذا كان في الكلام مفرد يؤدّي معنى الجملة صح ان تتعلق به والاّ فلا . لكن هل اعراب المعطوف مراعات للمحل على سبيل اللزوم اولا كما يدل عليه ظاهر التعبير بالجواز لم يفصحوا بصريح الجواب فليحرر ذلك (قوله تعطف الخ) قال في المغنى هكذا استدّل ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكاء مفعول وانّ ما زائدة وانّ الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل . اوان الواو للحال وموجعات اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء انتهى قال في التصريح وعلى الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكاء وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي وهو في معنى قلبي له موجعات وقضيته ان المعطوف مفرد في معنى الجملة لكن . قال اللقاني في قوله ولا موجعات حذف المفعول الثاني اي ما هي والا لزم عمل ادري في المفرد وذلك لا يجوز ويبين لك ان المعطوف جملة قول الرضي فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل * باب الفاعل * (قوله الفاعل مرفوع) لانه عمدة لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند

الظاهر نحو قد جاءتكم موعظة من ربكم وفي الحقيقي المنفصل نحو حضرت القاضي امراة والمتصل في باب نعم و بئس نحو نعمت المرأة هند وفي الجمع نحو قالت الاعراب الاجمعي التصحيح فكمفرديها نحو قام الزيدون وقامت الهندات وانما امتنع فى النثر ما قامت الا هند لان الفاعل مذكر محذوف كحذفه في نحو اواطعام في يوم ذي مسغبة يتيما وقضي الامر واسمع بهم وابصر ويمتنع في غيرهن * ش * لما انقضى الكلام في ذكر المبتدا والخبر وما يتعلق بهما من ابواب النواسخ شرعت فى ذكر باب الفاعل وما يتعلق به من باب النائب و باب التنازع وما يتعلق به من باب الاشتغال * اعلم ان الفاعل عبارة عن اسم صريح اومؤول به اسند اليه

وفاقاً لسيبويه لا الاسناد خالفا لخلف الاحمر . وقد ينصب و يرفع المفعول شذوذا اذا ظهر المعنى [1] وقد يرفعان [2] وقد ينصبان [3] معا كما ذكره المصنف في شرح بانت سعاد (قوله الفاعل عبارة الخ) اي اصطلاحا واما لغة فهو من اوجد الفعل (قوله اسم) اي ظاهر اومضمر بارز او مستتر (قوله اومؤول به) اي بسابك وهو ان وان وما دون لو وكي وهذا هو المشهور وخالف فيه الكوفيون فاجازوا ان يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الاحرف الثلثة كما جاز في باب المبتدا نحو [4] سوآء عليهم أ انذرتهم ام لم تنذرهم ولا حجة لهم في نحو ثم بدالهم من بعد ماراأو الآيات ليسجننه حيث اولوا يسجننه بالسجن على انه فاعل بدا لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعاً الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدالهم بدآء كما جاء مصرّحا به في قوله . بدالي من تلك القلوص بدآء . (قوله اسند اليه الخ) مراده بالاسناد في هذا المقام مطلق الرّبْط والتعليق

---

(١) سمع من كلامهم خرق الثوب المسمار وجعله ابن الطراوة قياساً . منه (٢) كقوله كيف من صاد عقعقان و بوم فالضمير المستتر فاعل مرفوع وعقعقان مفعول مرفوع بدليل قوله و بوم بالرفع . منه
(٣) كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات . منه (٤) فان سوآء خبر مقدم والمنسبك بما بعده مبتدا موخر اي انذارك لهم وعدمه سوآء . منه

فعل او مؤول به مقدم عليه بالاصالة واقعا منه او قائما به مثال ذلك زيد من قولك ضرب زيد عمرًا وعلم زيد فالاول اسم اسند اليه فعل واقع منه فان الضرب واقع من زيد والثاني اسم اسند اليه فعل قائم به فان العلم قائم بزيد وقولي اولا او مؤول به يدخل فيه نحو ان تخشع في قوله تعالى الم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فانه فاعل مع انه ليس باسم ولكنه في تاويل الاسم وهو الخشوع وقولي ثانيا او مؤول به يدخل فيه مختلف في قوله تعالى مختلف الوانه

لاضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو ان قام زيد وفاعل الصفات في بعض الاحوال وفاعل المصدر وغير ذلك قاله الدنوشري (قوله فعل) اي تام كما هو المتبادر فلا يرد على الحد اسم كان واخواتها وما تصرف منها (قوله او مؤول به) المراد به ما شبهه في العمل والدلالة على المعنى المصدري وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وامثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان . وعد بعضهم الجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق كاسد بمعنى شجاع نحو زيد اسد واسد غلامه وزاد ابو حيان لتتميم الحد قوله او اسم موضوع موضع الفعل بناء على ان الاسم الموضوع موضعه ليس من المؤل به نحو اياك انت وزيدان تخرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر وقد الغز به بعضهم فقال

اَبنْ لي ما ضميرٌ ذو ضمير * له رفع بـه وله استتار
وقد عدّوه فـاعله وقـالوا * له التأكيد صار له اعتبار

(قوله مقدّم عليه) اي بان يكون بعده حقيقة او حكما كما في الفاعل المستتر فان التقديم هناك حكمي . والضمير في قوله مقدم عليه راجع الى احد الامرين المستفاد من لفظة او فلا تغفل . قيل وينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الاعلم وابن عصفور انهما قالا في قلّما وصالٌ على طول الصدود يدوم . اِنَّ وصال فاعل يدوم المذكور وان الذي سوغ ذلك الضرورة . وقد يقال لانسلم ان وصال فاعل قدّم للضرورة بل

فالوانه فاعل ولم يسند اليه فعل ولكن اسند اليه مؤول بالفعل وهو مختلف فانه في تاويل يختلف وخرج بقولي مقدم عليه نحو زيد من قولك زيد قام فليس بفاعل لان الفعل المسند اليه ليس مقدما عليه بل مؤخرا عنه وانما هو مبتدا والفعل خبره وبقولي بالاصالة نحو زيد من قولك قائم زيد فانه وان اسند اليه شيء مؤول بالفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه ليس بالاصالة لانه خبر فهو في نية التأخير وخرج بقولي واقعاً منه الخ نحو زيد من قولك ضرب زيد فان الفعل المسند اليه واقع عليه وليس واقعاً منه ولا قائما به وانما مثلتُ للفاعل بقام زيد ومات عمرو ليعلم انه ليس معنى كون الاسم فاعلا ان مسماه احدث شيئاً بل كونه مسندا اليه على الوجه المذكور الاترى ان عمرا لم يحدث الموت ومع هذا يسمى فاعلاً * واذا عرفت الفاعل فاعلم ان له احكاما

هو مبتدا خبره جملة يدوم وفاعله المستتر الراجع اليه · ولو سلم لا يرد نقضا لان الضرورة لا يجب ان تدخل في التعريف (قوله فالوانه فاعل) اي لمختلف وصح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف الوانه (قوله ليس بفاعل) خلافاً للكوفيين وسيأتي تحقيقه ان شآء الله تعالى (قوله وخرج بقولي واقعا منه الخ) اخرج بعضهم ذلك بتقييد الفعل باصلي الصفة · قيل وكان ما فعله المصنف هنا اولى لان هذا القيد كما يخرج ذلك يخرج بعض افراد الفاعل كفاعل نعم وبئس وشهد مخففا (قوله لم يحدث الموت) لكنه قام به وهو وجودي عند بعض لظاهر خلق الموت والحيوة ولحديث ذبح يحيى عليه السلام له بين الجنة والنار على صورة كبش وعدمي عند آخرين وفسروه بانه عدم الحيوة عما من شأنه ان يكون حيا[1] (قوله ان له احكاما الخ) هي على ما ذكره في التوضيح سبعة هذه الثلاثه المذكوره هنا والرفع السابق في المتن · وانه لابد منه فان ظهر فذاك والا فهو ضمير مستتر · وانه يصح حذف فعله جوازا ووجوبا كما بين في محله · وان الاصل فيه ان يتصل بفعله وسيذكره ان شآء الله تعالى

---

[1] وخلق بمعنى قدر عندهم وقد يقال اعدام الملكات ليست كغيرها فتأمل · منه

احدها ان لا يتأخر عامله عنه فلا يجوز في نحو قام اخوك ان تقول اخوك قام وقد تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه وانما يقال اخوك قام فيكون اخوك مبتدا وما بعده فعل وفاعل والجملة خبر والثاني انه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع فلا يقال قاما اخواك ولا قاموا اخوتك ولا قمن نسوتك بل يقال في الجميع قام بالافراد كما يقال قام اخوك هذا هو الاكثر ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل فعلاً كان كقوله عليه الصلاة والسلام

(قوله ان لا يتأخر عامله عنه) بان يتقدم هو لانه كالجزء من الكلمة فلا يرتكب فيه التقديم وان ارتكب فصله لان العمش خير من العمى · وخالف في ذلك الكوفيون فزعموا جواز تقديم الفاعل فيقولون الزيدان قام · واستدلوا بقوله · ما للجمال مشيها وئيدا · وعند البصريين ما وَرَدَ من نحو ذلك موؤل او ضرورة او شاذ (قوله تضمن ذلك الحد الذي ذكرناه) في قوله مقدّم عليه بالاصالة والدور على تقدير وروده مدفوع بان التعريف لفظي على حد الغضنفر الاسد (قوله انه لا يلحق علامة تثنية ولا جمع) اي اذا كان الفاعل ظاهراً مثنى اومجموعاً قيل هذا وكذا ما بعده في الحقيقة من احكام الرافع لا الفاعل (قوله فلا يقال قاما اخواك) لانه لو قيل ذلك لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدا موخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم مع ثقل ذلك وامكان التحرز عنه · وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث الحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التأنيث ليست بعلامة اضمار فلا تلتبس بعلامة الاضمار · وقيل[1] في التفرقة غير ذلك (قوله ومن العرب) هم على المشهور من طي · وحكى بعض البصريين ذلك عن ازْدِ شَنُوءَة

---

[1] وهو ان تانيث الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء دلالته في الاول والالباس في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فان لهما في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها واعترض عليه بانه قد يسمى بالمثنى والجمع فعلامتهما في الفاعل غير مطردة ايضا واجيب بان ذلك قليل فيتحمل فافهم وتامل · منه

يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار او اسما كقوله عليه الصلاة والسلام او مخرجيّهم قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل وددتُ ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجويهم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء والاكثر ان يقال يتعاقب فيكم ملائكة او مخرجيهم بتخفيف الياء والثالث انه اذا كان مونثا

(قوله يتعاقبون فيكم ملائكة) اي تأتي طائفة عقيب طائفة ثم تعود الاولى عقيب الثانية وفي رواية ان لله ملائكة يتعاقبون فلا شاهد حينئذ (قوله وكقوله صلى الله تعالى عليه وسلم او مخرجيّهم) هذا مبني على ان هم فاعل اسم الفاعل وصحح جمع ان مخرجي خبر مقدم وهم مبتدا مؤخر قال ابن مالك ولا يجوز العكس لئلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اضافة مخرج غير محضة. وقال ابن الحاجب لان مخرجي جمع والوصف وما بعده اذا تطابقا في غير الافراد كان الاول خبراً مقدما والثاني مبتدا مؤخرا فعلى هذا لاشاهد ايضا تذكر (قوله والاصل او مخرجوي) اي بعد اسقاط النون للاضافة والا فالاصل او مخرجوني (قوله فقلبت الواو ياء الخ) للقاعدة المشهورة اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت (قوله وادغمت الياء في الياء) اي وكسر ما قبلها بدلا عن الضمة للتخفيف كما فتحت الياء له (قوله والاكثر ان يقال يتعاقب فيكم ملائكة) اي دون يتعاقبون . ثم ان هذه الاحرف اللاحقة قيل انها ليست ضمائر بل هي علامات للفاعل كالتاء في قامت هند. وقيل انها ضمائر والاسم بعدها بدل منها بدل كل من كل او مبتدا والجملة قبله خبر. والاول لايجرى في نحو ما قاما الا هما لتعين التأكيد بالاجماع. ولا يجرى الثاني ايضا في نحو. وان كانا له نسبٌ وخيرٌ. لامتناع دخول ان الشرطية على الجملة الاسمية على الصحيح (قوله ان كان مؤنثا) اي تأنيثا معنوياً انضم اليه اللفظي ام لا. واورد عليه نحو برغوث مما لايتميز مذكره عن مونثه فانه لايؤنث وان اريد به مؤنث كما ذكره ابو حيان. وذكر ايضا ان نحو نملة مما فيه التاء ولا يتميز مذكره مؤنثٌ وان اريد به مذكر

لحق عامله تاء التأنيث الساكنة ان كان فعلاً ماضياً او المتحركة ان كان وصفاً فتقول قامت هندٌ وزيدٌ قائمة امه ثم تارة يكون الحاق التاء جائزا وتارة يكون واجباً فالجائز في اربع مسائل احداها ان يكون المونث اسماً ظاهراً مجازيَّ التأنيث ونعني به ما لافرج له تقول طلعت الشمس وطلع الشمس والاول ارجح قال الله تعالى قد جاءتكم موعظة وفي آية اخرى قدجاءكم بينة الثانية ان يكون المونث اسماظاهراحقيقي التأنيث وهو منفصل من العامل بغيرالاّ وذلك كقولك حضرت القاضي امرأة ويجوزحضرالقاضي امرأة

(قوله لحق عامله) اي حيث امكن ولم يمنع مانع فلا يرد نحو ضربت بكسر التاء فانه لايجوز ان يلحقه علامة التأنيث (قوله ان كان فعلاماضيا) اي جامدا كان او متصرفا تاماً او ناقصاً [1] فانهافي جميع ذلك تلحقه في الآخر وان كان مضارعاً لحقته في اوله (قوله ان كان وصفا) يستثنى منه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل واسم التفضيل في بعض احواله . ثم ان كان العامل الجار والمجرور او الظرف او اسم الفعل لم تلحقه علامة التأنيث (قوله والاول) اي الالحاق ارجح من تركه . ودليله قيل الكثرة . وقيل الترك في مثل هذا ارجح اظهارا لفضل الحقيقي على غيره قوله حقيقي التأنيث) استظهر ترك هذا القيد ليعم المجازي اذ لم يذكره . والمراد بذلك غير المنقول من اسم مذكر كما لو سمي انثى بزيد فانه كما قال الجامي يتعين فيه الاثبات رفعا للالباس . وقيده عصام الدين بما اذا لم تقم قرينة على التأنيث نحو جاء اليوم زيد الكريمة . واعترض بان القرينة في هذا المثال مؤخرة والمقصود رفع الالباس من اول الكلام فتدبر (قوله منفصل عن العامل بغير الا) يدخل فيه المنفصل بالباء في مثل كفى بهند وقد اوجبوا فيه التذكير فتذكر (قوله ويجوز حضر القاضي امرأة الخ) وانما لم يجب التأنيث مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فضعفت العناية به . والقول بان الفاصل صار كالعوض من تاء التأنيث يخدشه صحة الجمع بينهما

[1] ويحمل الفاعل حينئذ على ما هو اعم من المجازي . منه

والاول افصح الثالثة ان يكون العامل نعم و بئس نحو نعمت المراة هند ونعم المرأة هند الرابعة ان يكون الفاعل جمعاً نحو جاءت الزيود وجاء الزيود وجاءت الهنود وجاء الهنود فمن انث

ولو كان كالعوض لما جاز ذلك[1] (قوله والاول افصح) لكثرته وقوة جانبه (قوله ان يكون العامل نعم و بئس) هذا غير مختص بما ذكر بل هو مطرد في كل مكان قصد به الجنس مثل صارت المرأة خيرا من الرجل . بقي الخلاف في نحو ما جاءني من امرأة فقيل بجواز الامرين لما ان الكلام على الجنسية وقيل بوجوب الالحاق لما انه ليس المراد بالفاعل هنا الجنس بل الواحد والعموم انما جاء من النافي (قوله نعمت المرأة هند) لا يتوهم من التمثيل اختصاص ذلك بالاسناد الى الظاهر فقط بل يجوز الوجهان ايضا عند الاسناد الى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو نعم امرأة هند كما صرح بذلك السيوطي وغيره (قوله ونعم المرأة هند) قيل التأنيث اولى وهو بالنظر للظاهر من كون الفاعل مؤنثاً ودونه التذكير وهو بالنظر الى ان المقصود الجنس ولفظه مذكر (قوله ان يكون) جمعا اي مكسرا ومثله اسم الجنس كاورقت الشجر واورق الشجر . واسم الجمع ككذبت قبلهم قوم نوح و كذب به قومك و كذا نحو ذَهَبَ اللذون وذهبَتْ اللذون واللحاق اولى على المشهور . وعن الدماميني ان الحذف احسن لان التأنيث بالتأويل (قوله وجاء الهنود) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال (قوله فمن انث الخ) قال اللقاني ان قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة يعني بها الجمع واسمه واسم الجنس وتأنيث الفعل المسند اليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر اورق ولا اورقن ولا الرجال جاؤا ولا النساء قمن . قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد و يؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير و يذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع و يونث في نحو النساء قمن انتهى قيل وانت

[1] اي واللازم باطل فكذا الملزوم . منه

فعلى معنى الجماعة ومن ذكر فعلى معنى الجمع ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح فانه يحكم لهما بحكم مفرديهما فتقول جاءت الهندات بالتاء لاغير كما تفعل في جاءت هند وقام الزيدون بترك التاء لاغير كما تفعل في قام زيد والواجب فيما عدا ذلك وهو مسئلتان احداهما المؤنث الحقيقي التأنيث الذي ليس مفصولا ولا واقعا بعد نعم او بئس نحو اذ قالت امرأة عمران الثانية ان يكون ضميرا متصلاً

خبير بان التأويل بالجماعة في التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكورات و بالجمع في التذكير عند الاسناد اليه يجرى عند الاسناد الى ضمائرها من غير فرق فلاحاجة الى السؤال ولا الى الجواب (قوله ويستثنى الخ) خلافا للكوفيين فيهما وللفارسي في جمع المونث فراجع التوضيح وشرحه[1] (قوله جمعا التصحيح) اختلفت مفاهيم عباراتهم فمن بعض يفهم ان المراد بجمع التصحيح ما حصلت فيه الشروط السابقة. ومن بعض ان المراد به ما يشمل الملحق الغير المستوفي فعلى الاول يجوز في نحو البنين والوابلين الامران. وعلى الثاني حكمه كحكم ما الحق به. ولم يتحرر منها الى الآن. كلام سالم من سهام الاذهان (قوله بترك التاء) قيل لان سلامة نظمه تدل على التذكير (قوله الحقيقي التأنيث) قال الزرقاني هو على ما قال ابن الناظم ما كان من الحيوان بازائه ذكر كامرأة ونعجة واتان انتهى. ويرد عليه ما ليس له ذكر من الحيوان كالعقاب. فقول بعضهم ماله فرج اشمل لكن ينبغي ان يريد محل الوطئ ليشمل الطير فليس له الا الدبر قاله الحمصي (قوله نحو اذ قالت امرأة عمران) فلا يجوز في هذا وامثاله ترك التاء فلا يقال مثلا هنا واذ قال امرأة عمران بالتجريد. واما ما حكاه سيبويه عن بعض العرب من قوله قال فلانة فهو شاذ لاينقاس عليه وان افهمت عبارة الالفية انه ينقاس على قلة. قال الدنوشري والذي يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دالاً على المونث وانما هو دالّ على لفظ يدل على المونث كما يعلم من باب النداء (قوله ضميرا متصلا)

---

[1] ففيه دليلهم ورده. منه

كقولك الشمس طلعت وكان الظاهر ان يجوز في نحو ما قام الا هند الوجهان ويترجح التأنيث كما في قولك حضر القاضي امراة ولكنهم اوجبوا فيه ترك التاء في النثر

اي حقيقيا او مجازيا وانما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثمة فاعلا مذكرا منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها. وقيد الضمير بالمتصل احترازا من المنفصل من نحو الشمس ما طلع الا هي فالتذكير واجب. قال الازهري لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان. ثم ان المتصل كما قال اللقاني يحتمل ان يراد به ما لم ينفصل من الفعل ويمكن ان يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر اثر الاحتمالين في نحو غلام هند يقوم هي معه انتهى. وحاصله ان المراد بالاتصال على الاول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وانه يعلم وجوب التأنيث في المثال المذكور على الاول دون الثاني وكلام الازهري في التعليل السابق يؤيد الثاني فافهم (قوله كقولك الشمس طلعت) فلا يجوز فيه الشمس طلع لما سلف قال المصنف ويجوز ترك التاء في الشعر مع اتصال الضمير ان كان التأنيث مجازيا كقوله ولا ارض ابقل ابقالها. وقال ابن كيسان يجوز في النثر ايضا لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والمظهر. واستدل على ذلك بان الشاعر كان يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه دل على انه مختار لا مضطر. وقد يقال ان التذكير لتأويل الارض بالمكان ولا يأباه تأنيث الضمير في ابقالها اذ لا مانع من اعتبار الامرين التانيث باعتبار لفظ الارض والتذكير باعتبار المعنى والتاويل بالمكان وكم لذلك من نظير نحو كلا ومن الموصلة (قوله لكنهم اوجبوا ترك التاء في النثر) قيد به احترازا عن الشعر فقد انشد الاخفش على التانيث فيه. ما برئت من ريبة وذم. في حربنا الا بنات العم. فبنات العم فاعل برئت وانثه مع الفصل بالا والقياس التذكير على ما قيل[1] وجوز ابن مالك التانيث في النثر ايضا على قلة ويشعر بذلك قوله

---

(١) اعترض بانه جمع تكسير وفيه الامران واجيب بانه اذا وجب في الحقيقي فغيره اولى تامل. منه

لان ما بعد الا ليس الفاعل في الحقيقة وانما هو بدل من فاعل مقدر قبل الا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر فكذلك يذكر العامل والتقدير ما قام احد الا هند وهذا احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل

والحذف مع فصل بالاّ فضلا ✲ كما زكى الاّ فتاة ابن العلا

وقراء ان كانت الاصيحة بالرفع · فاصبحوا لاترى الاَ مساكنهم بضم التاء ورفع مساكنهم وضعف ذلك ابن جنى · وقال اللقاني وجهه ان يقدر الفاعل المحذوف عاماً للمستثنى منه وغيره كنساء في الاول واخذة في الثاني واشياء في الثالث (قوله لان ما بعد الاّ الخ) قيل قضية هذا التعليل ان الفصل بغير الاّ من ادوات الاستثناء كالفصل بها ولا ينافيه ان غير مثلا مذكر لانه يكتسب التانيث من المضاف اليه (قوله وانما هو بدل) لكنه مخالف لسائر الابدال من وجهين الاول عدم احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوده في بدل البعض لان اتصال الاستثناء يقوم مقام الضمير والثاني مخالفته للمبدل منه في الايجاب والسلب مع وجود الاتفاق في غير باب الاستثناء قاله جماعة (قوله المواضع الاربعة الخ) قال الزرقاني بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اي وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو اضربن ياهند · قال الدنوشري قد نظمتُ هذه الاربعة وزدت عليها خامسا بقولي

تعجب ومصدر واستثنا ✲ وباب نائب به يُستَغْنى

عن فاعل لفظا كذا اذاسكن ✲ وبعده مستكن بلا وهن

انتهى قال بعضهم وبقي موضع سادس وذلك اذا قام مقامه حالان نحو فتلقفها رجل رجل والاصل فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل واقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد نحو حلو حامض في الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد الاّ زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار في احدهما يفسد المعنى لاقتضائه

والثاني فاعل المصدر كقوله تعالى اواطعام في يوم ذي مسبغة يتيما ذا مقربة تقديره اواطعامه يتيما والثالث في باب النيابة نحو وقضى الامر اصله والله اعلم وقضى الله الامر والرابع فاعل افعل في التعجب اذا دل عليه مقدّم مثله كقوله تعالى اسمع بهم وابصر اي وابصر بهم فحذف بهم من الثاني لدلالة الاول عليه وهو في موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور * ص * والاصل ان يلي عامله وقد يتاخر جوازا نحو ولقد جاء آل فرعون النذر وكما اتى ربه موسى على قدر * ووجوبا نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه وضرب زيدا وقد يجب تاخير المفعول كضربت زيدا وما احسن زيدا وضرب موسى عيسى بخلاف نحو ارضعت الصغرى الكبرى وقد يتقدم على العامل جوازًا نحو فريقا هدى ووجوبا نحو اياما تدعو واذا كان الفعل نعم او بئس فالفاعل اما معرّف بال الجنسية نحو نعم العبد او مضاف لما هي فيه نحو ولنعم دار المتقين او ضمير مستتر مفسر بتمييز مطابق للمخصوص نحو بئس للظالمين بدلا * ش * الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما ان يتصلا وحق المفعول ان ياتي بعدهما قال الله تعالى وورث سليمان داود وقد يتاخر الفاعل عن المفعول

نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له (قوله فاعل المصدر كقوله تعالى او اطعام الآية) فان الفاعل فيه محذوف وليس بضمير لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوا. وقال السيوطي في النكت وعندي انه في مثل ذلك يتحمله لان الجامد اذا اول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمله كما مرّ في باب المبتدا فالمصدر الذي هو اصل المشتقات عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب اولى على ان اطعام في تأويل ان يطعم وهذا تأويل بمشتق انتهى ولم أرَهُ لغيره (قوله عند الجمهور) اي من البصريين وقال غيرهم ان الفاعل ضمير مستتر فمن قائل انه راجع الى المصدر المفهوم من افعل ومن قائل انه راجع الى المخاطب وسيأتي هذا البحث ان شاء الله تعالى (قوله كالكلمة الواحدة) كما شاع ذلك فيما بينهم واستدل عليه بما استدل (قوله وحق المفعول ان ياتي بعدهما) قيل الظاهر ان المراد بالمفعول المفعول به وحده. ويحتمل ان يراد الاعم لكن قد يمتنع

وذلك على قسمين جائز وواجب فالجائز كقوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر وقول الشاعر * جاء الخلافة او كانت له قدرا * كما اتى ربه موسى على قدر فلو قيل في الكلام جاء النذر ال فرعون لكان جائزا وكذا لو قيل كما اتى موسى ربه وذلك لان الضمير حينئذ يكون عائدا على متقدم لفظاً ورتبة وذلك هو الاصل في عود الضمير والواجب كقوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه وذلك لانه لو قدم الفاعل فقيل ابتلى ربه ابراهيم لزم عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة وذلك لايجوز وكذلك نحو قولك ضربني زيد وذلك انه لو قيل ضرب زيد اياي لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله وذلك ايضاً لايجوز وقد يجب تاخير المفعول

خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه ولا يقدح في صحة الكلية (قوله وذلك لايجوز) اي فلا يجوز التقديم واجاز ذلك بعضهم نثرا وشعرا احتجاجا بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني كما حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان . وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم الضمير على ما تاخر لفظا ورتبة . ونحو قوله . جزى ربه عني عدي ابن حاتم . [1] فربه فاعل جزى وهو متصل بضمير عائد الى عدي وهو مفعول ورتبته التاخير . قال المصنف والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهذا هو الانصاف لانه انما ورد فيه فلا يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل والكثير الشايع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف المجوز وغيره فمتى جاء ما يخالفه لايعول عليه في قياس ما ليس من بابه (قوله وكذلك نحو ضربني زيد) وايضا يجب تقديم المفعول اذا حصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى الله من عباده العلماء وكذا الحصر بالا غير الكسائي نحو ما ضرب عمروا الا زيد . واما قول الشاعر . ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم . ولا جفا قط الا جبأ بطلا . فلا اشكال فيه على مذهب الكسائي

[1] جزاء الكلاب العاويات وقد فعل . منه

وذلك في نحو ضرب موسى عيسى لانتفآء الدلالة على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر فلو وجدت قرينة معنوية نحو ارضعت الصغرى الكبرى واكل الكمثرى موسى او لفظية كقولك ضربت موسى سلمى وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتاخيره عنه

واما على مذهب الجمهور فقيل انه ضرورة · وقيل بل يقدّر عامل قبل فعل ذي كرم ونحوه من غير المحصور · وابن مالك تارة يوافق الجمهور وتارة يخالفهم (قوله وذلك في نحو ضرب موسى عيسى) اي مما يخاف فيه التباس الفاعل بالمفعول وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك بان يكونا مقصورين او اشارتين او موصولين او مضافين كذا في التصريح ولا يبعد الزيادة[1] عليها كما لا يخفى (قوله لانتفآء الدلالة الخ) يعني ليس عندنا في نحو ضرب موسى عيسى ما يدل على فاعلية احدهما ومفعولية الآخر سوى التقديم والتاخير على ما هو الاصل فلو قدّم عيسى مثلا وكان هو المفعول في نفس الامر لفهم السامع فاعليته وهو خلاف المراد وهذا هو معنى الالتباس ومن هنا يعلم ردّ ما ادّعاه ابن الحاج من التجويز ههنا محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير · وبان الاجمال من مقاصد العقلاء · وبانه يجوز ضرب احدهما الآخر · وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح اذ مبناه عدم الفرق بين الاجمال والالتباس وقد فرقوا بينهما بان الالتباس ان يسبق الى الفهم خلاف المراد كما قررنا · والاجمال ان يقف الذهن فلا يحكم بشيء ونظم ذلك بعضهم فقال والفرق بين اللبس والاجمال · مما به يهتم في الاقوال · فاللفظ ان افهم غير القصد · فاحكم على استعماله بالرّد · لانه اللبس واما المجمل · فربما يفهمه من يعقل · لكن كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدي الفعل ولزومه يابى هذه التفرقة لانهما جعلا حذف الجار في نحو وترغبون ان تنكحوهنّ من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك · اللهمّ

---

[1] مثل المبني مع غيره · منه

لانتفاء اللبس في ذلك * واعلم انه كما لايجوز في مثل ضرب موسى عيسى أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده كذلك لايجوز تقدمه عليه وعلى الفعل لئلا يتوهم انه مبتدا

الا ان يقال قد يطلق اللبس و يراد به الاجمال اعتمادا على الشيوع · بقي ان ابن الحاج استدل ايضا بان الزجاج نقل الاتفاق على انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها · واجيب بانه من الاجمال ايضا لا اللبس و بتقدير التسليم يقال لامحذور في هذا اللبس اذ ما صدق عليه اسم زال وخبرها واحد وليسا متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول فتدبر (قوله لانتفاء اللبس في ذلك) اما في ارضعت الصغرى الكبرى واكل الكمثرى موسى فلانه من المعلوم عدم فاعلية الصغرى للارضاع والكمثرى للاكل وان تقدما ومعلوم ان المرضعة هي الكبرى والآكل هو الشخص كموسى وان تأخرا واما في ضربت موسى سلمى فلوجود علامة التأنيث في الفعل مع كون موسى مذكرا فلا يكون فاعلا وان تقدم · واما في ضرب عيسى العاقل موسى فلان وصف عيسى بالعاقل المنصوب لفظا دال على مفعوليته وان تقدم اذ لو كان فاعلا لرفعت صفته لوجوب التبعية في ذلك · ونكتة تمثيله لكل من القرينة المعنوية واللفظية بمثالين ظاهرة هذا · ولا يخفى ان المصنف غفل عن شرح قوله ضربت زيدا وما احسن زيدا ممثلا بهما لوجوب تاخير المفعول ولا شك ان ذلك من جهة فاعلية الضمير المتصل · ومثل ما ذكر في وجوب التاخير ايضا ما اذا حصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيدٌ عمروا اذ لوقدّم انقلب المعنى المراد و كذا الحصر بالاّ عند الجزولي وجماعة خلافا للبصريين والكسائي محتجين بنحو قوله

وما ابى الاّ جماحا فواده * ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل

واختلف في الجواب فقيل انه ضرورة · وقيل يدعى تقدير عامل للمرفوع وقيل المرفوع ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الاّ تقديرا لا بعدها والجواب الاول اولى (قوله لئلا يتوهم انه مبتدا) هذا بخلاف نحو ضربت زيدا فانه

وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول ويجوز في مثل ضرب زيد عمرًا وضربت عمرًا ان يتقدم المفعول على الفعل لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى فريقا هدى وقد يكون تقديمه واجبا كقوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فايا مفعول لتدعوا مقدم عليه وجوبا لانه شرط والشرط له صدر الكلام وتدعوا مجزوم به واذا كان الفعل نعم او بئس وجب في فاعله ان يكون اسما معرّفا بالالف واللام نحو نعم العبد

يمتنع فيه التقديم على الفاعل وايلائه الفعل لئلا يلزم فصل الضمير مع امكان الاتصال لا التقديم على الفعل والفاعل معا كما لا يخفى (قوله وقد يكون تقديمه واجباً كقوله تعالى الخ) وكذا يجب تقديم المفعول على عامله اذا وقع عامله بعد الفآء الجزآئية في جواب اماً ظاهرة او مقدرة ولم يحصل الفصل بين اما والفآء بشيء آخر نحو وربك فكبر فاما اليتيم فلا تقهر. وعمل ما بعد فآء الجزآء فيما قبله لانه مؤخر من تقديم حذارا من ايلائها اما. ولا يجب التقديم في نحو اما اليوم فاضرب زيدا. واما زيد فيضرب عمروا للاستغنآء بهذا الفاصل عن التقديم (قوله مجزوم به) اي باياً فكل منهما عامل ومعمول من جهتين مختلفتين (قوله وجب في فاعله ان يكون الخ) هذا هو الغالب. وقد حكى الاخفش ان اناساً من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة. واجاز الجرمي ان يكون علما كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم نعم عبد الله خالد بن الوليد. وهذا ونحوه مما يوهم ظاهره ان الفاعل علم او مضاف الى علم شاذ او مؤل بان يجعل ذلك المخصوص والفاعل مضمر حذف تفسيره (قوله معرفا) فيه اشارة الى اخراج نحو الله مما ليست فيه ال معرفة (قوله بالالف واللام) اراد ال وهي اما للجنس حقيقة كما نسب ذلك الى سيبويه او مجازا كما قاله ابن مالك في شرح الكافية واما للعهد ذهنياً كما قاله بعضهم. اوشخصيا كما قاله ابن ملكون والجواليقي. والمشهور هو الاول فالجنس كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره. ورد باداًئه الى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس

اومضافا لما فيه ال كقوله تعالى ولنعم دار المتقين فلبئس مثوى المتكبرين اومضمرًا مستترًا مفسرًا بنكرة بعده

الرجل عمرو. ويمكن ان يجاب بان المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض انواع الكمال وذمه ببعض انواع النقص. ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك وتحقيق البحث يطلب من موضعه (قوله او مضافا لما فيه ال) اي ولو بواسطة ليشمل المضاف الى المضاف لما هي[1] فيه. واجاز بعضهم ايضا ان يكون مضافا الى ضمير ما فيه ال وصحح جماعة المنع. والمراد بال المعرفة ليخرج غيرها ولو قال معرفا بال لكان اولى (قوله ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين) ليس المراد من المتقين والمتكبرين معنى الحدوث لتكون ال فيهما موصولة بل معنى الثبوت واسم الفاعل اذا اريد به الثبوت يكون كالصفة المشبهة وال فيها للتعريف (قوله اومضمرا مستترا) اي وجوبا فلا يبرز في تثنية ولا جمع خلافًا للكوفيين. ومن خواصه ايضا انه لا يتبع بشيء من التوابع لشبهه بضمير الشأن في قصد ابهامه تعظيما لمعناه. واما نحو نعم هم قوما انتم فشاذ لا يقاس عليه (قوله بنكرة) ولو موصوفة كما نقل ذلك ابو حيان ويشترط فيها ان تكون مطابقة للضمير في المعنى. وان تكون قابلة لال لانها في المعنى خلف عن فاعل فيه او فيما اضيف اليه ال فلا يكون بلفظ مثل ولا غير ولا اي ولا افعل من كذا . وهذا يشكل بما في نحو فنعما هي فانها تمييز عند الاكثر مع انها لا تقبل ال الا ان يقال حلت محلّ ما يقبل ال. وقيل وان تكون عامة فنحو شمس لانحصارها في الخارج بفرد لا يجوز ان تكون تمييزا (قوله بعده) فلا يجوز تقديمها على نعم وبئس وكذا تاخيرها عن المخصوص عند البصريين وقولهم نعم زيد رجلا نادر. وكذا لا يجوز الحذف قطعا كما قال في البسيط وذلك لبقاء الابهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ اوغالبا كما قال ابن عصفور وجعل من غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت اي فعلة فعلتك فحذف التمييز

[1] كنعم ابن اخت القوم . منه

منصوبة على التمييز كقوله تعالى بئس للظالمين بدلا اي بئس هو اي البدل بدلا واذا استوفت
نعم فاعلها الظاهر او فاعلها المضمر و تمييزه جيئ بالمخصوص بالمدح او الذم فقيل نعم الرجل زيد
ونعم رجلا زيد واعرابه زيد مبتدا والجملة قبله خبره والرابط بينهما العموم الذي في الالف

بل والمخصوص وفسرّ الحديث فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء (قوله منصوبة)
جرى على الغالب والا فقد تكون مجرورة بمن فلو قال كغيره مفسرا بتمييز بعده كان اولى
(قوله بئس للظالمين بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير وتمييزه بالظرف وهو
كذلك لتوسعهم فيه وان كان لا يفصل بينهما لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله واذا
استوفت نعم) اي و بئس (قوله جيئ بالمخصوص الخ) وسره انه لما كان نعم و بئس للمدح
العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد تحقيقهما سلكوا بهما
في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجآئوا بعد الفاعل بما يدل
على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل
من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل الاستبعاد كذا قيل فلا تغفل (قوله واعرابه الخ)
هذا عند من يرى الفعلية واما من يرى الاسمية فقال صاحب البسيط ينبغي ان يكون
المرفوع تابعا لنعم وبئس امّا بدلا او عطف بيان ونعم وبئس اسمان بمعنى الممدوح والمذموم
(قوله زيد مبتدا والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف
وابن الباذش. وقيل يجوز هذا و يجوز ان يكون خبر المبتدا واجب الحذف اي الممدوح
زيد وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني. وقيل
يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف خبره واليه ذهب ابن عصفور. وقيل عطف بيان على
الفاعل وقيل بدل منه. واعترض هذا بانه لازم والبدل لا يلزم و بانه لا يصلح لمباشرة
نعم. واجيب بانه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب. و بانه قد يجوز في الشيئ
تابعا ما لا يجوز فيه اذا ولي العوامل فانهم اجمعوا على حمل انك انت قائم على البدل
ولا يجوز ان انت (قوله والرابط) بينهما العموم قد اسلفنا ما في هذا الكلام فتذكر

واللام ولا يجوز بالاجماع ان يتقدم المخصوص على الفاعل فلا يقال نعم زيد الرجل ولا على التميز خلافا للكوفيين فلا يقال نعم زيد رجلا و يجوز بالاجماع ان يتقدم على الفعل والفاعل فتقول زيد نعم الرجل ويجوز ان تحذفه اذا دل عليه دليل قال الله تعالى انا وجدناه صابراً نعم العبد انه اواب اي هو ايوب * ص * باب النائب عن الفاعل * يحذف الفاعل فينوب عنه في احكامه كلها مفعول به فان لم يوجد فما اختص وتصرف من ظرف او مجرور او مصدر و يضم اول الفعل مطلقا و يشاركه ثان نحو تعلم وثالث نحو انطلق و يفتح ما قبل الآخر في المضارع و يكسر في الماضي ولك في نحو قال و باع الكسر مخلصا ومشما ضما والضم مخلصا * ش * يجوز حذف الفاعل اما للجهل به او لغرض لفظي او معنوي فالاول كقولك سرق المتاع وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يعلم السارق والراوي

(قوله لايقال نعم زيد رجلا) الا على سبيل الندور كما تقدم ونص عليه الرضي (قوله اي هو ايوب) فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكر ايوب في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب على ما قاله الازهري او للاشعار به في قوله تعالى انا وجدناه صابرا على ما ذكره الحمصي * باب يحذف الفاعل * (قوله اما للجهل به) نظر فيه المصنف بان الجهل به انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف وتفصيله وما يتعلق به يطلب من حواشي الفاكهي للحمصي (قوله او لغرض لفظي) عطف على سابقه . قال اللقاني اعلم ان الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل اولا فيتصادقان في الفائدة المقصودة كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطاء في الفكر و ينفرد كل منهما اذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهي غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطاء في المقال فائدة لا غرض . اذا تقرر ذلك علم ان عطف الغرض من الحسن بمكان اذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله او معنوي) قال اللقاني اي معنى يشار اليه ثم ذكر هذه

والثاني السجعة كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته اختلفت السجعة والثالث كقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم واذا قيل انشزوا فانشزوا وقول الشاعر

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن * باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

فحذف الفاعل في ذلك كله لانه لم يتعلق غرض بذكره وحيث حذف فاعل الفعل فانك تقيم مقامه المفعول به وتعطيه احكامه المذكورة له في بابه فتصيره مرفوعاً بعد ان كان منصوباً وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه ويونث له الفعل ان كان مؤنثا تقول في ضرب زيدٌ عمرًا ضرب عمرٌو وفي ضرب زيد هنداً ضربت هند فان لم يكن في الكلام مفعول به ناب الظرف

العلل الثلاثة لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها كعلم الفاعل للسامع اذا كان لا يصلح الا له كما في قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا اذ لا خالق غير الله تعالى (قوله والثاني السجعة) اي الغرض اللفظي نحو تصحيح السجع ومنه الايجاز ايضا نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به . وتصحيح النظم كقوله عُلِّقتها عرضا وعُلِّقت رجلا . غيري وعلق اخرى ذلك الرجل . فبنيّ علق في المواطن الثلاثة للمفعول ولو ذكر الفاعل لاختل النظم (قوله لانه لا يتعلق غرض بذكره) فان قيل عدم تعلق الغرض بذكره امر ثابت في نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا قلت اجاب اللقاني بان المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله وواجب التاخير) اي عند جمهور البصرين . قيل ولم يعبر في الاولين بالوجوب وكان الاولى ذلك (قوله و يؤنث له الفعل ان كان مؤنثا) اي جوازا او وجوبا . وقيد في التصريح المؤنث بقوله غير مجرور وحينئذ لا يرد نحو مر بهند وقال بعضهم ان القائم مقام الفاعل لفظا اعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمونث ولذا لم يستثنه (قوله ناب الظرف الخ) في اقتصاره على ما ذكر نوع اشارة الى انه لا يجوز نيابة غيره . قال غير واحد لا يجوز نيابة الحال والتمييز لانهما لا يقبلان التعريف

او الجار والمجرور او المصدر تقول سير فرسخ وصيم رمضان ومرّ بزيد وجلس جلوس الامير ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر الاّ بثلاثة شروط احدها ان يكون مختصا فلا يجوز ضرب ضربٌ ولا صيم زمنٌ ولا اعتكف مكان لعدم اختصاصها فان قلت ضرب ضربٌ شديد وصيم زمنٌ طويل واعتكف مكانٌ حسنٌ جاز لحصول الاختصاص بالوصف * الثاني ان يكون متصرّفاً لا ملازماً للنصب على الظرفية او المصدرية فلا يجوز سبحان الله بالضم على ان يكون نائبا مناب فاعل فعله المقدر على ان تقديره يسبح سبحان الله ولا يجاء اذا جاء زيد على ان اذا نائبة عن الفاعل لانهما لا يتصرفان الثالث ان لا يكون المفعول به موجوداً فلا تقول ضرب اليوم زيداً

وما يقوم مقام الفاعل يقبله . ولا المستثنى لانه لو انيب لحجزت الاّ بين العامل والنائب وهو ممتنع ولا خبر كان واخواتها لانه مسند الى اسمها فلو انيب لبقي المسند بغير مسند اليه وهو ممتنع خلافاً للفراء . ولا المفعول له ولا المفعول معه لان الغرض الذي سيق له الاول من التعليل والثاني من المعية يفوت بالنيابة (قوله او الجار والمجرور) اي معا كما هو الظاهر . وقيل المجرور فقط وعليه ظاهر كلام المتن وقيل الجار فقط وهو بعيد (قوله لعدم اختصاصها) فلا فائدة كما لا يخفى (قوله لانهما لا يتصرفان) اي فيلزم اخراجها عن وضعها (قوله ان لا يكون المفعول به موجودا) والاّ فلا ينوب غيره مع وجوده قيل لانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو اعطيت زيدا دينارا فزيدا وان كان مفعولا لكنه في المعنى فاعل لانه آخذ وكذا ضارب زيد عمروا فان عمروا وان كان مفعولا ايضا لكنه فاعل معنى لانه ضرب زيدا كما ان زيدا ضربه اذ المفاعلة انما تكون من الجانبين ولهذا جوز بعضهم ان ترفع صفة المنصوب وان تنصب صفة المرفوع فيقال ضارب زيد العالم عمروا الجاهل بنصب العالم ورفع الجاهل لان المرفوع لكونه في المعنى مفعولاً منصوباً صح نصب صفته والمنصوب لكونه في المعنى فاعلا مرفوعا صح رفع صفته . وقيل لشدة شبهه بالفاعل في توقف الفعل عليهما . ولان غير

خلافاً للاخفش والكوفيين وهذا الشرط ايضاً جارٍ في الجار والمجرور والخلاف جارٍ فيه ايضاً واحتج المجيز بقراءة ابي جعفر ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون و بقول الشاعر

وانما يرضى المنيب ربه * ما دام معنياً بذكر قلبه

فاقيم بما وبذكر مع وجود قوماً وقلبه

المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره والاّ لزم تقديم الفرع على الاصل بلا موجب · ولانه لايصار الى المجاز مع امكان الحقيقة فافهم · واعلم انه لايجوز نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور · واجاز ذلك ابن مالك فنحو اخترت زيداً الرجال اي من الرجال لايجوز فيه اختير زيدا الرجال بنصب زيدا ورفع الرجال على النيابة بل يجب العكس عندهم خلافا له (قوله خلافا للاخفش) اي بشرط تقدم النائب (قوله والكوفيين اي مطلقا وتبعهم ابن مالك في سبك المنظوم (قوله وهذا الشرط جار في المجرور ايضا) اي كجريان الشرطين الاولين ولم يبينه ثم معنى تصرفه ان لايلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال نحو مذ ورب وما اختص بقسم او استثناء · ومعنى اختصاصه ان يكون فيه فائدة متجددة فلا يجوز ضرب في موضع لعدمها لان ذلك معلوم من الفعل قاله الرضي وكما يشترط ذلك في المجرور يشترط فيه ايضا ان لايكون متعلقا بمحذوف حالا او صفة وان لايكون علة نحو خرج للاكرام عمرو والاّ فلا تجوز نيابته قاله في المغني (قوله واحتج المجيز بقراءة ابي جعفر) ليجزى قوما الاية فبني يجزى للمفعول واناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب (قوله وبقول الشاعر انما يرضى الخ) فمعنياً اسم مفعول واصله معنوي كمضروب قلبت الواو ياء وادغمت في الياء وقلبت الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه · وهذا على شرط الاخفش وهو تقدم النائب بخلاف الآية وكأنه لذلك مثل بهما لا لكون احدهما في الفعل المبني لما لم يسم فاعله والثاني في

واجيب عن البيت بانه ضرورة وعن القراءَة بانها شاذة ويحتمل ان يكون القائم مقام الفاعل ضميرًا مستترًا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله تعالى قل للذين آمنوا يغفروا اي ليجزى الغفران قومًا وانما اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز واذا حذف الفاعل واقيم شيءٌ من هذه الاشياء مقامه

الوصف (قوله واجيب) المجيب جمهور البصريين (قوله ويحتمل ان يكون الخ) قال الدنوشري اوضح من هذا ما قاله في شرح الشواهد فاما القرآءة فلا دليل لهم فيها لجواز ان يكون الاصل ليجزي الله الغفران قومـا بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به واضمر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون ايام الله فارتفع واستتر في الفعل فالنائب المفعول به لا الجار والمجرور وانابة المفعول الثاني في باب كسا جائزة عند امن اللبس وهذامنها انتهى . وجعل البيضاوي الفعل في الآية مسندا الى المصدر مرادا به اسم المفعول فيقال ليجزى الجزآء اي المجزيّ به فليعرف (قوله وذلك جائز) اي باتفاق . وتفصيل ذلك كما ذكره ابن الناظم انه اذا بني الفعل لما لم يسم فاعله من متعد الى مفعولين فان كان الثاني غير الاول فالاولى نيابة المفعول الاول لكونه فاعلا في المعنى نحو كُسِي زيد ثوبا . ويجوز نيابه المفعول الثاني ان امن التباسه بالمفعول الاول نحو البس عمروا جبّة فلو خيف الالتباس كما في نحو اعطي زيد بشرا وجبت نيابة الاول . وان كان الثاني من المفعولين هو الاول في المعنى فا كثر النحويين لايجيز نيابته عن الفاعل بل يوجب نيابة الاول نحو ظن زيد قائمًا لان المفعول الثاني من ذا الباب خبر والخبر لايخبر عنه . واجاز بعضهم نيابته عن الفاعل ان امن اللبس قياسا على ثاني مفعولي باب اعطى واليه ذهب الشيخ يعنى ابن مالك . واذا بني فعل ما لم يسم فاعله من متعد الى ثلثة مفاعيل ناب الاول منها عن الفاعل نحو اري زيد اخاك مقيما ولم يجز نيابة الثالث باتفاق وفي نيابة الثاني الخلاف الذي في نيابة الثاني من باب ظن انتهى وحكاية الاتفاق على عدم جواز نيابة الثالث غلط على ما ذكره ابن هشام وغيره

وجب تغيير الفعل بضم اوله ماضيا كان اومضارعا ويكسر ما قبل آخره في الماضي وتفتحه في المضارع تقول ضرب و يضرب واذا كان الفعل مبدوأ بتاء زائدة او بهمزة وصل شارك في الضم ثانيه اوله في مسئلة التاء

وقال المرادي نقل جوازه عن بعضهم فاجاز اُعلِمَ زيدا فرسك مسرجا واليه يشير كلام التسهيل حيث قال ولا تمنع نيابة غير الاول مطلقا (قوله وجب تغيير الفعل بضم اوله) اي لفظا او تقديرا ليدخل نحو قيل ورِدَّ على لغة وانَّ الماء اي صُبَّ وَوَجب ذلك ليحصل الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول بوزنٍ بعيد عن اوزان الاسم وحبك بضم الحاء و كسر الباء الموحدة اسماً شاذ وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف ليس بشيء كما لا يخفى[1] (قوله ويكسر) اي يوجد مكسورا سواء تجدد له كسر كما في ضرب ام لا كما في شرب على قولٍ والمراد ايضا لفظا او تقديرا . وكذا تقول في قوله وتفتحه في المضارع ليدخل نحو قيل و يقال ونحو يعلم . لكن ذكر الازهري ان من العرب من يسكن ما قبل الآخر في الماضي كقوله . ولو عصْر منها البانُ لينا لانعصر . واختاره قطرب . قال الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل و كثير من بني تميم . ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل فتقلب الياء الفا فتقول في رُأيَ زيد رأى زيد بفتح الهمزة وهي لغة طي والظاهر ان هولاء لا يقدرون كسر ما قبل الآخر (قوله بتاء زائدة) سواء كانت للمطاوعة كتضارب ام لا كتعلم واشترط كونها معتادة احترازا من التاء في قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فالتاء زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي . ولعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التي لها معنى كالتاء فيما تقدم بخلاف تاء ترمس اذ لا معنى لها . وقيل المعتادة هي التي تصير الفعل المتعدي لازماً والتاء في ترمس ليست كذلك لان الفعل معها باق على المتعدي (قوله شارك في الضم ثانيه اوله في مسئلة التاء) قال بعضهم انما ضموا الثاني مما اوله التاء لانه او بقي مفتوحا مع ضم الاول و كسر ما قبل

---

(١) لان المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف فليفهم . منه

وثالثه اوله في مسئلة الهمزة تقول في تعلمت المسئلة تُعلمت بضم التاء والعين وفي انطلقت بزيد انطلق بزيد بضم الهمزة والطاء قال الله تعالى فمن اضطرّ اذا ابتدئ بالفعل قيل اضطرّ بضم الهمزة والطاء قال الهذلي * سبقوا هويّ واعنقوا لهواهم * فتخرموا ولكل جنب مصرع * واذا كان الفعل الماضي ثلاثيا معتل الوسط نحو قال وباع جازلك فيه ثلاث لغات احداها وهي الفصحى كسر الاول فتقلب الالف ياء الثانية اشمام الكسر شيأ من الضم تنبيها على الاصل

الآخر لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بالتآء نحو انت تعلّم زيدا العلم مضارع عَلَّم العلم المضاعف (قوله وثالثه اوّله في مسئلة الهمزة) اي وشارك في الضم ثالثه اوله فيما اذا كان الفعل مبدوءا بهمزة وصل قال بعضهم وذلك لانه لو بقي ثالثه على فتحه لالتبس بالامر حال وصل الهمزة بما قبلها عند الوقف على الكلمة مثلاً (قوله وفي انطلقت الخ) قيل ان هذا التمثيل مخالف لما عليه اكثر النحويين من انه لا يبنى الفعل اللازم للمفعول كما نص عليه الزجاج في جمله واجيب بان الامر في ذلك سهل · او يقال ان ذلك خاص بما لا يتعدّى بحرف جر كما قاله ابو البقآء ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال لكن فيما قاله ابو البقآء نظر من وجهين · اما الاول فلان قام وجلس يتعديان بحرف الجر فلا يصح التمثيل بهما · واما ثانيا فلانه يمكن ان يكون النآئب ضمير المصدر كما في جمع الجوامع فلا يصح قوله لو بني للمفعول لبقي الخ (قوله وهي الفصيحة) وهي لغة قريش ومن جاورهم (قوله اشمام الكسرة شيئاً من الضم) وحقيقته على ما قرره التفتازاني ان تنحو بكسرة فآء الفعل نحو الضمة فتميل اليآء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها · وهذا مراد النحاة والقرآء[1] لاضم الشفتين فقط مع كسر الفآء كسرا خالصا كما في الوقف · ولا الاتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل (قوله تنبيها على الاصل) اي على

---

[1] اي في غير الاخر · منه

وهي لغة فصيحة ايضا الثالثة اخلاص ضم اوله فيجب قلب الالف واوا فتقول قول وبوع وهي لغة ضعيفة * ص * باب الاشتغال يجوز في نحو زيدا ضربته اوضربت اخاه او مررت به رفع زيد بالابتداء فالجملة بعده خبر ونصبه باضمار ضربت واهنت وجاوزت واجبة الحذف فلا موضع للجملة بعده ويترجح النصب في نحو زيدا اضربه للطلب ونحو والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما متأول وفي نحو والانعام خلقها لكم للتناسب ونحو ابشرا منا واحدا نتبعه وما زيدا رأيته لغلبة الفعل ويجب في نحو ان زيدا لقيته فاكرمه وهلا زيدا اكرمته لوجوبه ويجب الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو لامتناعه ويستويان في نحو زيد قام ابوه وعمرو اكرمته للتكافؤ وليس منه وكل شيء فعلوه في الزبر وأ زيد ذهب به * ش * ضابط هذا الباب

ان الاصل في هذا الباب الضم (قوله وهي لغة فصيحة ايضا) لكنها دون الاولى وهي لغة كثير من قيس واكثر بني تميم (قوله فيجب قلب الالف واوا) لانضمام ما قبلها (قوله وهي لغة ضعيفة) وتعزى لفقعس وَدُبَيْر[1] وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال المصنف عن بني تميم . وادّعى ابن عذرة امتناعها في نحو اختار وانقاد . وابن مالك امتناع ما البس من كسر كخفت وبعت او ضم كعقت . وسيبويه لم يلتفت في ذلك الى الالباس لحصوله في مختار وتضارّ واكتفوا بالفرق التقديري فمختار على تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة فاصل مختار على الاول مختير بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الياء المثناة من تحت وعلى الثاني مختير بفتح التاء والياء وتضارّ على تقدير البناء للفاعل تكون الراء الاولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول مفتوحة واصله تضارر برائين فافهم ولا تغفل * باب الاشتغال * (قوله ضابط هذا الباب الخ) فان قلت شرط الضابط شمول الافراد وهو منتف هنا لخروج بعض افراد المشتغل وهو الوصف اعني اسمي الفاعل

---

(١) كزبير ابو قبيلة من اسد كما في القاموس . منه

ان يتقدم اسم و يتاخرعنه فعل عامل في ضميره او في اسم عامل في ضميره و يكون ذلك الفعل بحيث لوفرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه مثال ذلك زيدا ضربته الا ترى انك لو حذفت الهاء وسلطت ضربت على زيد لقلت زيداً ضربت ويكون زيداً مفعولا مقدما وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم ومثله ايضا زيداً مررت به فان الضمير وان كان مجروراً بالباء الا انه في موضع نصب بالفعل ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير نحو قولك زيدا ضربت اخاه فان ضرب عامل في الاخ نصبا على المفعولية والاخ عامل في الضمير خفضا بالاضافة اذا تقرّر هذا فنقول يجوز في الاسم المتقدم ان يكون مرفوعا بالابتداء وتكون الجملة بعده في محل رفع على الخبرية وان ينصب بفعل محذوف

والمفعول وامثلة المبالغة بشرطه [1] . قلت يمكن ان يجاب بان المصنف اقتصر على ما هو الاصل فلا يضر خروج الوصف (قوله ان يتقدم اسم) قال الدنوشري المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمروا و ينظر هل نحو قولك زيدا الدرهم اعطيته اياه من باب الاشتغال اولا انتهى . واقول قال ابن هشام انه من باب الاشتغال على ما يقتضيه القياس و به قال الاخفش ايضا وتحقيقه في حواشي الالفية للحمصي (قوله لنصبه) اي اما هو ان لم يمنع مانع واما مناسبه ان منع قيل والاولى لعمل فيه بدل لنصبه ليشمل المرفوع فافهم (قوله رفع على الخبرية) اي للمبتدا والرابط الهاء المتصلة بالفعل (قوله وان ينصب بفعل محذوف) هذا مذهب الجمهور وهو المنصور وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر والغي الضمير وزعم الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى لشيء واحد ويرد عليهما ازيدا مررت به وازيدا هدمت داره اللهم الا ان يلتزما موافقة الجمهور فيما ذكر والمخالفة فيما عداه واخرّ وجه النصب عن وجه الرفع لانه مرجوح بالنسبة اليه لاحتياجه الى التقدير دونه فليراجع [2]

---

[1] وشرطه امران ان يكون عاملا عمل الفعل وان يكون صالحا للعمل فيما قبله منه [2] في التصريح وحواشيه . منه

وجوباً يفسره الفعل المذكور فلا موضع للجملة حينئذ لانها مفسرة وتقدير الفعل في المثال الاول ضربت زيدا ضربته وفي الثاني جاوزت زيدا مررت به ولا تقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه وفي الثالث اهنت زيدا ضربت اخاه ولا تقدر ضربت

(قوله وجوبا) لان الفعل المذكور مفسّر له ولا يجمع بينهما على الصحيح واما قوله تعالى اني رأيت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين فليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل اتي بها لتبين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا (قوله فلا موضع للجملة حينئذ لانها مفسرّة) اي والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح كما بينه في المغني لكن ذكر ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرّة وان حصل بها تفسير وايضا لا يخفى ان المفسر الفعل وحده لا الجملة باسرها بدليل ظهور الجزم في الفعل في قوله · فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن · فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا لا يخلو عن نظر (قوله وفي الثاني جاوزت) لانه بمعنى مررت الاّ انه يتعدى بنفسه كذا في الرضي وغيره قال اللقاني وفيه بحث لان في كون المجاوزة بمعنى المرور نظرا لان مفهوم المرور بزيد مثلا هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي انه مارّ بزيد لا مجاوز وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر

امرّ على الديار ديار ليلى * اقبل ذا الجدارَ وذا الجدارا

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها انتهى ويمكن ان يجاب بان المفهوم من المرور المعدّى بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدّى بعلى فانه يرادف المحاذات (قوله وفي الثالث اهنت) يفهم من التوضيح ان الاهانة من معنى الضرب وفيه كما قال اللقاني ايضا نظر لا يخفى نعم هي لازمة له فان اريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ ولو التزاماً كانت الاهانة من معنى الضرب فاعرف (قوله ولا تقدر ضربت) اي مرادا به حقيقته والاّ فقد قيل يجوز ان يقدر ضربت زيدا ضربت اخاه ويكون الضرب المقدر كناية عن

لانك لم تضرب الا الاخ واعلم ان للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات فتارة يترجح نصبه وتارة يجب وتارة يترجح رفعه وتارة يجب وتارة يستوى الوجهان فاما ترجيح النصب ففي مسائل منها ان يكون الفعل المذكور فعل طلب وهو الامر والنهي والدعاء كقولك زيدًا اضربه وزيدًا لاتهنه واللهم عبيدك ارحمه وانما ترجح النصب في ذلك لان الرفع يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا وهوخلاف القياس لانها لاتحتمل الصدق والكذب ويشكل على هذا نحو قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فانه مثل قولك زيدًا وعمرًا اضرب اخاهما وانما رجح في ذلك النصب بكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما

الاهانة (قوله لانك لم تضرب الا الاخ) لكن يلزم من ضربه اهانة زيد اخيه لان من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص عرفا كما لايخفى (قوله خمس حالات) عدها في التوضيح اربعًا ولم يذكر منها ما يجب رفعه قال لان حد الاشتغال لايصدق عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد يقال هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا قاله اللقاني (قوله ففي مسائل) اي ست ذكرها في التوضيح (قوله فعل طلب) قيل ولو بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله تعالى له اولا يعذبه الله عزّ وجلّ (قوله والنهي) لم يذكره في التوضيح من اقسام الطلب قال اللقاني لان الطلب فيه بلا لا بالفعل ولهذا قيل لو ذكر الالتماس بدله لكان اولى (قوله لان الاخبار يستلزم الخ) ولان الطلب انما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه اليق (قوله وهو خلاف القياس) بل منعه بعضهم واذا تردد بين متفق عليه ومختلف فيه فالالحاق بالمتفق عليه اوفق (قوله لانها لاتحتمل الصدق والكذب) اي وحق الخبر ان يكون محتملا لهما قاله ابن الشجري ونوقش بان الخبر المحتمل مقابل الانشاء اي الكلام الخبري لا خبر المبتدا وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار بجملتي

والقراء السبعة قد اجمعوا على الرفع في الموضعين وقد أجيب عن ذلك بان التقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما فالسارق والسارقة مبتدا ومعطوف عليه والخبر محذوف وهو الجار والمجرور واقطعوا جملة مستأنفة فلم يلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدا ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدا مخبر عنه بغيره من جملة اخرى ومثله زيد فقير فاعطه وخالد مكسور فلا تهنه

الامر والنهي حتى مر بي قوله ان الذين قتلتم أمس سيدهم · لاتحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما (قوله والقراء السبعة قد اجمعوا الخ) اي وهو ينافي ارجحية النصب ومرجوحية الرفع اذ لايعدل عن الارجح الى المرجوح فالظاهر من اجماعهم على الرفع أن الرفع هو الارجح وان كان الفعل طلبيا · لكن ذكر التفتازاني عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود الآية انه لايمتنع اجماع القراء على احد الجائزين وان كان مرجوحا [1] لقوله تعالى وجمع الشمس والمختار جمعت الشمس لكون الفاعل مونثا غير حقيقي بلا فصل وهذا غريب (قوله واجيب الخ) حاصل الجواب ان ذلك ليس من باب الاشتغال بالاتفاق نعم اختلف في المانع عن دخوله في الباب فقط سيبويه من جهة ان الفعل من جملة والاسم السابق من اخرى فلا يصح تفريغ الفعل وتسليطه على الاسم وذلك شرط هذا الباب وعند المبرد من جهة ان الفاء السببية متوسطة بين الاسم والفعل فهما وان كانا في جملة واحدة لكن لا يصح التفريغ والتسليط فلا يوجد الشرط ايضا لان الفاء لا يعمل مابعدها فيما قبلها كذا افيد (قوله محذوف) اي جوازا (قوله واقطعوا جملة مستأنفه) فيه اشارة الى ان الفاء استينافية لاعاطفة لان الراجح امتناع عطف الانشاء على الخبر وعكسه (قوله ولم يستقم) اي لم يجز عمل فعل وهو هنا فعل الامر اعني اقطع المتصل به واو الجماعة من جملة وهي الجملة المستأنفة بالفاء اعني مجموع اقطعوا في مبتدا وهو السارق مخبر عنه اي عن ذلك المبتدا بغيره اي بغير ذلك

---

[1] ولعل ذلك اشتماله على حكمة يعلمها الله تعالى · منه

وهذا قول سيبويه وقال المبرد ال موصولة بمعنى الذي والفآء جئ بها لتدل على السببية كما في قولك الذي يأتيني فله درهم وفاء السببية لايعمل ما بعدها فيما قبلها وقد تقدم ان شرط هذا الباب ان الفعل لو سلط على الاسم لنصبه ومنها ان يكون الاسم مقترنا بعاطف مسبوق بجملة فعلية كقولك قام زيد وعمراً اكرمته وذلك لانك اذا رفعت كانت الجملة اسمية فيلزم عطف الاسمية على الفعلية وهما متخالفان واذا نصبت كانت الجملة فعلية لان التقدير واكرمت عمراً اكرمته فتكون قد عطفت فعلية على فعلية وهما متناسبان.

الفعل اي الجملة الحاصلة منه ومن فاعله وذلك الغير هو الجار والمجرور في مما يتلى عليكم ولا شك انه من جملة اخرى غير جملة اقطعوا فاذا كان كذلك فكيف يكون من باب الاشتغال ليرد نقضا (قوله وهو قول سيبويه) وهو متعين عنده وذلك لان الفآء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمتنع زيادة الفآء في خبر المبتدا موصولا بفعل اوظرف وصلة ال غير ذلك (قوله ال موصولة بمعنى الذي) اي في السارق وبمعنى التي في السارقة وذلك لان مادخلت عليه اسم فاعل ولاعهد وقد تقدم ان ال حينئذ موصولة (قوله لتدل على السببية) اي ان سرقا فاقطعوا (قوله وفآء السببية لايعمل ما بعدها فما قبلها) لان ما قبلها بمنزلة الشرط وما بعدها بمنزلة الجواب فكما لايعمل الجواب في الشرط لايعمل الخبر المشبه للجواب في المبتدا المشبه للشرط ومالايعمل لايفسرّ عاملا (قوله ان يكون الاسم) اي المشتغل عنه (قوله مقترنا بعاطف) اي غير مفصول باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم اما اذا فصل نحو ضربت زيداً واما عمرواً فاهنته فالمختار الرفع لانّ اما تقطع ما بعدها عما قبلها (قوله بجملة فعلية) سواء كان فعلها تاماً او ناقصاً متصرفا او غيره كما قاله الجزولي . واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو احسن بزيد والله احمده . قيل لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العوارض لاحقا بالاسمآء . وقال عصام الدين ومما اظنه ينبغي ان يستثنى ما اذا

والتناسب في العطف اولى من التخالف فلذلك رجح النصب قال الله تعالى خلق الانسان من نطفة فاذا هو خصيم مبين والانعام خلقها لكم اجمعوا على نصب الانعام لانها مسبوقة بالجملة الفعليه وهي خلق الانسان ومنها ان يتقدم على الاسم اداة الغالب عليها ان تدخل على الافعال كقولك ازيدا ضربته

كانت الجملتان مقولتي القول نحو قال زيد عمرو قآئم و بكرا اضربه فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار اشتراكهما في المقولية ولا تفاوت فيها بين الاشيآء[1] (قوله والتناسب في العطف الخ) قال الدنوشري قد يقال ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لا ارجحية النصب · ويجاب بان مراعاة التشاكل اقوى مما ذكر فلم يعتبر ماسواه · وهذا الكلام ليس على اطلاقه فان عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن اذا اريد التجرد في احداهما والثبوت في الاخرى قال الله تعالى سوآء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون · قال صاحب المفتاح سوآء عليكم احدثتم الدعوة ام ادمتم عليكم صمتكم فينبغي ان يختار النصب اذا اريد التجدد منها والرفع اذا اريد الاستمرار · وكذا النصب مختار اذا اريد مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه من غير تعرض للتجدد والثبوت لرعاية المناسبة اللفظية وهذا كله اذا لم يوجد ما يرجح الرفع او يوجبه قاله الحمصي (قوله الغالب فيها الخ) فينصب الاسم بعدها ليقدّر فعل فتدخل عليه · فان قلت هذا لا يقتضي النصب لجواز تقدير فعل مبنيّ للمفعول · اجيب بان الاصل موافقة المُفَسَّرِ للمفسِّر وذلك انما يكون بالنصب (قوله كقولك ازيدا ضربته) فالنصب فيه راجح لتقدم همزة الاستفهام الغالب دخولها على الافعال · وانما لم يجب دخولها كباقي اخواتها[2] لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها · ثم محل هذا ان لم تفصل الهمزة فان فصلت بغير ظرف نحو انت زيد تضربه فالمختار

---

[1] لا يخفى ان رعاية المناسبة اللفظية امر مستحسن · منه [2] اي غير هل لما فيها من التفصيل · منه

وما زيدا رايته قال الله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه واما وجوب النصب ففيما اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالفعل كادوات الشرط والتحضيض كقولك ان زيدا رايته فاكرمه وهلا زيدا اكرمته وكقول الشاعر

لاتجزعي ان منفسا اهلكته * فاذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

واما وجوب الرفع ففيما اذا تقدم على الاسم اداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كاذا الفجائية كقولك خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فهذا لايجوز فيه النصب لانه يقتضي تقدير الفعل واذا الفجائية لاتدخل الا على الجملة الاسمية واما الذي يستويان فيه

الرفع لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لاعلى الفعل بناء على رأي سيبويه من ان انت مبتدا · اما على رأي الاخفش من انه فاعل بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه فالمختار النصب لان الهمزة داخلة في التقدير على الفعل (قوله وما زيدا رأيته) فيترجح فيه النصب ايضا لتقدم النفي وهم شبهوا احرف النفي[1] باحرف الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع · وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان وهذا في غير لما ولم ولن واما هي فيجب النصب بعدها لوجوب الفعل اتفاقا (قوله واما وجوب النصب الخ) قيل هذا الوجوب بالنسبة الى الرفع بالابتداء لا الى الرفع مطلقا والا فقد يرفع الاسم على الفاعلية لفعل محذوف كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك (قوله كادوات الشرط) ومثلها ادوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته فيجب النصب لان هل اذا كان في حيزها فعل لاتدخل الا عليه الا في الشعر فتدخل على الاسم قاله سيبويه وقال الكسائي يجوز ان يليها الاسم مطلقا فعليه لايجب النصب في هذا المثال (قوله والتحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين ولم يذكره في الارتشاف (قوله فهذا لايجوز فيه النصب الخ) اي على الاصح · وقيل يجوز النصب على الاشتغال بعد اذا مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه

---

(١) ولم يوجبوا النصب حطا لمرتبة المشبه عن رتبة المشبه به تدبر · منه

فضابطه ان يتقدم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مخبر بها عن اسم قبلها كقولك زيد قام ابوه وعمروا اكرمته وذلك لان زيد قام ابوه جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولي كبرى انها جملة في ضمنها جملة ومعنى قولي ذات وجهين انها اسمية الصدر فعلية العجز فان راعيت صدرها رفعت عمروا

ومشى عليه ابن الحاجب والتزامه المبتدأ بعدها محمول على غير هذا الباب · وقيل يجوز في فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد · ووجهه المصنف بان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها و بين الشرطية المختصة بالفعلية وقد يحصل بها الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها (قوله ان يتقدم الخ) وان يكون غير مفصول باما ليخرج نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فان الرفع فيه راجح (قوله عاطف) اي وما هو بمنزلته كحتى و بل ولكن (قوله عن اسم قبلها) اي غير ما التعجبية ليخرج نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل التعجب كما مرّ قد جرى مجرى الاسماء لجموده ولذلك صُغِّر · واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في الكلام فعل مخبر به عن اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار (قوله كقولك زيد قام ابوه وعمروا اكرمته) ظاهر تمثيله بما ذكر انه لا يشترط للنصب ان يكون في الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المخبر بها عن اسم قبلها ضمير يعود الى ذلك الاسم نحو زيد قام وعمروا اكرمته لاجله · ولا ان تكون معطوفة بالفاء المفيدة[1] للسببية على تقدير الخلوّ من الضمير نحو زيد قام فعمروا اكرمته وهو ما جزم به في الجامع وفاقا لسيبويه وغيره · واستدلوا لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر · و بقوله تعالى والقمر قدرناه منازل على قرآئة[2] النصب فان فيه العطف على تجري

---

[1] اختصت الفاء بذلك لانها تصير الجملتين في معنى جملة واحدة شرطية · منه [2] وعلى قرآئة غير الحرميين وابي عمرو · منه

وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان واما الذى يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك كقولك زيد ضربته قال الله تعالى جنات عدن يدخلونها اجمعت السبعة على رفعه وقرئ شاذا بالنصب وانما ترجح الرفع في ذلك لانه الاصل ولا مرجح لغيره وليس منه قوله تعالى وكل شيئ فعلوه في الزبر لان تقدير تسليط الفعل على ما قبله انما يكون على حسب المعنى المراد

من قوله تعالى والشمس تجري ولا ضمير يعود على الشمس لكن اختار في التوضيح منع النصب على تقدير عدم الضمير اوعدم العطف بالفآء وفاقا للاخفش ومن تابعه . قالوا لايجوز العطف على الصغرى [1] لانها خبر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له والواجب في الجملة التي هي خبر اشتمالها على رابط وهو منتف هنا ولانه لايجوز عطف جملة لامحل لها على جملة لها محل . واجيب عن الاول بانهم قد يغتفرون في الثواني ما لايغتفرون في الاوآئل . وعن الثاني بان الاعراب ما لم يظهر في المعطوف عليه يجوز ان يعطف عليه جملة لااعراب لها (قوله وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية) اي محلها الرفع خبرا للاسم قبلها كما يقتضيه كلامه السابق . وهذا في المعطوفة بالواو واضح واما في المعطوفة بالفاء ففيه خفآء فقد ذكر في المغني ان الخبر هو مجموع الجملتين فكل منهما جزء الخبر فلا محل له فتأمل (قوله فاستوى الوجهان) اي عند الجمهور . وفي البسيط ان ابا على رجح الرفع وهو مقتضى قول ابن الشجري ان اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل . وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرّح سيبويه بانهما على حد سوآء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا

---

[1] وانما قيدنا بالصغرى لانه اذا ورد النصب عندهم فهو بالعطف على الكبرى ويكون من عطف الفعلية على الاسمية وهو جائز بلاخلاف قاله المرادي في التلخيص . منه

وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيءٍ في الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله وانما المعنى وكل شيءٍ مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فالرفع هنا واجب لا راجح والفعل المتاخر صفة للاسم فلا يصح له ان يعمل فيه وليس منه ازيد ذهب به لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط * ص * باب التنازع يجوز في نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول

جحر ضبٍّ خربٍ . وعورض بان الرفع يرجح بعدم الاضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (قوله وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيءٍ في الزبر) ففي الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان الزبر صحائف اعمالهم وليست محلا لافعالهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشيءٍ فمع انه خلاف الظاهر يختل المعنى المقصود فان المعنى المقصود ان كل شيءٍ مفعول لهم ثابت في الزبر اي مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر[1] لا ان كل ثابت في صحائف افعالهم مفعول لهم (قوله وانما المعنى وكل شيءٍ مفعول لهم ثابت في الزبر) فيتعين كون كل مبتدا مضاف لشيءٍ وجملة فعلوه في محل جرّ صفته وفي الزبر متعلق بمحذوف وجوبا خبر المبتدا ولا يضر اظهاره في بيان المعنى كما لا يخفى (قوله والفعل المتاخر الخ) قيل ان هذا يصح ان يكون وجها آخر لعدم كون الآية من باب الاشتغال . وحاصله ان شرط هذا الباب صحة التفريغ والتسليط ولا يصح ذلك هنا لان فعلوه صفة للسابق فلا يصح عمله لان الصفة لا تعمل في الموصوف ولا فيما اضيف اليه وما لا يعمل لا يفسّر عاملا (قوله وليس منه ايضا ازيد ذهب به الخ) هذا ما ذَهَبَ اليه سيبويه واجاز السيرافي والمبرد وابن السراج نصب زيد فيكون من باب الاشتغال في المنصوب على ان يكون المجرور في موضع نصب والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنويّ الذي تضمنه الفعل ورده ابن مالك بان الفعل لا يتضمن المصدر غير مختص والاسناد اليه منطوقا غير مفيد فكيف اذا كان غير منطوق به (قوله لعدم اقتضائه النصب) اي لان ذهب به لا تعمل النصب وكذا مناسبه اعني

---

[1] وتحقيق هذا في حواشي الجامي قدس سره . منه

واختاره الكوفيون فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه اوالثاني واختاره البصريون فيضمر في الاول مرفوعه فقط نحو· جفوني ولم اجف الاخلاء· وليس منه· كفاني ولم اطلب قليل من المال· لفساد المعنى *ش* يسمى هذا الباب باب التنازع و باب الاعمال ايضا وضابطه ان يتقدم عاملان او اكثر و يتاخر

أُذْهِب· فان قلت لاينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر لنصبه مثل يلابس او اَذْهَبُ على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب اواذهبه احد· قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان كذلك فالرفع واجب بالابتداء والنصب غير جائز بالمفعولية فَلَيْسَ من باب الاشتغال كذا قرره الجامي[1] (قوله باب التنازع) اي تنازع العوامل في العمل ولايخفى وجه ذكره بعد الاشتغال وباب الاعمال بكسر الهمزة وهذه التسمية عند الكوفيين (قوله ان يتقدم عاملان) سوآء كانا فعلين متصرفين او اسمين يشبهانهما اوفعلا متصرفا اواسما يشبهه· وقيد بعضهم العاملين بالمذكورين فعليه لاتنازع بين العاملين المحذوفين اوالمحذوف احدهما· واعترض بالمنع فلو قلت من ضربت واكرمت فقيل لك زيدا اي ضربت واكرمت زيدا كان من التنازع وكأنه لهذا لم يقيدهما الشارح بذلك· نعم اشترط في بعض كتبه وسيصرح به آخر الباب ان يكون بين العاملين ارتباط اما بعطف نحو ارجو واخشى وادعو الله تعالى او بان يكون الثاني جوابا للاوّل معنويا نحو قوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة اوصناعيا نحو آتوني افرغ عليه قطرا و كونه معمولا للاول نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم· ثم قال في الحواشي ولينظر هاؤم اقرأوا كتابيه· واجاب بانه قد يقال ان الثاني مسبب عن الاول وقيل غير ذلك[2] (قوله ويتأخر الخ) فيه

(١) اعترضه عصام الدين فاجاز الرفع على اضمار فعل تقديره اذهب زيد ذهب به· منه

(٢) فقد قيل الجملة الثانية بدل اوعطف بيان اوالارتباط بالعموم والخصوص تدبر· منه

معمول او اكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتاخر مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وذلك لان آتوني فعل وفاعل ومفعول يحتاج الى مفعول ثان وافرغ فعل وفاعل يحتاج الى مفعول وتاخر عنهما قطرا وكل منهما طالب له ومثال تنازع العاملين اكثر من معمول ضرب واكرم زيد عمروا ومثال تنازع اكثر من عاملين معمولا واحدا كما صليت وباركت ورحمت على ابراهيم فعلى ابراهيم مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة ومثال تنازع اكثر من عاملين اكثر من معمول

اشارة الى انه لا يقع التنازع في معمول مقدّم نحو ايّهم ضربت واكرمت او شتمته لان الثاني لم يأت الاّ بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وخالف في ذلك بعض المغاربة وكذا لا يقع بين معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان الاول يستقل به قبل مجيئ الثاني خلافا للفارسي . ومال المرادي الى جواز التنازع في المتوسط والمتقدم (قوله معمول) اي غير سببي مرفوع وغير مرفوع واقع بعد الاّ على الاصح فيهما . وظاهر الكلام ان التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني . وقمت وسرت واياه وزيدا ان اعملت الاول انتهى . قال السنباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدّر الضمير في المفعول فيه كذلك جوازه في المفعول مقترنا باللام (قوله طالبا) وذلك الطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية اومع التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان وامثلتها اثنا عشر مثالا ولا اظنها تخفى على متدرّب فان خفيت فارجع الى التصريح . وعلم من اشتراط الطلب انه لا يقع التنازع في نحو . هيهات هيهات العقيق . خلافا للفارسي والجرجاني لان الطالب للمعمول انما هو الاول والثاني لمجرد التقوية والتأكيد وقيل المرفوع فاعل بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد وما ذكره الشارح هو الصحيح (قوله وكل منهما طالب له) قال في التصريح واعمل الثاني وهو

قوله عليه الصلاة والسلام تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فدبر منصوب على الظرفية وثلاثاوثلاثين منصوب على انه مفعول مطلق وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما اذا تقرر هذا فنقول لا خلاف في جواز اعمال ايّ العاملين اوالعوامل شئت وانما الخلاف في المختار

افرغ في قطرا واعمل آتوني في ضميره وحذف لانه فضلة والاصل آتونيه ولو اعمل الاول لقيل افرغه انتهى · واعترض بان الموضع لايجوز فيه الاضمار وانما هو الحذف فالصواب ما قاله الزمخشري ان اصله آتوني قطرا (قوله مفعول مطلق) وصح ذلك لنيابته عن المصدر (قوله وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة) واعمل الاخير لقربه واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه قاله الازهري · وفي عدم ذكر الشارح تنازع اكثر من ثلاثة اشارة الى انه لم يسمع ولهذا قال في بعض حواشيه لايقال عاملان فصاعداً كما قال ابن عصفور لانه لم يسمع في اكثر من ثلاثة كما في قول الحماسي · طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني · فعدت فلم ابغ الندا عند سائب · وفي البخاري في باب امر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي لايتم ركوعه فصلي ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا · قال الكرماني ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال وسلم فهو من تنازع اربعة افعال (قوله لا خلاف في جواز اعمال ايّ العاملين) قال السيوطي هذا في غير افعل التعجب اما هو فيتعين اعمال الثاني كما اشترطه ابن مالك في شرح التسهيل في جواز التنازع فيه خلافا لمن منعه (قوله او العوامل شئت) اي الاول والثاني والثالث هذا ما قاله بعضهم حاكيا الاجماع عليه · وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه · قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود · كساك ولم تستكسه فاشكرن له ·

فالكوفيون يختارون اعمال الاول لسبقه والبصريون يختارون اعمال الاخير لقربه فان اعملت الاول اضمرت في الثاني كل ما يحتاج اليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحوقام وقعد اخواكـوقام وضربتهما اخواكـوقام ومررت بهما اخواكـ وذلك لان الاسم المتنازع فيه وهو اخواكـ في المثال في نية التقديم فالضمير وان عاد على متأخر لفظا لكنه متقدم رتبة وان اعملت الثاني فان احتاج الاول الى مرفوع اضمرته فقلت قاماوقعد اخواكـوان احتاج الى منصوب اومخفوض حذفته فقلت ضربت وضربني اخواكـومررت ومر بي اخواكـ ولا تقل ضربتهما ولا مررت بهما لان عود الضمير على متاخر لفظاورتبة

اخ لك يعطيك الجزيل وياصر[1] قال المرادي فدل على ان استقرائه غيرتام ولا يحفظ من كلامهم اعمال الثاني انتهى (قوله فالكوفيين الخ) قال بعضهم طريقة الكوفيين الاوّل اولى بالعمل مما سواه والثاني اولى مما بعده وهكذا وطريقة البصريين الاخير اولى بالعمل من غيره ثم ما قبله وهكذا وذلك ليشمل المتوسط لكن تقدم انه لايحفظ من كلامهم اعمال الثاني (قوله والبصريون الخ) حكى ابن العلج انهما سيان لان لكل منهما مرجحا (قوله اضمرت في الثاني كلما يحتاج اليه) والسيرافي يجيز حذف غيرالمرفوع لانه فضلة كقول عاتكة · بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه · فاعملت الاول وهو يغشى فرفعت شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته · وفيه أن في حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة (قوله اضمرته) اي المرفوع عندالجمهور · والكسائي والسهيلي وهشام يوجبون الحذف هربا من الاضمار قبل الذكر وتمسكوا بظاهر قوله

تعفّق[2] بالارطى لها وارادها * رجال فبذّت نبلهم وكليب

اذ لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير اعمال الاول · ويمكن الجواب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان ينوى مفردا

---

(١) اي يحبس · منه · والذي في نسخ التصريح تكسه وناصر بالنون وما ذكرناه اولى ومن خط الشارح نقل · منه (٢) تعفق اي استتر والارطى اسم شجر و بذّت اي غلبت · منه

انما اغتفر في المرفوع لانه غير صالح للسقوط ولا كذلك المنصوب والمجرور وليس من التنازع قول امرء القيس * ولو ان ما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليل من المال *

على مذهب البصريين باعتبار تأويله بذلك او بما ذكر او لان في تعفق ضميرا يعود الى الصائد وهو غير رجال وذهب الفراء الى انه ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو فالعمل لهما نحو قام وقعد اخواك . وان اختلفا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو . وانما اخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذف هربا من حذف الفاعل ولا يخفى ما فيه (قوله انما اغتفر في المرفوع) وجاء في هذا الباب نثرا ونظما حكى سيبويه عن بعض العرب ضربوني وضربت قومك وقال الشاعر . جفوني ولم اجف الاخلاء . لا يقال هذا لا يفيد اطراد الجواز لامكان ان يكون سماعيا والمطلوب انه مطرّد . لانا نقول اذن لم يثبت في العربية حكم من الاحكام لورود ذلك في كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه وهنا لم يدل شيء على خلاف ذلك . لا يقال ما تمسك به الكسائي ومن بعده يدل على خلافه لانا نقول هو بيت شعر يمكن تأويله فلا يقاوم النثر والنظم الصريحين في الاضمار قبل الذكر هذا ملخص ما ذكره بعض المحققين فليحفظ (قوله لانه غير صالح للسقوط) لامتناع حذف العمدة فيجب اضماره لا يقال هذا لا يفيد وجوب الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه لانا نقول المقصود بهذا اثبات وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف واما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر وهو لزوم التكرار كما قرره شرّاح الكافية (قوله ولا كذلك المنصوب والمجرور) لانهما فضلة وفي ذلك تفصيل يطلب من محله (قوله وليس من التنازع قوله امرء القيس الخ) لما استدل الكوفيين على اولوية اعمال الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى البيتَ حيث قالوا قد توجه الفعل اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس

وذلك لان شرط هذا الباب ان يكون العاملان موجهين الى شيء واحد كما قدمنا ولووجه هنا كفاني واطلب الى قليل فسد المعنى لان لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فاذا كان ما بعدها مثبتا كان منفيا نحو لوجاءني اكرمته واذا كان منفيا كان مثبتا نحو لو لم يسئ لم اعاقبه وعلى هذا فقوله انما اسعى لادنى معيشة منفي لكونه في نفسه مثبتا وقد دخل عليه حرف الامتناع وكل شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه ونقيض السعي لادنى معيشة عدم السعي لادنى معيشة وقوله ولم اطلب مثبت لكونه منفيا بلم وقد دخل عليه حرف الامتناع فلووجه الى قليل وجب فيه اثبات طلب القليل وهو عين مانفاه اولا واذا بطل ذلك تعين ان يكون مفعول اطلب محذوفا وتقديره ولم اطلب الملك ومقتضى ذلك انه طالب للملك وهو المراد فان قيل انما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم اطلب على كفاني ولو قدرته مستأنفاً كان نفياً محضاً غير داخل تحت حكم لو قلت انما يجوز التنازع بشرط ان يكون بين العاملين

الذي هو من افصح شعراء العرب اعمل الاول فلولم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لاقائل بتساوي الاعمالين اجاب الشارح من طرف البصريين بقوله وليس من التنازع الخ كذا قيل ولا يخفى ما في قوله اذ لاقائل بتساوي الاعمالين فتذكر (قوله لان لو تدل على امتناع الخ) اي امتناع الجزاء لامتناع الشرط غالبا في المشهور (قوله وهو المراد) ويدل عليه قوله بعد . ولكنما اسعى لمجد مؤثل . وقد يدرك المجد المؤثل امثالي . (قوله فان قيل الخ) قال اللاري ان قلت هذا اذا كان لم اطلب معطوفة على كفاني اما اذا كانت الجملة حالية او معترضة او معطوفة على الشرط فلا يلزم هذا الفساد . قلنا لا يجوز الاول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط ولا الاخيران للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التاسيس مع ان واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك وذلك لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب فان قلت السعي الطلب البليغ فيكون

ارتباط وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط * ص * باب المفعول منصوب * ش *
قد مضى ان الفاعل مرفوع ابداً واعلم الآن ان المفعول منصوب ابداً والسبب
في ذلك ان الفاعل لايكون الا واحدا والرفع ثقيل

اخص من الطلب ونفي الخاص لايستلزم نفيَ العام · قلنا المراد بالسعي هنا الطلب
مطلقا لان الكفاية تحتاج الى الطلب لاالى الطلب البليغ انتهى والكلام كثير في هذا
المقام فافهم والله تعالى اعلم (قوله بابٌ) الظاهر انه بالتنوين وما بعده مبتدا وخبر
(قوله المفعول منصوب) ابهم ناصبه ليجري على كل الاقوال فان البصريين قالوا انه
منصوب بالفعل او شبهه · واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل
وقال الفرآء كلاهما · وقال خلف معنى المفعولية · حجة البصريين ان اصل العمل
للافعال · وحجة هشام ان نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلّية ·
وحجة الفرآء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولايعمل بعض الكلمة دون بعض ·
وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قآئم به واسناد
الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى · ويرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل
مع انه غير متصرف · ونحو اواطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اذ لافاعل هنا ونحو ضربي
زيدا والضمير لايعمل · وعلى الفرآء ما وَرَدَ على هشام وانه يقع بينهما نحو جآءَ آل
فرعون النذر والمعمول لايتوسط العامل · وعلى خلف رفعه في نحو ضُرِب زيد ومعنى
المفعولية باق بدليل مرّ بزيد وعمروا بالنصب قاله ابن عمرون فالصحيح مذهب
البصريين ذكر ذلك بعض المحققين · ولا تكن من الغافلين (قوله لايكون الاواحدا)
اي لايكون للفعل الواحد الاّ فاعل واحد اصطلاحي واماّ فتلقفها رجل رجل فالاسمان
فيه بمعنى واحد اي تلقفها الناس · واما نحو ضَرَب زيد وعمرو فالفاعل فيه واحد والاسم
الآخر معطوف ونحو قام الزيدان الفاعل الاصطلاحي فيه ايضا واحد كما لايخفى
(قوله والرفع ثقيل)لانه بالضمة التي هي اثقل الحركات و بالواو التي هي اثقل الحروف ·

والمفعول يكون واحدا واكثر والنصب خفيف فجعلوا الثقيل للقليل والخفيف للكثير قصدا للتعادل* ص* وهو خمسة * ش *هذا هو الصحيح وهو المفعول به كضربت زيدا والمفعول المطلق وهو المصدر كضربت ضربا والمفعول فيه وهو الظرف كصمت يوم الخميس وجلست امامك والمفعول له كقمت اجلالا لك والمفعول معه كسرت والنيل ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به وقدّر سرت وجاوزت النيل ونقص الكوفيون منها المفعول له فجعلوه من باب المفعول المطلق مثل قعدت جلوسا وزاد السيرافي سادسا وهو المفعول منه نحو واختار موسى قومه سبعين رجلا لان المعنى من قومه وسمى الجوهري المستثنى مفعولا دونه* ص* المفعول به

واما الالف فليس رفعا اصليّا بل نصب اصليّ على ان علية الثقل في البعض تكفى قاله الحمصي (قوله والمفعول يكون واحدا واكثر) فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به الجنس فلذا اخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصحح الاخبار والّا لجاز الرجل ثلاثه والرجل قائمون ووجه الدفع ان عدم الصحة هنا لعدم ارادة التقسيم الا ترى الى صحة الرجل ثلاثه عربي ورومي وهندي لارادته ذكره الحمصي (قوله واختار موسى قومه) هو عند الجمهور منصوب بنزع الخافض (قوله وسمى الجوهري الخ) قيل لعله اصطلاح ولا مشاحة فيه * باب المفعول به * (قوله المفعول به) قال الصفوي ان امثال هذه العبارة صار كالعلم ولا يقتضي الضمير من به مرجعا وقيل غير ذلك [1] والباء

---

(١) فانه قيل ضمير به راجع الى ال في المفعول لانها اسم موصول ولا ضمير في مفعول وكذا في نظائره من المفعول له وفيه ومعه ويتجه عليه انه لو كان كذلك لما جاز حذف ال في المفعول واستعماله مجردا مع انه اكثر من ان يحصى وقيل الضمير راجع الى ال وفي مفعول ضمير ايضا راجع الى الفعل اي الذي فعل فعلٌ بسببه او فيه اوله او معه ويتجه عليه ان الواجب حينئذ المفعول هو به الخ لان مسنده صفة جارية على غير من هي له ومذهب الجمهور ان الصفة اذا كانت كذلك يجب

هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت زيدا * ش * هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله وقد استشكل بقولك ما ضربت زيدا ولا تضرب زيدا واجاب بان المراد بالوقوع

للسببية او للصلة فعلى الاول متعلق بالفعل والثاني بما تضمنه من معنى التعلق (قوله ما وقع عليه) اي ما ذكر ليدل على وقوع الفعل عليه · واختصر للعلم بالمقصود · فلا يرد المبتدا في زيد ضربته فانه وان وقع عليه فعل الفاعل لكنه لم يذكر ليدل على وقوع الفعل عليه بل ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه هو وضميره المفعولَ واحد (قوله فعل الفاعل) اي فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج نحو زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول اذ لم يعتبر اسناده الى[1] فاعله · ودخل درهما في اعطي زيد درهما لانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان نائب الفاعل في حكم الفاعل وبما ذكر ظهر وجه العدول عما وقع عليه الفعل مع انه اخصر مما عدل اليه فافهم[2] (قوله كضربت زيدا) اي كزيدا من ضربت زيدا (قوله وقد استشكل الخ) اي ان التعريف غير جامع · وكذا اورد على هذا التعريف ان المشتق منه اخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل الاخفى معرفا · واجيب بان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به في الاصطلاح اللقب لنوع مخصوص فلا يرد ذلك (قوله بقولك ما ضربت زيدا) اي نحو ذلك من كل ما الفعل فيه غير واقع على المفعول لنفي كالمثال الاول او نهي كالثاني ومثل ذلك عبدت الله تعالى وسمعت زيدا واوجدت ضربا وضرب زيد

ابراز ضميرها وان امن اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو وزيد هند ضاربها هو مع انا لم نر احدا فعل هذا الواجب فلعل الاولى والاصفى ما قاله الصفوي · منه

[1] هذا انما يحتاج اليه لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار وقولهم المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعولا به او فيه قاله الحمصي · منه

[2] وجهه انه لو قال كذلك لتبادر منه الفعل الاصطلاحي و يلزم خروج شبه الفعل وهو مضر · منه

انماهوتعلقه بمالا يعقل الا به الا ترى ان زيدا في المثالين متعلق بضرب وان ضرب يتوقف فهمه عليه او على ما قام مقامه من المتعلقات * ص * ومنه المنادى * ش * اي ومن باب المفعول به المنادى وذلك لان قولك ياعبد الله اصله ادعو عبد الله

عمروا اذا كان الكلام كاذبا (قوله انما هو تعلقه الخ) اي تعلق الفعل بشيء لا يتصور ولا يفهم ذلك الفعل الا به · فان قيل تفسير الوقوع بما ذكر يستلزم ان يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل ايضا لانهما كذلك اجيب بان المراد الفعل الحقيقي والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان وما بين الفاعل والفعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل يسمى قياما واسنادا والتعلق مخصوص بالفضلات [1] كما قاله السيد في حواشي الرضي · وبهذا يندفع ايضا ما نقض به الرضي التعريف من دخول عمرو في اشترك زيد وعمرو وبجعل ما في التعريف عبارة عن المنصوب يندفع هذا ونحوه كما قاله الصفوي (قوله يتوقف فهمه عليه) اي على زيد ولا يخفى ان التوقف انما هو على شخص ما لا على شخص زيد مثلا لكن توقف الفعل عليه لوجود شخص ما فيه كذا قيل (قوله ومنه المنادى) اي بجميع انواعه وعرّفوه بانه المطلوب اجابته حقيقية كيا الله و يازيد او ادعاء كياجبال و ياارض ومنه ياالله على قول بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا (قوله وذلك الخ) بيان لكونه مفعولا به لما فيه من الخفاء ولعله لهذا ايضا قال ومنه (قوله اصله ادعو عبد الله) المتبادر [2] منه ان ادعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل ونقل عن سيبويه تقديره موخرا وكأنه لما رأى ان المنادى مقصود الاختصاص من بين المتعدد ناسب تقديمه وتأخير العامل · وما ذكره الشارح من الاصل هو ما ذكره جمع وقال بعضهم الاصل ادعوك فاقيم المظهر مقام المضمر وحرف الندا مقام ادعو · واعترض بانه ينادى

(١) على ان المفسر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فيخرج الفاعل · منه

(٢) و يؤيد المتبادر ماذكرنا من الاصل في العامل وما ذكروه من ان حرف الندا نائب مناب الفعل والغالب في النائب عن شيء حلوله محله · منه

فحذف الفعل وانيبت عنه يا *ص* وانما ينصب مضافا كياعبد الله او شبهه كياحسنا وجهه و ياطالعاً جبلاً و يارفيقاً بالعباد او نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يارجلاً خذ بيدي *ش* يعني ان المنادى انما ينصب لفظاً في ثلاث مسائل احداها ان يكون مضافاً

الغائب ومن لم يكن مواجهاً · واجيب بان المراد بالغائب البعيد منك السامع ندائك فهوحاضر · واعترض ايضا بانه يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح نيابة يازيد مثلاعنه اذ لايحتملها · واجيب بمنع الاحتمال بل هو مثله في ذلك · نعم يرد على القولين ان تقدير ادعو وان كان مناسبا لمقام الندا لكن تقدير انادي انسب فافهم (قوله فحذف الفعل الخ) وذلك للتخفيف وليدل على الانشآء نصاً لايقال دعوى حذف الفعل وانابة الحرف عنه يستلزم كون الجملة الندآئية خبرية كاصلها اعني ادعو لانا نقول تقدير الفعل لايستلزم كون الجملة خبرّية لجواز ان يقصد الانشاء نعم الاولى بهذا الغرض تقدير الفعل الماضي لان الاغلب في الافعال الانشآئية مجيئها بلفظ الماضي (قوله وانيبت عنه يا) فلا يجمع بينهما اذ لايجمع بين العوض والمعوض عنه ولذا وجب الحذف وقد تحذف يا ايضا و يعوض عنها في الآخر الميم[1] المشددة وذلك خاص باسم الله عز اسمه فكل شأنه غريب · وقوله · اني اذا ماحدث الّما · اقول ياالّلهم ياالّلهما · ضرورة وفي الاتقان ان اصل ياالّلهم ياالله آمنا فيجوز الجمع في السعة وهو مذهب الكوفيين و يبطله انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لايمتنع اللهم امنا والاصل عدم التكرار · وانه مخالف للمعنى بدليل اللهم اغفر (قوله وانما ينصب الخ) هذا النصب عند سيبويه بالفعل واجاز المبرد نصبه بحرف الندا (قوله لفظا) اي لامحلا فيدخل فيه النصب تقديرا نحو يافتاي و ياغلامي (قوله ان يكون مضافاً) اي سوآء كانت الاضافة محضة كما مثل

(١) واختصت الميم لانها عهدت زيادتها في زرقم بضم الزاء والقاف الشديد الزرقه للمذكر والمؤنث · منه

كقولك ياعبدالله و يارسول الله وقول الشاعر

الا ياعباد الله اني متيم * باحسن من صلّى واقبحهم فعلا

الثانية ان يكون شبيها بالمضاف وهو ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه وهذا الذي به التمام اما ان يكون اسما مرفوعا بالمنادى

ام غير محضة نحو ياحسن الوجه · ونقل عن بعضهم[1] اجازة الضم في الثانية فيجيز ياحسن الوجه بضم الصفة لان اضافتها في تقدير الانفصال · وفيه ان البناء ناشٍ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وانه لاسماع يقتضيه · بقي انهم سكتوا هنا عما لوكان المضاف مبنياً اصالة قبل الندا كياسيبويه الزمان اوعروضا بسبب الاضافة كيايوم لاينفع مال ولابنون وظاهر انه منصوب محلا ولا يقال انه مبنيّ على ضمّ مقدّر لان المنادى المضاف انما يستحق النصب وهو ثابت هنا لمحله لكونه مبنيا · فان قلت هل يمكن ان يقال انه منصوب بفتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة البناء قلت لايمكن ذلك لانه مبني والاعراب انما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لايخفى قاله الحمصي ·وعليه يكون الكلام مبنيا على الاعمّ الاغلب كما قيل (قوله كقولك ياعبدالله) يحتمل ان يكون علما وهو الظاهر وان لايكون كذلك كياغلام زيد وعلى الاول في التمثيل به للمضاف مسامحة لان العلم مجموع المضاف والمضاف اليه · وعلى الثاني لامسامحة وليس من المضاف يااثنا عشر كما يتوهم من حذف التنوين لان النون لما حذفت نزل عشر منزلتها فصار في الحكم بمنزلة قولك اثنان ولو ناديت هذه الكلمة قلت يااثنان وكذلك اثنتا عشرة · ونقل عن الكوفيين انهم يلحظون فيه الاضافة فيجيزون يااثني عشر بالياء قاله مكي (قوله ان يكون شبيهاً بالمضاف) وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني وانه متخصص بما بعده و يفتقر اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة للمضاف اليه (قوله مرفوعاً بالمنادى) اما على الفاعلية كالمثالين الاخيرين او على النيابة عن الفاعل

---

(١) ثعلب احمد بن يحيى · منه

كقولك يامحمودا فعله ويا حسنا وجهه و ياجميلا فعله ويا كثيرا برّه اومنصوبا به كقولك ياطالعاجبلا او مخفوضا بخافض متعلق به كقولك يارفيقا بالعباد و ياخيرا من زيد او معطوفا عليه قبل النداء كقولك ياثلاثة وثلاثين في رجل سمّيته بذلك

كالمثال الاول وقولك ياذاهب مثلا مبني على الضم ولا نظر الى عمله في الضمير المستتر ولو قلت ياذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيته على الضم او على الضمير المستتر فيه نصبته لعمله في زيد بواسطة الحرف ونحو يامشتركا وزيدا يجب النصب لتعين العطف على الضمير كما لا يخفى (قوله كقولك ياطالعا جبلا) قيل فيه اشكال اذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الاعمال ولوقدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع وفيه غير ذلك فليحرر (قوله او معطوفا عليه قبل الندا) احترز بقوله قبل الندا عمّا لو حصل العطف حال الندا فلا اثر له في تصيير المعطوف عليه شبيها بالمضاف ولذلك قال ابن السرّاج في قولهم ثلاثة وثلاثين اذا كان اسما واحدا وليس هذا بمنزلة قولك للجماعة ياثلاثه وثلاثون لانك اردت في هذه الحالة ياايها الثلاثه والثلاثون انتهى . فاذا وجد العطف قبل الندا كان الثاني من تمام الاول واذا كان حال الندا فليس كذلك لانه منفصل عنه (قوله كقولك ياثلاثة وثلاثين في رجل سميته بذلك) اي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم عمل في آخر فاشبه ضاربا زيدا . واما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثه . ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم خلافا لبعضهم في اجازة ذلك قاله في التصريح . وانت خبير بانه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فاعراب كل واحدة على حدة مشكل الّا ان يقال اعرب كل بالاعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض . واعلم ان من المشبه بالمضاف عند المصنف والرضي قولهم ياحليما

الثالثة ان يكون نكرة غير مقصودة كقول الاعمى يارجلا خذ بيدي وقول الشاعر

ايا راكبا امــا عرضت فبلغا * نداماي من نجران ان لا تلاقيا

*ص * والمفرد المعرفة يبنى على مايرفع به كيازيد و يازيدان و يازيدون و يارجل لمعين

* ش * يستحق المنادى البناء بامرين افراده وتعريفه ونعني بافراده ان لايكون مضافا ولاشبيها به ونعني بتعريفه ان يكون مرادا به معين سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو اومعرفة بعد النداء بسبب الاقبال عليه

لايجل و ياجواد لايبخل لان الجملة اما حال من الضمير المستتر كما ذهب اليه المصنف فيكون الوصف عاملا لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها واما نعت كما ذهب اليه الرضي والنعت عنده لدلالته على معنى في المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من الملحق بالشبيه بالمضاف وشبهه وتحقيق المقام في المطولات (قوله ان يكون نكرة غير مقصودة) جامدة كانت او مشتقة في نثر اوشعر وقد مثل لذلك فالمثال الاول للجامدة في النثر والثاني للمشتقة في الشعر . ومثّل في التوضيح للمشتقة بقول الواعظ يــاغافلا والموت يطلبه وليس بشيء لان غافلا في المثال كما قال الدنوشري شبيه بالمضاف لعمله النصب في الجملة بعده اذ هي حال من ضميره المستتر . وزعم المازني استحالة وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لايمكن وان التنوين في ذلك شــاذ اوضرورة وليس بشيء (قوله كقول الاعمى يارجلا خذ بيدي) ومثله قوله ايضا يارجلين خذا بيدي و يامسلمين خذوا بيدي ولم يقصد اثنين معينين ولا جماعة معينة لان النكرة المقصودة ينبغي ان تشمل جميع ذلك (قوله ان لا يكون مضافا ولاشبيها به) يدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع وما كان مبنيا قبل الندا والامثلة ظاهرة (قوله معرفة قبل النداء كزيد وعمرو) فانهما علمان قبل الندا واستصحب ذلك التعريف بعده وهذا مذهب ابن السراج وابن مالك وذهب المبرد والفارسي الى ان تعريف العلمية سلب منهما وعرّفا بالاقبال و يردّ ما ذهبا اليه نداء اسمه تعالى واسم الاشارة اذا لم

كرجل وانسان تريد بهما معيّنا فاذا وجد في الاسم هذان الامران استحق ان يبنى على ما يرفع به لو كان معربا فتقول يازيد بالضم و يازيدان بالالف و يازيدون بالواو قال الله تعالى يانوح قد جادلتنا ياجبال اوبي معه * ص * فصل وتقول ياغلام بالثلاث و بالياء

يتصل به كاف الخطاب لمنع ندائه حينئذ على الصحيح فانهما لايمكن سلب تعريفهما لكونهما لايقبلان التنكير فان قلت العلم اذا اريد اضافته نكر فما الفرق اجيب بان الفرق هو انه ليس المقصود في الاضافة الّا تعريف المضاف اوتخصيصه فلو اضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لالقاء الكلام اليه فلاحاجة الى تنكير المنادى (قوله كرجل وانسان تريد بهما معيّنا) فان تعريفهما بسبب القصد والاقبال والّا فهما قبل ذلك نكرتان وهذا ما ذهب اليه الشارح وابن مالك وقيل تعريفهما بال محذوفة ونابت ياعنها (قوله استحق ان يبنى الخ) لمشابهته كاف الخطاب في نحو اذعوك من حيث الافراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه . وبني على حركة للاعلام بان بنائه غير اصلي . وكان على صورة الرفع للفرق بينه وبين المضاف الى ياء المتكلم في بعض لغاته لانه يكسر ويفتح كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى قريباً والضم وان جاز فيه ايضاً لكنه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لاينادي الّا مضافا (قوله فتقول يازيد بالضمة) وكذا ياطلحة لكن قال ابن الانباسي كما نقله عنه الدنوشري انه سمع ياطلحة بالفتح واختلف فيه فقيل مرخّم والتقدير ياطلح ثم اقحمت التاء غير معتدّ بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنويّة . وقيل ليس بمرخم فقيل انه معرب منصوب على اصل المنادى ولم ينون لانه لاينصرف . وقيل مبني على الفتح لان منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة اعرابه لو اعرب فهو نظير لارجل في الدار وانشد هذا القائل . ياريح من نحو الشمال هبي . بالفتح فعلى هذا يكون مراد الشارح بقوله استحق ان يبنى على ما يرفع به اي في المشهور (قوله يازيدان بالالف الخ)

فتحا واسكانا و بالالف* ش* اذا كان المنادى مضافا الى ياء المتكلم كغلامي جاز فيه ست لغات احداها ياغلامي باثبات الياء الساكنة كقوله تعالى ياعبادي لاخوف عليكم الثانية ياغلام بحذف الياء الساكنة وابقاء الكسرة دليلا عليها قال الله تعالى ياعباد فاتقون الثالثة ضم الحرف الذي كان مكسورا لاجل الياء وهي ضعيفة حكي من كلامهم

قال الحمصي فان قيل العلم اذ اثني اوجمع لزم فيه اللام فكيف صح يازيدان و يازيدون قيل صح لقيام يامقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا لزم اجتماع اداتي تعريف انتهى فتذكر * فصل * (قوله اذا كان المنادى الى قوله جاز)هذا الجواز مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احتراز مما الاضافة فيه للتخفيف نحو يامكرمي ويا ضاربي فان يائه ثابتة لاغير وهي اما مفتوحة اوساكنة وهل اصلها السكون او الفتح قولان مشهوران . ومثله في اثبات الياء الا انها مفتوحة لاغير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يافتايَ وياقاضيَّ فلايجور حذفها للالباس ولا الاسكان لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم اوالكسر لثقلها على الياء قاله الازهري (قوله الثانية ياغلام بحذف الياء) وهذا هو الاكثر ثم ثبوتها ساكنة على اصل البناء ثم ثبوتها مفتوحة للتخفيف وجعلها الشارح في التوضيح فى رتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها ثم قلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا ثم حذف الالف والاكتفاء بالفتحة ثم الضمّ والاكتفاء من الاضافة بنيتها فافهم (قوله الثالثة ضم الحرف الذي كان مكسورا الخ) اي فهو مبني على الضم كما يدل عليه ظاهر كلامه في التوضيح قال الدنوشري وهو اختيار المصنف والمناسب تقدير النصب ومنع من ظهوره الاشتغال بحركة المشابهة اي مشابهته للنكرة المقصودة كذا قيل (قوله وهي ضعيفة) ومع هذا هي مخصوصة فيما يكثر فيه ان لاينادى الامضافا كالام والاب حملا للقليل على الكثير وقال بعضهم المدار على القرنية الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال ابو علي الشلوبين وهذا اذا لم يلتبس اي بالمنادى المقبل عليه (قوله حكي من كلامهم الخ) الحاكي له يونس

يا ام لا تفعلي بالضمّ وقرئ قل رب احكم بالحق بالضم الرابعة ياغلامي بفتح الياء قال الله تعالى ياعبادي الذين اسرفوا على انفسهم الخامسة ياغلامـا بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة فتنقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال الله تعالى ياحسرتا على مـا فرطّت في جنب الله يااسفا على يوسف السادسة ياغلام بحذف الالف وابقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر * ولست براجع ما فات منّي * بلهف ولا بليت ولالو انّي * اي بقولي يالهف وقولي وتقول ياغلام بالثلاث اي بضم الميم وفتحها وكسرها وقد بينت توجيه ذلك * ص * ويا ابت ويا امت ويا ابن ام ويا ابن عم بفتح و كسر والحاق الالف اوالياء للاولين قبيح وللاخرين ضعيف * ش * اذا كان المنادى المضاف الى الياء ابًا اوامًّا جاز فيه عشر لغات الست المذكورة ولغات اربع اخر احداها ابدال الياء تاءً

(قوله فقلبت اليآء الفا) قال الشهاب القاسمي الظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي ان يحكم عليها بانها مضاف اليه وانها في محل جرّ ويظهر اثره في التابع بل قد يدعى ان هذه الالف يآء المتكلم الآ انّه تغيرت صفتها فليتأمل قال الحمصي و ينبغي ان يكون نصب ياغلاما بفتحة مقدّرة والفتحة الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن يآء المتكلم (قوله السادسة ياغلام بحذف الالف الخ) والذي صرح بجواز ذلك الاخفش والفارسي والمازني (قوله اللغات الست) المذكورة وافصحها حذف اليآء وابقآء الكسرة ثم اثبات اليآء سـاكنة او متحركة بالفتح ثم قلبها الفا ثم حذف الالف وابقآء الفتحة واقلها الضم فتذكر (قوله ابدال اليآء تآء) هذا بطريق التعويض كما صرّح به غير واحد قال الحفيد وانما عوضت تآء التانيث عن اليآء اذا اضيف اليها الاب والامّ لانها مظنة التفخيم والتآء تدل عليه كما في علاّمة ونسّابة وقال صاحب الكشاف جاز التعويض لان التانيث والاضافة متناسبان في ان كلامنهما زيادة مضمومة الى الاسم في آخره انتهى والمنادى في هذه الحالة كما قال الشهاب منصوب فانه معرب لانه من اقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التآء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التآء

مكسورة و بها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر في يا ابت الثانية ابدالها تاء مفتوحة وبها قرأ ابن عامر الثالثة يا ابتا بالتاء والالف وبها قرئ شاذا الرابعة ياابتي بالتاء والياء وهاتان اللغتان قبيحتان والاخيرة اقبح من التي قبلها

لاستدعائها فتح ما قبلها لاعلى التاء لانها في موضع الياء التي يسبقها اعراب المضاف اليها وهذا ظاهر (قوله مكسورة) وهو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض عن الكسرة التي كان يستحقها ما قبل ياء المتكلم وزال حين جائت التاء اذ لايكون ما قبل التاء الامفتوحا وتوجيه الفراء بان الياء في النية ردّه الزجاج بانه لايقال ياابتي (قوله الثانية ابدالها تاء مفتوحة)وهو الاقيس لان التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل ياابتا و يرده ما ردّ قول الفراء كذا علل كلامن المسئلتين الازهري رحمه الله تعالى(قوله و بها قراء ابن عامر)في ياابت وقرئ في الشواذ يا ابتُ بالضم على التشبيه بنحو هبة وثبة وهي لغة شاذة حكى سيبويه عن الخليل انه سمع ياامةُ بالضم واجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج وعلى هذا فاللغات احدى عشر(قوله بالتاء والالف) وهذه الالف هي المنقلبة عن الياء التي عوضت عنها التاء كما قال ابن جنى . وزعم ابن مالك انها هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وانها ليست بدلا من الياء (قوله و بها قرئ شاذا) وورد ايضا في الشعر نحو قوله ياابتا علك او عساكا (قوله الرابعة بالتاء والياء) وعليه قوله ياابتي لازلت فينا قائما . لنا امل في العيش ما دمت عائشا . (قوله والاخيرة اقبح من التي قبلها)يعني الجمع بين التاء والياء اقبح من الجمع بين التاء والالف وان كان الكل قبيحا وذلك لان في الصورتين الجمع بين العوض والمعوض عنه الآن في الاخيرة صورة المعوّض عنه باقية وفي التي قبلها غيرّت الى الالف و بعض الشرّاهون من بعض قال في التصريح وربما قيل ابات وعليه قوله كانك فينا ياابات غريب . فقيل اراد ياابت ثم اشبع . وقيل اراد ياابتا ثم قلب اي قدّم واخرّ . وقيل اراد ياباه على لغة القصر ثم

وينبغي ان لايجوز الا في ضرورة الشعر واذا كان المنادى مضافا الى مضاف الى الياء مثل ياغلام غلامي لم يجز فيه الا اثبات الياء مفتوحة اوساكنة الا اذا كان ابن امّ او ابن عمّ فيجوز فيهما اربع لغات فتح الميم وكسرها وقد قرأت السبعة بهما في قوله تعالى قال ابن امّ ان القوم استضعفوني قال يا ابن ام لاتأخذ بلحيتي الثالثة اثبات الياء كقول الشاعر يا ابن امي و ياشقيّق نفسي * انت خلفتني لدهر شديد * والرابعة قلب الياء الفا كقوله يا ابنة عمّا لاتلومي واهجعي * وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال * ص * فصل ويجرى ما افرد او اضيف مقرونا بال من نعت المبني وتوكيده

قدّر الحاق الياء وابدل منها التاء (قوله وينبغي ان لايجوز الا في ضرورة الشعر) ظاهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك في الشعر ويؤيده انه قرئ ياابتي اني اخاف. وفي المرادي واجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قرائة ابي جعفر ياحسرتاي فجمع بين العوض والمعوض عنه (قوله لم يجز الا اثبات الياء) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى (قوله الا اذا كان ابن امّ اوابن عم) وكذا اذا كان ابنة عمّ او ابنة امّ او بنت عمّ او بنت امّ (قوله فتح الميم) قيل للتركيب المزجيّ وقيل الاصل عمّا واُمّا بقلب الياء الفا فحذفت الالف و بقيت الفتحة دليلا عليها والاوّل مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وابي عبيدة وحكي عن الاخفش (قوله وكسرها) قال الزجاج لاتركيب بل اضافتان. وقال في الارتشاف نقلا عن اصحابه انهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا التاء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها للياء فليس الا اضافة واحدة قاله في التصريح (قوله قليلتان في الاستعمال) حتى ان العرب لايكادون يستعملون ذلك الا في الضرورة * فصل * (قوله من نعت المبني) بيان لما اي يجرى ما افرد من نعت المبني ويجرى ما اضيف مقرونا بال من نعت المبني (قوله وتوكيده الخ) الظاهر انه وما بعده معطوف على نعت فيكون داخلا في البيان ويكون المبين منسحبا عليه فتصير الاقسام ثمانية نعت مفرد . وتوكيد كذلك وبيان

و بيانه ونسقه المقرون بال على لفظه او محله وما اضيف مجرّدًا على محله ونعت اي على لفظه والبدل والنسق المجرد كالمنادى المستقل مطلقا * ش * هذا الفصل معقود لاحكام تابع المنادى والحاصل ان المنادى اذا كان مبنيًا وكان تابعه نعتًا او تاكيدًا او بيانًا

مثله ونسق نسقه فهذه اربعة . ونعت مضاف مقرون بال وتوكيد و بيان ونسق كذلك فهذه اربعة ايضا فالمجموع ثمانية . وهذا مشكل لان التوكيد المعنوي لا يتاتى فيه ان يكون مضافا مقرونا بال وكذا عطف البيان . واما عطف النسق فيتصور فيه ان يكون مضافا وان يكون مقرونا بال نحو يازيد والضارب الرجل فتكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة . قاله الحمصي معترضا به على الفاكهي . حيث قال في شرحه بعد كلام فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته يعني المصنف تقتضي ان الصور ثمانية . ثم قرر ذلك بما يرجع الى ما ذكرناه . وانا اقول ان ارتكب ظاهر كلام المتن نفسه من عطف وتوكيده واخويه على نعت ودخوله في حيز البيان تكون الصور ثمانية و باخراج الصورتين الغير المحتملتين بالعقل تبقى الصور ستة كما قال الحمصي لكن يخدش ذلك تقييد النسق بالمقرون بال فعلى تقدير العطف والدخول تحت البيان يؤول الكلام الى قولنا يجري ما اضيف مقرونا بال من النسق المقرون بال وهذا تعبير على تقدير صحته يصان عنه امثال المصنف . وان عدل عن الظاهر بان عطف قوله وتوكيده وما بعده على قوله ما افرد تكون الصور المفهومة من نصّ العبارة خمسة لان المعنى حينئذ ويجري ما افرد من نعت المبني او ما اضيف من نعته ايضاً على لفظه او على محله . ويجري توكيد المبني و بيانه ونسقه المقرون بال كذلك وهذا هو الذي يقتضيه تمثيل المصنف في الشرح فانه لم يمثل لما سواه لكن يبقى مثل يازيد والضارب الرجل ولعل الامر فيه سهل . فافهم هذا المقام . فكم زلت فيه اقدام اقوام . ولقد اطلنا فيه الكلام . و بعد فالكلام لا يخلو عن شيء كما لا يخفى على ذوي الافهام فتدبرًا (قوله مبنيا على الضم) كالعلم والنكرة المقصودة (قوله او تاكيدا) اي لغويا واطلقه اعتمادا على شهرة حكم اللفظي فقد علم ان حكمه حكم الاول حتى كانه هو

اونسقاً بالالف واللام وكان مع ذلك مفرداً او مضافاً وفيه الالف واللام جاز فيه الرفع على لفظ المنادى والنصب على محله تقول في النعت يازيد الظريف بالرفع والظريف بالنصب وفي التاكيد ياتميم اجمعون واجمعين وفي البيان ياسعيد كرز وكرزا وفي النسق

(قوله او نسقا بالالف واللام) فان قيل كيف جاز ان يعطف ما لا يصح ان يكون منادى على ما هو منادى وانتم تقولون العاطف نائب عن العامل اجيب بان العاطف انما ينوب عن العامل في العمل خاصة ويوجب له نية ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا انك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس في العمل وليس بمنزلته الا ترى انه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا (قوله جاز فيه الرفع على لفظ المنادى) وذلك على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة منزلة حركة الاعراب ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا فاين الرافع. والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه. والمخلص من ربقة هذا الاشكال ان يحاول في المنادى المضموم ان يكون نائب فاعل في المعنى والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك قاله في التصريح. ولو قدر نودي مثلا لكان اولى واظهر كما لا يخفى[1] وبعد فالمقام لا يخلو عن دغدغة فانه يقال ايضا لا يخلو الحال من كون العامل لفظيا او معنويا وظاهر انه ليس معنويا فيبقى كونه لفظياً. ولا يخلو اللفظي من ان يكون ملفوظا به او مقدرا وظاهر انه ليس ملفوظا فيبقى كونه مقدرا. ولا جائز تقديره لان المقدر في الندا ادعو ونحوه لا غير. اللهم الا ان يختار كونه لفظياً ويمنع انحصار اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه بل من اللفظي ما يلاحظ في المقام بدون تلفظ ولا تقدير كما في عطف التوهم. فان قلت كل مفعول به يمكن اجراء ما ذكر في المنادى فيه مع انه لا يجوز الرفع في تابعه قلت المحوج لما ذكر سماع الرفع في تابع المنادى ولم يسمع في

[1] لانه لا يظهر وجه لرفع مدعو الا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع لمكتفى به. منه

يازيد والضحاك والضحاكَ قال الشاعر * ياحكم الوارث عن عبد الملك * روي برفع الوارث ونصبه وقال آخر

فما كعب بن مامة وابن اروى * باجود منك ياعمرو الجوادا

والقوافي منصوبة * وقال آخر

الا يازيد والضحاكَ سيرا * فقد جاوزتما خَمَرَ الطريق

وقال الله تعالى ياجبال اوّبي معه والطير وقرئ شاذًّا والطير وهذه امثلة المفرد وكذلك المضاف الذي فيه ال نحو يازيد الحسن الوجه والحسن الوجه وقال الشاعر * ياصاح ياذا الضامر العيس * يروى برفع الضامر ونصبه فان كان التابع من هذه الاشياء مضافا وليس فيه الالف واللام تعين نصب محله كقولك يازيد صاحب عمرو ويازيد

تابع المفعول على الاطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم اطرادها· واعلم انه لو ذهب ذاهب الى ان حركة التابع حركة اتباع لااعراب فيكون النصب مقدّرا فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وقلنا بصحة اتباع الحركة للحرف لسلم من هذه التمحلات ولكنا لم نطلع على احد ذهب اليه كذا حققه بعض الافاضل ولحسنه لم نبال بطوله ولم ننقل ماسواه (قوله يازيد والضحاكُ والضحاكَ) اي بالرفع والنصب والاول مختار الخليل والمازني تنبيها على انه منادى ثان· والثاني مختار ابي عمرو و يونس لان ما فيه ال لا يلي حرف الندا فلم يجعل لفظه كلفظ ماوليه · وفصل المبرد بين ما فيه ال للتعريف فالنصب وما لا فالرفعُ (قوله وكذلك المضاف الذي فيه ال)· وانما الحق المضاف المقرون بال في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلا يعتد بها في التابع · ومثله عند الرضي الشبيه بالمضاف فتامل (قوله تعين نصب محله) عند الجمهور وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الانباري قاله في التصريح · قال الدنوشري ظاهر الاقتصار على ذلك ان البيان ليس مثلها وينظر ما وجهه · وقد يقال انه قريب الشبه من البدل

ابا عبد الله ويا تميم كلكم او كلهم ويا زيد وابا عبدالله قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وان كان التابع نعتاً لاي

وهو اذا كان مضافا يجب نصبه فكذا ما اشبهه فتدبرّ (قوله يا تميم كلكم وكلهم) فيه اشارة الى جواز كل من الغيبة والحضور. قالوا اذا كان مع تابع المنادى ضميرٌ جيءُ به دالاً على الغيبة باعتبار الاصل وعلى الحضور باعتبار الحال · ومنع الاخفش مراعاة الحال وقال واما قولهم يا تميم كلّكم فان رفعوه فهو مبتدا وخبره محذوف اي كلكم مدعوّ · وان نصبوه فبعامل محذوف اي كلكم دعوت وقضيته جواز قطع التوكيد وقد صرّح المصنف كغيره ان الفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت ويرد عليه ان الاعتبارين قد اجتمعا في قوله

فيا ايها المهدي الخنا من كلامه * كانك يضغو[1] في ازارك خِرْنَقُ[2]

(قوله قال الله تعالى قل اللهم فاطر السموات) اي ففاطر بالنصب صفة لمحل الاسم الجليل وفي الهمع مذهب الخليل وسيبويه ان هذا الاسم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت اي غير متمكن في الاستعمال · وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعلا فاطر السموات صفة له · قال ابو حيان والصحيح مذهب سيبويه لانه لم يسمع مثل اللّهم الرحيم ارحمنا والاية ونحوها محتملة للندا انتهى ولا يخفى ان عدم الوصف على راي من يقول ان اصل اللّهم يا الله امنا ثم قيل فيه اللّهم على حدّ التركيب الجيعلي للفصل بين الصفة والموصوف بجملة مما لا ينبغي ان ينتطح فيه كبشان اذ يكون التركيب معنى نحو يا زيد اكرمنا العاقل وهو كما ترى فافهم (قوله نعتا لايّ) وكذا ايّة ولا ينعت الأيما فيه ال الجنسية غير العارضة على الاسم كما في الصعق ولا الجابرة كما في الزيدين · او باسم الاشارة العاري من كاف الخطاب لئلا يتوالى خطابان اذ المنادي متضمن للخطاب · واجاز ابن كيسان النعت بالمكنّي

---

[1] اي يصوّت · منه [2] الخرنق ولد الثعلب · منه

تعين رفعه على اللفظ كقوله تعالى ياايها الناس ياايها النبي وان كان التابع بدلا او نسقاً بغير الالف واللام اعطي ما يستحقه لوكان منادى تقول في البدل ياسعيد كرز بضم كرز بغير تنوين كما تقول يا كرز وياسعيد ابا عبدالله بالنصب كما تقول ياابا عبدالله وفي النسق يازيد وعمرو بالضم ويازيد وابا عبدالله بالنصب وهكذا ايضاً حكم البدل والنسق لوكان المنادى معرباً *ص* ولك في نحو يازيد زيد اليعملات فتحهما اوضم الاول * ش * اذا تكرر المنادى المفرد مضافا نحو يازيد زيد اليعملات جازلك في الاول وجهان احدها الضم وذلك على تقديره منادى مفرداً و يكون الثاني حينئذ اما منادى سقط منه حرف النداء واماّ عطف بيان واماّ مفعولاً بتقدير اعني والثاني الفتح وذلك على ان الاصل يازيد اليعملات زيد اليعملات ثم اختلف فيه

(قوله تعين رفعه على اللفظ) فيرفع فقط وعلل بانه المقصود بالندا وجوز المازني نصبه وقرئ شاذا قل ياايها الكافرين (قوله او نسقا بغير الالف واللام) قيد النسق بذلك قيل لانه لوكان بال لم يعط حكم المستقل اذ هي تمنع من تقديره منادى اذ حرف الندا لايجتمع معها (قوله اعطي مايستحقه لوكان منادى) وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عنه قاله المصنف (قوله وفي النسق يازيد وعمرو بالضم) خالف في ذلك المازني والكوفيون فاجازوا يا زيد وعمراً اجراء للمنسوق العاري من ال مجرى المقرون بها (قوله فتحهما) قيل[1] لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام على كل الاقوال (قوله اذا تكرر المنادى المفرد مضافا) قيل المراد المفرد في الجملة ومضافا كذلك فلا اشكال تأمل (قوله اما منادى سقط منه حرف الندا) او بدل من الاول . والفرق على ماقيل بين الوجهين ان الاول يجوز معه ذكر حرف الندا وما ذكرناه لايجوز ذلك معه وان قيل البدل على نية تكرار العامل اذ هو تقدير معنوي (قوله او مفعول بتقدير اعني) واجاز

---

(١) القائل الحمصي . منه

فقال سيبويه حذف المعملات من الثاني لدلالة الاول عليه واقحم زيد بين المضاف والمضاف اليه وقال المبرد حذف المعملات من الاول لدلالة الثاني عليه وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف اما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة واما قول المبرد ففيه الحذف من الاول لدلاله الثاني عليه * ص * فصل ويجوز ترخيم المنادى المعرفة

ابن مالك كونه توكيدا لفظيا وفيه بحث (قوله واقحم زيد بين المضاف والمضاف اليه) قيل الاقحام بالتاكيد اللفظي . وفي التصريح التصريح بان المقحم بمعنى الزائد . قال الحمصي والمراد بزيادته الزيادة المرادة في زيادة الحروف ففتحته حينئذ غير اعراب اذ هي حينئذ غير مطلوبة لعامل وانما حرك بها لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه . ثم قال ولا يصح ان يعرب حال اقحامه بدلا اوعطف بيا كما في صورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الرفع فانه حينئذ غير مضاف (قوله وقال المبرد الخ) فزيد الثاني حينئذ بيان او بدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان قاله في التصريح ويوخذ منه ان البدل والبيان يكونان بلفظ الاول من غير زيادة ولا نقص الا ان يقال لما حذف المضاف اليه الاول جاز ذلك (قوله ففيه الفصل الخ) هذا ان قلنا بجواز اقحام الاسماء اما ان قلنا بعدم جوازه كما ذهب اليه الاكثر فالاعتراض به حينئذ على سيبويه . واعترض عليه ايضا بانه كان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته واجيب عنه بانه يجوز ان يكون ترك التنوين للمشاكلة (قوله ففيه الحذف الخ) وهو قليل في كلامهم والكثير العكس ولما كان في كل من القولين ما عرفت ذهب الفراء الى انه لا حذف ولا اقحام بل الاسمان مضافان للمذكور . والذي سوغ توارد العاملين انهما هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكانهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد واتى عمرو العاقلان . وذهب الاعلم وليس بالاعلم الى ان الاسمين مركبان تركيب خمسة عشر ثم اضيفا على حد خمسة عشر زيد ولا يخفى ما فيه من التكلف * فصل في الترخيم *

وهو حذف آخره تخفيفاً فذو التاء مطلقاً كياطلح و ياثب وغيره بشرط ضمه وعلميته ومجاوزته ثلاثة احرف كياجعف ضماً وفتحاً * ش * من احكام المنادى الترخيم وهو حذف آخره تخفيفاً وهي تسمية قديمة وروي انه قيل لابن عباس ان ابن مسعود قرأ ونادوا يامال فقال ما كان اشغل اهل النار عن الترخيم ذكره الزمخشري وغيره وعن بعضهم انّ الذي حسّن الترخيم هنا ان فيه الاشارة الى انهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن اتمامه بشرط ان يكون معرفةً ثم ان كان مختوماً بالتاء

(قوله وهو حذف آخره تخفيفا) هذا في الاصطلاح ومعناه في اللغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اي سهل لين (قوله وعن بعضهم ان الذي الخ) هذا بمعنى قول ابن جني وللترخيم في هذا الموضع سرّ وذلك انهم لعظم ما هم فيه خفيت قواهم وذلّت انفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة انتهى قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقرائة ابن مسعود حيث ردّها ابن عباس بقوله ما كان اشغل اهل النار عن الترخيم فان ما للتعجب وفيه معنى الصدّ نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما اشغلك عن هذا اي اما يصدّك عن هذا ما انت فيه من الهول والشدة ٠ وخلاصة الاعتذار ان هذا الترخيم لم يصدر منهم عن التلطف بل عن التضجر وضيق المجال انتهى ٠ قيل وفيه نظر لانه يشعر بان القرآئة بالرأي لا بالرواية والا فلا وجه لانكار ابن عباس على ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما ٠ واجاب بعضهم بانه كان قد ابيح للقاري ان يبدل كلمة مكان اخرى بمعناها ولم يكن اللفظ المخصوص واجباً ثم حظر ذلك ووجب المخصوص فلعلّ قرآئة ابن مسعود كانت اذ ذاك فلا ينكر انكار الحبْر عليه ان صح وكم وكم له من هذا الباب كما لا يخفى على من تتبع الكتب فافهم وعليك بالاتقان[1] (قوله بشرط ان يكون معرفة) اي بالعلمية ان كان مجردا من التاء وبها و بالقصد في ذي التاء ٠ واشترط كونه معرفة لان المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخصّ الاخر بذلك

---

[1] فيه لطافة لاتخفى فان الاتقان للسيوطي قد ذكر فيه كثيرا من ذلك ٠ منه

لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة فتقول في ثبة وهي الجماعة ياثب كما تقول في عائشة ياعائش وان لم يكن مختوما بالتاء فله ثلاثة شروط احدها ان يكون مبنيا على الضم والثاني ان يكون علما والثالث ان يكون متجاوزاً ثلاثة احرف وذلك نحو حارث وجعفر تقول ياحار ويأجعف ولا يجوز في نحو عبدالله وشاب قرناها ان يرخما لانهما ليسا مضمومين ولا في نحو انسان مقصوداً به معين لانه ليس علماً ولا في نحو زيد وعمرو وحكم لانها ثلاثية واجاز الفراء الترخيم في حكم وحسن ونحوهما من الثلاثيات

لانه محل التغيير (قوله لم يشترط فيه علمية الخ) بل يرخم مطلقا سواء كان تعريفه بالعلمية او بالقصد والاقبال . وسواء كان على اربعة احرف ام اقل . ومنع المبرّد ترخيم مافيه التاء من النكرات المقصودة . و يردّه السماع قالوا ياشاارحبي ارادوا ياشاة اقيمي ولا تسرحي الى غير ذلك اللهم الا ان يدعى الشذوذ فيه (قوله ولا يجوز في نحو عبدالله وشاب قرناها ان يرخمّا الخ) . ونقل عن الكوفيين جواز ترخيم نحو عبدالله من كل ما فيه اضافة . ورخموه بحذف عجز المضاف اليه وتمسكوا بقوله

اباعُرْوَ لاتبعد فكلّ ابن حرّة * سيدعوه داعي ميتةٍ فيجيب

اراد يا اباعروه . واجيب بانه نادر واندر منه حذف المضاف اليه باسره نحو ياعبد هل تذكرلي ساعة . اراد على ما قيل ياعبد عمرو او ياعبد هند . وقال ابن مالك انه قد يرخم نحو شاب قرناها من كل ما نقل من المركب الاسنادي . وإنّ سيبويه نقل ذلك عن العرب وترخيمه حينئذ بحذف الكلمة الثانية (قوله لانه ليس علما) واجاز البعض ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا و ياصاح وهو قياس على شاذّ (قوله لانها ثلاثية) ففي الحذف اضرار بالكلمة . واجاز بعض الكوفيين ترخيم الثلاثي مطلقا . اما المحرّك الوسط فلما يأتي ان شاء الله تعالى قريبا في كلام الفرّاء . واما الساكن الوسط فبالقياس على نحو يد في غير الترخيم فان اصله يدي بسكون الدال ودخله الحذف وجوبا فدخوله جوازا

المحركة الوسط قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لامجرى هند في اجازة الصرف وعدمه واجرائهم جَمَزَى لحركة وسطه مجرى حبارى في ايجاب حذف الفه في النسب لامجرى حبلى في اجازة حذف الفه وقلبها واوا واشرت بقولي كياجعف ضما وفتحا الى ان الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف فيجعل الباقي اسما برأسه وتضمه وتسمى لغة من لا ينتظر ويجوز ان لا يقطع النظر عنه بل تجعله مقدرا فيبقى على ما كان عليه وتسمى لغة من ينتظر فتقول على اللغة الثانية في جعفر ياجعف ببقاء فتحة الفاء وفي مالك يامال ببقاء كسرة اللام وهي قراءة ابن مسعود وفي منصور يامنص ببقاء ضمة الصاد وفي هرقل ياهرق ببقاء سكون القاف وتقول على اللغة الاولى ياجعف ويامال وياهرق بضم اعجازهن وهي قراءة ابي السرار الغنوي ويامنص باجتلاب ضمة غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم * ص * ويحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان ومن نحو معدي كرب الكلمة الثانية

اولى (قوله قياسا على اجرائهم الخ) . قد يفرق بان حركة الوسط ثمّت اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وههنا في حذف حرف اصلي (قوله جمزى) بفتح الجيم والميم سريع السير (قوله في ايجاب حذف الفه الخ) لان الالف اذا كانت خامسة كما في حبارى او سادسة كما في قَبَعْثَرى وهو الجمل العظيم الشديد كان حذفها واجبا فهم قد اجروا جمزى الرباعي لتحرك وسطه مجرى الخماسي فاوجبوا فيه الحذف مثله قيل وقد يفرق ايضا بان في الحذف فيما نحن فيه اجحافا لا يدفعه التنزيل المذكور ولا كذلك في جمزى (قوله في النسب) ضبطه بعض من يوثق به بفتح النون وسكون السين على انه مصدر نسب وصرّح بان العامة يقرؤنه النِسب بكسر النون وفتح السين على انه جمع النسبة وليس بذاك (قوله وتضمه) اي وتصححه ايضا وتعلّه الى غير ذلك مما يقتضيه الاسم المستقل التام وذلك ان لم يحصل التباس فلا يضم آخر مسلمة بعد الترخيم للالتباس بالمذكر (قوله ان لا يقطع النظر الخ) وهذا هو الاكثر في لسان العرب (قوله باجتلاب ضمّة الخ) بدليل ان

* ش * والمحذوف للترخيم على ثلاثة اقسام احدها ان يكون حرفاً واحدا وهو الغالب كما مثلنا والثاني ان يكون حرفين وذلك فيما اجتمعت فيه اربعة شروط احدها ان يكون ما قبل الحرف الاخير زائداً الثاني ان يكون معتلاً الثالث ان يكون ساكناً الرابع ان يكون قبله ثلاثة احرف فما فوقها وذلك نحو سلمان ومنصور ومسكين علماً تقول ياسلم ويامنص ويامسك قال الشاعر

يامروا انّ مطيتي محبوسة * ترجو الحباءَ وربّها لم ييأس

يريد يامروان وقال الآخر * قفي فانظري ياأسمَ هل تعرفينه * يريد يااسماء ويجب الاقتصار على حذف الحرف الاخير في نحو مختار علما لان المعتل اصلي لان الاصل مختيَرٌ اومختيِرٌ فابدلت الياء الفا وعن الاخفش اجازة حذفها تشبيها لها بالزائدة كما شبهّوا الف مرامى في النسب بالف حبارى فحذفوها وفي نحو دلامص علماً لان الميم وان كانت زائدة بدليل قولهم درع دلامص ودرع دلاص لكنها حرف صحيح لا معتلّ وفي نحو سعيد وعاد وثمود لان الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة احرف وعن الفرّاء

هذه يجوز اتباعها وتلك لا (قوله والمحذوف للترخيم على ثلاثة اقسام الخ) زاد في التوضيح قسما آخر وهو ما المحذوف فيه كلمة وحرف وذلك كاثنى عشر علما فانه يقال فيه يا اثن لان عشر في موضع النون فنزلت هي واخر اثنى منزلة الزيادتين في اثنان علما (قوله اربعة شروط) زاد في التوضيح شرطا آخر وهو ان يكون ماقبل الحرف المحذوف تبعا حركة من جنسه فلا يحذف من نحو فرعون وغرنيق الواو والياء لعدم المجانسة وهو الاصح ولعله مشى هنا على ما ذهب الجرمي والفراء من عدم الاشتراط (قوله احدها ان يكون الخ) اشترط كونه زائدا وكونه معتلا وكونه ساكنا ليسهل حذفه . واشترط كونه مسبوقا بثلاثة احرف لئلا تضعف الكلمة بعد حذفه (قوله فابدلت الياء الفا) والياء اصل والمنقلب عن الاصل اصل (قوله درع دلاص) ككتاب ملساء لينة كذا في القاموس (قوله وعن الفراء) ورد بانه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك

اجازة حذفهن وانشد سيبويه* تكرّتِ منا بعد معرفة لمِيّ *اي يالميس فحذفوا السين فقط وفي نحو هبيّخ وقنّور لان حرف العلة متحرّك والثالث ان يكون المحذوف كلمة برأسها وذلك في المركب تركيب مزج نحو معدي كرب وحضرموت تقول يامعدو ياحضر * ص * فصل ويقول المستغيث يالله للمسلمين بفتح لام المستغاث به الا في لام المعطوف الذي لم يتكرر معه يا ونحو يازيد لعمرو وياقوم للعجب العجيب * ش * من اقسام المنادى المستغاث به وهو كل اسم نودي ليخلص من شدّة او يعين على دفع مشقة ولا يستعمل له من حروف الندا الّا يا خاصّة والغالب استعماله مجروراً

خلاف القياس (قوله اجازة حذفهن) يفهم من ظاهر العبارة ان الفرآء يجيز حذف اليآء والواو والالف واثباتها . والحق ان الفرآء في ثمود يلتزم حذف الحرفين معا اذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النضير اذ ليس في العربيّة اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة نعم هو مردود ايضا اذ تقلب الواو يآء في لغة من لا ينتظر ولا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو في لغة من ينتظر فلا محذور . ونقل عن الفرآء ايضا ان الوجهين في ثمود وعدم الحذف في سعيد وعماد فليحفظ (قوله هبيّخ) بفتح الهآء والبآء الموحدة والمثناة التحتيّة المشددة وفي اخره خآء معجمة الغلام الممتلي (قوله قنوّر) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها رآء الضخم الرأس والشرس من كل شيءٍ (قوله كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ماقبل التسمية واما بعدها فهي جزء كلمة لا كلمة (قوله في المركّب تركيب مزج) المنقول ان العرب لم ترخّم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياساً (قوله نحو معدي كرب الخ) وكذا سيبويه وخمسة عشر علما ومنع الكوفيون ترخيم نحو الاول مما ختم بويه ولينظر ما وجهه . ومنع الفرآء ترخيم نحو الثاني من المركب العددي ولعل وجهه ان في ترخيمه اجحافا اذ حذف منه حرف العطف فلا يليق ان يضم اليه حذف آخره * فصل * ويقول المستغيث (قوله الّا يا خاصّة) لانها امّ حروف الندآء . ويجب كونها مذكورة لان الغرض من ذكرها اطالة الصوت والحذف مناف لذلك

بلام مفتوحة وهي متعلقة بيا عند ابن جنيّ لما فيها من معنى الفعل وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف وينسب ذلك لسيبويه وقال ابن خروف هي زائدة فلا تتعلق بشيء وذكر المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الاصل وهي حرف تعليل وتعلقها بفعل محذوف تقديره ادعوك لكذا وذلك كقول عمر رضي الله عنه يالله للمسلمين بفتح اللام الاولى وكسر الثانية واذا عطفت عليه مستغاثا آخر فان اعدت يا مع المعطوف فتحت اللام قال الشاعر

يالقومي ويالامثال قومي* لاناس عتوّهم في ازدياد * وان لم تعد يا كسرت لام المعطوف كقوله* ياللكهول وللشبان للعجب * وللمستغاث به استعمالان آخران

(قوله بلام مفتوحة)قيل انما فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه مع دفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو ياللمظلوم اي ياقومي للمظلوم (قوله لما فيها من معنى الفعل) وبهذا على ما قيل صح عمل الحرف فى المجرور بل قد عمل فى الحال لذلك كما في قوله * كأنّ قلوب الطير رطباً ويابساً * لدى وكرها العنّاب والحشف البالي* فتدبّر فانه لايخلو عن شيء (قوله بالفعل المحذوف) اعترض بان فعل النداء يتعدى بنفسه. واجيب بانه لما التزم اضماره ضعف فقوّي وردّ بان اللام المقوّية زائدة وهم لايقولون بالزيادة واجيب بمنع كون المقوّية زائدة بل هي بين بين واعترض ايضاً بغير ما ذكر (قوله هي زائدة) وجهه ان الفعل في الندا يتعدى بنفسه وانه يصح اسقاطها ومعاقبتها للالف. وردّ بان الزيادة خلاف الاصل والوجه لايخلو عن كلفٍ (قوله مكسورة دائماً على الاصل) لتكون حركتها من جنس عملها (قوله وتعلقها بفعل محذوف) فالكلام جملتان. وقيل بحال محذوف فالكلام جملة واحدة . وقيل انها متعلقة بفعل الندا واليه ذهب ابن الضايع ايضا . وردّ بان فعل النداء ضعيف لايقوى على ان يتعلق بـه حرفا جر ولعله يمنع الضعف والتزام الاضمار لا يستلزمه عنده او يقول الضعف لا يضرّ في التعلق (قوله واذا عطفت عليه) اي باي حرف كان كالواو والفاء وثم (قوله كسرت لام المعطوف)

احدهما ان تلحق آخره الفاً فلا تلحقه حينئذ اللام من اوله وذلك كقوله * يازيدا الآمل نيل عز *
وغنى بعد فاقة وهوان * الثاني ان لا تدخل عليه اللام من اوله ولا تلحقه الالف من آخره
وحينئذ يجري عليه حكم المنادى فتقول على ذلك يازيد لعمرو بضم زيد وياعبدالله لزيد
بنصب عبدالله قال الشاعر * الاياقوم للعجب العجيب * وللغفلات تعرض للأريب *
* ص * والنادب وازيدا وا اميرالمومنينا واراسا ولك الحاق الهاء وقفاً * ش * المندوب
هو المنادى المتفجع عليه او المتوجع منه فالاول كقول الشاعر يرثي عمر بن عبدالعزيز
رضي الله عنه * حملت امراً عظيما فاصطبرت له * وقمت فيه بامرالله ياعمرا *
والثاني كقول المتنبي * واحرّ قلباه ممن قلبه شبم * ولا يستعمل فيه من حروف

لامن اللبس اذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي انه مستغاث ايضاً لا مستغاث
من اجله كذا قيل فلا تغفل (قوله ان تلحق اخره الفا) صرّح مولانا الجامي كالرضيّ
بانه حينئذ مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان الف الاستغاثة اذا لحقت
المثنى والجمع على حدة صارا مبنيين على الياء (قوله فلا تلحقه حينئذ اللام) لان الالف
عوض عنها ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه (قوله المندوب هو المنادى الخ) لم يقل
وهو المتفجع عليه كما في التوضيح لئلا يدخل ظاهراً المجرور في نحو تفجعت على زيد ومن
عبر بذلك احترز عنه بقوله يا او وا كما قال الرضي عليه الرحمة (قوله المتفجع عليه) اي
حقيقة كالمثال المذكور او حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقد اخبر
بجدب شديد اصاب قوماً من العرب واعمراه والتفجّع اظهار الحزن وقلة الصبر عند
نزول المصيبة (قوله او المتوجع منه) اي لكونه محل الم كما مثلّ او لكونه سببه كقوله
* تبكيهم دهماء معولة * وتقول سلمى وارزيتيه * وقولهم وامصيبتاه فان الرزية والمصيبة سببا
الالم المتوجع اليه وقد اخلّ ابن الحاجب بعدم ذكر هذا القسم من المندوب (قوله يرثي)
يقال رثيت الميت رثيا ورثاءً ورياثة بكسرها ومرثاه ومرثية مخففة ورثوته اذا بكيته
وعددت محاسنه كرثيته ونظمت فيه شعرا وهو المراد هنا (قوله شبم) بفتح الشين

النداء الآحرفان وا وهي الغالبة عليه اوالمختصة به و يا وذلك اذا لم يلتبس بالمنـادى المحض وحكمه حكم المنادى فتقول وازيدُ بالضم وواعبدالله بالنصب

المعجمة وكسر الباآء الموحدة البردان او مع جوع وهذا القيد مما لايكاد يراد هنا وجاآء الشبم بفتحتين ومعناه البرد وفي ارادته من المبالغة مـا لايخفى الاّ انـه لم يصح رواية في المشهور (قوله وهي الغالبة عليه او المختصة به) المشهور الاختصاص ونقل الرضي استعمال وا في النداآء المحض بقلة بصيغة التمريض (قوله وحكمه حكم المنادى) فيه اشارة الى انه في المعنى ليس بمنادى وهو كذلك قال في التصريح وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس بمنادى الاترى انك لاتريد منه ان يجيبك و يقبل عليك ومن ثمّ منعوا في الندا ياغلامك لان خطاب احد المسمين يناقض خطاب الآخر ولايجمع بين خطابين واجازوا في الندبة واغلامك كذا قالوا وانت تعلم ان كون المندوب ليس بمنادى بناآء على حدّ المنادى بالمطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا اوتقديراً واما لوحدّ بمادخله ياواخواتها كمانسب للزمخشري فالمندوب منادى بلاخفاآء وهوالظاهر من كلام سيبويه وفي الرضي نقلاعن الجزولي المندوب منـادى على وجه التفجع ثم قال فاذا قلت يامحمدا فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثي لاتبعد اي لاتهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيّا فكرهواموته فقالوا لاتبعد اي لابعدت ولاهلكت وكذا المندوب المتوجع منه نحو واويلا وواثبورا وواحزنا اي احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى لاتدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبورا غير مرة انتهى وعليه فقد يدّعى صدق حدّ المنادى المشهور على ذلك كصدق حدّه المنسوب للزمخشري عليه كما لايخفى على الفطن (قوله فتقول وازيد الخ) قيل فيه اشارة الى ان المراد بقوله وحكمه حكم المنادى انه اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنـادى فحكمه في الاعراب والبناآء حكم ذلك القسم ولايلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنـادى

ولك ان تلحق آخره الالف فتقول وازيدا واعمرا ولك الحاق الهآء في الوقف فتقول وازيداه واعمراه فان وصلت حذفتها الا في الضرورة

ليرد انه قد لا يقع نكرة كما اذا كان متفجعاً عليه فلا يقال وارجلاه والبحث في ذلك طويل فليطلب من المطولات (قوله ولك الخ) لم يشترط هنا للالحاق شرطا وذكر في التسهيل انه يشترط له ان لا يكون في آخر المندوب الف وهاء فلا يقال في عبد الله وجهجاه واعبد اللاهاه وَواجهجاهاه واجازه بعض المغاربة وابن معطي (قوله ان تلحق الخ) ذكر مولانا الجامي انه نظير المستغاث بالالف · قال الحمصي وقضيته انه مبني على الفتح وان توابعه لا ترفع ولا يقدر فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبني قبل النداء ان البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبني قبل النداء · وجوز الشاطبي تقدير الضم مع الف الندبة انتهى فليفهم (قوله آخره) اراد به ما يشمل الاخر حكما كالمضاف اليه نحو وا امير المؤمنينا والتابع نحو وازيد العاقلا فانهما وان لم يكن شيئ منهما مندوباً الا انهما في حكمه ثم انّ ظاهر كلامه رحمه الله ان هذا الالحاق غير واجب مطلقا واوجبه الاندلسي مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض ولعل مراده وجوب الالحاق اذا تعينّ لدفع اللبس واما اذا كان هناك قرينة تدل على الندبة وتدفع اللبس فلا وجوب وجوز الكوفيون الاكتفاء عن هذه الالف بالفتحة نحو يازيد ووازيد ولم يثبت وقال ابن السراج بالحاقها في اخر المنادى غير المندوب اذا كان بعيداً وجاء ياهناه في المنادى غير المصرّح باسمه (قوله ولك الحاق الهآء الخ) اي توصلا الى زيادة المدّ (قوله فتقول وازيداه) ومثله واغلامكيه وواغلامكموه وظاهر صنيعه انه لا يجب هذا الالحاق مطلقاً ومن الناس من اوجبه مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاما وليس بوجيه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في الوقف فاللبس هو اللبس فينبغي التعويل على القرينة (قوله فان وصلت حذفتها الخ) واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين · قال المرادي وهو عند الجمهور من اجراء الوصل

فيجوز اثباتها كما تقدم في بيت المتنبي ويجوز حينئذ ضمها تشبيهاً بهاء الضمير وكسرها على اصل التقاء الساكنين وقولي والنادب معناه ويقول النادب * ص * والمفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المسلّط عليه عامل من لفظه كضربت ضرباً او من معناه كقعدت جلوساً وقد ينوب عنه غيره كضربته صوتاً فاجلدوهم ثمانين جلدة فلا تميلوا كلّ الميل ولو تقول علينا بعض الاقاويل وليس منه فكلا منها رغدا * ش * لما انهيت القول في المفعول به وما يتعلق به من احكام المنادى شرعت في الكلام على الثاني من المفاعيل وهو المفعول المطلق وهو عبارة عن مصدر فضلة

مجرى الوقف وتعقبه الدماميني بانه قد يقال ثبوتها في الوصل مناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف لكن كسرها او ضمها ليس كذلك (قوله ويجوز حينئذ ضمها الخ) وبعضهم يفتحها بعد الالف للمناسبة (قوله معناه ويقول النادب) وذلك لعطف النادب على المستغيث وهو فاعل يقول والعطف يقتضي المشاركة وهو الظاهر * المفعول المطلق * (قوله لما انهيت القول) اي ابلغته النهاية والمراد بالقول الكلام وحاصل المعنى لما فرغت من الكلام في المفعول به الخ (قوله وما يتعلق به) الضمير المجرور للقول لا للمفعول به كما يتوهم (قوله في الكلام) عبر اولا بالقول وثانيا بهذا تفننا في الكلام مع ما يقتضيه حال العام والخاص (قوله وهو) اي الثاني من المفاعيل المفعول المطلق وهذا ما عليه جمع من المؤلفين وابن الحاجب جعله اولا وقدمه على المفعول به وعلل ذلك الرضي بانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفِعلُه[1] ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً انتهى وفيه القول بعدم الفرق بين الاثر والتأثير وهو غير ظاهر لانهما من مقولتين مختلفتين ولعلّ الوجه ان يراد بالتأثير ما يعمّ الحقيقي وما نزل منزلته (قوله المفعول المطلق) اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بجار مطلقا وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمّي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في غيره مشبّه بالمفعول نصّ على ذلك المصنف في حواشي التوضيح (قوله وهو عبارة عن مصدر) فعرفه المصنف باسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما

---

(١) على صيغة المصدر وجوز كونه على صيغة الماضي عطفا على اوجده فتاملّ · منه

سلّط عليه عامل من لفظه اومن معناه فالاول نحو قوله تعالى وكلّم الله موسى تكليما والثاني نحو قعدت جلوسا وتأليت حلفة قال الشاعر

تألى ابن اوس حلفة ليردّني * الى نسوة كانهن مقايد

وذلك لان الالية هي الحلف والقعود هو الجلوس

ولا مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة (قوله سلط عليه عامل من لفظه اومن معناه) معنى تسليط هذا العامل عليه جعله عاملا فيه ناصباً له · والتعميم المذكور مذهب المازني والمبرد والسيرافي · والذي يقتضيه كلام الجمهور كون العامل من لفظ المصدر ومادته لا غير وقدّروا ذلك في المصدر المرادف ولم يجعلوا ناصبه الفعل المذكور · ومذهب المعمّمين اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (قوله وتأليت حلفة) زاده على مثال المتن الشايع لما فيه مما ستعلمه قريباً ان شاء الله تعالى (قوله لان الاليّة) بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء على وزن فعيلة (قوله هي الحلف) بفتح الحاء المهمله وكسرها واسكان اللام اي القسم وهو مصدر حلف كضرب وجاء في مصدره ايضا حلِف ككتف وهو محتمل هنا ومحلوف ومحلوفة (قوله والقعود هو الجلوس) هذا هو المشهور فيما بين اللغويين · ونقل عن بعضهم ان القعود هو الانتقال من علو الى سفل ولهذا قيل لمن اُصيب برجله مقْعَد · والجلوس هو الانتقال من سفل الى علو · ومنه سميت نجد جلساء لارتفاعها · وقيل لمن اتاها جالس وقد جلس · وعلى هذا ما حكي عن الخليل انه يقال للقائم اقعد لا اجلس وللنائم او الساجد اجلس لا اقعد · وتعقب انه ورد في الاحاديث الشريفة وكلام الفصحاء ما يخالفه كما روي عن عروة بن الزبير ان النبي صلى الله تعالى علَيْه وسلم خرج في مرضه الى ان قال فجلس صلى الله تعالى عليه وسلم وعروة ارسخ في لغه العرب من ان يخفى علَيْه مثله · وفي حديث القبر الصحيح اتياه ملكان فاقعداه وممن صرّح بالترادف الكرماني وغيره · وهو الحق فيستعمل كل منهما حيث يستعمل الآخر كما هو شأن المترادفين في المشهور · على انه لو سلّم الفرق فانما هو بحسب الاصل

واحترزت بذكر الفضلة من نحو قولك كلامك كلام حسن وقول العرب جدّ جده فكلام الثاني وجده مصدران سلّط عليهما عاملٌ من لفظهما وهو الفعل في المثال الثاني والمبتدا

ومنقضى الاشتقاق وتقارب المعنيين مما لايكاد ينكر وهو مسوّغ لوقوع كل منهما في موقع الآخر وقد شاع ذلك حتى صار حقيقة عرفية وكان بعض المشايخ يقول وهو من بديع المعاني · كل لفظين تقارب معناهما اذا اجتمعا افترقا واذا افترقا اجتمعا · وذلك كما قالوا في الفقير والمسكين والظرف والجار والمجرور والاسلام والايمان · وفرّق بعضهم بينهما ايضا كما في الاتقان بان القعود ما تعقبه لبث بخلاف الجلوس · ولذا يقال قواعد البيت دون جوالسه للزومها · وهو جليس الملك دون قعيده لانه يمدح منه التخفيف · وقيل في مقعد صدق لانه لازوال له · وتفسحوا في المجلس لانه يجلس هناك يسيرا انتهى · ولايخفى ان هذا ايضا لايضر مدّعي الترادف اذ لا يسلّم اعتباره في الوضع · ومن المحققين من صرّح بانه قد يكون لاحد المترادفين خصوصية في الاستعمال لاتكون للاخر فان النون مرادف للحوت · ويستعمل الاول في مقام المدح والثاني فيما لم يقصد فيه ذلك · كما يرشد اليه قوله سبحانه وذا النون اذ ذهب مغاضباً الآية · وقوله تعالى ولا تكن كصاحب الحوت اذ نادى وهو كظيم الآية · وجعل بعضهم من هذا القبيل ذا وصاحباً وذكر له هاتين الآيتين وانت تعلم ان الفرق بينهما في الاستعمال مع ترادفهما لا يحتاج الى ما ذكر فانه مثل الصبح ظاهر * تتمة * القعود والجلوس كما وردا مصدرين وردا جمعين الاوّل جمع قاعد والثاني جمع جالس (قوله واحترزت بذكر الفضلة من نحو الخ) كان عليه حيث ذكر هذا ان يذكر بعده الاحتراز بقوله سلط الخ من نحو سمعت حديثك وقمت اجلالا لك (قوله جدّ جدّه) يفهم من كلام مولانا شهاب الدين الخفاجي في حواشيه على تفسير البيضاوي ان جدّه بفتح الجيم كالذي في قوله تعالى وانه تعالى جدّ ربنا في القرائة المتواترة وهو في الاصل الدولة والبخت ويراد به العظمة اي عظمت عظمته وقد يراد به الملك والسلطان والغنى · وقرئ في الآية بكسر الجيم وهو في الاصل على ذلك ضدّ الهزل

في المثال الاول بناءً على قول سيبويه ان المبتدا عامل في الخبر وليسا من باب المفعول المطلق في شيئ وقد تنصب اشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدرًا وذلك على سبيل النيابة عن المصدر نحو كل وبعض مضافين الى المصدر كقوله تعالى فلا تميلوا كل الميل ولو تقوّل علينا بعض الاقاويل والعدد نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة فثمانين مفعول مطلق وجلدة تمييز واسماء الآلات نحو ضربته

واريد به صدق الربوبية وحق الالهية (قوله بناء على قول سيبويه الخ) قد تقدّم في باب المبتدا والخبر الكلام في الرافع فتذكره فما بالعهد من قدم حتى يحتاج الى الاعاده (قوله وليسا) اي كلام الثاني وجدّه (قوله وقد تنصب اشياء الخ) ظاهره قلة ذلك. ولعل المراد القلة الاضافية والاّ فهو كثير في نفسه (قوله وذلك) اي النصب. ولعل البعد لكونه غير مذكور صريحاً فليحفظ (قوله على سبيل النيابة عن المصدر) قال الدنوشري في نظيره يشعر بان الاصل في المفعول المطلق ان يكون مصدرًا وان كان اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله نحو كل و بعض الخ) اي وما في معناها والذي يقتضيه كلامه في التوضيح انه ينوب عن المصدر كل ما اشعر بمعناه بوجه من الوجوه كضميره نحو عبدالله اظنه جالساً في رأي والاشارة اليه كضربت ذلك الضرب او مرادفه كشنيته بغضاً واجبته مِقَةً او مشارك له في مادته ومثلوا لذلك باغتسل غسلا والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا ودال على نوع منه كرجع القهقرى وغير ذالك مما في المطولات (قوله فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والاصل على ما في التصريح فلا تميلوا ميلا كل الميل و يقال نظير ذلك في قوله تعالى ولو تقول علينا بعض الاقاويل (قوله والعدد) الظاهر انه بالجر معطوف على كل واحتمال الرفع على انه معطوف على نحو ليس بشيئ (قوله فثمانين مفعول مطلق) والاصل على ما في التصريح ايضا فاجلدوهم جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه ثمانين (قوله وجلدة تمييز) الظاهر انه لا يحسن الايتان به لوجيئ بالاصل كما لا يخفى على من له ادنى تمييز (قوله واسماء الالات) يقال

سوطاً اوعصا اومقرعة وليس مما ينوب عن المفعول المطلق صفته نحو فكلا منها رغداً خلافاً للمعربين زعموا ان الاصل اكلاً رغداً وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت

فيه ما قيل في العدد والالات جمع آلة وهي الواسطة بين الفاعل والمنفعل في وصول اثره اليه واطلق ذلك الشارح وقيده بعضهم [1] بكون الآلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لانه لا يعهد كون الخشبة الة لهذا الفعل (قوله سوطا) اسم للآلة المعروفة ويجمع على اسواط وسياط وكانها ماخوذة من السوط بمعنى الخلط لانها تخلط اللحم بالدم (قوله اوعصا) هي كالسوط ويجمع على عصي بالضم وعصي بالكسر وهو فعول الا انه كسرت العين لما بعدها من الكسرة واَعْصٍ ايضا مثله نحو زمن وازمن . ويكتب بالالف اذ يقال في تثنيته عصوان ولا تدخله هاء التأنيث ونقل الجوهري عن الفراء ان اول لحن سمع بالعراق هذه عصاتي (قوله اومقرعة) بكسر الميم السوط كما في القاموس . وفي الصحاح مايقرع به الدابة وعلى الاول المعول . واصل ضربته سوطا مثلا ضربته ضربة بسوط ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت الآلة مقامه واعطيت ماله من اعراب وافراد وكذا تعطى ماله من تثنية اوجمع في غير هذا المثال فتقول ضربته سوطين والاصل ضربتين بسوط وضربته اسواطا و[illegible] بات بسوط . وجوز الرضي ان يكون اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوطٍ بالاضافه [illegible] المضاف واقيم المضاف اليه مقامه . ونقله الازهري عن المرادي في التلخيص (قوله وليس مما ينوب عن المفعول المطلق صفته الخ) ذهب في التوضيح الى نيابة الصفة ومثل لذلك بسرت احسن السير واشتمل الصما وضربته ضرب الامير اللص . والاصل سرت السير احسن السير واشتمل الشملة الصما وضربته ضربا مثل ضرب الامير اللص . وقد تبع في ذلك ابن مالك في شرح التسهيل وغيره وخالف هنا . ولعل الموافقه اوفق للصواب . لكن قيد ابو البقاء المسئلة بكون صفة المصدر مضافة اليه اي الى مثله كما في المثال الاول والجمهور على الاطلاق

---

[1] هو المرادي . منه

انتصابه ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغداً ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلاً فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق * ص * والمفعول له وهو المصدر المعلل لحدث شاركه وقتاً وفاعلاً كقمتُ اجلالاً لك فان فقد المعلل شرطاً جر بحرف التعليل نحو خلق لكم * واني لتعروني لذكراك هزة * فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها *

(قوله ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال الخ) هذا كما قال الدنوشري واضح في المثال المذكور ونحوه . واما في نحو سرت احسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتيه لانها لا تقع معرفة على مذهبه . فينبغي ان يؤول على وجه غير الحاليّة بان تعرب معمولة لمحذوف او غير ذلك (قوله يدل عليه) اي على انه حال لا غير (قوله بالرفع) اي على انه القائم مقام الفاعل (قوله فدّل) اي عدم قولهم طويل بالرفع اوالمذكور من اقامتهم الجار والمجرور وعدم قولهم ذلك (قوله لا مصدر) اي لا مفعول مطلق (قوله والا لجازت الخ) معناه بناء على الشايع في امثاله وان لا يدل على انه حال لا مصدر لجازت الخ . وجوز ان يكون المعنى وان لا يكن حالا لا مصدراً بان يكون مصدراً لا حالاً لجازت اقامته الخ فافهم (قوله لان المصدر يقوم الخ) قيل لا شك في ان هذا يستدعي الجواز ولا شك فيه الا ان المنفي اوّلا هو الوقوع وكم جائز الوقوع لكنّه غير واقع . وبعبارة اخرى انه ان اراد بانهم يقولون سير عليه طويلا بالنصب ولا يقولون طويل بالرفع انهم يقولون بوجوب النصب وامتناع الرفع فهو غير مسلّم ووقوع شيءٍ وعدم وقوع خلافه لا يدل على وجوبه وامتناع خلافه وهو ظاهر . وان اراد بذلك انه انما وقع النصب ولم يقع الرفع فهو مسلم . لكنه لا يلزم منه امتناع الرفع اللازم منه امتناع المصدر ووجوب الحال وذلك هو المقصود . اذ كثيراً ما يكون الشيء جائز الوقوع ولا يقع اصلاً وانت تعلم انّ هذا الاستدلال من الشارح ليس بشيءٍ وانه لا يلزم من انابة صفة المصدر منابه وانتصابها على

* ش * الثالث من المفاعيل المفعول له

المصدرية انتصابه انابة الصفة المذكورة مناب الفاعل واقامتها مقامه ولعلهم انما انابوا الجار والمجرور دونها لقولهم ان الجار والمجرور مفعول به غير صريح فهو اولى بالنيابة مناب الفاعل · وقيل قد يقال انهم اكتفوا بنيابة الجار والمجرور لقربه من العامل ومقتضاه انهم لو قدموا طويلا في المثال على الجار والمجرور لكان احق بالنيابة وهو كما ترى · وقيل ايضاً ان المانع من رفع طويل كراهية اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف من توسعاً ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الخافض مجاز · وتعقب بانه لا دليل على كراهية اجتماع مجازين وهو في كلامهم اكثر من ان يحصى · ومنع دخلت الامر ليس لاجتماع مجازين · بل لان النصب على اسقاط الخافض سماعي كما نص عليه المصنف وغيره · ولعل ذلك غير مسموع كدخلت الدار · فتامّل وافهم · والله تعالى اعلم * تتمة * في الكلام على نصب الفعل الواحد اكثر من مصدر واحد وعدمه · اعلم ان المصدر المكرر لا يخلو عن ان يكون عين الاول اولا فان كان عين الاول نصبهما الفعل على ان يكون الثاني تاكيدا للاول وكذا الثالث نحو ضربت زيدا ضرباً ضرباً · وضربت ضرباً ضرباً ضرباً · وان لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضرباً ضربتين · فذهب الاكثرون ومنهم الاخفش وابن السراج والمبرد الى ان الفعل لا ينصبهما بل ينصب الاول فقط والمكرر اما بدل او منصوب باضمار فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن ظاهر الى ان الفعل ينصب اكثر من مصدر واحد وان اختلفت الانواع · ومذهب الجماعة اصح هذا * المفعول له * (قوله الثالث من المفاعيل المفعول له) تبع في جعله ثالثاً غير واحد وابن الحاجب جعل الثالث المفعول فيه وجعله رابعاً وعُلّل ذلك بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان ضروري بخلاف احتياجه الى العلّة · ووجه جعله بعد المفعول المطلق كما هنا مشاركته له في كونه مصدراً منصوباً · وذهب الزجاج الى ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق · وذلك لما رأى من

كون مضمون عامله تفصيلا و بيانا له كما في ضربته تأديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتأديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تأديباً ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضرباً في كون مضمون العامل هوالمعمول واعترضه الرضي بانه [1] لايطرد له ذلك في جميع انواع المفعول له كقعدت عن الحرب جبنا فان القعود ليس بيانا للجبن ولا يقال قعوده جبن الامجازا و كذلك قولك جئتك اصلاحا لك بالاعطاء او النصح اونحوه فان المجيء ليس بياناً للاصلاح بل بيانه الاعطاء اوالنُصح ولعله يقدّر في مثل ذلك قعود جبن ومجيء اصلاح وهو تكلّف واعترضه ايضاً ابن الحاجب بان معنى ضربته تأديباً مثلا ضربته للتأديب اتفاقاً وقولك للتأديب ليس مفعولاً مطلقا فكذا تأديباً الذي بمعناه · وتعقب بان ضرب تأديب ايضاً يفيد معنى للتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفات في الاعراب وللمولى عصام كلام بعد في هذا المقام فارجع اليه ان اردته · الايرى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه · وقال الجرمي انّ ما يسمى مفعولاً له منتصب نصب المصادر التي تكون حالاً فيلزم تنكيره · واوّل حذرَ الموت في الآية الآتية بحاذرين الموت لتكون الاضافة لفظية · ويرد عليه نحو ماورَدَ على الزجّاج فانه لايطرد له ذلك في نحوقوله · يركب كل عاقر جمهور · مخافة وزعل المحبور · [2] والهول من تهول الهبور · الاان يجعلها مصدرين للحالين المقدّرين قبلها اي زعلازعل المحبورومهولا الهول على ماهومذهب الفارسي في فعلت جهدك وهوتكلّف (قوله المفعول له) الضمير المجرور راجع كما قال السيد في شرح اللباب الى ال في المفعول فانها موصولة اي الذي فُعِلَ له فِعْلٌ وقيل انه راجع الى موصوف محذوف اي شيء مفعول له فان ال

---

[1] اي الشان · منه [2] ضمير يركب على ما اختاره الرضي للثور الوحشي والعاقر من الرمل الذي لاينبت شيئا والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ماحولها والزعل السرور والنشاط والمحبور المسرور والتهوّل ان يعظم الشيء في عينك والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض اي يركب الرمل و يعلوه مخافة ممن يقصده ونشاطا لافلاته من صائد اوغيره · منه

ويسمى المفعول لاجله ومن اجله وهو كل مصدر معلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل

ليست موصولة لعدم قصد الحدوث من مدخولها وقال بعض المحققين الاحسن ان يقال ان هذا الضمير لا يحتاج الى مرجع لان هذه العبارة صارت لغلبة الاستعمال كالعلم والضمير جزءٌ منها وكذا يقال في امثال ذلك من المفعول به والمفعول فيه والمفعول معه · وحمل كلام السيد على انه راجع الى ما ذكر باعتبار الاصل قبل غلبة الاستعمال · وقد يحمل القائل الآخر على مثل ذلك ولعل من لم يحمله عليه رأى مانعاً من الحمل وانا لا اراه (قوله ويسمى المفعول لاجله) ومن اجله ومعنى الكل واحد مألاً والاجل بفتح الهمزة وكسرها مع سكون الجيم كما في الصحاح · وفي القاموس يقال فعلته من اجلك ومن اجلاك ومن اجلالك ويكسر في الكل اي من جرّاك · ففيه على هذا ستّ لغات وعلى الاول لغتان (قوله وهو كل مصدر) لا يخفى ما في اخذ كل في التعريف من البحث فتفطن (قوله معلل) بصيغة اسم الفاعل (قوله شاركه في الزمان والفاعل) الضمير المرفوع في شاركه للمصدر والمنصوب للحدث ومعنى مشاركته له في الفاعل كما قال الرضيّ ان يقوم المصدر والحدث بشيءٍ واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديباً بالمتكلم وفي الزمان ان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعاً وقعدت عن الحرب جبناً · او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفاً من فرارك · او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك وشهدت الحرب ايقاعاً للهدنة بين الفريقين وعدّ من المشاركة ما اذا كان الحدث المعلّل بصيغة المفعول تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تأديبا ونحوه وليس هناك حدثان في الحقيقة حتى يشتركان في الزمان او في الفاعل بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى كما تقدم ادبته بالضرب فالضرب هو التأديب · والعلة في الحقيقة ههنا ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيءَ لا يكون علة لنفسه بل هي اثره المتضمن هو له اي ضربته للتأديب لكن لو صرّحت بما هو العلة اعني التأدب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان بوجه اذ ربّما لا يحصل هذا الاثر

وذلك كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد

فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قوّمته من زيغه * لم يقم التثقيفُ منه ما التوى

ونقل عن بعضهم ان المراد من التاديب في قولك ضربته تاديبا ارادته فهو من باب اذا قمتم الى الصلوة وقد يؤول على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ومنع المولى عصام الدين كون التاديب عين الضرب وادعى ان التاديب احداث التادب وان الضرب سبب الاحداث ووسيلته فليتدبر (قوله وذلك) اي المصدر المعلل الخ (قوله كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت) من تعليلية تغني غناء اللام في المفعول له وتدخل على الباعث المتقدم والغرض المتأخر وهي متعلقة بيجعلون وتعلقها بالموت ليس بشيء . وقرء الحسن من الصواقع وهي لغة بني تميم كما في قوله

الم تر ان المجرمين اصابهم * صواقع لا بل هنّ فوق الصواقع

وليس من باب القلب على الاصح ا علامته كون احد البنائين فائقا للآخر ببعض وجوه التصريف والبناءان هنا مستويان في ذلك (قوله فالحذر) هو شدة الخوف وكذا الحذار وبه قرء قتادة والضحّاك وابن ابي ليلى (قوله مصدر) هو من المصادر القلبية كالاجلال في مثال المتن ولعل اختيار التمثيل بذلك لانه مما لا خلاف في [illegible] نصب مثله واما المصادر التي هي من افعال الجوارح كجئتك قراءة للعلم اوقتلا للكافر ففي جواز نصبها خلاف فان ابن الخباز وغيره كالوندي اشترط كون المصدر قلبياً فلم يجوز النصب فيما ذكرنا من المثالين لان الاول من افعال اللسان والثاني من افعال اليد وتعقبه الازهري بان هذا الشرط مستغن عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعا[illegible] كما قال الشاطبي لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل (قوله ذكر علة لجعل الاصابع في الاذان) لا يقال ان الصواعق ذكرت علة للجعل ايضاً فيلزم تعدّد علة شيء واحد . لانا نقول لا ضير في تعدد مثل

وفاعلهما ايضا واحدوهم الكافرون فلما استوفى الشروط انتصب جوازا

هذه العلة وانما الضير في تعدد العلة التامة لمعلول واحد شخصي · ومن ثم قالوا بجواز تعدد المفعول له · وجوز ان تكون الصواعق علة لنفس الجعل والحذر علة له مع علته (قوله وفاعلهما ايضا واحد وهم الكافرون) بشعر بان ضمير يجعلون راجع للكافرين · والمنصوص عليه ان الضمائر في الآية راجعة الى ذوي المضاف الى صيّب الذي اقيم المضاف اليه مقامه بعد حذفه في قوله سبحانه او كصيّب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق · ومثل ذلك يرجع اليه الضمير لان معناه باق وان حذف لفظه تعويلا على الدليل كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا اوهم قائلون فان الضمير للاهل المدلول عليه بما قام مقامه من القرية · وقول حسّان رضي الله تعالى عنه

يسقون مَنْ ورد البريص عليهم * بَرَدىٰ يصفق بالرحيق السَلْسَلِ

فان تذكير الضمير المستتر في يصفق لرجوعه الى الماء المضاف الى بردى والا لانث حتما ولعل ذلك من المصنف اشارة الى حاصل المعنى · وينبغي ان يراد من الكافرين المنافقون لان البحث في الآيات عن حالهم بعد بيان حال الكافرين (قوله فلما استوفى الشروط) وهي كونه مصدرا و كونه علّة لحدث وكونه مشاركا لذلك الحدث في الزمان والفاعل (قوله انتصب جوازا)قيل فيه اشارة الى ان تلك الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه ولا لتحقيق ماهية المفعول له وقد ذكر شروط الاخير ابو البقاء في شرح اللمع ونقلها الازهري في التصريح وفي ذلك ما فيه كما لا يخفى على من راجعه وعرف المبتدا والخبر وبما اشير اليه ينحل استشكال جعل العلة شرطا بانها محل الشروط فكيف تجعل شرطاً · وذكر الحمصي ان الاولى ان يجاب عن هذا الاستشكال بمنع ان العلة محل الشروط واستدل بكون الشروط للجواز لا للوجوب على ان الجر هو الاصل لجوازه مطلقا و يدل له ايضا ان المفعول له يقع جواب السوال بِلِمَ والاصل تطابق السوال والجواب ويجوز جره بحرف التعليل فيقال

فلو فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جرّه بلام التعليل فمثال فاقد المصدرية قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا

لحذر الموت مثلا وهو في ذلك مفعول له ايضا لكنه مجرور · وجعله بعضهم يحذرون حذر الموت وهو تكلف لاحاجة اليه · وما قيل من ان اليه حاجة وهي دفع لزوم تعدد علة الفعل او الفرار من مخالفة الشايع في المفعول له وهو التنكير ليس بشيء اما اولا فلما علمت آنفا من حال لزوم التعدد · واما ثانيا فلان التعريف وارد في الفصيح كما في قوله

واغفر عوراء الكريم ادّخاره * واعرض عن شتم اللئيم تكرّما

وقلّته اذا سلّمت لاتوجب الفرار الى مثل ما ذكر كما لايخفى ثم اعلم ان جر المستوفي اذا كان مقرونا بلام التعريف اكثر من نصبه واذا كان مجردا عنها فالامر بالعكس ويستوي الامران في المضاف ومدار ذلك السماع وعن الجزولي انه اذا انجر [1] وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لااري منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره يشبه الحال والتميز في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما وقال الرضي الظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا فان الباء للسببية وهي كاللام (قوله فلو فقد المعلل) اي الواقع علة (قوله وجب جرّه بلام التعليل) الاولى بحرف التعليل كما قال اولا ليشمل اللام والباء وفي ومن وعن عند بعض كما في قوله تعالى ومانحن بتاركي آلهتنا عن قولك وكأنه اشار بالاقتصار كابن مالك في الفيته على ما في بعض نسخها على اللام الى انها الاصل (قوله فمثال فاقد المصدرية) هذه هي الشرط الاول ومشترط الجمهور وخالفهم يونس فلم يشترط واجاز نصب ماليس بمصدر وخرج قولهم اما العبيد فذو عبيد على ذلك اي مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لاغير فالعبيد عنده منصوب على انه مفعول له للذكر واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما يذكر من اجل تملك العبيد فذوا عبيد

---

(1) اي جوازا او وجوبا على ما يفهم من كلام بعض المحققين فلا تغفل · منه

فان المخاطبين هم العلة في الخلق وخفض ضميرهم باللام لانه ليس مصدرا و كذلك قول امرئ القيس ولوان ما اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليلا من المال * فادنى افعل تفضيل وليس بمصدر فلهذا جاء مخفوضاً باللام ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله * فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها * فان النوم وان كان علة في خلع الثياب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله

واني لتعروني لذكراك هزّة * كما انتفض العصفور بلّله القطرُ

فالمفعول له في الحقيقة المصدر المحذوف وهو تملك وسيبويه انكر هذا النصب وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة (قوله فان المخاطبين هم العلة في الخلق) في تعليل افعال الله تعالى بحث طويل والاكثرون على انها لا تعلل والسلف يقولون بانها تعلل ويمنعون ما يرد على ذلك من المفاسد وستحققه ان شاء الله تعالى في علم الكلام . وادعى بعضهم ان العلة في الخلق ليست ذوات المخاطبين وانما هي نفعهم اونحوه والكلام على حذف مضاف اي خلق لنفعكم مافي الارض فلينظر (قوله ومثال ما فقد اتحاد الزمان) اشترط هذا الاتحاد الاعلم والمتاخرون كالشلوبين . ولم يشترطه كما قال ابن الصايغ سيبويه ولا احد من المتقدمين فالفاقد يجوز نصبه عندهم فيقال جئتك امس طمعاً في معروفك الآن [1] (قوله فان النوم وان كان علة في خلع الثياب) يشير الى ان نضت بمعنى خلعت وهي بتخفيف الضاد المعجمة من النضو . وقال الجوهري بعد ان ذكر البيت ويجوز عندي التشديد للتكثير (قوله ومثال ما فقد اتحاد الفاعل) اشترط هذا الاتحاد المتاخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل . واحتج عليه بقوله سبحانه هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً فان فاعل الارائة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل بان معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو

---

[1] ومن ذلك كما قيل قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدق في قرائة شاذة فقد جعله ابو علي مفعولا له وقال المعنى لصدقهم في الدنيا فتامل . منه

فان الذكرى هي علة عروّ الهزّة وزمنهما واحد ولكن اختلف الفاعل ففاعل العروّ هو الهزّة وفاعل الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلما اختلف الفاعل خفض باللام وعلى هذا جاء قوله تعالى لتركبوها وزينة فانّ تركبوها بتقدير لان تركبوها وهو علة

فاعل الخوف والطمع • وقيل هو على حذف مضاف اي ارادة الخوف والطمع • وجعل الزمخشري المصدرين حالين • واحتج بعضهم لابن خروف بقوله تعالى اولئك هم الراشدون فضلاً • واجيب بانه انما انتصب فضلا مع انه من فعل الله تعالى لا من فعلهم كالرشد لان رشدهم انما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كانهما مستندان اليه سبحانه • وقال الرضي ان عدم اشتراط الاشتراك في الفاعل هو الذي يقوى في ظني • والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المومنين كرّم الله تعالى وجهه في نهج البلاغة فاعطاه الله تعالى النظرة استحقاقا للسخطه واستتماما للبلية الخ والمستحق للسخطه ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة فيما بعد ولا يعطف حال الفاعل على المفعول • وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور البيت السابق فان الهول فيه بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع انتهى بادنى زيادة واستشهاده بالبيت مبني على ان الهول مفعول لاجله معطوف على مثله وقد جوز ان يكون معطوفا على كل اي ويركب الهول فيكون مفعولا به ليركب وحينئذ لا شاهد فيه وكذا لو كان مفعولا لاجله وفسر كما في القاموس بالمخافة اذ اتحاد الفاعل حينئذ ظاهر ولعله لم يلتفت الى هذا التفسير حذراً من التكرار وقوله والثور اي الوحشي ليس بمفزع يشير الى ان ضمير يركب للثور قيل والظاهر انه للبعير بدلالة ما قبل من الابيات اذ ذكر فيها الناعج وهو البعير الابيض ويقال للبيضاء من النوق ناعجة وقيل الناعجة ما يصاد عليها نعاج الوحش (قوله في البيت هزّة) هو بكسر الهاء النشاط والارتياح كما في الصحاح وغيره (قوله وزمنهما واحد) قيل اي عدّ واحداً لعدم الفصل بين الامرين فتدبّر (قوله لان المعنى لذكري اياك) اشار الى ان

لخلق الخيل والبغال والحمير وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى وفاعل الركوب بنو آدم وجيء بقوله جل ثناؤه وزينة منصوباً لان فاعل الخلق والتزين هو الله تعالى * ص * والمفعول فيه وهو ماسلط عليه عامل على معنى في من اسم زمان كصمت يوم الخميس اوحيناً اواسبوعاً او اسم مكان مبهم وهو الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن ونحوهن كعند ولدى والمقادير كالفرسخ وماصيغ من مصدر عامله كقعدت مقعد زيد *ش* الرابع من المفعولات المفعول فيه

اضافة ذكرى الى الضمير من اضافة المصدر الى المفعول واخذ الذكر في بيان المعنى لانه اشهر من الذكرى واكثر استعمالا (قوله وجيء بقوله جل ثناؤه وزينة منصوباً) اي بالعطف على محل لتركبوها وانما لم يعكس امر العطف لان الركوب اهم وجوز ان يكون زينة مصدرا لفعل محذوف اي وتتزينوا بها زينة واوجبه بعضهم لفقد شرط النصب على انه مفعول له وهو اتحاد الزمان واجيب عن ذلك بانها في حال خلقها زينة في نفسها وفيه ان المصدرية تفقد على هذا واجاب آخر بان المراد بالاتحاد عدم المتقدم وفيه ما فيه والاولى على ما قيل ان يقال بالتاويل بالارادة كما قيل به في ضربت تاديبا وقرأ ابن عباس بغير واو اي خلقها زينة لتركبوها ويجوز ان يكون مصدراً واقعاً موقع الحال من فاعل تركبوها او مفعوله اي متزينين بها او متزينا بها (قوله والتزين) هذا وكذا ما قبل ظاهر في ان الزينة مصدر وكثيراً ما تجيء اسماً لما يتزين به * تتمة * ذكر انه جوز ان يتقدم المفعول له على عامله ويجوز ان يكون مضمرا انتهى والاول مما لا كلام فيه ويقال في الثاني ان ارادوا به انه يجوز كونه مضمرا مع اللام كما تقول التاديب ضربته له فهو ظاهر الجواز وان ارادوا به انه ينتصب مضمراً كما تقول ضربته اياه اي له فهو محل النظر وموقوف على الاستعمال فان حذف حرف الجر عن الاسماء غير مطرد والله تعالى اعلم * المفعول فيه * قدمه على المفعول معه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان فوق الاحتياج الى المصاحب وايضا يصل الفعل الى المفعول معه بواسطة حرف

وهو المسمى ظرفاً وهو كل اسم زمان اومكان سلّط عليه عامل على معنى في كقولك صمت يوم الخميس وجلست امامك وعلم مما ذكرته انه ليس من الظروف يوماً وحيث من قوله تعالى انا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً وقوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالته فانهما وان كانا زماناً ومكانا لكنهما ليسا على معنى في

ملفوظ به دونه (قوله وهو المسمى ظرفاً) اي عند البصريين دون الكوفيين لان الظرف في اللغة الوعآء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل وهذا ليس كذلك وسمّاه الفرآء محلاً . والكسآئي واصحابه يسمون الظروف صفات قال الازهري ولا مشاحة في الاصطلاح والا نسب عندي ما ذهب اليه البصريون (قوله وهو كل الخ) فيه ما لا يخفى (قوله زمان او مكان) الكلام في تحقيق حقيقتيهما سياتيك ان شآء الله تعالى فى محله (قوله سلط عليه عامل على معنى في) قيل هو اولى من قوله كغيره في التوضيح ما ضمن معنى في لانه يقتضى ان يكون المفعول فيه مبنيا اذ تضمن معنى الحرف من اسباب البنآء واجاب عنه اللقاني بان المقتضى للبنآء تضمنه اياه وضعاً وهذا عارض عند التركيب والاستعمال . واورد عليه بنآء اسم لا والمنادى وتحقيقه في حواشي الحمصي على الالفية . وزاد معتبروا التضمين في التعريف قيد الاطراد واخرج به بعضهم نحو قولهم مطرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن فان هذه المذكورات وان كانت على معنى في لكنها لم تعد ظروفا لان التضمين ليس بمطرد فيها فلو قلت اخصبنا او اجدبنا السهل والجبل او مطرنا القيعان والتلول او ضربته اليد والرجل او الراس والجسد لم يجز ثم قيل وعلى هذا يخرج كثير من الظروف التي اتفق على ظرفيتها فمنها قولهم هو مني منزلة الشغاف وهو مني منزلة الولد ومقود القابلة ومزجر الكلب ومدرج السؤل فانها كلها لا تتضمن معنى في باطراد فلا تقول اجلسته منزلة الشغاف كما تقول اجلسته قريبا مني ولا تقول قعد بعيدا مني وهكذا فصارت بمنزلة مطرفا السهل والجبل فيلزم ان لا تكون ظروفا وليس كذلك انتهى وتمام الكلام يطلب من المطولات والظاهر ان التسليط كالتضمين في الاحتياج الى هذا القيد وعدمه فليفهم (قوله فانهما وان كانا زمانا ومكانا)

وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وانّ الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه فلهذا اعرب كل منهما مفعولاً به وعامل حيث فعل مقدّر دل عليه اعلم اي يعلم حيث يجعل رسالته وانه ليس منها ايضاً نحو ان تنكحوهن من قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن لانه وان كان على معنى في لكنه ليس زماناً ولا مكاناً واعلم ان جميع اسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية لا فرق في ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم ونعني بالمختص

يعني بالزمان يوما و بالمكان حيث (قوله وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم) المذكور في كثير من كتب التفسير ان المراد انهم يخافون عذاب اليوم اوشرّه والامر في ذلك سهل (قوله وعامل حيث فعل مقدر الخ) لم يجعل عامله اَعْلم لما ذكره في التوضيح من ان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا لكن قال في الحواشي قال محمد بن مسعود في كتاب البديع غَلَط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى هو اهدى سبيلا وليس تمييزا لانه ليس فاعلا في المعنى كما في زيد احسن وَجْها . وقول العباس بن مرْداس * واضرب منا بالسيوف القوانسا انتهى . ونقل ابو حيان في الارتشاف القول بنصب اسم التفضيل المفعول بـه عن محمد هذا ايضـا ومثل له بقوله تعالى ان ربك اعلم من يضلّ عن سبيله . ولا يخفى انه يرد على قوله لانه ليس فاعلا في المعنى ان التمييز لا يجب فيه ذلك بل قد يكون كذلك كما في طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا في المعنى كما في وفجرنا الارض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما في امتلاء الاناء ماء ولا يصح ان يقال ان التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون الا فاعلا معنى لانه منقوض بمثل زيد اكرم الناس رجلا و يرد على جعل حيث مفعولا به ان تصرفها كما في التسهيل نادر وما ذكر نوع من التصرّف ومن هنا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتى رسله عليهم السلام من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة وانتم لستم كذلك انتهى (قوله تقبل النصب الخ)

جواباً لمتى كيوم الخميس و بالمعدود مايقع جواباً لكم كالاسبوع والشهر والحول وبالمبهم ما لايقع جواباً لشيء منهما

في موضع الخبر لان واسمها جميع وهوظاهر سوى ان التأنيث باعتبار المضاف اليه ونظيره وما حب الديار شغفنَ قلبي . وكون الجميع قابلا لذلك هو المشهور واستثنى ابن مالك في نكته على مقدمة ابن الحاجب مذ ومنذ اذا كانا اسمين بان دخلا على اسم مفرد نحو ما رايته مذ او منذ يومان فان مذهب جمهور الكوفيين انهما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف اي مذ كان اومذ مضى يومان واختاره السهيلي وابن مالك في التسهيل اوعلى جملة كقوله . مازلت مذ عقدت يداه ازاره . فانهما حينئذ ظرفان على المشهور مضافان الى الجملة فهما على القول بظرفيتهما غيرقابلين للنصب على الظرفية بل مبنيان على الضم كسائر احوالهما (قوله جوابا لمتى) اي المسؤل بها وكذا يقال فيما بعد (قوله كالاسبوع) فانه معدود بسبعة لاغير واولها فيما ارى الاحد وقيل السبت (قوله والشهر) فانه معدود بثلاثين وقد يعد بتسعة وعشرين والاول هو التام ويختفى الهلال فيه ليلتين والثاني هوالناقص ويختفى الهلال فيه ليلة وهذا شأنه والله تعالى اعلم حتى تطوى السموات وكل شهر قديكون تاما وقديكون ناقصا وحديث شهران لا ينقصان رمضان وذو الحجة موول بان المراد لا ينقص ثوابهما وان نقص عدد ايامهما وهذا الذي ذكرناه باعتبار الرؤية وخروج الهلال من تحت الشعاع واذا اعتبر الامر من الاجتماع الى الاجتماع نقص الشهر عن تسعة وعشرين وليس بالشهر الشرعي وتستحيل رؤيته مجتمعا كما هو مقرر في محله وسمي شهرا لانه يشهر بالقمر و يجمع على اشهر وشهور (قوله والحول) هو اسم للسنة ولعلّه من الحول بمعنى التحول وسمي بذلك لانه لايمضي على حال واحدة و يجمع على احوال وحؤل وحوول وحيث فسروه بالسنة فالظاهر انهم قسّموه الى شمسي وقمري كما قسموها الى ذلك والاول اكثر من الثاني بقليل والمعتبر شرعا في غالب الاحكام هوالثاني واعتبروا الاول في مسائل يسيرة منها تاجيل العنين على ما ذكره الشهاب في حواشيه على البيضاوي . والمشهور ان العام

كالحين والوقت

يرادفها ونقل عن احمد بن يحيى انه قال السنة من اي يوم عددتها الى مثله فهي سنة
والعام لايكون الاشتاء وصيفاً فهو اخصّ من السنة ومن هنا غلّط الجواليقي العامة في
قولهم لمن سافرفي وقت من السنة الى مثله اي وقت كان سافرعاماً . واحتج مدعي عدم الفرق
بين العام والسنة كابن الخشاب وغيره بقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الاخمسين عاماً
(قوله كالحين) التمثيل به بناء على انه اسم للزمان مطلقاطال اوقصر اما لو قلنا انه مختص
باربعين سنة او سبع سنين اوسنتين او ستة اشهر او شهرين اوكل غدوة وعشية فلا
يتأتى التمثيل به هذا واعلم ان الرضي ذكران مايصلح جوابا لكم هو المعدود سواء كان معرفة
او نكرة و يستغرقه الفعل الناصب له ان امكن فاذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق
السير جميع الشهر ليله ونهاره الاان يقصد المبالغة اوالتجوز و كذا اذا قلت شهر رمضان
فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت
اوكم سريت فالاول يعمّ جميع ايامه والثاني جميع لياليه . وما يصلح جوابا لمتى هو
الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا محدودا كان
كيوم الجمعة اولا كالزمن الماضي . ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من
رمضان ويوما قدم فيه زيد . ولايجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة
ايام وكذا لوقلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان
جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة
في جواب متى سرت وان وجب التعميم فهو له كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا
ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد
وقال سيبويه الدهر والليل والنهار اي بالعطف مقرونة باللام لايصلح الاجوابا لكم
واما الليل فقط او النهار فقط فيقع جوابا لمتى وذكران اسماء الشهور كمحرم وصفر اذا
لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر تكون جوابا لكم لا غير ولواضيف اليها الشهر صارت

وان اسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية الا ما كان مبهمًا والمبهم ثلاثة انواع احدها اسماء الجهات الستّ وهي الفوق والتحت والاسفل واليمين

كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضاً وهو ان كان مسندا الى رواية عن العرب فبها ونعمت والاّ فاي فرق بينهما فليتدبر (قوله وان اسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية الا ما كان مبهما) قال نجم الائمة انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة المثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيءٍ منه بل دلالته عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم ينصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار وذكر ابن الحاجب في بيان سبب الفرق بين اسماء الزمان واسماء المكان فيما ذكر غير ذلك مما فيه بحث (قوله والمبهم) اي من المكان (قوله ثلاثة انواع) قيل عليه الاولى ان يذكر تفسيره اولا ثم انواعه وقد اختلف في ذلك فقيل هو النكرة وليس بشيءٍ لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور ويخرج منه المقادير الممسوحة التي عدّها الشارح ثاني انواعه لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والتزم الفارسي القول بابهامها وكونها غير محققة النهاية والحدود بل تحديدها على جهة التقريب وقال ابو حيّان الصحيح ان ذلك شبيه بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه (قوله احدها اسماء الجهات الست) قال الاكثرون من المتقدمين ان المبهم من المكان هو هذا النوع فقط وما سواه الموقت ثم قالوا بحمل نحو عند ولدى على ذلك كما ذكره الشارح بعد قال الرضي وينبغي على قولهم ان تحمل المقادير الممسوحة عليه ايضا لمشابهتها لذلك في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا

والشمال وذات اليمين وذات الشمال والوراء والامام قال الله تعالى وفوق كل ذي علم عليم قد جعل ربك تحتك سريًّا والركب اسفل منكم وترى الشمس اذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين واذا غربت تقرضهم ذات الشمال وكان وراءهم ملكٌ وقولي وعكسهن اشرت به الى الوراء والتحت والشمال وقولي ونحوهن اشرت به الى ان الجهات وان كانت ستا لكن الفاظها كثيرة ويلحق باسماء الجهات ما اشبهها في شدة الابهام والاحتياج الى ما يبين معناها كعند

لايخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداوه وانتهاوه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا ثم ما اقتضاه كلام الشارح من نصب اسماء الجهات على الظرفية مطلقا هو المشهور وقال الكوفيون انها لا تنتصب على ذلك الا اذا تخصصت بالاضافة نحو قعدت قدامك وخلفك واذا قيل قعدت قداما وخلفا فالانتصاب على الحالية كانك قلت متقدما ومتاخرا وهذا من فروع مذهبهم انه لايجوز نصب المبهم على الظرفية لعدم الفائدة بل لابد من وصف يخصصه او ما في حكمه (قوله والشمال) بكسر الشين خلاف اليمين واما بالفتح فقيل هو مقابل الجنوب (قوله والوراء) مقابل الامام وقيل هو من الاضداد (قوله وقد جعل ربك تحتك سريًّا) اي نهرا يسري اوشخصا سريًّا من السَرو اي الرفعة والمراد به عيسى عليه السلام (قوله والركب) جمع راكب ويجمع على ركبان وركوب وهو من الركوب وهو في الاصل كون الانسان على ظهر حيوان وقد يستعمل في السفينة واختص الراكب في المتعارف بمتطي البعير (قوله تزاور) اي تميل قرئ بتخفيف الزاي وتشديدها وقرئ تزور بتشديد الراء المهملة وسكون الزاي وحذف الالف بعدها (قوله تقرضهم) اي تجوزهم وتدعهم واصله من القرض ضرب من القطع (قوله كان وراءهم) قيل اي قدامهم وبه استدلّ من قال ان وراء من الاضداد وفيه بحث (قوله كعندالخ) ومثل ذلك في الحمل بين ووسط الدار وقال ابن الحاجب وكذا يحمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لاابهام فيه بل لكثرة استعماله فحذف

ولدى الثاني اسماء مقادير المساحات كالفرسخ والميل والبريد الثالث ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك جلست مجلس زيد فالمجلس مشتق من الجلوس الذي هو مصدر لعامله وهو جلست قال الله تعالى وانا كنا نقعد منها مقاعد للسمع ولو قلت ذهبت مجلس زيد او جلست مذهب عمرو لم يصح لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله * ص * والمفعول معه وهو اسم فضله بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل اوما فيه حروفه ومعناه كسرت والنيل وأناسائر والنيل

في منه تخفيفا وتعقب بانه لاينبغي له هذا الاطلاق فان لفظ مكان لاينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد (قوله ولدى) هي على ما نصّ عليه غير واحد ابلغ من عند واخص (قوله الثاني اسماء المقادير) لم يخالف في نصب الفعل اياه نصب الظرف الاّ السهيلي فانه زعم ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا انتصاب الظروف لانه لايقدر بفي ولايعمل فيه الا ما كان في معنى المشي والحركة فلا يقال قعدت ميلا ولارقدت فرسخا مثلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدوده فكما ان سرت خطوة مصدر فكذلك سرت ميلا (قوله والمساحات) جمع مساحة من مسح الارض ذرعها (قوله كالفرسخ) فارسي معرب واصله فرسك وهو ثلاثه اميال وقال الزمخشري كل ما تطاول وامتد بلا فرجة فرسخ ومنه انتظرتك فرسخا من النهار اي طويلا وفرسخت عنه الحمّى تباعدت (قوله والميل) قيل هو مدّ البصر وقيل عشرة غلا والغلوة ماية باع (قوله والبريد) اربعة فراسخ قال المطرزي هو في الاصل البغلة المرتبة في الرباط تعريب بريده دم ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم سميت به المسافة والجمع بُرُد بضمتين وقيل اصله پريد بالباء الفارسية كانه اطلق اولا على الرسول تشبيها له بالطائر لسرعته فعرب بالباء العربية وفيه طي مسافة ولذلك قيل هو عربي (قوله ولو قلت ذهبت مجلس زيد اوجلست مذهب عمرو لم يصح) وما سمع من النصب في مثل ذلك يقتصر فيه على السماع ولايقاس عليه نحو قولهم هو مني مقعد

القابلة ومعقد الازار ومنزلة الولد اي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب اي في الارتفاع والبعد واشباه ذلك مما دل على قرب او بعد فلا يقال هو مني مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس ومعقد الشراك ولا هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه ويزجر لان العرب لم تستعملها الا على معنى التمثيل للقرب والبعد · وهذا هو مذهب سيبويه والجمهور · وذهب الكسائي الى ان ذلك مقيس · وفي شرح الكافية لنجم الائمة انه ينبغي أن يستثنى من المبهم على تعريف ابن الحاجب اياه بانه ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه بعض ما ياتي اوله ميم زائدة من اسم المكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء آخر خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد او مصرعه بل في ذلك تفصيل وهو ان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفيه الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفيه المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها · والاول نصبه ايضا على الظرفية بالفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمقيل والمبيت والمسدّ تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه وسددت مسده وبت مبيته · وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته واقمت مشتاه · وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان انتهى · وهو تفصيل نفيس فاحفظه ولا تغفل · بقي هنا شيء وهو ان كلام الشارح يدل بظاهره على انه لا ينصب من اسماء المكان الا ثلاثة انواع وذكر بعضهم اربعة انواع فقال الاول المقدار · والثاني ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بالاضافة كمكان وناحية وجهة ووجه

ش خرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو في قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن فانه على معنى الجمع اي لا تفعل هذا مع فعلك هذا ولا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما والجملة الحالية في نحو جاء زيد والشمس طالعة فانه وان كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس الا ان ذلك ليس باسم ولكنه جملة وبذكر الفضلة مابعد الواو

ووراء وامام وكجنابتي في قولهم هما خطان في جنابتي انفها اي الظبية وكاقطار في قولهم قومك اقطار البلاد والثالث ما جرى مجراه باطراد قال ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرا نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزينته وجعل ابو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقرابتك بمعنى قريبا الا انه اشد منه مبالغة وذكر سيبويه من ذلك هو صدرك وهو صفتك . والرابع ما دل على الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد وشرط كونه مقيسا ان يكون العامل اصله المشتق منه انتهى . ولعل الامر في ذلك سهل فتامل والله تعالى اعلم

* المفعول معه * (قوله خرج بذكر الاسم الخ) فيه الاخراج بما هو من قبيل الجنس فلا تغفل (قوله اي لا تفعل هذا مع فعلك هذا) تقدير معنى لا اعراب وهو ظاهر . ثم ان مصب النهي المعية كما يعلم مما ذكره الشيخ عبد القاهر في الكلام الذي فيه قيد مثبتا كان او منفيا فافهم (قوله لكونه ليس اسماً) لا يخفى عليك ان الفعل في نحو هذا المثال منصوب بان مضمرة بعد الواو وهو مؤول مع ان بالمصدر فيكون الواقع بعد الواو حقيقة الاسم ووقوع الفعل بعدها انما هو بحسب الظاهر وفي عدم جواز كون ذلك المصدر مفعولا معه خلاف فاجاز بعضهم كونه مفعولا معه ومنعه الجمهور قال بعض الافاضل وكنت سالت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لي ان قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه . وهذا غير مطرد في كل اسم مؤول فليتأمل (قوله والجملة الحالية) بالرفع عطف على الفعل المنصوب (قوله الا ان ذلك) اي المذكور (قوله ليس باسم) فخرج عن تعريف

في نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة لان الفعل لا يستغنى عنه لا يقال اشترك زيد لان الاشتراك لا يتأتى الا بين اثنين وبذكر الواو ما بعد مع في نحو جاءني زيد مع عمرو وما بعد الباء في نحو بعتك الدار باثاثها وبذكر ارادة التنصيص على المعية نحو جاء زيد وعمرو اذا اريد به مجرد العطف وقولي مسبوقة الخ بيان لشرط المفعول معه وهو انه لا بد ان يكون مسبوقا بفعل او بما فيه معنى الفعل وحرفه فالاول كقولك سرت والنيل

المفعول معه بذكر الاسم فهو ليس مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله عنه في المغني فعنده جملة الشمس طالعة مفعول معه وفر من جعلها حالا لانها لا تنحل الى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة واجيب بانها مؤولة بالحال السببية اي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه وقيل تؤول بمبكر اونحوه (قوله في نحو اشترك زيد وعمرو) اي من كل ما لا يتاتى الفعل فيه الا بين اثنين كتضارب زيد وعمر (قوله باثاثها) اي مع اثاثها والاثاث متاع البيت قال الفراء لا واحد له وقال ابو زيد هو المال اجمع الابل والغنم والعبيد والمتاع واحده اثاثة (قوله نحو جاء زيد وعمرو اذا اريد به مجرد العطف) اعترض بان الاولى ان يقول رأيت بدل جاء حتى يكون عمراً منصوباً لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ثم اجيب بانه يمكن ان يقال خرج بقيدين . ولا يخفى ضعف الاعتراض لان المراد ان عمرا في المثال يمتنع نصبه وان كان حينئذ فضلة لانه اريد فيه مجرد العطف ثم ان الشارح لم يذكر في التوضيح ارادة التنصيص على المعية بل وصف الواو بكونها بمعنى مع بدل ذلك وقال انه يخرج به نحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده ولا يخفى ان هذا المثال اظهر في قصد مجرد العطف فيه من مثالنا بقي ان كون ارادة مجرد العطف مانعة عن النصب هو مذهب الجمهور ونقل الجلال السيوطي عن قوم انهم ينصبون ولو اريد بالواو معنى العطف المحض وليس بشيء (قوله كقولك سرت والنيل) قيل منع الاخفش في مثل هذا النصب حيث اشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ولا يقال سار الماء بل جرى

وقوله تعـالى فاجمعوا امركم وشركاءكم والثاني كقولك اناسائر والنيل ولا يجوز النصب في نحو قولهم كل رجل وضيعته خلافـا للصيمري لانك لم تذكر فعلا ولاما فيه معنى الفعل

وردّ عليه بانه سمع مازلت اسير والنيل وقد يقال انه اذا سلم السماع فله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كما قيل نحو ذلك في قوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا و كرها وظلالهم بالغدوّ والآصال اوعلى حذف جرى كقوله علفتها تبنًا وماءً باردًا اي وسقيتها ماءً (قوله وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركائكم) اي اذا لم يقدر عامل ثلاثي ولا مضـاف ثانٍ وهو الامر فقد قال بعضهم انّ جَمَعَ يخص الذوات واجمع يخص المعاني · وقال الشارح في حواشي التوضيح ان جمع مشترك والقول بانه يخص الذوات مردود (قوله ولا يجوز النصب في نحو قولهم الخ) اي وفاقا لسيبويه والجمهور (قوله كل رجل وضيعته) بالرفع عطفا على كل وفي مرجع الضمير المجرور سوال وجواب مشهوران (قوله للصيمري) بالصاد المهملة و بعد التحتانية ميم مفتوحة ويجوز ضمّها نسبة الى صيمر قال ابن ابي شريف هي قرية في اخر عراق العجم واول عراق العرب قريبة من دينور وفي القاموس صيمر كحيدر وقد تضمّ ميمه بلد بين خورستان و بلاد الجبل ونهر بـالبصرة وعليه قرى انتهى وقد نسب الى صيمر غير واحد من العلماء منهم عباد بن سليمان من معتزلة البصرة ولا ادري من المراد هنا هذا او غيره (قوله لانك لم تذكر فعلا ولاما فيه معنى الفعل) الصيمري على ما نقل الرضي يجوّز النصب فى المثال بالخبر المقدر ويجب عليه حينئذ اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز النصب وانما لم يكتف بتقديره متاخرا لانـ المشهور منع تقديم المفعول معه على عامله ولو تاخر عن المصـاحب وقال الرضي انا لا ارى منعا من التقديم على العامل مع المتاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت وجعل العامل في الجماعة في قوله · ازمان قومي والجماعة كالذي · لزم الرحالة ان تميل مميلا · كالذي وفي اياه في قول بعضهم انا واياه

وكذلك لا يجوز هذا لك واباك بالنصب لان اسم الاشارة وان كان فيه معنى الفعل وهو اشير لكنه ليس فيه حروفه * ص * وقد يجب النصب كقولك لاتنه عن القبيح واتيانه ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا على الاصح فيهما و يترجح في نحو قولك كن انت وزيدا كالاخ و يضعف في نحو قام زيد وعمرو * ش * للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل

في لحاف في لحاف لكنه قال بامتناع النصب في ضيعته بناء على الاصح لكون الخبر المقدّر اضعف من الظاهر (قوله وكذلك لا يجوز هذا لك واباك) خالف في ذلك ابو علي الفارسي وجعل من ذلك قوله هذا ردائي مطويا وسربالا والمنقول عن سيبويه ان المثال قبيح قال لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل . وفسّر ابن مالك القبيح بالممتنع وذكر انه قد كثر في كلامه التعبير بالقبح عن عدم الجواز وانه يعلم مما ذكره ان الظرف والجار والمجرور المتضمنين معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه كاسم الاشارة . واجاز الفارسي اعمال اسم الاشارة وبعضهم اعمال الاخرين انتهى . وقد نقلنا لك آنفا عن الرضي ما يوافق كلام البعض . وفي التوضيح فان قلت قد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلا بمحذوف لا مبتدا والاصل ما تكون وكيف تصنع فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل وقدّر سيبويه من لفظ الكون مضارعا مع كيف وماضيا مع ما ولم يجوز العدول عن ذلك ابن ولاد وجوزه السيرافي وكان تامة وصحح كونها ناقصة وكيف وما خبرها وهو مذهب ابن خروف واوجب النقص بعضهم مع ما لانها لا تكون حالا وفي بعض الحواشي فان قلت لم جاز ويل له واباه وهل هو الامثل هذا لك واباك قلت لان في ويل له معنى الزمه الله تعالى ويله فانتصب اباه فيه على معنى الفعل لكن على العطف لا على المفعول معه وقد نص سيبويه على ذلك انتهى وانظر هل باس في تخريج ذلك على انه مفعول معه واعتبار العامل له نحو ما نقل عن الرضي (قوله للاسم الواقع بعد الواو الخ) اي بلا فاصل فقد قالوا لا يجوز

او ما في معناه حالات احداها انه يجب نصبه على المفعولية

الفصل بين الواو والمفعول معه ولو بظرف فلا يقال جاء زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل بين الواو العاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار من المجرور وهما لا يفصل بينهما حالان قال في التوضيح للاسم بعد الواو خمس حالات ثم عدها ولم يفعل هنا مثل ما فعل هناك رعاية لحال هذا المختصر (قوله احداها) اي الحالين والتانيث لما ان الاكثر على ما قيل في الحال وسياتي ان شاء الله تعالى ذلك (قوله انه يجب نصبه على المفعولية) اختلف في الناصب له على اقوال احدها وهو الاصح انه ما تقدمه من فعل او شبهه ولا فرق في الفعل بين اللازم والمتعدي عند الاكثرين نحو لو خليت والاسد لاكلك ونحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وقال قوم لا يكون مع المتعدي لئلا يلتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه . وكذا لا فرق بين التام والناقص عند الجمهور وقال قوم لا يكون المفعول معه مع الناقص اذ لا حدث فيه يعدى بالواو وفيه نظر . وثانيها انه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها كما يتصل بان واخواتها و بانه لا نظير لذلك اذ لا يعمل الحرف نصبا الا وهو مشبه بالفعل ثالثها انه فعل مضمر بعد الواو وعليه الزجاج فنحو ما صنعت واباك عنده بتقدير ولابست اباك وانما لم يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل . رابعها ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك للكوفيين وابو حيان لبعضهم ورد بان الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الالفاظ . وبانه لو كان الخلاف ناصبا لقيل ما قام زيد لكن عمرا ويقوم زيد لا عمرا ولم يقله احد من العرب وقال الاخفش ان نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطى النصب ما بعدها رعاية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ورد بانه لو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته مع انه ليس

وذلك اذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوي او صناعي فالاول كقولك لاتنه عن القبيح واتيانه وذلك لان المعنى لاتنه عن القبيح وعن اتيانه وهذا تناقض والثاني كقولك قمت وزيدا ومرت بك وزيدا اما الاول فلانه لايجوز العطف على الضمير المتصل الا بعد التوكيد بضمير منفصل كقوله تعالى لقد كنتم انتم وآباؤكم في ضلال مبين واما الثاني فلانه لايجوز العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض كقوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون ومن النحويين من لم يشترط في المسئلتين

كذلك ثم انه بناء على الاصح من كون الناصب له ما تقدمه من فعل او شبهه لا يتقدم على عامله اتفاقا كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها لان اصله العطف والمعطوف لايتقدم على العامل اجماعا ولايتقدم على مصاحبه ايضا عند الجمهور وجوز ذلك ابن جنيّ فيقال عنده استوى والخشبة الماء لورود مثل ذلك في العطف وباب المفعولية في التقديم اوسع مجالا من باب التابعية وتمسك بقوله * جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ثلاث خلال لست عنها بمرعو * قال نجم الائمة الاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة (قوله وذلك) اي وجوب نصبه على المفعولية (قوله فالاول) اي المانع المعنوي كما هو الظاهر (قوله كقولك) خبر عن الاول وفيه مساهلة والمراد كما في قولك وكذا يقال فيما بعد وقيل المراد بالاول ما فيه مانع معنوي فلا مساهلة فافهم ومثل في التوضيح لما فيه المانع المعنوي بمات زيد وطلوع الشمس فان العطف يقتضي التشريك في معنى العامل وطلوع الشمس لايقوم به الموت (قوله وهذا تناقض) اي يعد تناقضا في عرف الناس وان لم يكن بحسب الظاهر من التناقض الاصطلاحي (قوله والثاني) اي المانع الصناعي او ما فيه ذلك بناء على القيل (قوله اما الاول) على معنى اما وجود المانع في المثال الاول فلانه الخ (قوله فلانه) اي الشان (قوله الضمير المتصل) ومنه الضمير المستتر (قوله الا بعد التوكيد بضمير منفصل) زاد غير واحد او فاصل ما (قوله لقد كنتم انتم وآباؤكم) عطف فيه اباؤكم على الضمير المرفوع في كنتم المؤكد بانتم (قوله من لم يشترط في المسئلتين) وهما مسئلتا العطف

شيئاً فعلى قوله يجوز العطف ولهذا قلنا على الاصح فيهما والثانية ان يترجح المفعول معه على العطف وذلك في نحو قولك كن انت وزيدا كالاخ وذلك لانك لوعطفت زيدا على الضمير في كن

على الضمير المتصل والعطف على الضمير المجرور (قوله شيئا) فلا يشترط التوكيد بضمير منفصل في المسئلة الاولى بل ولا فاصلا ما ولا يشترط اعادة الجار في المسئلة الثانية (قوله فعلى قوله يجوز العطف) فيقال قمت وزيد بالرفع ومررت بك وزيد بالجر على ان زيد في الاول معطوف على تاء الضمير وفي الثاني على الكاف . الا انه قيل ان النصب على المفعولية في ذلك اولى من العطف عند من لم يشترط ولعل في الكلام ايماء اليه وفي شرح الكافية للرضي جمهور النحاة في نحو جئت وزيدا على ان النصب مختار لا واجب . وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع بلا تاكيد بالمنفصل و بلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيئ في باب العطف . وذكر في تحقيق نحو مررت بك وزيدا ان الكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال ابن الحاجب ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القران كقوله تعالى تسالون به والارحام بالجر في قراءة حمزة (قوله ولهذا قلنا على الاصح فيهما) في دعوى الاصحية في الموضعين بحث (قوله والثانية) اي ثانية الحالين (قوله ان يترجح المفعول معه) المناسب لما تقدم ان يقول انه يترجح نصبه على المفعولية والامر في ذلك سهل (قوله وذلك) اي ترجح المفعول معه على العطف (قوله في نحو قولك الخ) اي من كل ما القصد فيه الى المعية ولا مانع عنها (قوله وذلك لانك الخ) اي كون هذا المثال مما يترجح فيه ما ذكر ثابت لانك الخ (قوله لو عطفت زيدا) اي بعد رفعه (قوله على الضمير في كن) اي على الضمير المستتر فيه المؤكد بالضمير المنفصل اعني انت

لزم ان يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تأمر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قال الشاعر

فكونوا أنتمو وبني ابيكم * مكان الكليتين من الطحال

وقد استفيد من تمثيلي بكن انت وزيدا كالاخ

(قوله لزم ان يكون زيد ماموراً) لان العطف يشرك المعطوف في حكم المعطوف عليه (قوله وانت الخ) اي والحال انت لا تريد ان تامره ظاهره انك لو اردت ذلك عطفت بلا مانع صناعي وبحثوا في ذلك بان العطف على هذا الضمير المستتر في فعل الامر يستدعي رفع فعل الامر الظاهر وهم لا يجوزون ذلك فحينئذ يجب ان يكون الرفع على الفاعلية لفعل محذوف والعطف من عطف الجمل اي كن انت وليكن زيد . واجيب بانه لا منع من رفع فعل الامر الظاهر تبعا ورب شيء يجوز تبعا ولا يجوز استقلالا وذلك ثابت لغة وشرعاً (قوله قال الشاعر فكونوا انتم وبني ابيكم الخ) احتج به الزمخشري وغيره ولم يذكر احد منهم قائله . والشاهد فيه نصب بني على المفعولية معه وانه لم يرفع بالعطف على الضمير المرفوع المتصل اعني الواو في كونوا المؤكد بانتم ومن الغريب ما ذكره العيني من ان كونوا من كان الناقصة واسمه هو الضمير المستتر فيه وهو انتم وانتم الظاهر تاكيد به الضمير المتصل المستتر وبني ابيكم منصوب على انه مفعول معه ومكان الكليتين منصوب على انه خبر كان . وليت شعري ما الذي اغفله عن ضمير الجماعة اعنى الواو اوما الذي دعاه الى عدم اعتبار ذلك اسماً . ثم ما ذكره من نقصان كان قد ذكره غيره ايضا حتى ان الجلال السيوطي اتى بالبيت شاهداً على ما ذهب اليه الجمهور من جواز كون المفعول معه مع كان الناقصة . وكان المراد بالمكان المنزلة والمعنى كونوا انتم مع بني ابيكم اي اخوتكم بهذه المنزلة من القرب والائتلاف اعني منزلة الكليتين كائنة من الطحال وحاصله الحث على الموافقة والائتلاف . وذهب بعض المتاخرين الى ان كونوا من كان التامة والواو فاعل ومكان مفعول مطلق لما نحو

كان كونا وحينئذ لا يبقى البيت حجة للجمهور على ما ذهبوا اليه وليس بالبعيد نعم لم يذكر في كثير من كتب اللغة المشهورة ورود مكان بمعنى كون هذا والكليتين كما قال الدنوشري تثنية كلية بضم الكاف ويقال فيها كلوة بضم الكاف ايضا وبالواو قال ابن السكيت ولا يقال كلوة بالكسر وذكر انه يجمع على كليات وكلى وانه لا يجوز كليات بضم عينه للاتباع كما لا يتبع عين زبيات . والكلية وكذا الطحال بكسر الطاء عضوان معروفان وقال خالد الازهري الكليتان لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرين عليهما لحم يحيط بهما كالغلاف لهما انتهى ولينظر ما معنى ذلك فان القلب بعيد عنهما وهو لاعظم له كما لا يخفى على من له قلب ووقوف على كتب التشريح . بقي ان كلام الشارح نص في ان العطف صحيح الا ان النصب مترجح وعن ابي البقاء انه كان ينبغي ان يجب النصب اذ ليس المعنى انه امر بني ابيهم بشيء بل امرهم بموافقة بني ابيهم ويدل على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه ضميرا لجاز هنا انتهى وارتضاه الازهري وقال بعد نقله وبقوله اقول . وتعقب ذلك الشهاب القاسمي بانه يرد على قوله ليس المعنى الخ ان ابن هشام معترف بانه ليس ذلك الا ان المعنى لما كان حاصلا مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه . وعلى قوله لجاز هنا انه لا شبهة في جوازه الا انه لم يقع ولا يلزم من الجواز الوقوع وقال الحفيد ان رجحان النصب على العطف انما هو مع قطع النظر عن مراد المتكلم فان معنى النصب والعطف مختلف والتحقيق انا اذا لاحظنا مراد المتكلم لا تحقق هذه الصوره لانه اما ان يقصد التنصيص على المعية فينصب قطعا اولا فيرفع جزما فاين جواز الامرين مع رجحان المفعول معه وتعقب بان قوله اما ان يقصد الخ غير حاصر لانه تارة يقصد المعية نصاً وتارة يقصد احتمالها واخرى يقصد الاعم ففي الاول يتعين النصب وفي الثاني الرفع وفي الثالث الوجهان ومنه يعلم جواب الاستفهام ويظهران . قوله مع قطع النظر غير كاف بل لا بد ان يزاد او بالنظر لما اذا قصد الاعم فان قلت قصد الاعم لا يقتضي الرجحان بل استواء الوجهين

ان ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما والا لقلت كاخوين وهذا هو الصحيح وممن نصّ عليه ابن كيسان والسماع والقياس يقتضيانه وعن الاخفش اجازة مطابقتهما قياسا على العطف وليس بالقوي والثالثة ان يترجح العطف و يضعف المفعول معه وذلك اذا امكن العطف من غير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى نحو قام زيد وعمرو ولان

قلت ذلك القصد على وجهين قصد الاعم من حيث عمومه و كون المقصود بالذات معنى المعية اعم من ان يوجد معها زيادة كالمعية من الجانب الآخر اولا ففي هذا الوجه يتجّه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو امر المخاطبين بمصاحبة الاخرين على الوجه المذكور على كل من الوجهين و يترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة و يضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو امر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه وهذا نهاية الكلام في هذا المقام فتامل ولا تغفل (قوله ما بعد المفعول معه) يشمل الخبر والحال و بذلك صرح غير واحد (قوله على حسب ما قبله) اي ان مفردا فمفردا وان مثنى فمثنى وان جمعا فجمعا فيقال كان زيد وعمرا منفقا وكان الزيدان وعمرا منفقين وكان الزيدون وعمرا منفقين وجاء زيد وعمرا راكبا وجاء الزيدان وعمرا راكبين وجاء الزيدون وعمرا راكبين (قوله والسماع والقياس يقتضيانه) قال ابو حيان بعد نقله واياه نختار لان باب المفعول معه باب ضيق واكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي ان يقدم على اجازة شيئ من مسائله الا بسماع من العرب (قوله قياسا على العطف) قال الرضي وقد يجوز ان يعطى ما بعد المفعول معه من الحال والخبر حكم ما قبل فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى واصل الواو اي العطف (قوله وليس بالقوي) لعل ذلك لما نقلناه عن ابي حيّان ولاختلاف حكم الواوين في كثير من الاحكام (قوله وذلك) اي ترجح العطف وضعف المفعول معه (قوله اذا امكن العطف من غير ضعف في اللفظ ولا ضعف في المعنى) اوجب ابن الحاجب حينئذ العطف وعلل بانه الاصل فلا يصار

الطعف هو الاصل ولا مضعف له فيترجح *ص باب الحال * وهو وصف فضلة يقع في جواب كيف كضربت اللص مكتوفا * ش * لما انتهى الكلام على المفعولات شرعت في الكلام على بقية المنصوبات فمنها الحال وهو عبارة عما اجتمع فيه ثلاثة شروط احدها ان يكون وصفا والثاني ان يكون فضلة والثالث ان يكون صالحا للوقوع في جواب كيف وذلك كقولك ضربت اللص مكتوفا فان قلت يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى فانفروا ثبات فان ثبات حال وليس بوصف

لغيره لغير ضرورة وتعقبه الرضيّ بانه ليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا (قوله فيترجح) اي النصب لذلك واليه ذهب غير واحد وقال نجم الائمة الاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا فلا تغفل والله تعالى اعلم * (قوله الحال) * اصله حَوَل فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويدل على ذلك قولهم في الجمع احوال وفي التصغير حويلة ويجوز فيه التذكير والتانيث كما نصّ على ذلك الجلال السيوطي وقال الازهري الحال بالتذكير ويجوز في العائد عليها التذكير والتأنيث فيقال حال حسن وحال حسنة وفي لفظها كذلك فيقال حال وحالة لكن الراجح في اللفظ التذكير وفي المعنى التانيث انتهى وكانه لهذا قال الشارح في المتن وهو وصف وفي الشرح وهو عبارة (قوله فمنها) اي من بقية المنصوبات الحال ولا خلاف في كونه منصوباً وانما الخلاف في كونه من اي باب نصبه فقيل نصب المفعول به وقيل نصب التشبيه بالمفعول به وهو الارجح وقيل نصب الظروف لان الحال يقع فيه الفعل اذ المجيء في قولك جاء زيد ضاحكا مثلا في وقت الضحك فاشبه ظرف الزمان وردّ بان الظرف اجنبي من الاسم والحال هو الاسم الاوّل (قوله ثلاثة شروط) لا يخفى ما فيه من المساهلة (قوله اللِصّ) بكسر اللام وقد يضم السارق (قوله فان ثبات حال وليس بوصف) لانه جمع ثبة بمعنى جماعة منفردة قال الشاعر · وقد اغدو على ثبة كرام

وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى ولاتمش في الارض مرحا وقول الشاعر

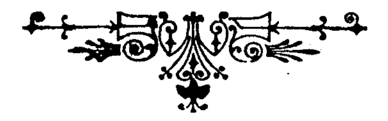
ليس من مات فاستراح بميت * انما الميت ميت الاحياء

انما الميت من يعيش كئيبا * كاسفا باله قليل الرجاء

فانه لو اسقط مرحا وكئيبا فسد المعنى فيبطل كون الحال فضلة وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين قلت ثبات في معنى متفرقين

ومنه ثبيت على فلان اي ذكرت متفرق محاسنه وتجمع ايضا على ثبين واصله ثبي فحذفت الياء وهي لام الكلمة واما ثبة الحوض فوسطه الذي يثوب اليه الماء والمحذوف منه عينه لالامه قاله الراغب (قوله مرحًا) هو في الاصل شدة الفرح والتوسع فيه وقد مرح بالكسر فهو مرح ومريّح بالتشديد وامرحه غيره كذا في الصحاح (قوله انما)

هذا آخر ما جمعه المؤلف العلاّمة رحمه الله تعالى من حاشيته وقد يسّر الله تعالى طبعه في القدس الشريف على اصل نسخته ويليه شرح الديباجه والتتمة لنجله الفاضل النحرير عليه وافر الرحمه وكان انتهاء طبعه واكمال جنى ثمره وينعه في اواخر شهر ذي الحجة الشريفة من سنة الف وثلثماية وعشرين وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين



فهرست حاشية العلامة المرحوم الالوسي على شرح القطر